



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتخطيط

العقوبات الاقتصادية الدولية و منعكساتها على عملية التنمية [[دراسة مقارنة مع إشارة خاصة إلى سورية]]

دراسة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية

إعداد الطالب: محمود جميل جديد .

إشراف الدكتور: مدين جواد علي.

دمشق: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتخطيط

لجنة المناقشة والحكم على رسالة الماجستير التي أعدها الطالب
محمود جميل جديد
بعنوان:

العقوبات الاقتصادية الدولية و منعكساتها على عملية التنمية
[[دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لسورية]]

قرار لجنة المناقشة والحكم

الدكتور معتز نعيم
أستاذ في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.
عضواً.....

الدكتور حسين الفحل
أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.
عضواً.....

الدكتور مدين جواد علي
مدرس في قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.
عضواً مشرفاً.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ﴾

سورة البقرة، الآية (32)

صَبْرًا لِلَّهِ الْعَظِيمِ

الإهداء

إلى بلدي سورية التي عانت وتعاني وستبقى تعاني من العقوبات ما دامت لا تفرط بالحقوق ولا بثوابتها الوطنية والقومية، وما دامت العقوبات أداة لكسر الإرادة وتغيير السلوك للدول الممانعة لمطامع القوى الأجنبية وعلى رأسها أميركا وإسرائيل.

إلى الملايين - ضحايا العقوبات الاقتصادية الدولية حول العالم (في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا...) وأخص بالإهداء أطفال وشيوخ ونساء العراق وليبيا والسودان وكل الأبرياء ممن هم ضحايا العقوبات.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين أولاً وآخرأ على عظيم نعمه وتوفيقه في إعداد وإنجاز هذا البحث وبعد:

أتقدم بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الفاضل الدكتور مدين علي - المدرس في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد / جامعة دمشق - على قبوله الإشراف على هذا البحث وعلى الجهد والوقت الذي بذله في سبيل إتمام هذا البحث، وإنجازته بصورته النهائية جزاه الله كل الخير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور معتز نعيم - الأستاذ في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد في جامعة دمشق - على قبول سيادته بالتفضل بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى الجهد الذي بذله في قراءة هذا البحث ومناقشته.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور حسين الفحل - الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد في جامعة دمشق - على قبول سيادته بالتفضل بالاشتراك في الحكم على هذا البحث وعلى الجهد الذي بذله في قراءة هذا البحث ومناقشته.

كل الشكر والعرفان للأساتذة الأجلاء في كلية الاقتصاد ولكل من ساعد في وصول هذا البحث إلى هذه المرحلة ولكل من تعاون مع الباحث في إتمام هذا العمل.

والله وليّ الأمر والتوفيق

قائمة المحتويات

العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية
"دراسة مقارنة سورية نموذجاً"

العقوبات الاقتصادية الدولية
ظاهرة قديمة متجددة

نماذج من العقوبات
الاقتصادية الدولية

منعكسات العقوبات على إمكانيات التنمية وشروطها

العقوبات الاقتصادية
على كويا

المبحث الثاني
العقوبات الاقتصادية
على ليبيا

المبحث الثالث

العقوبات الاقتصادية على العراق

المبحث الرابع
العقوبات الاقتصادية
على إيران

المبحث الأول:
مفهوم العقوبات
الاقتصادية
الدولية

المبحث الثاني:
لمحة تاريخية عن
سياسة العقوبات
الاقتصادية

المبحث الثالث:
آليات تطبيق
العقوبات الاقتصادية
كأداة في السياسة
الدولية

المبحث الرابع:
التحولات العالمية
ومنعساتها على
العقوبات
الاقتصادية

تعريف العقوبات
الاقتصادية الدولية

سجل تاريخي
للعقوبات الاقتصادية
الدولية

استخدام ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن

الهدف من تطبيق العقوبات الاقتصادية

أنواع العقوبات
حسب شدتها

الولايات المتحدة
الامم المتحدة والعقوبات

معايير التمييز بين
أشكال العقوبات
الاقتصادية

مضمون العقوبات الاقتصادية

المبحث الأول:
مضمون العقوبات
الاقتصادية على
سورية

المبحث الثاني: أثر العقوبات على قطاعات الاقتصادية الأساسية

المبحث الثالث:
تقييم منعكسات
العقوبات الاقتصادية
على عملية التنمية

أثر
العقوبات
على
عملية نقل
التكنولوجيا

أثر
العقوبات
على قطاع
النقل

أثر
العقوبات
على
القطاع
التجاري

أثر
العقوبات
على بيئة
الاستثمار

أثر
العقوبات
على القطاع
المالي
والمصرفي

أثر
العقوبات
على
قطاع
الطاقة

أثر
العقوبات
على
القطاع
الصحي

فهرس المحتويات

البيــــــــــــان	رقم الصفحة
قرار لجنة الحكم	أ
الآية القرآنية	ب
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
قائمة المحتويات	ج
فهرس الجداول	د
فهرس الأشكال البيانية	ذ
الملخص	ز
الإطار العام للبحث	
المقدمة	١ - ٥
مشكلة البحث	١
أهمية البحث	٢
أهداف البحث	٣
فروض البحث	٣
منهج البحث	٣
صعوبات البحث	٤
الدراسات السابقة	٤
الفصل الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية ظاهرة فريدة متجددة.	
تمهيد	٦ - ٣٢
المبحث الأول: مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية.	٦
أولاً: تعريف العقوبات الاقتصادية الدولية.	٧
ثانياً: أنواع العقوبات حسب درجة شدتها.	٨
ثالثاً: معايير التمييز بين الأشكال المختلفة للعقوبات الاقتصادية.	٩
المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية.	١١
أ- سجل تاريخي للعقوبات الاقتصادية الدولية.	١١
ب- سجل تاريخي للعقوبات الاقتصادية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.	١٥
المبحث الثالث : آليات تطبيق العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الدولية.	١٧
أولاً - استخدام ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.	١٧
ثانياً - استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية.	٢٠
المبحث الرابع: التحولات العالمية ومنعكساتها على موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية.	٢٥
(١) - الهدف من تطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية .	٢٦
(٢) - الولايات المتحدة الأميركية والعقوبات الاقتصادية الدولية.	٢٨

٣٢	٣- مضمون العقوبات الاقتصادية الدولية المعاصرة.
٣٢	a -العقوبات المالية
٣٢	b- العقوبات التجارية والتكنولوجية
٣٣	C- العقوبات الاتصالية والنقل
٣٣	d-العقوبات الدبلوماسية

٣٤- الفصل الثاني: نماذج من العقوبات الاقتصادية المعاصرة.

١١٨

٣٤	تمهيد
٣٥	المبحث الأول: نموذج العقوبات الاقتصادية على كوبا.
٣٦	أولاً: سلسلة العقوبات الاقتصادية على كوبا.
٤٣	ثانياً: آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة من الولايات المتحدة تجاه كوبا.
٤٣	أثر العقوبات على التجارة الخارجية الكوبية
٤٥	أثر العقوبات على الاستثمارات الأجنبية والتعاون الاقتصادي مع كوبا
٤٦	أثر العقوبات على القطاع الغذائي في كوبا
٤٧	أثر العقوبات على قطاع الصحة في كوبا
٤٨	أثر العقوبات على قطاع التعليم في كوبا
٥٠	أثر العقوبات على وسائل النقل في كوبا
٥١	ثالثاً: تقييم العقوبات الاقتصادية المفروضة على كوبا
٥٤	المبحث الثاني : نموذج العقوبات الاقتصادية على ليبيا.
٥٤	أولاً: سلسلة العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا
٥٩	ثانياً: آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا
٥٩	أثر العقوبات على قطاع المواصلات والنقل
٦٠	أثر العقوبات على القطاع الصحي الليبي
٦١	أثر العقوبات الاقتصادية على قطاع الزراعة (الحيواني والنباتي)
٦٢	أثر العقوبات الاقتصادية على قطاعي الصناعة و التجارة الليبيين
٦٤	أثر العقوبات الاقتصادية على قطاعي المال والاستثمار في ليبيا
٦٥	ثالثاً: تقييم العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا
٦٧	المبحث الثالث: نموذج العقوبات الاقتصادية على العراق
٦٧	أولاً: سلسلة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق
٧٥	ثانياً: آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق
٧٥	أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق قبل العام ١٩٩٦ (قبل برنامج النفط مقابل الغذاء)
٧٨	أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق في ظل قانون النفط مقابل الغذاء
٨٢	ثالثاً : تقييم العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق
٨٦	المبحث الرابع : نموذج العقوبات الاقتصادية على إيران
٨٧	أولاً: سلسلة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران

٩٧	ثانياً: أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران
٩٨	أثر العقوبات على قطاع الطاقة الإيراني
١٠٣	أثر العقوبات على القطاع التجاري الإيراني
١١٠	أثر العقوبات على الاستثمار الأجنبي وعلى القطاع المالي في إيران
١١٣	ثالثاً: تقييم العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.
- ١١٩ ٢١٣	الفصل الثالث: منعكسات العقوبات على إمكانيات التنمية وشروطها (النموذج السوري)
١١٩	تمهيد
١٢٠	المبحث الأول: مضمون العقوبات الاقتصادية على سورية.
١٣٧	المبحث الثاني: أثر العقوبات على القطاعات الاقتصادية الأساسية.
١٣٧	أولاً: أثر العقوبات الاقتصادية على عملية نقل التكنولوجيا.
١٤٥	ثانياً: أثر العقوبات الاقتصادية على قطاع النقل.
١٥١	ثالثاً: أثر العقوبات الاقتصادية على القطاع التجاري.
١٦٩	رابعاً: أثر العقوبات الاقتصادية على الاستثمار.
١٧٧	خامساً: أثر العقوبات الاقتصادية على القطاع المالي والمصرفي.
١٧٨	١- العقوبات على المصارف التي تمول الواردات وتستقبل عوائد الصادرات.
١٨٤	٢- الأموال المنقولة أو غير المنقولة التي تمتلكها الدولة المستهدفة في الخارج أو تلك الأصول التي تعود ملكيتها لهيئات أو أشخاص يمكن أن يؤثروا على صناعة القرار في الدولة المستهدفة.
١٨٧	٣- قنوات التحويل المالي وقواعد إدارة التحويلات إلى البلد المستهدف.
١٩٠	٤- استهداف العملة الوطنية.
١٩٢	سادساً: أثر العقوبات الاقتصادية على قطاع الطاقة.
٢٠٣	سابعاً: أثر العقوبات الاقتصادية على القطاع الصحي.
٢٠٦	المبحث الثالث: تقييم منعكسات العقوبات الاقتصادية على عملية التنمية.
٢١٣	مناقشة الفرضيات
٢١٤	النتائج
٢١٨	التوصيات
٢٢١	الملحق رقم (١)
٢٢٦	الملحق رقم (٢)
٢٣٢	الملحق رقم (٣)
٢٣٧	قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
١٤	جدول بأهم العقوبات الاقتصادية الدولية في القرن العشرين	(١-١)
٣٤	حالات نجاح وفشل أنظمة العقوبات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٨٩-١٩١٤)	(١-٢)
٥٩	خسائر قطاع النقل الليبي من جراء العقوبات الاقتصادية	(٢-٢)
٦١	خسائر قطاع الزراعة الحيواني في ليبيا بسبب العقوبات الاقتصادية	(٣-٢)
٦٣	خسائر الصناعات النفطية الليبية نتيجة استهدافها بالعقوبات الاقتصادية	(٤-٢)
٧٦	أسعار الأغذية في السوق العراقية المفتوحة خلال الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ١٩٩٨ (دينار عراقي)	(٥-٢)
٧٨	واقع تطور ظاهرة الرسوب والتسرب في المراحل التعليمية المختلفة في العراق	(٦-٢)
٨٠	توزيع عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٢ موزعة حسب القطاعات	(٧-٢)
١٠٥	مقارنة الشركاء الرئيسيين للصادرات الإيرانية عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٦	(٨-٢)
١٠٦	مقارنة الشركاء الرئيسيين للمستوردات الإيرانية خلال عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٦	(٩-٢)
١٣٩	الصادرات الأمريكية التكنولوجية إلى سورية مصنفة حسب التصنيفات العشرة المعتمدة في وزارة التجارة الأمريكية (٢٠٠٢ - حزيران ٢٠٠٩) (ألف دولار).	(١-٣)
١٤٨	بيان توضيحي بخصائص أسطول المؤسسة العربية السورية للطيران	(٢-٣)
١٥٦	الصادرات السورية إلى الولايات المتحدة حسب طبيعة الاستخدام النهائي للمواد خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) (ألف دولار)	(٣-٣)
١٦١	الواردات السورية من الولايات المتحدة حسب طبيعة الاستخدام النهائي للسلع خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) (ألف دولار)	(٤-٣)
١٧١	الشركات الأمريكية المسجلة للعمل في سورية	(٥-٣)
١٧٥	موقع سورية الاستثماري تبعاً لمؤشر المخاطر القطرية	(٦-٣)
١٧٥	موقع سورية الاستثماري تبعاً لمؤشر الانسيتيوشنال انفسنور	(٧-٣)
١٧٨	الأصول المجمدة من قبل الولايات المتحدة في فروع مصارفها الخارجية (مليون دولار أميركي)	(٨-٣)
١٨٤	الأصول المجمدة في الولايات المتحدة للدول المتهمه بالإرهاب (مليون دولار)	(٩-٣)
١٨٥	الأصول المجمدة في الولايات المتحدة لمؤسسات وكيانات وأشخاص متهمين بالإرهاب	(١٠-٣)
١٨٦	تقديرات الأصول السورية الموجودة في الولايات المتحدة	(١١-٣)
٢٠٤	النظائر المشعة واستخداماتها والتي يتم إنتاجها في سورية	(١٢-٣)

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	البيان	رقم الصفحة
(١-١)	الاتجاه العام في تطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية خلال الفترة (١٩٩٩-١٩١٤)	١٢
(٢-١)	توزيع العقوبات حسب الجهة الفارضة خلال الفترة (١٩٩٩-١٩٧٠)	١٣
(٣-١)	توزيع العقوبات حسب الدولة المعاقبة (الهدف)	١٣
(٤-١)	الدول المعاقبة اقتصادياً من قبل الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٣	٢٩
(٥-١)	الاتجاه العام للعقوبات الأمريكية الحادية الجانب خلال الفترة ١٩٩٩-١٩٩٠	٣٠
(١-٢)	تطور العلاقات التجارية بين كوبا والولايات المتحدة خلال الفترة (١٩٦٤-١٩٥٧)	٤٣
(٢-٢)	تكاليف قيود الحصار بالنسبة للتجارة الخارجية الكويتية (٢٠٠٤-٢٠٠٣)	٤٤
(٣-٢)	العلاقات التجارية الكويتية حسب التوزيع الجغرافي	٥١
(٤-٢)	الخسائر الأمريكية عن كل مليون زائر إلى كوبا	٥٣
(٥-٢)	نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد العقوبات	٧٦
(٦-٢)	أثر العقوبات المفروضة على العراق على صحة وحياة الأطفال والمواليد الجدد	٧٧
(٧-٢)	قيمة الصادرات النفطية العراقية خلال الفترة ٢٠٠٣-١٩٨٠	٧٩
(٨-٢)	التوزيع الجغرافي للواردات العراقية عام ١٩٨٩	٨١
(٩-٢)	قيمة الواردات العراقية خلال الفترة (٢٠٠٣-١٩٨٠)	٨٢
(١٠-٢)	الوفيات في العراق والتي تسبب الأمراض السبب الرئيسي للوفاة (١٩٩٨-١٩٨٩)	٨٣
(١١-٢)	حركة الإنتاج والصادرات النفطية الإيرانية (٢٠٠٦-١٩٧٠)	٩٨
(١٢-٢)	صادرات النفط الإيرانية بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (٢٠٠٧-١٩٧٠)	٩٩
(١٣-٢)	الدول المستوردة للنفط الإيراني (٢٠٠٦)	١٠١
(١٤-٢)	خطة زيادة إنتاج النفط الإيراني خلال عشر سنوات (٢٠١٤-٢٠٠٥)	١٠٢
(١٥-٢)	خطة زيادة إنتاج الغاز الإيراني خلال عشر سنوات (٢٠١٤-٢٠٠٥)	١٠٣
(١٦-٢)	الشركاء الأساسيون للواردات الإيرانية	١٠٤
(١٧-٢)	الشركاء الأساسيون للصادرات الإيرانية	١٠٤
(١٨-٢)	تطور حركة الصادرات والواردات الإيرانية الإجمالية خلال الفترة ٢٠٠٦-١٩٨٦	١٠٧
(١٩-٢)	التوزيع الجغرافي للصادرات الإيرانية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٠)	١٠٨
(٢٠-٢)	التوزيع الجغرافي للواردات الإيرانية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٠)	١٠٨
(٢١-٢)	النسبة المئوية للتغير في حركة الصادرات والواردات لبعض الشركاء التجاريين مع إيران خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٠)	١٠٩
(٢٢-٢)	النسبة المئوية لتجارة السلع والبضائع من الناتج المحلي الإجمالي لإيران	١١٠
(٢٣-٢)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران خلال الفترة (٢٠٠٦-١٩٩٨)	١١١
(٢٤-٢)	معدل صرف الريال الإيراني مقابل الدولار (٢٠٠٦-٢٠٠٢)	١١٢

١١٤	التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وإيران خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠٣)	(٢٥-٢)
١١٤	الميزان التجاري بين إيران والولايات المتحدة خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠٣)	(٢٦-٢)
١١٦	تطور معدل الفقر في إيران المعتمد على معدل دخل الدولارين يومياً خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠٠٤)	(٢٧-٢)
١١٧	تطور مؤشر التنمية البشرية في إيران خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٥)	(٢٨-٢)
١١٧	تطور الصادرات الصينية إلى إيران خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٦) - (مليار دولار)	(٢٩-٢)
١٢٣	الإستراتيجية الأميركية في استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية	(١-٣)
١٤٠	التبادل التجاري التكنولوجي بين الولايات المتحدة وسورية (ألف دولار أمريكي)	(٢-٣)
١٥٢	التجارة الخارجية السورية خلال الفترة (١٩٤٨ - ٢٠٠٧) - (ألف دولار)	(٣-٣)
١٥٣	الميزان التجاري السوري خلال الفترة (١٩٤٨ - ٢٠٠٧) - (ألف دولار)	(٤-٣)
١٥٤	التبادل التجاري السوري الأمريكي خلال الفترة (١٩٩٢ - آذار ٢٠٠٨) (مليون دولار)	(٥-٣)
١٥٥	إجمالي التجارة البينية السورية الأمريكية (١٩٩٢-٢٠٠٧) (مليون دولار)	(٦-٣)
١٦٧	الاتجاه العام لحركة بعض الواردات السورية من الولايات المتحدة - (مليون دولار)	(٧-٣)
١٦٨	إجمالي التجارة التكنولوجية بين الولايات المتحدة وسورية (٢٠٠٢- آذار ٢٠٠٨) (ألف دولار)	(٨-٣)
١٧٠	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى سورية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)	(٩-٣)
١٧٤	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٨٥-٢٠٠٣)	(١٠-٣)
١٧٦	ترتيب سورية بين دول العالم من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية	(١١-٣)
١٨٢	تطور أرباح المصرف التجاري السوري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) (مليون ليرة سورية)	(١٢-٣)
١٨٨	تحويلات المغتربين السوريين الرسمية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)	(١٣-٣)
١٨٩	نسبة التحويلات المالية الرسمية إلى سورية من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩١-٢٠٠٤)	(١٤-٣)
١٩٠	أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (١٩٩١-٢٠٠٦)	(١٥-٣)
١٩١	تطور أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٨)	(١٦-٣)
١٩٥	نشاط شركات النفط الأجنبية العاملة في سورية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧) (ألف ب/ يوم)	(١٧-٣)
١٩٧	الحصة الإجمالية للشركات النفطية الأجنبية العاملة في سورية (١٩٩٥-٢٠٠٦)	(١٨-٣)
٢٠١	الصادرات النفطية السورية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٣-٢٠٠٧)	(١٩-٣)
٢٠٧	تطور مؤشر التنمية البشرية في سورية خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٥)	(٢٠-٣)
٢٠٨	ترتيب سورية في تقارير التنمية البشرية بالنسبة لدول العالم	(٢١-٣)
٢٠٩	تطور ترتيب سورية على مقياس الفساد بالنسبة لدول العالم	(٢٢-٣)
٢١٠	التضخم في سورية محسوب بأسعار المستهلك خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)	(٢٣-٣)
٢١٣	تطور الاعتماد على العقوبات الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية	(٢٤-٣)
٢١٦	تطور مؤشر الفساد في الدول المدروسة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)	(٢٥-٣)

المُلخَص

العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية

دراسة مقارنة سورية نموذجاً

رسالة مقدمة إلى كلية الاقتصاد في جامعة دمشق لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية

الملخص

لا يحتاج المتابع للمشهد العالمي لكثير من الجهد حتى يدرك الدور المتعاظم للعقوبات الاقتصادية الدولية في إدارة العلاقة بين الدول وفي رسم خريطة السياسات الدولية، فنظرة سريعة لمراكز الصراع على النفوذ، ابتداءً من كوبا في أقصى الغرب مروراً إلى ليبيا والسودان ومختلف بلدان القارة الإفريقية، وكذلك الأمر في (سورية والعراق وإيران) ودول أوروبا الشرقية (يوغوسلافيا) انتهاءً بأقصى الشرق في كوريا الشمالية، تعطينا فكرة واضحة كيف أصبحت العقوبات الاقتصادية تُستخدم في صنع التحولات العالمية وإدارتها.

إضافةً إلى ما سبق فإن الرغبة في تقديم إنتاج بحثي يخدم واقعنا القائم في سورية لناحية تعرضنا لسلسلة متتابعة من العقوبات الاقتصادية ابتدأت منذ ثمانينيات القرن العشرين ولم تتوقف حتى الآن، ولا سيما أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ونتيجة العولمة الاقتصادية التي نعيشها، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الأسواق العالمية، أصبح للعقوبات الاقتصادية تبعات أخطر وأشد مما كان عليه الحال في الفترة السابقة، ولهذه الأسباب جاءت هذه الدراسة لتقدم فهماً مفصلاً عن ظاهرة العقوبات الاقتصادية، ولتجيبنا عن السؤال المطروح بخصوص منعكسات العقوبات الاقتصادية على عملية التنمية.

تم الانطلاق في إعداد البحث من خمس فرضيات تشكّل في مجموعها الحقائق التي سعينا إلى إثبات صحتها، وهذه الفرضيات هي :

١ - أصبحت سياسة العقوبات الاقتصادية أحد أهم المناهج المتبعة في عالمنا المعاصر لممارسة الضغوط على الدولة الخصم لدفعها لتغيير سلوكها.

٢ - إن العقوبات الاقتصادية تحكمها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية والطبيعية والديمقراطية، ومعرفة هذه العوامل يشكّل المرحلة الأولى في صياغة هذه العقوبات، وعليه فإن العقوبات الاقتصادية ليست نموذجاً واحداً.

٣ - ليس بالضرورة أن تؤدي العقوبات إلى نتائج سلبية على عملية التنمية، فهناك دول استغلت العقوبات لتحفيز الاقتصاد الوطني وتنشيط إمكانات الابتكار والاعتماد على الذات.

٤ - العقوبات الاقتصادية تسهم في انتشار وتقوية الفساد داخل الدولة المستهدفة.

٥- لقد تعرضت سورية للعقوبات خلال الثمانينيات من القرن الماضي، وهذا أكسبها نوعاً من المناعة والمرونة في مواجهة العقوبات الحالية، ولكن التطور في الفكر الذي يستحدث هذه العقوبات لم تتم مواكبته بإجراءات وقائية تسهل عملية المواجهة التي تخوضها سورية في مجابهة العقوبات الأمريكية الحالية.

وكانت نتيجة بحثنا إثبات صحة الفرضيات الأولى والرابعة والخامسة، أما الفرضية الثانية فتم إثبات تحققها بشكل جزئي في حين تم نفي تحقق الفرضية الثالثة.

لقد تم بناء هيكليّة البحث ليتكون من ثلاثة فصول، فبعد الفصل التمهيدي الذي يبين الإطار العام للبحث من المقدمة والأهداف وبيان مشكلة البحث وأهميته ومناهج الدراسة المتبعة فيه انتهاءً إلى بيان الصعوبات التي اعترضت إتمام هذه الدراسة. ليتم الانتقال بعد ذلك إلى **الفصل الأول** الذي تم تخصيصه للتعريف بالعقوبات الاقتصادية وليكون المدخل الفكري للتعرف على كلّ ما يخص العقوبات الاقتصادية الدولية بما يمكن من الانتقال إلى **الفصل الثاني** ودراسة النماذج الأربعة التي اخترناها في دراستنا المقارنة هذه والتي هي (كوبا، ليبيا، العراق، إيران) حيث تم تحليل أنظمة العقوبات ومراحلها بشكل مفصل جداً في كلّ من هذه النماذج، وبعد ذلك تم رصد أهم منعكسات العقوبات وتقييمها في نهاية كل نموذج مدروس. بناء على ذلك انتقلنا في **الفصل الثالث** إلى الخوض في تحليلنا لمنعكسات العقوبات الاقتصادية على عملية التنمية من خلال التركيز على الاقتصاد السوري والمحاولة قدر الإمكان تنفيذ هذه المنعكسات وملاحظة تشعباتها ومعرفة كيف أثّرت العقوبات على المؤشرات التنموية في سورية.

لقد أفضت دراستنا إلى مجموعة من النتائج كان أهمها ما توصلنا إليه من كون العقوبات الأمريكية على سورية ليست عقوبات عزل وحصار، وإنما عقوبات ضغط وتضييق، وبالتالي فإن لجوءنا إلى الأسواق السوداء أو الشركات الوسيطة للالتفاف على العقوبات بما يحمله هذا الأمر من تكاليف إضافية وجودة منخفضة ومخاطر محتملة، وانتشاراً لاقتصاد الطل، هذا كله يمثل بحد ذاته مخرجاً من مخرجات العقوبات الأمريكية أكثر مما يمثل انتصاراً في مواجهة هذه العقوبات، هذا التميز في نظام العقوبات على سورية يدفعنا إلى التعبير عنه بشكل مبدئي بتسمية **"نظام العقوبات الزاحفة"** (creeping sanctions system) فهذا النظام لا يستهدف في مراحله الأولى إبلام الضحية أو ترويعها وإنما على العكس من ذلك يهدف إلى:

١- تشتيت انتباه الجهة الهدف.

٢- دفعها قدر الإمكان إلى عدم الاكتراث.

٣- إنتاج رد فعل يتصف باللامبالاة.

وفي هذه الأثناء يتم يهدوء وبشكل منظم وبعيداً عن الأضواء تأسيس هيكليّة وشبكة من الإجراءات المتشعبة والفوائين والتشريعات التي يمكن من خلالها إدارة عقوبات مستقبلية شديدة القساوة وبشكل محكم، وعليه فليس هناك عجلة بموجب هذا النظام للحصول على مخرجات سريعة، وكل ما في الأمر أنه يتم إدخال مدخلات متنوعة وبمراحل متتالية ومراقبتها وتحليلها، وبناء على نتائجها يتم إدخال مدخلات أخرى

وانتظار مخرجات مستقبلية في مراحل تكون تعاطمت فيها الآثار، وبدأت هذه الإجراءات - راءات تعطي نتائج ملموسة دفعة واحدة.

هذا يدفعنا إلى استنتاج أن العقوبات الأمريكية على سورية ليست هدفاً بطبيعة الحال للولايات المتحدة، وعليه فإن خرقها من قبل سورية يجب أن لا يكون هدفاً بحد ذاته، وإنما كل ذلك يعتد به وسيلة لتحقيق أهداف يسعى الطرفان إليها، ولذلك يجب أن لا يستحوذ سعيها لكسر العقوبات على كل طموحاتها، وإنما العمل على إزالتها بالكامل والارتقاء فوق أي أضرار محتملة ناتجة عن توسيعها، وهنا تكمن الصعوبة الحقيقية التي تحتاج إلى بذل الجهود الكبيرة نظراً للبيئة التشريعية التي أقرت قانون محاسبة سورية، والتي ربطت إلغاء هذا القانون بإجراءات تشريعية مماثلة لإجراءات إقراره وصادرة - صراً - عن الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ، وعليه فإن أي إدارة أمريكية لن يكون بمقدورها إلغاء قانون محاسبة سورية من دون قرار صادر عن الكونغرس، وكل ما يمكن للإدارة الأمريكية فعله هو فقط تعطيل تنفيذ بعض البنود والإجراءات التنفيذية.

من هنا يجب علينا الإدراك بأن الانتصار على العقوبات يكون في القدرة على تحويل هذه العقوبات إلى عامل إيجابي كمحفز على البناء الذاتي وتوطين التكنولوجيا والاعتماد على الذات والنهوض بالقطاعات المستهدفة وتنميتها لتتمكن من أن تتحرر من جميع آثار العقوبات الحالية والمستقبلية، كما أن الانتصار على العقوبات يكون بأحد أشكاله متمثلاً في إزالة هذه العقوبات نهائياً من خلال الأدوات والأساليب المختلفة التي تمتلكها سورية، والتي يمكن بموجبها أن تفاوض لإزالة العقوبات، مع إدراك أن هذا الأمر قد يتطلب دفع أثمان غالباً ما تكون باهظة وغير ممكنة.

إن إدراك الأثر الاقتصادي للعقوبات الدولية يتم بأساليب وطرق قياس مختلفة ومتشعبة ويكون بعضها في غاية التعقيد ويخضع لتشابكات يصعب حصرها، ولكن وفي هذه الدراسة المقارنة قمنا بعرض خلاصة نتائج أنظمة العقوبات الدولية المختلفة لناحية نسبة نجاحها بميزان يتدرج من رقم ١ حتى الرقم ١٦ مع حفل خاص بأثر العقوبات كنسبة من الناتج القومي الإجمالي GNP حيث إن:

$$GNP = GDP + NR \text{ «Net income from assets abroad»}$$

لنتتهي في ختام دراستنا بمجموعة من التوصيات تُعبر عن خلاصة الأفكار التي تم التوصل إليها والتي يمكن الاهتمام بها لتكون عوناً للباحثين ولأصحاب القرار في سعيهم لفهم ظاهرة العقوبات الاقتصادية والتعامل معها بالشكل المناسب. ومن أهم هذه التوصيات نعرض مليلي:

أولاً: لا يجب بأي حال من الأحوال الانتظار حتى يتم فرض العقوبات للانطلاق في إجراءات وتدبير مواجهتها، وإنما من المهم جداً المباشرة في تحصين القطاعات الاقتصادية ضد آثار العقوبات، وإعداد البيئة المناسبة لمقاومتها حتى قبل توافر العلم باحتمال فرضها، لأن الوقاية من العقوبات له أكبر الأثر ليس فقط في مواجهتها وإنما في ردعها ومنع فرضها أساساً.

ثانياً: إن عنصر المعلومات يلعب دوراً استراتيجياً في قضية العقوبات الاقتصادية، لذلك لا بد من وجود قنوات تسمح بالوصول إلى دوائر صنع قرارات العقوبات، والعمل قدر المستطاع على التغلغل ضمن هـ. هذه القنوات لاستشراف أي قرار مستقبلي.

ثالثاً: إن لدول الجوار والمحيط الإقليمي دوراً كبيراً في كسر أي قرار عقوبات والاتفاف عليه بسهولة، لذلك لا بد من توطيد العلاقات وإيجاد شبكات اقتصادية متشعبة مع دول المحيط يمكن مـ. ن خلالها إدارة الأعمال والاتفاف على العقوبات بطريقة أقل كلفة بعيداً عن الابتزاز والاستغلال، ويدعم ذلك بتأسيس شركات محلية في دول الجوار تشكل بوابة خلفية لكسر أي عقوبات بعيداً عن أي شبهة (كما هـ. و الحال بالنسبة للشركات الإيرانية في دبي).

رابعاً: إن الجهة الفارضة للعقوبات تدير هذه العقوبات من خلال اختصاصيين يجيدون إدارة أنظمة العقوبات وتطورها، وعليه فإن ذلك يحتم على الجهة الخاضعة للعقوبات أن تمتلك إدارة حكيمة لمواجهة العقوبات تكون بمثابة جهاز إداري أو لجنة متخصصة تنطلق في عملها من محاور ثلاثة هي:

- ١- العمل على الوقاية من العقوبات المستقبلية.
 - ٢- العمل على خرق العقوبات وتحجيم آثارها.
 - ٣- العمل على إزالة العقوبات.
 - ٤- الرصد والتوثيق لتداعيات العقوبات، وإعداد بيانات بالجهات المختلفة حول العالم سـ. واء أكانت حكومية أم خاصة، والتي استجابت للعقوبات الأمريكية واتخذت تدابير ضد المصالح السورية.
- وبالطبع يجب الإشارة إلى أهمية إعداد سياسة إعلامية واضحة ومصادر معلومات كثيفة وموثقة، ليتمكن أصحاب القرارات من الاسترشاد إلى ما يجب فعله بكل مرحلة وفي الوقت المناسب.
- خامساً:** إن لبعض القطاعات الاقتصادية حساسية بالغة، وتحتاج إلى عناية مركزة لمواجهة العقوبات، ولا بد من بذل جهد مضاعف للسيطرة على تداعيات العقوبات على هذه القطاعات، والتي من أهمها أسـ. عار الصرف والاحتياطي من العملة الأجنبية، إلى جانب كل ما يمس بالحياة اليومية للمواطن من حيث الغذاء والصحة والتعليم والسكن، وعدم السماح باستشراء الفساد الذي يظهر نتيجة اسـ. تغلال البعض للعقوبات لتحقيق مصالح شخصية، والتركيز على السيطرة على الأثر النفسي الذي يمكن أن تسببه العقوبات والـ. ذي في حال تدهوره وانخفاض الروح المعنوية يمكن أن يؤدي إلى الاضطراب في الأسواق وزعزعة استقرار المجتمع.

سادساً: عند العمل على إزالة العقوبات يجب إدراك تشعباتها جيداً والـ. رارات الفرعية الناتجة عنها. والمطبقة في المؤسسات المختلفة، وهنا لا يجب اقتصار الجهد على إبطال قانون محاسبة سورية فحسب،

وإنما التركيز على إزالة اسم سورية والمصالح السورية من القوائم الأمريكية المستهدفة بقرارات العقوبات السابقة والتالية للقانون المذكور والتي من أهمها:

- قانون المساعدات الأمنية الدولية والحد من تصدير السلاح.
- قانون إدارة الصادرات لعام ١٩٧٩.
- قانون مكافحة الإرهاب والأمن الدبلوماسي متعدد المفعول لعام ١٩٨٦.
- قانون التصحيح المتوافق للموازنة لعام ١٩٨٦.
- قانون مكافحة المخدرات لعام ١٩٨٦.
- تعديلات العام ١٩٨٦ على قانون مكافحة الإرهاب وقانون الحد من تصدير السلاح.
- مشاريع قوانين المساعدات التي أُقرت بدءاً من العام ١٩٨١ والتي تضم فقرات خاصة تحرم سورية من تسلم المساعدات الأمريكية.
- قانون العمليات الخارجية وتحويل الصادرات وبرامج الاعتمادات المرتبطة بها لعام ١٩٩١ والتي مدد العمل بها وفقاً لقانون استمرار سريان مفعول القوانين، التي تنص إحدى فقراته على حظر رصد أو صرف أي اعتماد لثماني دول محددة بالاسم إحداها سورية.
- قانون محاسبة سورية والأوامر التنفيذية التي تلتها، وقرارات وزارة الخزانة الأمريكية المتلاحقة.
- قرار الإدارة الأمريكية بتوسيع العقوبات على سورية في العام 2006، وتعزيزها في العام ٢٠٠٧ لتشمل مسؤولين سوريين اتهمتهم واشنطن "بالفساد".

سابعاً: إن أهم ما تهدف له العقوبات الاقتصادية بنماذجها المتعددة هو إضعاف البنية الهيكلية للدولة المستهدفة وضرب آليات البناء والنمو الذاتي، وعليه فإن سورية وفي ظل عملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي يجب التنبيه إلى ضرورة تعزيز دور الدولة وعدم الانكشاف أمام سطوة العقوبات المستقبلية.

قال المفكر وودرو ويلسون "Woodrow Wilson" في العام ١٩١٩ :
« الأمة التي تُفرض عليها المقاطعة، هي أمة في طريقها إلى الاستسلام، استخدم هذا العلاج الاقتصادي، السلمي، القاتل، الصامت، ولن يكون هناك حاجة لاستخدام القوة ».

المقدمة

العقوبات الاقتصادية الدولية و منعساتها على عملية التنمية

مقدمة « Introduction »

إن الصراعات والحروب التي نشبت بين دول العالم المختلفة منذ القدم، لم تقتصر مسبباتها على العوامل السياسية فحسب، وإنما كانت الخلفية الاقتصادية من الأسباب الرئيسة الكامنة وراء تلك الصراعات، ومن نتائج هذه الحروب أن توسعت مناطق النفوذ لدول معينة امتلكت القوة الاقتصادية والعسكرية، وتحولات دول أخرى إلى إقطاعات أومستعمرات تابعة لإمبراطوريات كبرى. ولم يكن تحقيق الانتصار أو الغلبة خلال تلك الحروب رهناً بالقوة العسكرية المجردة، بل ترافق استخدام السلاح العسكري باستخدام السلاح الاقتصادي تحت مسميات عديدة مثل (حظر، حصار، عقوبات اقتصادية)، وفي العصر الحديث تطورت أساليب إدارة النزاعات الدولية وشهد العالم استخداماً مكثفاً للقيود الاقتصادية أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية وبعدهما.

إن سمة التغير والتحول المنفتح التي يتميز بها المشهد العالمي المعاصر، وهذه الكثافة والسرعة في التحولات التي شهدناها منذ ثمانينيات القرن العشرين جعلت من الصعوبة بمكان الإحاطة بهـا، نظراً لشموليتها وتنوعها في مختلف جوانب الحياة، ولكن يمكن اعتبار انهيار الاتحاد السوفيتي وبقية المنظومة الاشتراكية نقطة الانطلاق في طرح مشروع النظام العالمي الجديد وعولمة الخطاب الليبرالي المكثف، الذي يهدف إلى عقلنة السياسات في الجنوب والشرق، وتُعتبر العقوبات الاقتصادية واحدة من مجموعة الأساليب المستخدمة في هذا التغير، حيث تشير البيانات أنه خلال السنوات الخمس والأربعين الأولى من تاريخ إنشاء مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لم يتم إصدار قرار بشأن عقوبات اقتصادية إلا في حالتين اثنتين: روميسيا عام ١٩٦٦، وجنوب أفريقيا عام ١٩٧٧. ولكن منذ انتهاء الحرب الباردة بدأ مجلس الأمن يضاعف من لجوئه إلى العقوبات الاقتصادية الجماعية. ففرضت عقوبات على العراق وعلاى يوغوسلافيا السابقة وهليتي والصومال وليبيا وليبيريا وأنغولا ورواندا والسودان وإيران، بالإضافة إلى العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة تحت مسميات مكافحة الإرهاب أو حماية حقوق الإنسان و دون الرجوع إلى مجلس الأمن مثل العقوبات على كوبا وسورية وحتى الصين.

مشكلة البحث «Problem of Research»

تتحدد مشكلة بحثنا في فهم طبيعة العلاقة بين العقوبات الاقتصادية الدولية وعملية التنمية وإدراك ما إذا كانت العقوبات الاقتصادية الدولية تشكّل خطورة حقيقية على الاقتصاد الوطني، أم أن أعراضها ثانوية ويمكن تجاوزها. وعليه فإن إشكالية البحث تتحدد من خلال التساؤلات التالية المطروحة:

- إلى أي مدى أصبحت العقوبات الاقتصادية الدولية أداة ردع وأداةً لتغيير سلوك الخصم؟
- إلى أي مدى نجحت العقوبات الاقتصادية الدولية في تغيير سلوك الخصم وتحقيق مكاسب - ب - لا - دول الفارضة؟
- إلى أي مدى تأثر مسار التنمية ومفاعيلها في الدول الخاضعة للعقوبات الدولية؟
- ما هو أثر التباين والاختلاف في نماذج العقوبات على مفاعيلها ونتائجها - أ - و - درتها على تحفيز أهدافها؟
- كيف استطاعت الدول الخاضعة للعقوبات أن تحتوي نتائج فرض العقوبات وتتعاظم معها؟
- ما هي النتائج التي انتهت إليها العقوبات؟
- كل ذلك يتم الإجابة عليه بعد فهمنا الصحيح لطبيعة العقوبات الاقتصادية الدولية وآلية عملها - أ - وص - ولاً لتحديد منعكسات هذه العقوبات على القطاعات الأساسية في البلد المستهدف.

أهمية البحث «Importance of topic»

- إن أسلوب العقوبات الاقتصادية كنمط متبع في النظام العالمي الجديد للضغط على الدول الأخرى وإحداث التغيير المطلوب جعل من المهم العمل على فهم هذا المنحى الجديد في السياسات الدولية، وبالتالي فإن بحثنا هذا يكتسب أهميته مما يلي:
- ١ - تتجلى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على الفوارق الجوهرية والشكلية بين نماذج وأنظمة العقوبات المختلفة، والوقوف على طبيعة النتائج والمنعكسات التي انتهت إليها هذه العقوبات.
 - ٢ - تُعتبر العقوبات الاقتصادية خياراً مفضلاً أمام الدول الغربية خصوصاً في الوقت الذي نشهد فيه تراجعاً لنظريات الحسم العسكري، وهذا يستدعي من الدول النامية إيجاد م - نهج لمقاومة ه - ذه العقوبات وتفاديها.
 - ٣ - تنبع أهمية دراسة العقوبات الاقتصادية من تميز هذه العقوبات بخطورتها وشمولية ضررها على المجتمع والنظام العام ككل، هذه الخطورة تدفعنا لدراسة العقوبات بكثير من الدقة والتفصيل.
 - ٤ - يتميز سلاح العقوبات الاقتصادية بكونه ينطلق من صراع أفكار قبل أن يتحول إلى أداة م - دمره على الأرض، وعليه فإن المعرفة تشكّل الجبهة الأمامية في الصراع، بحيث يمكن أن تتحول أش - د العقوبات خطورة إلى مجرد قرار على الورق في حال أدركت الجهة المستهدفة كيفية إفراغ ه - ذه العقوبات من مضمونها.
 - ٥ - يعد هذا البحث الأول الذي سنحاول من خلاله دراسة وتحليل وتتبع منعكسات العقوبات الاقتصادية الدولية على عملية التنمية في سورية.

أهداف البحث «Objectives of research»

إن الأهمية المذكورة أعلاه لواقع العقوبات الاقتصادية الدولية جعلتنا نحدد أهداف البحث بما يلي:

١. بيان وتحليل ظاهرة العقوبات الاقتصادية ومعرفة حيثيات هذه العقوبات والاتجاهات التي تنحى نحوها في عالمنا هذا.
٢. نهدف من خلال معرفتنا الجيدة بسلاح العقوبات الاقتصادية إلى التمكن من إيجاد وسائل المقاومة ومعرفة الأساليب الضرورية للحد من الأثر السلبي لهذه العقوبات.
٣. إن التجارب الماثلة أمامنا في مختلف أنحاء العالم لهذا الصراع الجديد يستدعي قيامنا بدراسة هذه التجارب واستخلاص العبر بما يمكننا من معرفة نقاط قوتنا لتعزيزها ومعرفة سلبياتنا لتلافيها.

فرضيات البحث «Research Hypotheses»

يقوم هذا البحث على مجموعه من الفرضيات نعرضها فيما يلي:

- (١) أصبحت سياسة العقوبات الاقتصادية أحد أهم المناهج المتبعة في عالمنا المعاصر لممارسة الضغوط على الدولة الخصم لدفعها لتغيير سلوكها.
- (٢) إن العقوبات الاقتصادية تحكمها مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية والطبيعية والديمقراطية ومعرفة هذه العوامل يشكّل المرحلة الأولى في صياغة هذه العقوبات، وعليه فإن العقوبات الاقتصادية ليست نموذجاً واحداً.
- (٣) ليس بالضرورة أن تؤدي العقوبات إلى نتائج سلبية على عملية التنمية، فهناك دول استغلت العقوبات لتحفيز الاقتصاد الوطني وتنفيذ إمكانيات الابتكار والاعتماد على الذات.
- (٤) العقوبات الاقتصادية تسهم في انتشار وتقوية الفساد داخل الدولة المستهدفة.
- (٥) لقد تعرضت سورية للعقوبات خلال الثمانينيات من القرن الماضي، وهذا الأمر أكسبها المناعة والمرونة في مواجهة العقوبات الحالية، ولكن التطور في الفكر الأمريكي الذي يستحدث هذه العقوبات لم تتم مواكبته بإجراءات وفائئة تسهل عملية المواجهة التي تخوضها سورية في مجابهة العقوبات الحالية.

المنهج والأسلوب البحثي «Methodology»

نتيجة لصعوبة الاعتماد على منهج بحثي واحد في دراسة العلاقات القائمة بين الدول والتي تتميز بالتغير في ظل نظام عالمي جديد لم تستقر قواعده أسسه بعد، جعل من الضرورة بمكان الاعتماد على أكثر من منهج بحثي، حيث إن العرض المقدم في البحث عن تاريخ العقوبات الاقتصادية الدولية جاء في إطار المنهج التاريخي، ثم بعد ذلك تم الانتقال إلى تحليل هذه الظاهرة القائمة حالياً في السياسات الدولية، وذلك من خلال

دراسة وتحليل نماذج من واقع العقوبات الاقتصادية الدولية ومحاولة استشراف المنحى المـستقبلي لهـذه العقوبات في المدى المنظور وتطبيقها على سورية، وذلك تم بالاعتماد على المنهج التحليلي المقارن.

صعوبات البحث «DIFFICULTIES OF RESEARCH»

يضاف إلى كون الدراسات المتخصصة بتحليل الآثار الاقتصادية للعقوبات الدولية على البلدان المـستهدفة قليلة جداً، فإن إعداد بحثنا هذا ترتب عليه تجاوز مجموعة من الصعوبات نوجزها بما يلي:

١. تتصرف أغلب البلدان المعاقبة اقتصادياً بعدم الشفافية في طرح البيانات والإحصائيات المتعلقة باقتصادها، وهذا خلق تشويشاً وحالة من التناقض بين البيانات المأخوذة من المنظمات والتقارير الدولية المتخصصة، والأخرى المأخوذة من مصادر حكومية في البلدان المدروسة.

٢. تنتهج بعض الدول في تقييمها للعقوبات المفروضة عليها منهجين مختلفين:

الأول - التعظيم والتهويل من أثر العقوبات لهدف كسب تعاطف الرأي العام العالمي، وتحميل العقوبات كل أشكال الفشل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (العراق نموذجاً).

الثاني - الاستخفاف بالعقوبات واعتبارها أعجز من أن تمس البنية المتماسكة للاقتصاد الوطني، وإن الإجراءات الحكومية المتخذة كفيلة بجعل هذه العقوبات عديمة الأثر (إيران نموذجاً).

في كلا الحالتين وجدنا مشكلة في مصداقية المعطيات الصادرة عن الجهات المعاقبة اقتصادياً.

٣. تتعامل الدول الفارضة للعقوبات الاقتصادية مع هذا الملف بجاذب استخباراتي وتفرض عليه تكتماً تعدد ضرورياً لنجاح العقوبات في إحداث الأثر المطلوب منها، وهذا يجعل من الصعوبة بمكان خرق الطابع السري لكثير من الإجراءات العقابية وتحليلها.

٤. الصعوبة الأساسية التي تعترضنا في تحليل آثار العقوبات الاقتصادية الدولية على أي من النماذج، هي التشعب في الآثار الناتجة عن هذه العقوبات وصعوبة حصرها في مجال معين، ويضاف إلى ذلك العامل الزمني الذي تحتاجه بعض الآثار لظهور والتي تستغرق في بعض الأحيان سنوات عديدة.

الدراسات السابقة «Literature Review»

نتيجة لكون العقوبات الاقتصادية تستهدف بلداناً محددة دون غيرها، وافتقار كثير من دول العالم للتجارب في مواجهة العقوبات، ونتيجة لنظرة البعض للعقوبات الاقتصادية على أنها مرحلية ونابعة من هزات طارئة في العلاقات الدولية، كل ذلك أدى إلى حالة من عدم الاهتمام لدى الباحثين والمفكرين في الدول التي تعيش حالة من التوازن والاستقرار في علاقاتها الدولية فلم يتطرقوا في أبحاثهم لدراسة ظاهرة العقوبات.

الاقتصادية وتحليلها نتيجة اعتقادهم أنهم ومجتمعاتهم خارج نطاق الاستهداف من أي عقوبات مستقبلية، وهذا أفدنا فرصة الاستفادة من كثير من المعارف التي كان يمكن أن تُغني دراستنا هذه.

بناء على ما سبق فإن الأبحاث والدراسات المرتبطة بالعقوبات الاقتصادية كانت في معظمها تتركز في الدول المشتركة في هذه العقوبات سواء أكانت فارضة للعقوبات أم مستهدفة بالعقوبات، وقد تبين لنا أن جميع الدراسات الصادرة في الدول الفارضة للعقوبات وعلى الرغم من ضخامة هذه الدراسات وأهمية مراكز الأبحاث التي تصدرها فإنها تنطلق في جوهرها من تحليل آثار هذه العقوبات على الجهة الفارضة وتخلص إلى توصيات تهدف إلى تقليص خسائر بلدانهم مع تعظيم الخسائر التي تتحملها الجهة المستهدفة بما يخدم هدف جعل العقوبات أكثر فعالية، ولكن ونتيجة كون دراستنا المقارنة هذه تنطلق من دراسة وتحليل أثر العقوبات على عملية التنمية في الجهة المستهدفة فإن تلك الدراسات الصادرة في البلدان الفارضة للعقوبات، على أهميتها، لم يكن بالإمكان الاعتماد عليها في بحثنا وتجربتنا كجهة خاضعة للعقوبات، وعليه فإن الاطلاع على الدراسات الصادرة في بلدان مماثلة لسورية يعتبر أكثر فائدة لنا في معرفة مدى الارتباط بين العقوبات الاقتصادية وعملية التنمية، إلا أن هذه الدراسات القليلة جداً الصادرة في البلدان الخاضعة للعقوبات تُركّز في معظمها على الجوانب القانونية والتشريعية في دراسة العقوبات الاقتصادية وبيان مدى تطابقها أو تعارضها مع القانون الدولي، والبعض الآخر من هذه الدراسات ينطلق من الجانب الإنساني لبيان الأضرار الإنسانية والاجتماعية التي تخلفها العقوبات، وذلك من أجل كسب تأييد الرأي العام العالمي من جهة، وتوحيد الصف الداخلي وتوجيهه للتكاتف واعتبار العقوبات بمثابة الاعتداء الخارجي على سيادة الأمة وحقوقها من جهة أخرى، هذه الدراسات أيضاً لم تكن مفيدة لنا في تحليلنا الاقتصادي لمنعكسات العقوبات على عملية التنمية، فكان من الضروري البدء في إعداد وتجميع البيانات والإحصائيات المطلوبة وتحليلها والانطلاق من البداية لإتمام هذه الدراسة مع محاولة الاستفادة من بعض الأبحاث العالمية والتقارير الدولية المختلفة ومحاولة توظيفها في خدمة موضوعنا هذا، كما أنه ونتيجة غياب الدراسات الفعلية لأثر العقوبات في سورية حتى ضمن المؤسسات والجهات المستهدفة بشكل مباشر من العقوبات الأمريكية رأينا من المفيد إدراج مجموعة آراء وأفكار طرحها الاختصاصيون وأصحاب القرار في سورية حول أثر العقوبات علينا وموقفنا العام تجاه هذه العقوبات وهذا أدرجناه في الملحق رقم (١).

الفصل الأول

العقوبات الاقتصادية الدولية ظاهرة قديمة متجددة



المبحث الأول: مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثالث : آليات تطبيق العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الدولية.

المبحث الرابع: التحولات العالمية ومنعكساتها على موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية.

الفصل الأول العقوبات الاقتصادية الدولية ظاهرة قديمة متجددة

تمهيد :

إن التركيز الواضح في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين على استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة «مباشرة وغير مباشرة في الوقت ذاته» تستخدمها القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، يدفعنا هذا إلى دراسة هذه الظاهرة والتعمق فيها أكثر، وخاصة لما للعقوبات الاقتصادية الدولية من آثار على عملية التنمية التي تشهدها معظم البلدان الواقعة ضمن نطاق الاستهداف من قبل هذه العقوبات، هذه الخطورة والأهمية الكبيرة لظاهرة العقوبات الاقتصادية الدولية لم يرافنها كما هو ملاحظ اهتمام كافٍ من الدراسات الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحث المختلفة لمدى الأطراف المعاقبة، على الرغم من كون هذه الظاهرة تفرض منطوقها منذ فترة ليست بقليلة، وبالتالي فإن معظم المعالجات التي تمت لموضوع العقوبات تقع تحت تصنيف المقالات أو البيانات أو التصريحات التي لا ترتقي إلى مرحلة تطوير وخلق سياسات اقتصادية مضادة للعقوبات على الصعيد التجاري والمالي والنفدي والاستثمارية.... الخ.

وفي معالجتنا لموضوع العقوبات الاقتصادية الدولية تم بدايةً توضيح المفهوم العام ومسار التطور التاريخي لهذا النهج في العلاقات الدولية، لنتمكن بعد ذلك من فهم الارتباط بين هذه الظاهرة وجملة المتغيرات العالمية ومعرفة آليات تطبيق هذه العقوبات.

المبحث الأول: مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية "Definition of Economic Sanctions"

تُعد العقوبات الاقتصادية الدولية واحدة من أهم أنواع السياسات التي تمارسها القوى الكبرى، والتي تندرج في إطار السياسات الدولية الردعية، التي تهدف إلى تحقيق أهداف إستراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية محددة^[1]، وهي على أي حال موضوع تباين في وجهات النظر بين جهات مختلفة اجتهدت في تقديم تعريفات مفاهيمية لها وتأسيسها نظرياً كظاهرة وكأداة مهمة في السياسة الدولية المعاصرة. ونحدد فيما يلي مفهوم ومفاهيم العقوبات الاقتصادية الدولية من خلال بيان تعريف هذه العقوبات وأنواعها مصنفةً حسب درجة شدتها، بالإضافة إلى بيان المعايير التي يمكن من خلالها التمييز بين الأشكال المختلفة للعقوبات.

¹ - David A. Baldwin , Economic Statecraft , (Paperback - Oct 1, 1985), PP.(12 -13-14).

أولاً: تعريف العقوبات الاقتصادية الدولية:

إن البحث عن تعريف محدد للعقوبات الاقتصادية الدولية بين الله لا يوجد إجماع عام حول تعريف ف واحد وشامل لظاهرة العقوبات الاقتصادية، ومرد هذا الاختلاف في التعاريف المطروحة، هو وجود مستوى واسع من الأشكال والمستويات التي يندرج تحتها مصطلح العقوبات الاقتصادية الدولية، وهنا يجـ ب التمييز بين العقوبات الاقتصادية التي تعتمد على الأدوات الاقتصادية، وبين الحرب الاقتصادية التي تراافق الأعمال العسكرية وتُعد جزءاً من الجهد العسكري الهادف إلى إنزال أكبر قدر من التدمير بالبنية التحتية والقدرات الإنتاجية للجهة المستهدفة، إضافةً إلى أن التوسع في مفهوم العقوبات الاقتصادية وعدم وضع ضوابط واضحة لاستخدام هذه العقوبات يؤدي إلى الفوضى في فرض هذه العقوبات وإضفاء المشروعية على أشكالها المختلفة، وهذا الانحراف سيؤدي حتماً إلى كوارث إنسانية، كما يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية للاحية ازدياد قوة وتماسك الجهة المعاقبة وإلحاق الضرر بأطراف أخرى غير مستهدفة، فالعقوبات على كوبا لم تزد إلا من قوة الرئيس الكوبي ومن معاناة السكان على مدى سنوات طويلة.

وفي ظل هذا التنوع نعتمد على تعريف مارجريت دو كس "Margaret Doxey" لما يتصف به مفهوم العقوبات الاقتصادية من الشمول والإحاطة، حيث **عرفت العقوبات الاقتصادية بأنها:**

" إجراءات تعتمد على الوسائل الاقتصادية تتبناها الحكومات، في صورة منفردة أو جماعية أو في إطار منظمة عالمية أو دولية أو إقليمية، ضد دولة أو دول ذات سيادة تجاوزت حدود التزاماتها المالية - دبلوماسية - ويكون تجاوز حدود الالتزامات في ثلاث حالات هي العدوان المسلح، أو خرق القانون الدولي أو المعاهدات الدولية، أو تهديد الأمن والسلام الدوليين"^[2].

وبالتالي فإن العقوبات الاقتصادية الدولية هي وسيلة من وسائل تحقيق غايات السياسة الخارجية لدولة ما أو مجموعة من الدول، كما أنها وسيلة من وسائل تحقيق أهداف الدبلوماسية العالمية التي غالباً ما يتم التذرع بالمحافظة على الأمن والسلام الدوليين ضد العدوان، أو خرق السلام وتهديده، كغطاء قانوني لفرض العقوبات الاقتصادية وتتميرها عن طريق مجلس الأمن الدولي، وقد تكون العقوبات الاقتصادية مرحلة من مراحل الضغط على دولة أو مجموعة من الدول، قد تصاحبها أو تسبقها إجراءات أخرى مثلاً قطع العلاقات الدبلوماسية أو تخفيض التمثيل الدبلوماسي، وقد تتلوها أنواع أخرى من العقوبات مثل توجيه أعمال عسكرية ضد الدولة الخاضعة للعقوبات وهذا ما يعبر عنه جيفري سكوت "Jeffrey Schott" بوصفه العقوبات الاقتصادية الدولية مرحلة تمهيدية (كمقدمة) للعمل العسكري "Way station to the use of military force"^[3] وهذا وجدناه بالنموذج العراقي، إلا أن هذه التوصيفات غير حتمية لأن هناك نماذج تم الاكتفاء عندها برفض العقوبات كما هي حالة العقوبات على ليبيا، بل أحياناً يتم الاكتفاء بالتلويح بفرض هذه العقوبات كما حصل

² - Margaret P. Doxey, International Sanctions in Contemporary perspective (Second edition) Macmilan Press Ltd, 1996, P(8).

³ - Jeffry J. schott, "US Economic sanctions: Good Intentions, Bad Execution" Testimony before the committee on International relations US House of Representatives, June 3, 1998.

عام ١٩٣٣ عندما خضعت تركيا لمطالب عصبة الأمم، وتراجعت عن التصدير القانوني للمخدرات في طـل التهديد بفرض عقوبات اقتصادية عليها في حال عدم الاستجابة. ويمكن أن نضيف على التعريف السابق أن العقوبات يمكن أن تُفرض ليس فقط ضد دول ذات سيادة، بل يمكن أن تشمل وحدات غير سيادية مثل المنظمات والشركات المختلفة والأفراد، وهذا نلمسه في العقوبات العربية التي فُرضت على الشركات التي تتعامل مع الكيان الإسرائيلي، وكذلك العقوبات الأميركية المفروضة بموجب قانوني بريتون ودلماتو على الشركات والمؤسسات التي تنتهك العقوبات المفروضة على ليبيا وكوبا وإيران، والعقوبات المفروضة من قبل وزارة الخزانة الأميركية على أشخاص محددين في سورية وإيران.

ثانياً: أنواع العقوبات حسب درجة شدتها:

إن استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية يكون من خلال مجموعة من الأساليب الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق غايات إستراتيجية أو تكتيكية في الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الاجتماعية، ولكن مهما تعددت الأهداف المرجوة من هذه العقوبات، فإنه يمكننا التمييز بين مجموعة واضحة من المستويات المستخدمة في إدارة العقوبات تصنف هذه المستويات بحسب درجة شدتها وفساوتها إلى المجموعات التالية:

أ- **المقاطعة الاقتصادية "Economic Boycott"**: ويقصد بها القيام بعمل مشترك ضد أشخاص أو شركات أو دول، من خلال تنسيق متكامل ووفق خطط متناغمة للعزل المتعمد غير العنيف، كنعير عن عدم الموافقة أو الرفض المنظم لتصرفات أو سلوك الجهة المستهدفة بهذه المقاطعة، بما يؤدي إلى إجبار الجهة المعاقبة على التوقف عن تصرفها المرفوض أو تغيير سلوكها. وهذه المقاطعة يمكن أن تكون على المستويين الرسمي أو الشعبي، ويمكن فرض المقاطعة بقرار رسمي ولكن في الغالب يسيطر التفاهم على مثل هذا النوع من العقوبات، وتعد مقاطعة السلع الغذائية أكثر تأثيراً، لتمييزها بسرعة التفاف وكونها ملازمة لحياة السكان.

ب- **الخطر الاقتصادي "Economic Embargo"**: يمكن للمقاطعة الاقتصادية أن تدخل نطاقاً أوسع من ذلك لتشمل الخطر الاقتصادي (منع دخول وخروج السلع للمنطقة الواقعة داخل الخطر الاقتصادي). ويشير الخطر الاقتصادي إلى قيام حكومة الدولة الفارضة أو المنظمات الإقليمية أو الدولية بفرض حظر تجاري كامل وعلى مختلف الجوانب، أو جزئي على أجزاء محددة من النشاطات التجارية المختلفة للدولة المستهدفة بالعقوبة، وعليه نرى أن الخطر هنا يصبح أشد وطأة من المقاطعة لأن تنفيذه يتم بأمر حكومي، وبالتالي فهو يتضمن قوة القانون، كما يمكن أن يترتب على الخطر قراراً من سلطات فوق إقليمية أو فوق دولية هذا من جهة، إضافة لما يمكن أن يترتب على الخطر من نقص في الأدوية والغذاء ومحدودية الاحتكاك بالعالم الخارجي من جهة أخرى، وهذا بدوره يسبب نتائج بعيدة المدى مثل المجاعات والأمراض كالمجاعة في كوريا الشمالية.

ت- **الحصار والعزل "Blockade"**: يمكن أن يتوسع الحظر الاقتصادي المفروض على جهة معينة ليتحول إلى حصار يؤدي إلى الشلل الكامل في النشاطات المشمولة في هـ- ذا الحصار، فـ رض الحصار الجوي يؤدي إلى الإغلاق التام للمطارات ولأسطول الطيران، وكذلك الحصار البحري أو البحري، ويجب الإشارة إلى أن الحصار لا يقتصر على تقييد النشاط الاقتصادي أو التجاري فقط، بل يمتد إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاتصالات المختلفة وحركة انتقـال البـضائع والأشخاص من وإلى الجهة المحاصرة.

ث- **الفسر الاقتصادي "Economic Coercion"**: يهدف هذا النوع من العقوبات إلى إذلال الدولة الخاضعة للعقوبة، وإجبارها بشكل قسري على القيام بأعمال لا ترغب القيام بها في الأوضاع العادية، بل وربما ترفضها بشكل مطلق، وهو بذلك يعد من أشد درجات العقوبات الاقتصادية، حيث لا تجد الدولة الخاضعة لهذا النوع من العقوبات مفرأ من الانصياع لمطالب الجهة الفارضة للعقوبة، ويسهل تطبيق هذه الحالة عندما تكون الجهة الخاضعة للفسر الاقتصادي تعتمد على مادة أو منتج محدد (البن، الشاي، الكوكا، النفط، الغاز...) كركيزة أساسية في اقتصادها وفي تأمين حاجاتها من المواد الضرورية، وهذا يجعلها مجبرة على الخضوع لوجود هذا التهديد الذي يمس وجودها وكيانها^[4].

ثالثاً: معايير التمييز بين الأشكال المختلفة للعقوبات الاقتصادية:

توجد مجموعة من المعايير التي يمكننا الاعتماد عليها في التمييز بين أشكال العقوبات الاقتصادية الدولية مع العلم أن هذه المعايير متداخلة مع بعضها وأغلبها لا يتسم بطابع الاستقلالية أو الوحدانية:

٥ **معيـار العلانية**: تكون العقوبات الاقتصادية معلنة، عندما تفصح الدولة الفارضة للعقوبات عن ذلك صراحةً سواء على المستوى المحلي أم على المستوى الدولي عبر أجهزة الإعلام وفي المـؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية أو تُصدرها بقوانين وقرارات يجوز نشرها. وعكس ذلك تكون العقوبات غير معلنة، عندما تمارس الدولة الفارضة للعقوبات ضغوطها في الخفاء، وفي العادة تأخذ العقوبات المنفردة صفة السرية أما عندما يتسع نطاقها لتصبح متعددة الأطراف فتكون عامة وتتسم بالعلانية. وعليه يمكن التمييز بين عقوبات علنية وأخرى سرية.

وهناك اعتقاد بأن العلانية تقلل من فرص نجاح العقوبات، لكون هذه العلانية تتيح للطرف الخاضع للعقوبات أن يتخذ التدابير الاحترازية التي تمكنه من تلافي الضرر الممكن حدوثه من هذه العقوبات، أما في العقوبات السرية فهي لا تلبث أن تتحول إلى علنية حتى من قبل الدولة الخاضعة للعقوبة التي تعلن عن تعرضها للفسر بغرض بعث روح المقاومة لدى شعبها ولكسب تعاطف الدول الأخرى، وبالتالي فإن المرغوب به من جانب الدول الفارضة للعقوبات أن تكون هذه العقوبات علنية بحيث

⁴ -Sidney Weintraub, Economic Coercion & U.S Foreign Policy, Westview pres, 1982, P.4.

تكون بمثابة رسالة مفتوحة للمؤيدين لكي يبادروا باتخاذ تدابير مؤازرة للعقوبات وللمعارضين لكي يبادروا إلى تغيير مواقفهم خشية أن تشملهم هذه العقوبات.

معيار نطاق التطبيق: قد تقوم دولة واحدة بفرض العقوبات الاقتصادية منفردة كما كان حال بريطانيا في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية، وكما هو حال الولايات المتحدة حالياً. وقد يكون فرض العقوبات ثنائياً من قبل طرفين ضد طرف ثالث كما حصل بالعقوبات التي فرضتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة على المكسيك خلال الفترة ١٩٣٨-١٩٤٧، وكذلك العقوبات على بولندا من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ١٩٨١-١٩٨٢.

ويكون فرض العقوبات في حالات أخرى يتنصف بتعددية الأطراف وبغطاء من منظمة إقليمية أو دولية مثل قيام الأمم المتحدة بفرض عقوبات على جنوب إفريقيا عام ١٩٦٢، والعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق بعد غزوه الكويت عام ١٩٩٠.

ويمكن أن تكون العقوبات مفروضة من جهات إقليمية محددة ضد دولة منفردة أو ضد جهات إقليمية أخرى، وهذا نجده في العقوبات العربية الهادفة إلى مقاطعة إسرائيل، وكذلك قيام الجامعة العربية بفرض عقوبات على الولايات المتحدة وهولندا خلال حرب تشرين ١٩٧٣.

معيار التهريب والتربيع: يعتمد هذا المعيار في التفريق بين أشكال العقوبات تبعاً للإستراتيجية العنصر والجزرة أو (الاختناق والأكسجين)، حيث تمثل العنصر شكلاً من أشكال القسر السالب، وهذا يؤدي بشكل مباشر إلى إضعاف الجهة الخاضعة للعقوبات، وخلق شرخ بين الحكومة والشعب من خلال إعطاء مواطن الدولة المستهدفة فكرة أو اعتقاداً بأن حكومته بسبب تصرفاتها هي السبب الكامن وراء ما يتحملة من معاناة (تعليق المعونات الغذائية من الولايات المتحدة إلى مصر خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٦٥). وهناك القسر الموجب (الجزرة) من خلال تقديم المعونات والتيسيرات أو الوعد بتقديمها. هذه المعونات تؤدي إلى انتعاش النشاط الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية تنهي العزلة وتحقق الرخاء (تقديم المعونات من الولايات المتحدة إلى مصر بعد توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٨)، وهذا يهدف إلى خلق جماعة من الناس تبحث عن حريات سياسية أكبر، وهذا يتبعه تقليص احتكار الحكومة ويولد ضغطاً من الداخل عليها^[5].

معيار الشمولية: نميز من خلال هذا المعيار بين العقوبات من ناحية المجالات الخاضعة للعقوبات فتكون العقوبات أكثر شمولية في حال تناولها لقطاعات مختلفة تجارية ومالية وعسكرية.... إلخ، ويمكن أن تكون العقوبات أقل شمولية من خلال تحديدها لجزء من النشاط الاقتصادي كاستهدافها بشكل محدد للصادرات أو الواردات أو حتى بصورة أكثر تحديداً كفرض عقوبات على الواردات من مادة معينة كعقوبات الطاقة "Energy Sanctions" التي فرضت على كوريا الشمالية.

⁵ - Franklin L.Lavin, "Asphyxiation or Oxygen? The Sanctions Dilemma", Foreign Policy, Vol 104, 1996, p.(40-4142)

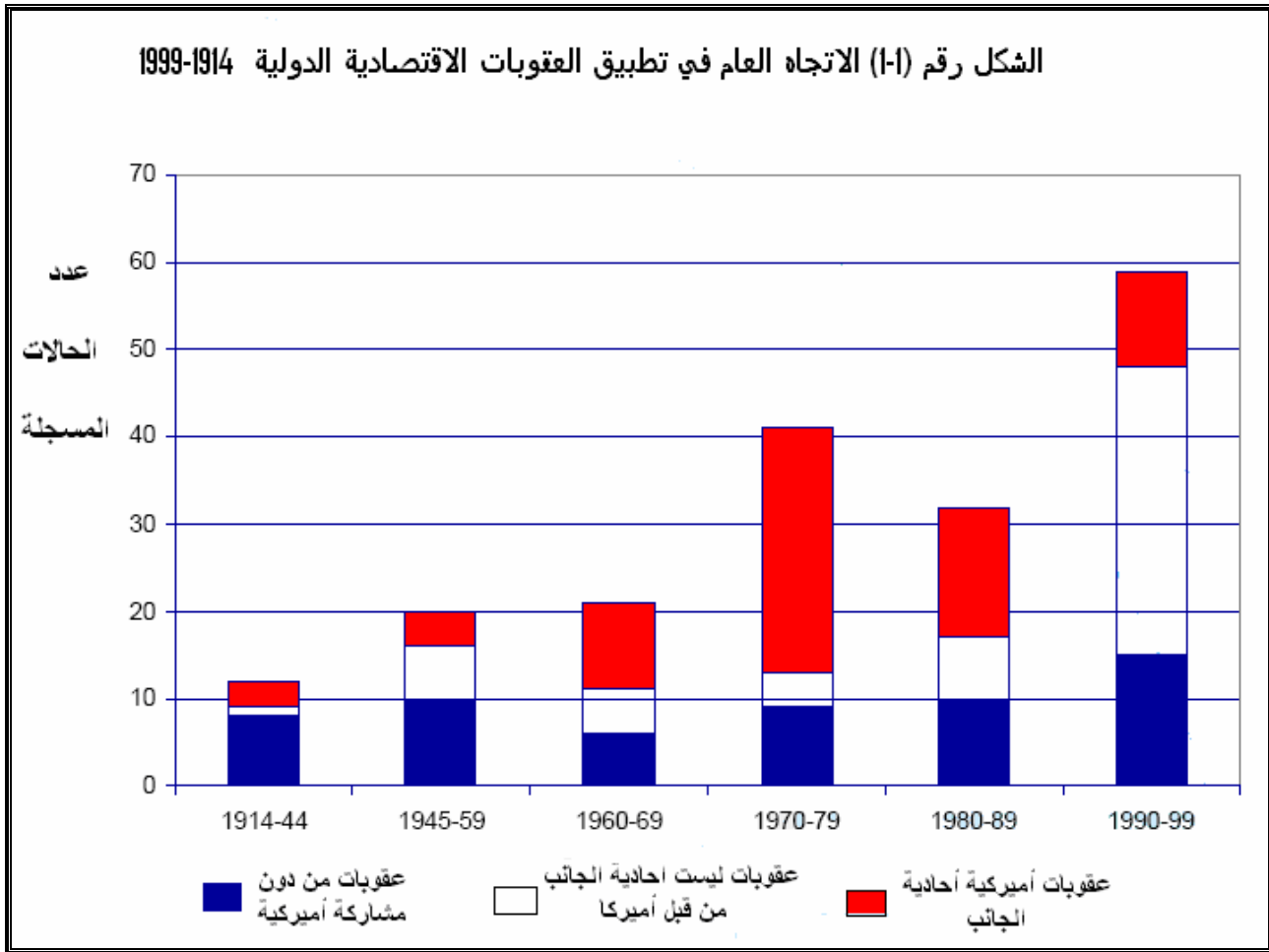
المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية.

نشأت العقوبات الاقتصادية منذ أن نشأت المنافسات و الصراعات بين التجمعات البشرية، وهـذا يمكن الوقوف عليه من خلال معطيات ووقائع كثيرة في تاريخ الحضارات القديمة، حيث استُخدمت أدوات العقوبات الاقتصادية من مقاطعة وحصار لمنتجات وبضائع الأعداء، ويرجع أول تأريخ لحالة فرض عقوبات اقتصادية إلى (٤٣٢) قبل الميلاد عندما قامت أثينا بفرض عقوبات ضد ميجارا، تضمنت حظر التجارة بين الدولتين بسبب قيام الأخيرة بتحالفات عسكرية معادية لأثينا^[٦]. ولم يكن استخدام العقوبات متلازماً مع الحرب العسكرية، وإنما استخدمت في أوقات السلم والحرب على حد سواء، ففي عهد الإسلام لجأ المسلمون في فريش إلى مقاطعة المسلمين وعدم البيع، أو الشراء منهم، وإنهاء التعاملات التجارية كافة، وامتدت المقاطعة لتشمل الحصار الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وقاموا بتعليق صحيفة المقاطعة على الكعبة لتذكرون ملازمة لجميع المشاركين من فريش. وقد أصبحت العقوبات الاقتصادية مترافقة إجمالاً بالأعمال الفسرية المعتمدة لتحقيق فعالية هذه العقوبات، فكانت تُحتجز السفن ويفرض الحصار وتُقطع الإمدادات عن الدولة المعاقبة بهدف إضعافها أو إجبارها على إزالة الضرر أو لمجرد الانتقام، ومع تطور المجتمع الدولي وتنظيمه وإنشاء المؤسسات الدولية، أصبحت سياسة العقوبات الاقتصادية أكثر انضباطاً وتنظيماً وتأسيساً وتوضع لمعايير دولية متفق عليها، ما أكسبها صفة المشروعية، وذلك على الرغم من كون العقوبات أحادية الجانب مازالت قائمة ومعتمدة في كثير من الحالات، وهذا نستنتجه من العرض التاريخي التالي لحالات العقوبات الاقتصادية الدولية.

أ- سجل تاريخي للعقوبات الاقتصادية الدولية:

نعرض هنا المسار التاريخي الذي يبين تعاطم استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة فعالة في السياسة الدولية، وهذا ما يظهره الرسم البياني الشكل رقم (١)، حيث نجد أنه خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٤ وعام ١٩٤٤ أي خلال ثلاثين عاماً سجل نحو (١٢) حالة فرض عقوبات دولية، لترتفع هذه الإحصائية، وسجل خلال الفترة ١٩٩٠ حتى ١٩٩٩ أي خلال تسع سنوات فقط نحو (٥٨) حالة فرض عقوبات دولية، وهذا التطور في حالات العقوبات رافقه تطور في هيكليته (بنية) هذه العقوبات لجهة الجهة الفارضة للعقوبات، فتزايدت حالات فرض العقوبات أحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة، ففي الوقت الذي كانت العقوبات الأمريكية أحادية الجانب تشكل أقل من (٢٥%) من العقوبات الدولية خلال الفترة ١٩١٤ - ١٩٤٤ ارتفعت هذه النسبة لتحتل مايقارب ثلاثة أرباع الحالات المسجلة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩:

⁶ - Stefanie Ann Lenway, "Between War and Commerce: Economic Sanctions as a Tool of Statecraft", international organization, Spring 1988, P(409).

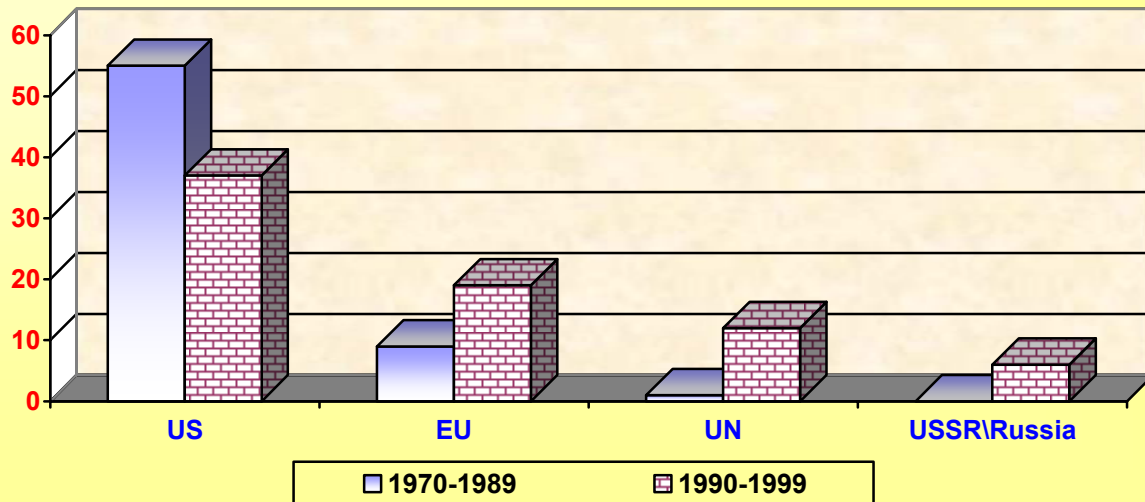


Source: Institute for international Economic & center for Global Development, Washington, DC, April 2006,P(9).

من خلال الشكل البياني السابق نجد أن الولايات المتحدة الأميركية تحتل المرتبة الأولى من بين الجهات الفارضة للعقوبات، وخلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩ سجلت الولايات المتحدة (٥٥) حالة فرض عقوبات مقابل (٩) حالات لأوروبا الغربية، وحالة واحدة من الأمم المتحدة، ولم تسجل أي حالة من قبل الاتحاد السوفييتي السابق. بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ بقي الترتيب السابق على ما هو عليه، لكن مع زيادة في عدد العقوبات المستخدمة من قبل الأمم المتحدة، حيث سجلت الولايات المتحدة (٣٧) حالة، وفي الوقت الذي سجلت فيه دول أوروبا الغربية (١٩) حالة، والأمم المتحدة (١٢) حالة، وروسيا (٦) حالات، والشكل البياني التالي رقم (١-٢) يبين توزيع العقوبات من ناحية الجهات الفارضة^[٧]:

⁷ - Kimbrely Ann Elliott, Economic Sanctions as a Foreign Policy Tools, Institute for international Economic & center for Global Development, Washington, DC, April 2006,P(12).

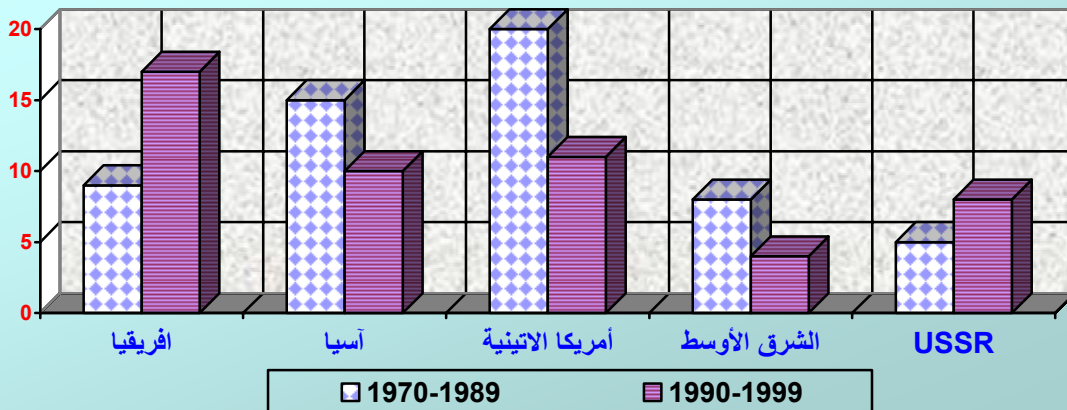
الشكل البياني رقم (1- 2) : توزيع العقوبات حسب الجهة الفارضة (1970- 1999)



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة مشتركة بين معهد الاقتصاد العالمي ومركز التنمية الدولي، بعنوان "Economic Sanctions as a Foreign Policy Tools"، واشنطن.

أما الدول التي كانت هدفاً للعقوبات الدولية خلال الفترتين المذكورتين قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وبعده، تبرز بصورة واضحة من خلال الشكل البياني التالي الذي يبين هذا التوزيع الإقليمي للدول المعاقبة (الهدف)^[8]:

الشكل رقم (1- 3) : توزيع العقوبات حسب الدول المعاقبة "الهدف"



الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الدراسة المشتركة بين معهد الاقتصاد العالمي ومركز التنمية الدولي في واشنطن "Economic Sanctions as a Foreign Policy Tools".

نجد أن العقوبات قد ازدادت بوضوح على روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كما نجد د. كي. ف. أن البل. دان الهدف هي في أغلبها بلدان ناشئة، ما يفسر لنا أن قوة الدولة ومكانتها يشكّلان عاملين مهمين في كونها محط استهداف من العقوبات الاقتصادية أم لا. وبصورة أكثر تفصيلاً يبين الجدول التالي أهم العقوبات التي شهدناها خلال الفترة الماضية، مع بيان الدول الهدف وتاريخ كل منها^[9]:

⁸ - Kimbrerly Ann Elliott, Economic Sanctions as a Foreign Policy Tools- OP, Sit.P(13).

⁹ - Allan. Mendelowitz, Economic sanctions Effectiveness as Tools of Foreign Policy, United State, General Accounting Office, Washington, D.C 20548, February 19, 1992. P(30).

الجدول رقم (١-١): أهم العقوبات الاقتصادية الدولية في القرن العشرين

تسلسل	الحجة الفارضة للعقوبات	الحجة الهدف للعقوبات	التاريخ
١	الولايات المتحدة	كوبا	١٩٦٠
٢	الولايات المتحدة	جمهورية الدومينيكا	١٩٦٢-١٩٦٠
٣	متعددة القوميات	ألمانيا الشرقية	١٩٦٢-١٩٦١
٤	متعددة القوميات	الكتلة الشرقية	١٩٤٦
٥	عصبة الأمم	اليونان	١٩٢٥
٦	الولايات المتحدة	إيران	١٩٧٩
٧	الأمم المتحدة	العراق	٢٠٠٣-١٩٩٠
٨	الجامعة العربية	إسرائيل	١٩٤٦
٩	عصبة الأمم	إيطاليا	١٩٣٦-١٩٣٥
١٠	الولايات المتحدة	اليابان	١٩٤١-١٩٤٠
١١	الولايات المتحدة	ليبيا	١٩٧٨
١٢	أوك	هولندا	١٩٧٤-١٩٧٣
١٣	الهند	نيبال	١٩٩٠-١٩٨٩
١٤	الولايات المتحدة	نيغارغوا	١٩٩٠-١٩٨٥
١٥	الولايات المتحدة	بناما	١٩٩٠-١٩٨٧
١٦	عصبة الأمم	برغواي و بوليفيا	١٩٣٥-١٩٣٢
١٧	متعددة القوميات	الصين	١٩٨٩
١٨	الولايات المتحدة	بولندا	١٩٨٢-١٩٨١
١٩	الأمم المتحدة	روديسيا	١٩٧٩-١٩٦٥
٢٠	متعددة القوميات	جنوب أفريقيا	١٩٦٣
٢١	المملكة المتحدة	الاتحاد السوفيتي	١٩٣٣
٢٢	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	١٩٨١-١٩٨٠
٢٣	الولايات المتحدة وهولندا	سورينام	١٩٨٢
٢٤	الاتحاد الأوروبي	تركيا	١٩٨٢-١٩٨١
٢٥	الولايات المتحدة وبريطانيا	أوغندا	١٩٧٩-١٩٧٢
٢٦	أوك	الولايات المتحدة	١٩٧٤-١٩٧٣
٢٧	عصبة الأمم	يوغسلافيا	١٩٢١

Source: United State, General Accounting Office, Washington, D.C 20548, February 19,1992. P(30).

هذه التعددية في العقوبات الاقتصادية الدولية سواء لجهة الدول الفارضة للعقوبات أم لجهة الدولة الخاضعة للعقوبات، جعلت من الضرورة لنا دراسة هذا المنحى التصاعدي في السياسة الدولية وفهم الآلية التي يتم من خلالها فرض العقوبات، ومعرفة الحثيات الظاهرة والمخفية في هذا النمط من التعامل الدولي، وللوصول إلى ذلك اخترنا دراسة بعض الحالات المتباينة في هذا الكم المتنوع من النماذج للوصول إلى نتائج أكثر شمولية وأقرب إلى واقعنا الحالي، وهذا ما سنقوم ببحثه في الفصل الثاني من دراستنا هذه.

ب - سجل تاريخي للعقوبات الاقتصادية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي:

تتعاظم الأهمية النسبية للعقوبات غير العسكرية التي يلجأ إليها مجلس الأمن، وخاصة في العقود المنصرمين وبشكل أكثر تحديداً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث شهد العالم ازدياداً ملحوظاً في الحالات التي يتم فيها فرض العقوبات الدولية من قبل مجلس الأمن، وهذا ما نلاحظه في العرض الزمني التالي¹⁰:

❖ فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات اقتصادية على روديسا الجنوبية عام ١٩٦٥ بسبب قيام الأقلية البيضاء بإعلان استقلالهم من جانب واحد، وبدأت هذه العقوبات بمقاطعة جزئية وانتهت بتفرض مقاطعة إجبارية و شاملة بموجب القرار (٢٥٣) لعام ١٩٦٨.

❖ وفي عام ١٩٧٧ صدر عن مجلس الأمن القرار رقم (٤١٨) القاضي بمقاطعة جنوب أفريقيا بسبب ممارسات نظام التمييز العنصري فيها.

❖ كان من أوضح الأمثلة على العقوبات الاقتصادية الشاملة التي تبناها مجلس الأمن الدولي مجموعة القرارات الصادرة ضد العراق (٦٦٠، ٦٦٥، ٦٦١، ٦٦٦، ٩٨٦) وما تلاها من قرارات تهديد إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت، وإضعاف النظام الحاكم، وإخضاعه للشروط الدولية، وقد استمرت هذه العقوبات حتى ٢٠٠٣ لتنتهي بتدخل عسكري مباشر من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، دون موافقة من مجلس الأمن.

❖ وفي عام ١٩٩٢ صدر عن مجلس الأمن القرار رقم (٧٤٨) الذي فرض على جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة قطع اتصالاتهم الجوية مع ليبيا، وحظر تجارة السلاح وتخفيض التمثيل الدبلوماسي، وذلك لإجبار ليبيا على تسليم اثنين من مواطنيها إلى الولايات المتحدة لمحاكمتهم بقضية لوكربي.

❖ وفي حالة يوغسلافيا ونتيجة لسياسات التطهير العرقي والمذهبي التي كانت تمارس بحق المسلمين في جمهورية البوسنة والهرسك، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (٧٨٧) لعام ١٩٩٢ والقاضي بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية، وكذلك قطع المواصلات الجوية والصلات الثقافية والرياضية وحظر الشحن العابرة للمنتجات الحيوية عبر يوغسلافيا.

❖ كما تم فرض عقوبات اقتصادية على الصومال بموجب القرار (٧٣٣) لعام ١٩٩٢ والهادف إلى وقف تسليح الميليشيات الصومالية.

❖ وفي عام ١٩٩٣ صدرت القرارات رقم (٨٦١، ٨٤١، ٨٧٣) والتي كان الهدف منها وقف إمدادات السلاح إلى هايتي، وذلك على صورة عقوبات اقتصادية جزئية، ولكن عندما لم تتحقق الأهداف المرجوة من ذلك صدرت مجموعة القرارات اللاحقة (٩٤٤، ٩١٧) لعام ١٩٩٤ التي فرضت عقوبات اقتصادية شاملة على هايتي ورفعت هذه العقوبات بعد شهرين من فرضها.

¹⁰ - العقوبات الاقتصادية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة: www.un.org/news/oss/sanctions.htm

- ❖ وفي عام ١٩٩٤ صدر القرار رقم (٩٤٢) وتلاه عام ١٩٩٦ القرار رقم (١٠٧٤) الهادف إلى فرض عقوبات اقتصادية شديدة على صرب البوسنة.
 - ❖ كما تم خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ فرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية على سيراليون ورواندا وأنغولا بهدف وقف عمليات الاغتال والإبادة الجماعية.
 - ❖ وفي عام ١٩٩٦ صدر عن مجلس الأمن القرار رقم (١٠٥٤) المتعلق بالسودان والفاصل بينه وبين عقوبات دبلوماسية، وتقييد حركة المسؤولين السودانيين، ومنع الأنشطة والمؤتمرات الدولية في السودان ومن ثم صدر القرار رقم (١٠٧٠) بحجة عدم تعاون الحكومة السودانية في قضية محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك، ومن ثم مجموعة العقوبات المفروضة على السودان نتيجة أزمة دارفور.
 - ❖ وفي ٣١ تموز ٢٠٠٦ تبنت مجلس الأمن بالإجماع القرار (١٦٩٦) الخاص بإيران، وتبعه في كانون الأول ٢٠٠٦ القرار (١٧٣٧) الذي طالب دول العالم بأن تجمد أصول وأرصدة أفراد وكيانات تم تحديدها بدعوى أن لديها دوراً أساسياً في برنامج إيران النووي، كما منعت الدول العالم من تموين إيران بمعدات ذات استخدامات مزدوجة، وحظرت على إيران تصدير أي معدات وتكنولوجيا متصلة بالأسلحة النووية إلى بلدان أخرى. ومنح القرار إيران مهلة (٦٠) يوماً لوقف نشاطات التخصيب، وإلا واجهت عقوبات إضافية، وبالفعل عاد مجلس الأمن وشدد العقوبات على إيران في ٢٤ آذار ٢٠٠٧ بموجب القرار رقم (١٧٤٧).
- بقي لنا أن نوضح أنه لا يوجد تطابق كامل بين فلسفة العقوبات الاقتصادية الدولية وبين تطبيق القانون الدولي وما يتضمنه من مقتضيات يتم بموجبها اللجوء إلى العقوبات، فالقانون الدولي يرفض فرض العقاب الجماعي الذي يؤدي إلى انتهاك الحقوق الإنسانية ويفاقم المعاناة للسكان المدنيين، وهذا نجده في مفهوم **هانس كلسن** للعقوبات الاقتصادية الدولية، عندما طرح أن هدف العقوبات الاقتصادية الدولية ليس حفظ وحماية القانون بل حفظ وحماية السلام والأمن الدوليين^[١١]، وبالتالي فإن على مجلس الأمن الدولي أن يراعي هذه الناحية في أي نظام عقوبات يقره من خلال وضع استثناءات إنسانية ذات صلة بحياة المدنيين وصحتهم، كما لابد من إيجاد صيغة متبعة لمعرفة آثار العقوبات، وهل من انحرافات عن الهدف المرسوم لها طوال فترة استمرارها^[١٢]، وهذا شيء أساسي ومهم لتجنب الكوارث والأخطاء التي تسببت بها أنظمة العقوبات الاقتصادية في حالات كثيرة ليس آخرها ما تعرض له العراق من دمار وتخريب، حيث تراجع مستوى المعيشة والقدرات الاقتصادية إلى نحو نصف قرن إلى الوراء نتيجة للعقوبات، وهذا يفوق تأثير الحرب العالمية الثانية على اليابان التي وعلى رغم مما تعرضت له فقد كانت قدراتها الاقتصادية بعد الحرب تعادل ما كانت عليه في عام ١٩٣٥^[١٣].

¹¹ - Hans Kelsen, The Law of the United Nations, 1950, P(294).

¹² - أنا سيغال، العقوبات الاقتصادية الدولية القيود القانونية والسياسية، المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد ٨٣٦، ١٩٩٩/١٢/٣١، صص (٧٦٣ - ٧٨٤).

¹³ - Shigeto Tsuru, Japan's Capitalism(Canto Edition), Cambridge University Press, 1996, P8.

المبحث الثالث : آليات تطبيق العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الدولية.

تقوم العلاقات الدولية على مجموعة من المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المتبادلة، وهذا التنوع والتداخل في العلاقات ما بين الدول، ونتيجة للهزة القوية التي تعرضت لها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، كل ذلك اقتضى قيام الدول باللجوء إلى تشكيل المنظمات العالمية، سواء أكانت ذات اختصاص عام أم باختصاصات محددة، وذلك لوضع قواعد محددة لإدارة العلاقات المتشعبة ما بين الدول، وتمتعت هذه المنظمات بآليات فعالة لتسوية المنازعات الدولية سلمياً وقسرياً، كما اشتملت مواثيق هذه المنظمات على أنواع مختلفة من العقوبات الاقتصادية التي يتم اللجوء إليها في حال الإخلال بالأحكام والمواثيق المنصوص عليها. تأتي منظمة الأمم المتحدة في مقدمة الآليات المستخدمة في إدارة العقوبات الاقتصادية الدولية، وذلك عبر بعض أجهزتها المخولة بذلك كمجلس الأمن والجمعية العامة، بالإضافة إلى آليات أخرى متبعة في إدارة أنظمة العقوبات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأوكي، والعديد من المنظمات العالمية أو الإقليمية، إلى جانب التكتلات الاقتصادية والتحالفات الثنائية ومتعددة الأطراف. ونستعرض فيما يلي أهم هذه الآليات:

أولاً- استخدام ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي:

قبل وجود ميثاق الأمم المتحدة كان لدينا عهد عصبة الأمم الذي دخل حيز التنفيذ بعد عام ١٩٢٠م. بعد الحرب العالمية الأولى، ويهدف هذا العهد إلى حماية السلام الدولي والمحافظة عليه، واستخدام القوة في مجال العلاقات الدولية في حالات معينة، ويتكون هذا العهد من ست وعشرين مادة، وفي مجال العقوبات الاقتصادية جاء في **المادة (١٦):** «إذا لجأ أحد أعضاء العصبة للحرب دون اعتبار لمواد ميثاق العصبة، يعتبر بطبيعته الحال وكأنه ارتكب جريمة حرب ضد باقي أعضاء العصبة، التي تتعهد فوراً بقطع جميع العلاقات التجارية والمالية مع ذلك العضو، وتتعهد بقطع العلاقات بين مواطني أعضاء العصبة ومواطني الدولة التي اخترقت الميثاق، وقطع جميع العلاقات المالية والتجارية أو الشخصية بين مواطني الدولة التي اخترقت الميثاق ومواطني الدول الأخرى سواء أكانت أعضاء أم غير أعضاء في العصبة»^[٤]، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن عصبة الأمم استخدمت صلاحياتها في فرض عقوبات اقتصادية عام ١٩٣٥، وذلك لمواجهة الصراع بين إيطاليا وأثيوبيا حيث تم إقرار العقوبات التالية على إيطاليا والتي تضمنت:

^{١٤} - عصام الدين بسيم، منظمة الأمم المتحدة دراسة نظرية للقواعد الواردة في الميثاق وتطبيقاتها العملية، مطابع الطويجي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص(١٣).

١ - حظر تصدير السلاح إلى إيطاليا.

٢ - حظر تقديم القروض إلى الحكومة الإيطالية.

٣ - حظر الاستيراد الشامل من إيطاليا.

٤ - حظر تصدير قائمة من السلع إلى إيطاليا.

وقد امتثلت معظم الدول الأعضاء في العصبة لهذه العقوبات، باستثناء بعض الدول التي أعلنت صراحة عدم التزامها بقرار مجلس عصبة الأمم، لذلك استمرت هذه العقوبات حوالي ثمانية أشهر، وقد أثّرت بـ شكل واضح في الاقتصاد الإيطالي على الرغم من الثغرات الموجودة في تطبيق تلك العقوبات^[١٥]. إلا أنه بعد ذلك ونتيجة فشل عصبة الأمم في منع وقوع الحرب العالمية الثانية وفشلها في تحقيق أهدافها في مناسبات عديدة فقد تفككت هذه العصبة في عام ١٩٤٦ وانتقلت مهامها إلى منظمة الأمم المتحدة.

جاء ميثاق الأمم المتحدة وهو يسمح بفرض عقوبات دولية جماعية من خلال أحد الفروع الأساسية المختصة التابع لمنظمة الأمم المتحدة (مجلس الأمن - الجمعية العامة)، وتعد قرارات الجمعية العامة أكثر تعبيراً عن آراء الجماعة الدولية، على الرغم من عدم إلزامية هذه القرارات واتخاذها صفة التوصيات، إلا أن هذا الضعف في فعالية التوصيات يتميز بجاذب إيجابي، وهو عدم قدرة الدول العظمى على تعطيلها باستخدام الفيتو وتكون هذه الدول في حالة حرج أمام الرأي العالمي عند رفضها توصيات الجمعية العامة، أما لناحية فرض العقوبات الاقتصادية الملزمة فقد خولت المنظمة الدولية مجلس الأمن اتخاذ التدابير العسكرية أو غير العسكرية اعتماداً على المادة (٣٩) من الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة: «يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلام أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين (٤١، ٤٢) لحفظ السلام والأمن الدولي أو إعاقته إلى نصابه» وبالتالي نجد أن هذه المادة قد حددت تدخل مجلس الأمن في حالات ثلاث هي :

١ - حدوث اعتداء أو عمل عدواني.

٢ - حدوث أعمال تعتبر خرقاً للأمن العالمي.

٣ - وجود تهديد للسلام والأمن العالمي.

بعد أن يكون مجلس الأمن قد حدد الحالة بالاعتماد على المادة (٣٩) من الفصل السابع وإدراجها صراحة من إحدى الحالات الثلاث التي تخوله التدخل، يمكن له بالاعتماد على المادة (٤١) فرض عقوبات اقتصادية تتدرج تحت تسمية الإجراءات غير العسكرية وتنص المادة (٤١) على أنه «لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز له أن يكون من بينها وفاء الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية

¹⁵ - د.نشأت الهلالي، الأمن الجماعي الدولي، دار الطوبجي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨٥، ص (٢٠٠).

والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً»^{١٦} وهذه العقوبات يجب أن يكون الهدف منها إصلاح الخطأ وإزالة التهديد الموصوف بإحدى الحالات الثلاث السابقة، وفي حال لم يكن ذلك ناجعاً يمكن لمجلس الأمن استخدام القوة العسكرية بالاستناد إلى المادة (٤٢).

يلجأ مجلس الأمن بعد توصيفه للحالة واتخاذ التدابير العقابية إلى تحديد طبيعة التدابير اللازمة للاحقة إلزاميتها أو عدم إلزاميتها، وبصورة عامة تتسم العقوبات الصادرة عن مجلس الأمن بطابع الإلزامية "قـرار ملزم" إلا أنه يمكن أن تتخذ القرارات صفة "التوصية" تنافياً لاستخدام الفيتو من قبل أحد الأعضاء دائمي العضوية، مثال ذلك القرار رقم (٥٧٣) لعام ١٩٨٥ والذي أدان اعتداء إسرائيل على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وأيد حق تونس بالتعويض عن الضرر.

إن الهامش الواسع الذي أُعطي لمجلس الأمن في تقدير الحالات التي تعد عدواناً أو تهديداً للسلام والأمن العالمي، وعدم وجود توصيف واضح لهذه الحالات في المادة (٣٩)، هذا كله مكن مجلس الأمن بموجب السلطات التقديرية الممنوحة له من أن يتجاوز مفهوم تهديد السلام والأمن الدوليين، والذي كان متعارفاً عليه في السابق ولاسيما قبل عام ١٩٩٠، لينتقل لمفهوم جديد يضم حالات لم تكن مدرجة ضمن نطاق مقومات السلام والأمن العالميين مثل التنكر لمبادئ الديمقراطية وفتح الأقليات والإرهاب... الخ، هذا النهج الجديد الذي اتبعه مجلس الأمن جعله سبباً مسطاً فوق كل من ترتأيه الدول الخمس دائمة العضوية هدفاً لها.

بقي أن نطرح أن ميثاق الأمم المتحدة، قد كفل حق التعويض للأطراف التي تصيبها أحد قرارات مجلس الأمن فرض العقوبات الاقتصادية الدولية، حيث جاء في المادة (٥٠) من ميثاق الأمم المتحدة «إذا قام مجلس الأمن باتخاذ تدابير قسرية ضد أي دولة، فلأي دولة أخرى سواء أكانت عضواً في المنظمة الدولية، أم غير عضو، تواجه مشاكل اقتصادية خاصة نتيجة لتطبيق هذه التدابير، أن يكون لها الحق في التشاور مع مجلس الأمن لإيجاد حل لمشاكلها»، واعتماداً على ما سبق نجد أن (٢١) دولة طالبت بالتعويض عن الأضرار التي سببتها العقوبات على العراق، وهي مجموعة من دول الجوار ودول العملة الآسيوية ودول أخرى.

١٦ - د. أحمد محمد رفعت، الأمم المتحدة دراسة قانونية تحليلية للجانب العضوي والوظيفي والتطبيقي للمنظمة العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص (٢٥٠).

ثانياً: استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية:

١ - **العقوبات الاقتصادية الدولية في اتفاقية برتون وودز:** كان الهدف من عقد مؤتمر برتون وودز ١٩٤٤م وضع الإطار القانوني للعلاقات الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تمخض هذا المؤتمر عن منطمتين دوليتين هدفهما إحداث الاستقرار في الاقتصاد العالمي وهما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير - والمجموعات التابعة له وصندوق النقد الدولي، وتتناول فيما يلي أنظمة العقوبات الاقتصادية من خلال هـ - اثنتين المنطمتين:

☑ **العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** تعد هذه المؤسسة مؤسسة إقراضية، تضم نشاطاتها تقديم القروض ومنح الضمانات والائتمانات للمشاريع التي تتقدم بها الدول المختلفة. كما أنه يعد مركز أبحاث واستشارات للدول النامية في عملياتها الاقتصادية والإنمائية، فعندما تتقدم أي حكومة بطلب تمويل من البنك يفهم بدراسة شاملة لاقتصادها، ويضع شروطاً خاصة لإحداث النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار في أسعار العملة الوطنية، وهذه الشروط والترتيبات التي يتم توقيعها بين البنك والدولة المعنية تمثل ما يمكن اعتباره «شرط القرض»، وهنا تلعب المؤسسات والشركات التي تقدم الخدمات والاستشارات اللوجستية دوراً مهماً في تسهيل الطريق، أما استخدام العقوبات الاقتصادية حيث يتم تقييد المخاطر بأنهم مرتفعة في الدول التي تغرد خارج السرب السياسي لأميركا والدول الغربية والعكس بالعكس في هذا المجال.

وبشكل عام يلجأ البنك لفرض العقوبات على الدولة الهدف عند إخلالها بشرط أو أكثر من الشروط المفروضة. وتتسم عقوبات البنك بكونها عقوبات إدارية مثل إيقاف العضوية، أو الحرمان من إحدى مزايا العضوية، أو طرد الدولة نهائياً، أو إجبارها على الانسحاب، وهذه الإجراءات وإن كانت في طابعها العام إجراءات إدارية إلا أن لها تأثيراً اقتصادياً كبيراً، وبالتالي تأثيراً تنموياً كبيراً، وهذا مـردّه إلى الميزات الاقتصادية التي يتمتع بها الأعضاء. ومن العقوبات الأخرى التي يلجأ إليها البنك:

١. حبس مدفوعات البنك للدولة الهدف.
 ٢. رفض منح قروض جديدة للدولة الهدف.
 ٣. تعجيل سداد الدولة الهدف للقروض الممنوحة لها.
 ٤. عدم الموافقة على طلبات الدول المقترضة سواء بالتأجيل أو إعادة الجدولة.... الخ.
- ومن أمثلة هذه العقوبات ما تعرضت له دولة البيرو عند قيامها بتأميم شركة بترول أميركية دون تعويض^[١٧].

¹⁷ - Fredric L.Kirgis, International organizations in their legal setting, American case look series, 1977, P(541).

✓ العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي: يعد هذا الصندوق مؤسسة دولية تمويلية، مهمته تسهيل وتطوير تنمية التجارة الدولية والحفاظ على مستويات الدخل العالمية والحفاظ على الاستقرار النقدي، إضافةً إلى تشجيعه عملية تنمية المصادر الإنتاجية لدى الدول الأعضاء والعمل على تحقيق توازن نظام المدفوعات بين هذه الدول. ويعتمد الصندوق في عمله على مصادره التمويلية أو من خلال منح ضمانات وائتمانات للمؤسسات التمويلية الأخرى. لقد اعتمد صندوق النقد الدولي على نظام عقوبات اقتصادية واضح وفعال، إضافة إلى مجموعة من التدابير العلاجية التي تهدف إلى تصحيح أي خطأ تقوم به إحدى الدول الأعضاء، وليتم من خلال ذلك كله ضبط آلية عمل الدول الأعضاء وتشجيعها على تجنب الإخلال بفواعد عمل الصندوق، كما تهدف هذه التدابير إلى حماية وضمان استقرار المصادر التمويلية للصندوق. ونظام العقوبات هذه يمكن لنا أن نوضحه من خلال مستويين من العقوبات:

المستوى الأول: الإجراءات التلقائية التي تتخذ بحق الدولة المخالفة، وهذه الإجراءات لا تحتاج إلى قرار مسبق من الصندوق، وتشمل هذه العقوبات إلغاء التصرف المخالف، وتقييد استخدام الدولة لمزايا العضوية التي تتمتع بها، ويمكن للصندوق أن يمنع هذه الإجراءات التلقائية.

المستوى الثاني: مجموعة التدابير التي تتطلب قراراً مسبقاً من الصندوق، وهي تتضمن -ضمن تفصيل- الصندوق لتقارير يوضح فيها مخالفة الدولة العضو، كما يمكن أن يتبعه تصريح من الصندوق بعدم قدرته على إمداد الدولة الهدف بالنقد، لينتهي الأمر إذا اقتضت الحاجة بوقف تمتع الدولة بمزايا العضوية، وهذا الإجراء يتخذ عادةً عند قيام الدولة المخالفة بمخالفة أو أكثر من المخالفات التالية:

١. استخدام الدولة لمصادر الصندوق بشكل مخالف للأهداف المعلن عنها.

٢. عدم استجابة الدولة المخالفة للتحذيرات المتكررة من الصندوق.

٣. إصدار الدولة إجراءات تقييدية.

٤. قيام الدولة المخالفة بتغيير غير مصرح به في القيمة الأساسية للعملة.

وهذه العقوبة تم تطبيقها على فرنسا عام ١٩٤٨ حيث منعت من التمتع بمزايا العضوية لسبع سنوات، بسبب قيامها بتغيير غير مقبول في قيمة عملتها، وعند فشل الدولة في إجراء الإصلاحات المطلوبة خلال مدة معينة يجبرها الصندوق على الانسحاب من عضويته، كما يجب الانتباه إلى أن نظام العقوبات في الصندوق يخضع لآلية التصويت الموزون الذي يتيح للدول الكبرى السيطرة عليه كونها تمتلك العدد الأكبر من الأصوات.

٢- استخدام منظمة التجارة العالمية في تطبيق العقوبات الاقتصادية:

كانت بداية نشوء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٤٧ حيث وُقعت ثلاث وخمسون دولة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية خلال مؤتمر هافانا، هذا المؤتمر لم يكتب له النجاح الكبير بسبب تقاعس الدول الكبرى عن تفعيله بسبب التداخل بين مصالحها^[١٨]. واستمرت المفاوضات بين الدول لتطوير آليات عمل هذه الاتفاقية لتصبح ملائمة لأنظمة التجارة العالمية الحديثة، وفي عام ١٩٩٥ وخلال جولة أورغواي تم إنشاء منظمة التجارة العالمية حيث أقرتها معظم دول العالم.

أما عن نظام العقوبات الذي تم إقراره في منظمة التجارة العالمية فهو يتكون من آلية لتسوية المنازعات الدولية، وهذه الآلية تتكون من مجموعة من المراحل التي تكفل في نهاية المطاف إيجاد حل لأي نزاع دولي في مجال العلاقات التجارية^[١٩]، حيث نصت **المادة ٢٣** من الاتفاقية على مراحل هذه الآلية بدءاً من:

- تقديم شكوى إلى مجلس الجات.
- ثم إنشاء لجنة التسوية لفحص النزاع وإعداد تقرير وتقديم التوصيات.
- ثم منح الدول المتنازعة سلطة توقيع تدابير قسرية على الدولة المخالفة، تتمثل في وقف منحها الامتيازات المنصوص عليها في الاتفاقية.
- ومن المعلوم أن لجان تسوية المنازعات وخلال إعداد تقريرها يمكن لها أن تصدر بعض التوصيات بهــدـف تسوية النزاع وإعادة الحقوق إلى أصحابها، إلا أن هذه التوصيات لا تتمتع بأي قوة إلزامية إلا بعد إقرار مجلس المنظمة للتقرير وتبني التوصيات.
- عند الفشل في تنفيذ توصيات لجان فض المنازعات وخلال فترة محددة يلجأ مجلس المنظمة إلى فرض تدابير قسرية على الدولة المخالفة، وهذه التدابير القسرية تشمل:
- ١. المطالبة بالتعويض للدولة المتضررة.
- ٢. وقف الامتيازات في نفس القطاع الذي تمت فيه المخالفة.
- ٣. وقف أي من الامتيازات التي تقدمها الدولة المتضررة للدولة المخالفة وفي أي مجال من المجالات.

مما سبق نجد أن نظام العقوبات الاقتصادية في منظمة التجارة العالمية يقدم نظاماً للتسوية أكثر مما يقدم من عقوبات، فالخيار الأمثل أمام الأطراف هو رفع الضرر وسحب التصرفات المخالفة، والخيار البديل التالي هو تقرير التعويض المناسب، وتبقى الإجراءات القسرية ووقف الامتيازات الخيار الأخير لما لها من آثار سلبية على العلاقات التجارية الدولية.

¹⁸ - د. علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية، ١٩٩٧، ص (١١).

¹⁹ - فائنة عبد العال، العقوبات الدولية: الأساس القانوني للعقوبات في منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه، مصر- عين شمس، عام ٢٠٠٠، ص (١٢٩).

بعيداً عما طرحناه سابقاً بخصوص استخدام الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية كآليات لتطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية، نشير إلى أنه على صعيد الدول منفردة فإن الحكومات تعتمد على مجموعة من الأدوات الرئيسية في إدارة علاقاتها الدولية، وهذه الأدوات تهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية وإستراتيجية معينة، وهي (أي الأدوات) من خلال هذا المفهوم تُعد أحد أساليب إدارة الشؤون الدولية «Statecraft» التي نجملها بمايلي^[٢٠]:

- ✓ الأساليب الدعائية «Propaganda»: تستخدم هذه الأساليب للإشارة إلى الأعمال التي تستخدمها الدول والحكومات بهدف التأثير على الآخرين، والإيحاء بأمور تريدها من خلال الإعلام، والاستخدام الدقيق للكلمات والمصطلحات، ومن خلال التلاعب بـ في دلالات الألفاظ، ويناط هذا الدور عادة بوزارة الإعلام والأجهزة التابعة لها ومن خلال أجهزة الاستخبارات ومراكز البحوث والدراسات والمراكز التعليمية والثقافية.
- ✓ الأساليب الدبلوماسية «Diplomacy»: تشير هذه الأساليب إلى محاولات التأثير من خلال المفاوضات والمباحثات الدبلوماسية العلنية والسرية، والتي تقوم بها الحكومات عادة من خلال وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي.
- ✓ الأساليب الاقتصادية «Economic Tools»: التي تستخدم المـ وارد والسياسات الاقتصادية لمحاولة التأثير بالآخرين، ويناط هذا الدور لـ وزارة الخزانة والاقتصاد والمصارف والإدارات الجمركية والمنظمات الاقتصادية المختلفة.
- ✓ الأساليب العسكرية «Military Actions»: وتهدف إلى استخدام العنف والقوة في تحقيق الأثر المطلوب، ويناط هـ ذا الدور لـ وزارة الدفاع والداخلية ولأجهزة الاستخبارات.

إن التصنيف السابق لأساليب إدارة العلاقات الدولية هو تصنيف نظري بحث، حيث لا يمكن في الواقع الفصل بين أي من هذه الأساليب في كثير من الحالات، هذا الأمر نجده واضحاً في إدارة القضية العراقية، فبينما كانت الهجمة الإعلامية في أوجها، كانت المفاوضات ومحاولات الحل الدبلوماسي قائمة، وكذلك العقوبات الاقتصادية كانت تُشدّد بشكل متدرج ولم تتوقف الضربات العسكرية والعمليات الاستخباراتية طيلة الفترة السابقة لانتهاء النظام العراقي السابق.

وتبقى أهداف السياسات الدولية هي مبرر استخدام الأدوات المعتمدة في إدارة هـ ذه السياسات. وهـ ذه الأدوات على اختلاف طبيعتها بدءاً من الاتفاقيات الثنائية، وإقامة التحالفات، مروراً بسياسات التكتل والاندماج وما يليها من إنشاء المنظمات والاتحادات ذات الطابع الدولي أو الإقليمي. وصولاً إلى استخدام العقوبات الاقتصادية أو تقديم حزم المعونات والمساعدات، انتهاء بالحروب والأعمال العسكرية. تبقى هناك ميزات تتسم

²⁰ - David A. Baldwin, Economic statecraft, Princeton University Press, 1985, P(13-14).

بها كل واحدة من الأدوات السابق ذكرها، إلى جانب مجموعة العوامل الزمانية والمكانية والإستراتيجية والعوامل الأخرى التي تتحكم بإمكانية استخدام هذه الأداة أو تلك.

نلاحظ في وقتنا الحاضر أن الخارطة العالمية لم تكتمل بعد لناحية التكتلات والتحالفات العالمية، إلى جانب مرحلة المخاض التي تمر بها المنظمات الدولية والإقليمية الحاكمة للعلاقات المختلفة بين الدول. وبالتالي فإن جانباً كبيراً من الأدوات المعتمدة في إدارة السياسات الدولية تم استنفاده مع هذه التـشكيلة الراهنة لنظام التحالفات والتكتلات القائمة على الساحة العالمية.

كما أن برامج المعونات والمساعدات التي لاقت رواجاً في بدايتها، بدأت تتضح نتائجها لناحية الثمن الباهظ الذي يترتب على الطرف الهدف من هذه المعونات أن يدفعه، فلا يقتصر الأمر على جوانب التبعية والمديونية والتسليم المطلق، بل تتعدى ذلك في كثير من الأحيان الدمار والانهيار الاقتصادي الكامل نتيجة للوصفات الجاهزة التي يتم إرفاقها عادة مع برامج المساعدات والمعونات، وهذا لمسناه نتيجة مباشرة لحزم المعونات المقدمة لبعض دول أمريكا اللاتينية، وحزم المساعدات الموعودة للبنان عبر مؤتمرات باريس المتتالية. بقي أن نعتمد على أدلتين رئيسيتين بفيثا فعاليتين في إدارة السياسات الدولية وهما العقوبات الاقتصادية وما يندرج في تصنيف القوة الناعمة (Soft Power) والقوة العسكرية، فكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن نظريات الحسم العسكري بدأت في الانحسار في عصرنا الراهن لأسباب نجملها بمايلي:

- (١) تسرب التكنولوجيا النووية بحيث لم تعد مقتصرة على الدول الكبرى.
- (٢) ظهور المفاومات المنظمة وحروب العصابات. ما يرفع تكلفة أي تدخل عسكري مزعوم.
- (٣) ازدياد قوة وفعالية جماعات السلام واللاعنف في المجتمعات الديمقراطية.
- (٤) الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها في مجال الإعلام والاتصالات مما يجعل إمكانية التكتّم أو الحجب الإعلامي عن الرأي العام في صعوبة متزايدة.
- (٥) تركيز المنظمات الدولية في مواثيقها على ضرورة استنفاد جميع الخيارات السلمية قبل اللجوء إلى أي عمل عسكري.
- (٦) ظهور قوى دولية كبيرة ترى في الحوار الأسلوب الأنجع لحل المشكلات الدولية.

أمام هذا الوضع القائم والذي تتفاقم فيه الخيارات المعتمدة في إدارة السياسة الدولية، تبقى العقوبات الاقتصادية من أهم الخيارات المعتمدة في وقتنا الحاضر، وخاصة مع هذا التطور الذي شهدته أنظمة العقوبات الاقتصادية "العقوبات الذكية" لتجمع بين الفعالية المطلوبة وبين إمكانية السيطرة على الأضرار الناجمة عن استخدام هذه الأداة في السياسة الدولية.

المبحث الرابع: التحولات العالمية ومنعكساتها على موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية.

إن أبرز التحولات العالمية التي أثّرت في موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية - كما انهي - الاتحاد السوفيتي، وماتلاه من نشوء سلوكيات سياسية واقتصادية وتنظيمية تهدف إلى بناء نظام دولي جديد، يختلف في الشكل والمضمون (الروح) عن نظام حقبة الحرب الباردة، والذي كان قد عرفه جورج بوش الأب بأنّه: ((نظام ليس لأمة فيه أن تتنازل عن سيادتها، وهو نظام يمتاز بحكم القانون لا باستخدام القوة، ويمتاز بحل الصراعات بالتعاون لا بالفوضى وإراقة الدماء، ويمتاز بالإيمان بحقوق الإنسان بشكل لا يعرف حداً، ويكفون فيه للمنظمات الدولية وتحديداً الأمم المتحدة ومجلس الأمن دور بارز)).^[٣١] هذا التغيير في فكر إدارة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وجد أسلوب العقوبات الاقتصادية بديلاً عن الاستعمال الدائم للقوة العسكرية لحسم الصراعات الدولية، في وقت أصبحت فيه الولايات المتحدة القوة العظمى ذات الإرادة المسيطرة على مجاز الأمن والقادرة على استصدار قرارات فرض العقوبات، خاصة في ظل غياب الدور الفاعل لأي من الدول دائمة العضوية وصاحبة حق الفيتو لأسباب عديدة لسنا بصدد التعرض لها، كما أن القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، ودورها المسيطر في عالم الشركات والاقتصاد العالمي، كل ذلك قام بلعب دور كبير في تمكينها من فرض عقوبات أحادية الجانب، وذلك في حال تعدد استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، وهذه العقوبات أحادية الجانب لاتقل أهمية وخطورة على الدولة المستهدفة من العقوبات الصادرة عن مجلس الأمن، وذلك بسبب الانصياع المباشر من قبل الشركات والمصارف العالمية لقرارات الحكومة الأميركية خوفاً مما يمكن أن ينعكس عليها أي تصرف لا يتلاءم وسياسة العقوبات الأميركية، ولاسيما في ظل التشابكات والارتباطات الاقتصادية المتشعبة والمتوادة في عصر العولمة الذي نعيشه والذي تحتل الولايات المتحدة موقع القلب فيه. في هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن ظهور هذا النظام العالمي الجديد قد ترافق مع ظهور قيم ومبادئ جديدة تشكل غطاء لممارسة أي شكل من أشكال العقوبات والضغط الاقتصادي على الدول الخارجة عن هذه المبادئ. وهذا الفكر والمنهج حديث التشكل، يمكن أن نراه بوضوح منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي مع صدور الإعلانين الأميركي والأوروبي لعام ١٩٩١ تحت شعار "وجوب / احترام / حق تقرير المصير" وأبرز ما جاء ضمن هذين الإعلانين المبادئ التالية^[٣٢]:

١. ضرورة احترام المبادئ والقواعد المقبولة دولياً ومن ضمنها قيم الديمقراطية.
٢. ضرورة تأييد حكم القانون وتوافقه مع روح العصر.
٣. ضمان حقوق الإنسان ولاسيما حقوق الأقليات والأفراد منها.
٤. القبول والالتزام بجميع المبادئ المتعلقة بنزع السلاح والحد من انتشار السلاح النووي.

٢١ - سائد درويش، هنري كيسنجر "النظام العالمي الجديد"، الطبعة الأولى، دانة للنشر والترجمة، عمان، ١٩٩٢، ص (١٤٧).

٢٢ - ورد في: د. مدين علي، التحولات العالمية والنظرية السياسية المعاصرة، مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، جامعة دمشق، العدد (١٢-١٣)، ٢٠٠٤، ص (١٨).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المبادئ المذكورة أعلاه لاتعدو أن تكون أحياناً مطلب حق يراد به باطل، وهي تكفل إيجاد غطاء للانطلاق بفرض عقوبات اقتصادية دولية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة مـن دول العالم، بعد أن تكون إحدى التهم بالإخلال بمبدأ أو أكثر من المبادئ السابقة الواردة أعلاه قد أصبحت جـاهزة لتوضع في وجه الجهة المراد الضغط عليها، والتي غالباً ماتكون مصنفة مسبقاً ضمن تصنيفات ليس آخرها الدول (المارقة أو الشريرة أو غير المعتدلة... الخ)، فالصين وروسيا متهمتان بعدم احترام حقـوق الإنـسان وكوبا متهمة بعدم احترام الديمقراطية وإيران متهمة بالسعي للحصول على السلاح النووي والـسودان مـتهم بعدم احترام حقوق الأقليات، وسورية متهمة بإشاعة عدم الاستقرار الإقليمي وتهديد أمن وسلامة دول الجوار، وفي حال عدم توفر أي من التهم السابقة فإن تهمة مساندة الإرهاب جاهزة، وكذلك القوائم السوداء كمـا هـو حال سورية وليبيا.

هذه التحولات العالمية المتسارعة في السياسات الدولية لناحية الأدوات المـستخدمة والـرق المبتكـرة للوصول إلى الأهداف المرسومة، لم يرافقها أي تحول أو تغير في طبيعة الأهداف، بل اقتصر التغير على الجانب العملائي من العقوبات الاقتصادية، سواء لناحية الآليات والقنوات المعتمدة لـرض هـذه العقوبات، كالمنظمات العالمية الاقتصادية والسياسية والقانونية أو لناحية الأنـواع المـستخدمة مـن هـذه العقوبات (عقوبات، حظر، احتواء، عزل، مقاطعة... الخ) في حين أن الأهداف بقيت ضمن خطوطها العريضة التي يـتم العمل على تحقيقها من خلال مضامين مختلفة للعقوبات سواء أكانت مالية أم تكنولوجية أم اتـصالية أم دبلوماسية، وهذا كله نعرضه من خلال ثلاثة مستويات هي:

المستوى الأول: يشمل هدف العقوبات الاقتصادية الدولية بشكل عام.

المستوى الثاني: يعرض لهدف العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة، أو التي تُفرض بناء على رغبتها في مجلس الأمن أو المنظمات العالمية.

المستوى الثالث: مضمون العقوبات الاقتصادية المعاصرة.

وفيما يلي سنتطرق لما تقدم بقليل من الإيجاز والتفصيل:

(١) - **الهدف من تطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية:** كما هو معروف في بديهيات علم القانون والاجتماع أن الهدف لأي عقوبة هو التأديب أو الردع، وتكون درجة العقوبة متناسبة مع مستوى الإثم أو الخطر الناتج عن الجهة المعاقبة. وعليه يمكن لنا تصنيف الأهداف العامة للعقوبات الاقتصادية الدولية تبعاً لدرجة أهميتها وصعوبة تحقيقها، مع بقاء احتمال وجود أهداف مباشرة وغير مباشرة مـدة وراء أي نظـام عقوبات اقتصادية، ويمكن للأهداف أن تكون معلنة أو مستترة، كما أنه من الممكن أن تتغير الأهداف المبدئية لـرض

العقوبات الاقتصادية إلى أهداف أخرى مع مرور الوقت، ولكن بصورة عامة يبقى هدف العقوبات الاقتصادية الدولية هو:^[٢٣]

- (١) إحداث تغيير معتدل نسبياً في سياسات الدولة المستهدفة وسلوكها على المستوى الدولي والإقليمي وحتى الداخلي، وهذا يعد من أبسط الأهداف التي تكون مرجوة من فرض عقوبات اقتصادية دولية، ومن أمثلة ذلك قيام الدول الأوروبية بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا عام ١٩٨١-١٩٨٢ حتى تتم استعادة الديمقراطية والعقوبات التي يلوح بها ضد سورية.
- (٢) ضرب استقرار حكومة الدولة المستهدفة، وقد يكون وراء هذا الهدف رغبة في تغيير أنظمة الحكم، وتقوية المعارضة داخل الدولة المستهدفة، ومثال ذلك عقوبات الولايات المتحدة على كوبا لزعزعة حكم الرئيس فيديل كاس-ترو، وكذلك عقوبات الاتحاد السوفييتي السابق على يوغسلافيا ١٩٤٨-١٩٥٥ الهادفة إلى زعزعة استقرار الرئيس جوزيف بروز تيتو، وكذلك الأمر العقوبات المفروضة على إيران.
- (٣) وقف عملية عسكرية محدودة بهدف منع تعاطم الأعمال العسكرية ومنع انضمام أطراف جديدة للصراع، ومثال ذلك العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على تركيا خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ عند قيام تركيا بالتدخل العسكري في قبرص لحماية القبارصة الأتراك.
- (٤) إضعاف الدولة المستهدفة وإعاقة إمكاناتها العسكرية، وأمثلة ذلك العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٤٨ لمنع تعاطم قدراته العسكرية، وكذلك العقوبات المفروضة على العراق في عام ١٩٩٠ والتي قوضت قوة الدولة العراقية الاقتصادية والعسكرية.
- (٥) إحداث تغيير جذري في سياسة الدولة المستهدفة، وهذا يتطلب عقوبات أشد ووقتاً أطول، لأن التغيير الجذري لا يحصل بسهولة، ومثال ذلك العقوبات على جنوب أفريقيا عام ١٩٦٢ الهادفة إلى تغيير نظام التمييز العنصري ومنح ناميبيا حق الاستقلال، وهذا تحقق عام ١٩٩٤ والعقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا.
- (٦) بالإضافة إلى الأهداف السابقة يمكن للعقوبات الاقتصادية الدولية أن تكون خطوة في طريق مخططات إقليمية ودولية، هادفة إلى إعادة رسم الخريطة السياسية الدولية لناحية توزع مراكز القوى والتوازنات الإستراتيجية، ومثل هذا يمكن أن نجده في خلفيات العقوبات على إيران وسورية، وذلك كأدوات عقابية وردعية نتيجة الممانعة التي

²³ Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J.Scott, Economic sanctions in support of Foreign Policy. P(31).

يتخذونها في وجه مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير أو الموسع وهـ- و م- مشروع الولايات المتحدة الأميركية الذي ينع على رأس أجندتها الهادفة لبناء القرن الأميركي. (٧) الحيلولة دون كسر طوق التبعية وتفكيك منظومة الإنتاج التابع لدول الأطراف (ال- دول النامية) والحفاظ على نظام يغير من شكل التبعية والارتباط دون تغيير مضمونها. وبتصنيف أكثر شمولية يمكن لنا أن نجمل أهداف العقوبات الاقتصادية الدولية وندرجها ضد- من ثلاثة عناوين هي كالتالي^[٢٤]:

- أ- الأهداف الموضوعية: وتتمحور هذه الأهداف حول إحداث تغيير- ر في س- لوك وتصرفات الجهة المستهدفة، ومن ضمن ذلك الردع والعقاب والتهديد.
- ب- الأهداف الثانوية: وتتعلق هذه الأهداف بمركز ونفوذ الجهة الفارضة للعقوبات، ومن ضمن ذلك السعي لإظهار القوة والقدرة على السيطرة في المجال الدولي.
- ت- الأهداف الهامشية: التي من ضمنها إظهار عدم مشروعية بع- ض الت- صرفات، وبيان أن هذه الأعمال مرفوضة وتستوجب العقاب وه- ذا م- ن قبيل- ل- الشجب والاستنكار.

٢- الولايات المتحدة الأميركية والعقوبات الاقتصادية الدولية:

تعاظم استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية كأداة في السياسة الخارجية الأميركية، وبشكل خاص خلال فترة التسعينيات، فقد تجاوز عدد حالات فرض العقوبات الأميركية خلال هذه الفترة إجمالي عدد ما تم فرضه خلال النصف قرن السابق، ويكفي التذكير هنا بأن الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون وخلال فترة رئاسته الأولى فقط فرض عقوبات اقتصادية على (٣٥) دولة يشغل عدد سكانها أكثر من (٤٢%) من مجموع سكان العالم. و الشكل البياني التالي (١-٤) يظهر مجموعة الدول المعاقبة اقتصادياً من قبل الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦:

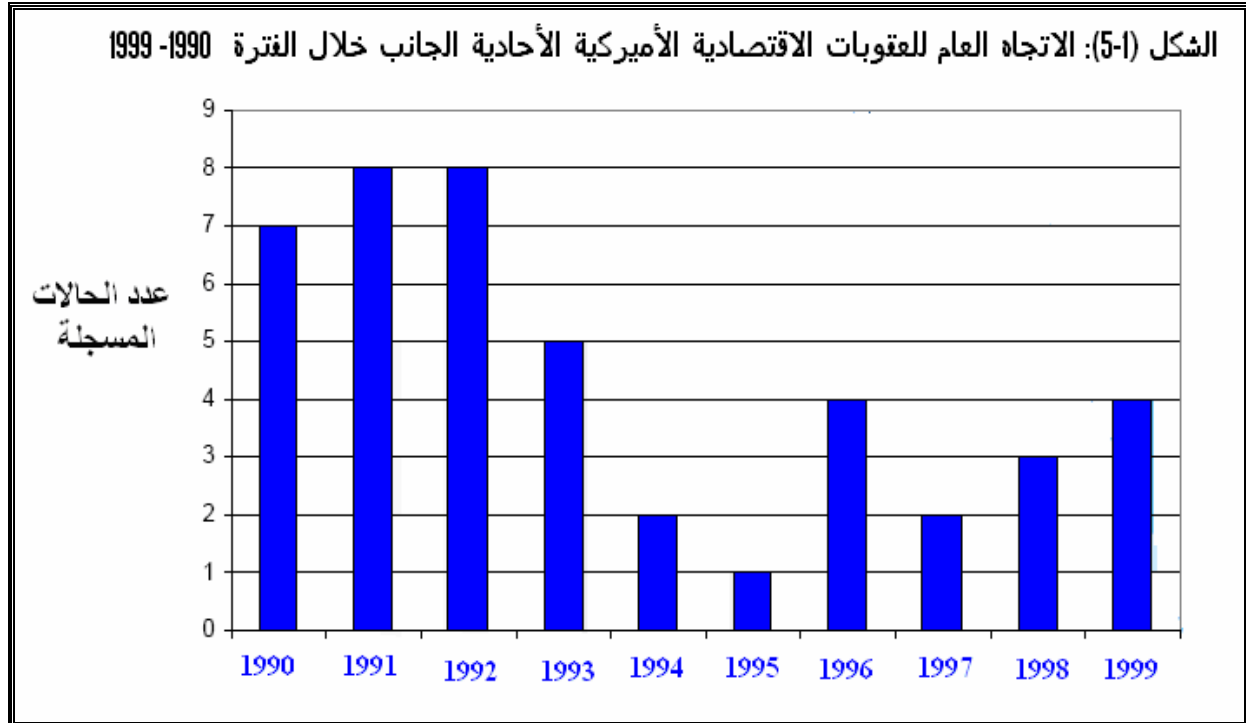
²⁴ - د. محمود عبد الوهاب الساكت، دراسات في النظام الدولي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١، ص(١٩٦).

A world map illustrating the global distribution of the genus *Euphorbia*. The map uses green shading to denote the range of the genus, which is widespread across most of the world, including North America, South America, Europe, Africa, and Asia. A single blue dot is marked in East Africa, near Ethiopia, indicating a specific location of interest. The map shows the outlines of the continents and major landmasses.

زائير	سوريا	كوريا الشمالية	مينيما	ليبيا	هايتي	كرواتيا	بورندا	أفغانستان
تاوان	رواندا	نيغاراغوا	المالديف	العراق	كوبا	كندا	أنغولا	
الامارات	السعودية	نيجيريا	موريتانيا	ايران	كامبيا	الصين	البوسنا	
يوغوسلافيا	السودان	قطر	المكسيك	ايطاليا	غواتيمالا	كولومبيا	البرازيل	

حيث تشير المناطق المظلمة على الخريطة العالمية لتلك الدول والمناطق التي طالتها العقوبات الأمريكية أحادية الجانب خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦ والتي لا يخفى على أحد مدى اتساعها وشموليتها لنسبة كبيرة من دول العالم، تمت تسمية هذه الدول كما هو موضح أعلاه.

وبشكل أكثر تفصيلاً نعرض الاتجاه العام لاستخدام العقوبات الأميركية أحادية الجانب ومراحل تطورها خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩^[٢٥]:



Source: Institute for international Economic & center for Global Development, Washington, DC, April 2006 P(11)

ومن خلال مراجعة واستعراض للعقوبات الأميركية أحادية الجانب، أو التي فُرضت برغبة أميركية من خلال مجلس الأمن الدولي، بعدما ضعف نفوذ الدول الأخرى ولاسيما الدول دائمة العضوية، فإننا يمكن أن نحدد أهداف العقوبات الأميركية بشكلها الأحادي والدولي بالنقاط التالية:

أولاً: منع أي دولة في العالم وبجميع الوسائل بما فيها شن الحروب العسكرية من امتلاك القوة العسكرية (مختلف صنوف الأسلحة) التي يمكن أن تحمي بها مصالحها، ولاسيما أسلحة الدمار الشامل وذلك للمحافظة على تفرد الولايات المتحدة كقوة عسكرية أولى في العالم. وفي هذا المجال فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الهند وباكستان بعد إجرائهما تجارب نووية في عام ١٩٩٨، كما فرضت عقوبات على العراق وتفرض الآن عقوبات على إيران وكوريا الشمالية للهدف نفسه.

ثانياً: حماية إسرائيل (ضمان أمن إسرائيل استراتيجياً) من أي خطر عسكري يهددها، سواء من خلال أسلحة الدمار الشامل أو حتى الأسلحة التقليدية، لذلك كانت العقوبات على العراق وإيران وسورية وليبيا.

²⁵ - Institute for international Economic & center for Global Development, OP-Sit.P(11).

ثالثاً: استنزاف ونهب الخيرات الاقتصادية للدول المعاقبة، وقد نُفذ هذا الهدف بوسائل مختلفة منها - ا م - صادرة أموال الدول وأموال الشركات والمؤسسات المختلفة، فقد عمات الولايات المتحدة بشكل مكثف لأجل - ل ابت - زاز الدول المعاقبة للحصول على ثرواتها بأرخص الأثمان، ومن خلال قرارات مررتها في مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال وفي الوقت الذي فرضت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية على العراق منذ - ع - م ١٩٩٠ أصبحت أكبر مستورد للنفط العراقي، الذي سمح بتصديره بموجب برنامج "النفط مقابل الغذاء" وسيطرت على الموارد النفطية العراقية سيطرة كاملة بعد الغزو العسكري.

رابعاً: إبقاء الدول الحليفة لواشنطن تحت سيطرتها وجرحها باستمرار إلى تأييد مواقفها فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية، رغم الضرر الكبير الذي يصيب هذه الدول من جراء تأييدها لواشنطن، فعلى سبيل المثال ونتيجة لمحاصرة واشنطن للدول النفطية الثلاث العراق وإيران وليبيا فقد تكبد الاقتصاد العالمي خسائر استثمارية، وزادت أعباء الدول المستهلكة للنفط بنحو ٢٦٠ مليار دولار سنوياً، وتركيا مثال آخر فقد خسرت نتيجة التزامها بالحصار المفروض على العراق أكثر من ثلاثين مليار دولار حسب بعض التقديرات.

خامساً: السيطرة على منابع النفط في العالم واستخدامه كوسيلة ابتزاز ضد الدول المنافسة لها على صعيد الاقتصاد العالمي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الثروات النفطية الثابتة التي تتمتع بها الدول الثلاث المعاقبة وهي العراق وإيران وليبيا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي يضاف إليه الاحتياطي الهائل لهذه الدول من الغاز الطبيعي. والأهم من كل ذلك أن هذا المخزون الاحتياطي يعد من بين أفضل المخزونات كلفة في الإنتاج والتطوير.

إن استعراضنا السابق لأهداف العقوبات الاقتصادية الدولية يُمكّننا من إدراج هذه الأهداف ضمن مفاهم عديدة أهمها ما يؤكد على أن الهدف من العقوبات هو إصلاح الضرر والتعويض عن الأخطاء المرتكبة من قبل الدول المعاقبة، في حين يرى آخرون أن الهدف من العقوبات هو إحداث تغيير في مواقف وسياسات وسلوك الدول المعاقبة. وأن العقوبات من أساسها تستتر وراءها مصالح سياسية وأطماع ونفوذ دول كبرى^[٢٦].

ونحن نرى أنه لا يوجد هدف واحد ومحدد يكمن وراء العقوبات الاقتصادية الدولية، بل هناك مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية، منها ما هو ظاهر ومعروف ومنها ما هو مستتر وغير معروف، وخير مثال على ذلك العقوبات الاقتصادية على العراق التي لم تنتهِ بإصلاح الضرر والانسحاب من الكويت والتعويض عن الخسائر بل استمرت لإضعاف قوة الدولة العراقية وردعها من القيام بعمل مماثل، ولم تقف عند ذلك بل استمرت لتحديث التغيير الجذري في بنية الدولة العراقية فأخذت العقوبات طابع الانتقام الشامل.

²⁶ - Barry E.Carter, International Economic Sanctions, Cambridge University Press, 1988,P(12).

(٣) - مضمون العقوبات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

إن التنوع القائم في مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية يولد تنوعاً مماثلاً في الكيفية التي يمكن من خلالها تطبيق تلك العقوبات، بحيث لا يوجد نمط محدد يمكن اللجوء إليه في فرض أنواع مختلفة من العقوبات، بل تتحدد كيفية تطبيق العقوبات بنمط وشكل كل عقوبة على حدة، وهذا سنعرضه من خلال دراسة كل حالة من حالات تطبيق العقوبات الاقتصادية على مختلف القطاعات والميادين المستهدفة من هذه العقوبات:

a - العقوبات المالية : وهي من أكثر الأنماط شيوعاً في العقوبات الاقتصادية المعاصرة، وعند تطبيق

هذا النوع من العقوبات المالية نجد أن الجهات الفارضة للعقوبات تتبع الآليات التالية :

١. تخفيض أو تجميد أو إلغاء المنح والمساعدات التموينية والعسكرية الحكومية.
٢. تخفيض أو تجميد أو إلغاء التسهيلات المالية والقروض سواء الميسرة أم غيرها.
٣. تجميد أو مصادرة الأرصدة والودائع المصرفية للدولة المستهدفة، وقد يشمل ذلك الأموال الحكومية فقط أو الأموال الحكومية والفردية في آن واحد.
٤. تجميد أو مصادرة الأصول غير المالية للدولة المستهدفة.
٥. تجميد التحويلات المالية من الأصول أو الفوائد المستحقة.
٦. عدم الموافقة على إعادة جدولة الديون والمدفوعات المستحقة (أصل الدين وفائدته).
٧. عرقلة أي طلب تقدمه الدولة المستهدفة للحصول على القروض أو المنح أو أي شكل من أشكال التمويل والمساعدات المقدمة من المنظمات الدولية.

b - العقوبات التجارية والتكنولوجية : في هذا النوع من العقوبات نجد أن الآليات التي يمكن اتباعها لتطبيق

العقوبات التجارية والتكنولوجية هي:

١. فرض حصص كمية على الصادرات أو الواردات من وإلى الدولة المستهدفة.
٢. فرض تراخيص إلزامية للتصدير أو الاستيراد من وإلى الدولة المستهدفة.
٣. فرض حظر تجاري شامل بما فيه المعدات العسكرية.
٤. إلغاء المزايا التجارية التفضيلية وحقوق الدولة الأولى بالرعاية.
٥. فرض رسوم جمركية عالية على صادرات الدولة المستهدفة.
٦. فرض قيود على تصدير سلع معينة ذات طابع استراتيجي مثل الطائرات وقطع الغيار والمواد الكيميائية إلى الدولة المستهدفة بالعقوبات.
٧. إلغاء أو تقييد حقوق الصيد في المياه الدولية.
٨. تجميد أو إلغاء المشاريع المشتركة.

٩. تجريد أو إلغاء اتفاقيات التعاون الفني والمالي والإداري وبرامج التأهيل.
 ١٠. حظر تصدير التكنولوجيا والبرامج والأجهزة عالية الدقة إلى الدولة المستهدفة.
 ١١. إعلان قائمة سوداء بأسماء المتعاملين مع الدولة المستهدفة.
 ١٢. حظر تقديم خدمات التأمين وإعادة التأمين والخدمات المالية الأخرى.
- C- العقوبات الاتصالية والنقل:** لهذا النمط من العقوبات الدور الفعال في عمليات الحصار والعزل، الذي يراد من خلاله الضغط على الدول المستهدفة، ويمكن بيان بعض آليات استخدام العقوبات الاتصالية بمايلي:
١. تقييد أو وقف الاتصالات الهاتفية أو البريدية والانترنت.
 ٢. تقييد أو إلغاء مزايا الطيران والإقلاع من وإلى مطارات الدول الأخرى ووقف رحلات الطير-ران بواسطة الدول الأخرى إلى مطارات الدولة المستهدفة.
 ٣. الحرمان من مزايا الإبحار والرسو والحصول على التسهيلات للسفن والقطع البحرية التابعة للدولة المستهدفة أو المتجهة إليها.
 ٤. وقف رحلات النقل البري والسكك الحديدية.

d- العقوبات الدبلوماسية: تشمل العقوبات الدبلوماسية تخفيض التمثيل الدبلوماسي للدول الأطراف وقد يمتد تخفيض التمثيل هذا ليتحول إلى قطع كامل للعلاقات الدبلوماسية، ومن بين العقوبات الدبلوماسية أيضاً تقييد حركة المسؤولين في الدولة الهدف، واتخاذ إجراءات منع السفر بحقهم ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم بهـدف الإضعاف من نفوذهم، ومثال ذلك قرار مجلس الأمن حول الحجز على ممتلكات الرئيس الليبي معمر القذافي وتتبع ممتلكاته في الخارج^[٢٧]، وللعقوبات الدبلوماسية أشكال عديدة منها تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي، أو تجميد العلاقات لفترة محدودة، أو قطع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل، أو تقييد حركة الدبلوماسيين.

يبقى لنا أن نبين أنه ونتيجة تطبيق هذه الإجراءات في المجالات المختلفة يمكن أن يؤدي ذلك إلى فائدة لجهات أخرى (مثال ذلك وقف صادرات النفط العراقي أدى إلى زيادة صادرات النفط السعودي، وحظر الطيران الذي فرض على ليبيا أدى إلى تنشيط مطارات تونس ومالطا). وهنا يجب توضيح أن الهدف المعلن من العقوبات يجب ألا يكون الغرض منه تحقيق المكاسب للدول الفارضة أو حلفائها، وإنما يكمن في فرض العقوبات لإزالة الضرر الذي وقع بسبب خرق الدولة المستهدفة للقانون الدولي، أو عدوانها على دولة أخرى، أو تهديدها للأمن والسلام الدوليين، كما يجب أن يكون هناك تناسب بين شدة العقوبات وخطورة العمل المرتكب من الجهة المستهدفة، وأن يكون هناك ضوابط لهذه العقوبات بحيث لا تتجنى إلى مستوى الانتقام الذي لا بد له. وهذا هو الفرق بين العقوبات الاقتصادية والضغط السياسي الذي يفرض على طرف لإجباره على تغيير مواقفه وسلوكه والخضوع لمطالب محددة^[٢٨].

27- Winkler (A), Just Sanctions, Human Rights Quarterly, 1999, P(148-149).

28- د. عبد الله الأشعل، الجزاءات الغير عسكرية في الأمم المتحدة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٧٦، ص(٨٦-٨٧).

الفصل الثاني

نماذج من العقوبات الاقتصادية المعاصرة

- المبحث الأول: نموذج العقوبات الاقتصادية على كوبا.
- المبحث الثاني : نموذج العقوبات الاقتصادية على ليبيا.
- المبحث الثالث: نموذج العقوبات الاقتصادية على العراق.
- المبحث الرابع : نموذج العقوبات الاقتصادية على إيران.

الفصل الثالث

منعكسات العقوبات على إمكانيات التنمية وشروطها (النموذج السوري)

المبحث الأول: مضمون العقوبات الاقتصادية على سورية.

المبحث الثاني: منعكسات العقوبات على القطاعات الاقتصادية الأساسية.

المبحث الثالث: تقييم منعكسات العقوبات الاقتصادية على عملية التنمية.

الفصل الثاني

نماذج من العقوبات الاقتصادية الدولية المعاصرة

تمهيد :

نقصد بالعقوبات الاقتصادية المعاصرة، هو النهج المتبع في إدارة العقوبات الاقتصادية الدولية الذي بدأ يسير على خطا محددة المعالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين، حيث تحول إلى منهج مسيطر على سياسات الردع والاستقطاب والاحتواء، هذا المنهج كان في جانب كبير منه نتيجة لخبرة طويلة تم اكتسابها من أنظمة العقوبات الاقتصادية التي تم استخدامها طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي لم تحقق النتائج المرجوة منها في حالات كثيرة، وهذا نوضحه من خلال الجدول التالي لحالات النجاح والفشل لأنظمة العقوبات الاقتصادية الدولية^[29]:

الجدول رقم (٢-١): حالات النجاح والفشل لأنظمة العقوبات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٨٩-١٩١٤)

التاريخ	العدد الإجمالي للحالات المدروسة	عدد حالات النجاح	النسبة المئوية لحالات النجاح
١٩٩٩-١٩١٤	١١٥	٤٠	٣٥%
١٩٤٥-١٩١٤	١٢	٦	٥٠%
١٩٦٩-١٩٤٥	٤١	١٨	٤٤%
١٩٨٩-١٩٧٠	٦٧	١٦	٢٦%

Source: Anthony H.Cordesman, Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes, CSIS, 30/8/2006, P14.

هذه التجارب السابقة ولدت فكرة مستمرة التطور لإدارة أنظمة العقوبات الاقتصادية، بما يجعل هذه العقوبات أكثر فعالية وأكثر نجاحاً، وغير غائب عن أحد أن الفكر الأمريكي هو من يسهم في بلورة الصيغ الحديثة لأنظمة العقوبات أو ما يسمى "العقوبات الذكية"، التي بدأ الترويج لها بعد سلسلة الإخفاقات التي منيت بها أنظمة العقوبات الاقتصادية المطبقة على كوبا والعراق وكوريا الشمالية.... إلخ. وأبرز ما تم تحديثه في إدارة العقوبات الاقتصادية هو الاعتماد وبشكل متزايد على العقوبات التكنولوجية والعقوبات المالية، كما يتم في كثير من الأحيان تخصيص قطاع محدد، أو حتى أشخاص محددين، بهذه العقوبات لتلافي الأضرار الإنسانية والردود العكسية الناجمة عن أنظمة العقوبات الشاملة التي كانت سائدة في فترة سابقة، والتي أدت إلى تقوية الطرف الهدف من العقوبات بدلاً من إضعافه في حين طال الضرر أطرافاً وجهات أخرى غير ممتصودة بالعقوبات. هذه الأهمية التي حظيت بها أنظمة العقوبات الاقتصادية الدولية تدفعنا لدراسة أكثر تفصيلاً لها هذا الجانب المتنامي في إدارة العلاقات الدولية.

²⁹ - Anthony H.Cordesman, Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes, CSIS, 30/8/2006, P(14)

المبحث الأول : نموذج العقوبات الاقتصادية على كوبا:

نستعرض في دراستنا المقارنة هذه مجموعة مختلفة من نماذج العقوبات الاقتصادية على الساحة العالمية، هذه النماذج المتباينة من أنظمة العقوبات تتيح لنا إمكانية فهم المراحل التي مر بها الفكر الدولي في تطوّر هذه النظم الاقتصادية وصولاً إلى وقتنا الحاضر، وهذا يسهل علينا معرفة المرحلة التي نحن فيها، وما يمكن أن يرسم لنا في المراحل القادمة، وهذا ما سنصل إليه في القسم الأخير من دراستنا والخاص بالعقوبات الاقتصادية على سورية وآثارها على عملية التنمية.

إن الفكر الأمريكي الذي يعتبر كوبا إحدى الولايات الأمريكية وهذا ما نجده بنظرية "الفلكهة الناضجة" هــ. ذه النظرية الشهيرة التي تعتبر أن كوبا كالفلكهة التي لا بد لها عندما تنضج بعد الاحتلال الإسباني من أن تسقط بالتأكيد باتجاه الولايات الأمريكية. هذا الفكر الأمريكي تجسد في محاولات شراء كوبا من الإنسان من قبل ثلاثة رؤساء أميركيين (بولك في عام ١٨٤٨، وبيرس في عام ١٨٥٣ وبوشلن في عام ١٨٥٧)، ومن ثم تم التدخل العسكري الأمريكي في كوبا في ١ كانون الثاني من عام ١٨٩٩، حيث تسلم الجنرال جون بروكسي السلطة على جزيرة كوبا باسم الولايات المتحدة الأمريكية. واستمرت السيطرة العسكرية لمدة ٤ سنوات. وفي عام ١٩٠٣ وقّعت الولايات المتحدة مع حكومة كوبا التي كانت لا تزال تحت الاحتلال الأمريكي اتفاقية تم بموجبها الولايات المتحدة باستئجار خليج أوندا ومقاطعة غوانتانامو، هذه الاتفاقية عـ. دات عام ١٩٣٤ وتم بموجب التعديل إخراج خليج أوندا من الاتفاقية وإبقاء غوانتانامو، كما تم إقرار أن أي تعديل جديد على الاتفاقية لا يمكن أن يتم إلا بموافقة كلا الطرفين الكوبي والأميركي، وهذا جعل هذه الاتفاقية تستمر حتى الآن وبموجبها فإن الولايات المتحدة الأمريكية تدفع لحكومة الجمهورية الكوبية مقابل استئجار مساحة قدرها (١١٧٦٠) هكتار تشكل مقاطعة غوانتانامو وتشمل عدداً كبيراً من أفضل الخلجان، مبلغاً وقدره (٢٠٠٠) دولار أمريكي سنوياً والذي يصل في الوقت الحالي إلى (٤٠٨٥) دولاراً سنوياً أي ما يعادل (٣٤,٧) سنناً لكل هكتاراً، ويدفع هذا المبلغ عن طريق شيكات سنوية إلى كوبا، ولكن ترفض الحكومة الكوبية استلام أي مبلغ بسبب عدم رضاها عن ما يجري في هذا الجزء من الأراضي الكوبية ولمبادئ متعلقة بكرامتها. ويتم إرسال الشيكات إلى الخزنة الوطنية في الجمهورية الكوبية، وهو منصب ومؤسسة غير موجودة منذ زمن بعيد.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا بعد قيام الثورة الكوبية في عام ١٩٥٩، والذي فامت عشر إدارات أميركية متوالية بتشيده وبشكل متدرج، يعد هذا الحصار من أطول والعقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها دولة ما خلال القرن العشرين، والهدف الأساسي منذ بداية هذا الحصار هو ضرب الثورة الكوبية وتغيير النظام القائم برئاسة فيديل كاسترو تحت شعارات نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

وفي دراستنا لنموذج العقوبات الاقتصادية المفروضة على كوبا ننطلق من استعراض سلسلة هذه العقوبات -ات وتدرجها الزمني، ومن ثم نحلل آثارها المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية.... الخ)، لننتهي بعد ذلك إلى تقييم نظام العقوبات الذي تم انتهاجه ضد كوبا وهل حققت هذه العقوبات أي من أهدافها؟.

أولاً سلسلة العقوبات الاقتصادية على كوبا:

نستعرض فيما يلي مراحل وخطوات فرض العقوبات الاقتصادية الأميركية على كوبا مع الإشارة إلى أن التدرج في تشديد العقوبات بدءاً من عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠٠٦، كان قد أسس لفكر ومنهج أميركي -في فرض أنظمة عقوبات اقتصادية تسمح بتحقيق أقصى درجات الضغط على الجهة المستهدفة^[٣٠]، فـما قدمته التجربة الكوبية في مقاومة العقوبات الاقتصادية، جعل الفائمين على هذه السياسات -في الإدارات الأميركية -ومراكز البحوث يدركون مكان الضعف ومكان القوة في أنظمة العقوبات الاقتصادية، ومدى قدرة الجهة المستهدفة على الممانعة أو التكيف.

⇐ في ٧ كانون الثاني عام ١٩٥٩ اعترفت الولايات المتحدة الأميركية بحكومة الثورة الكوبية -بقية -إدارة فيديل كاسترو.

⇐ في شباط عام ١٩٦٠ وُقعت كوبا مع الاتحاد السوفيتي اتفاقية تجارية يـشتري الاتحاد السوفيتي بمقتضاها السكر من كوبا ويبيعها النفط الخام. وكرد على ذلك أعلنت شركات النفط الأميركية -في كوبا إيقافها عمليات تكرير البترول السوفيتي، وردت كوبا على ذلك بـ"أميم المـصافي ومعامل التكرير، من ثم قام الرئيس الأميركي بإزنهاور بإلغاء حصة الولايات المتحدة مـن الـسكر الكـوبي، والتي كانت تقدر بـ (٣) ملايين طن أي ما يشكل نصف الإنتاج الكـوبي. ردت كوبا على ذلك بمصادرة كل الأملاك الأميركية والتي كانت تقدر بحدود (١) بليون دولار أميركي.

⇐ في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٦٠ فرضت الولايات المتحدة حصاراً على جميع الصادرات إلى كوبا باستثناء المواد الغذائية والطبية، وامتد الحصار ليشمل جميع فروع الشركات الأميركية -في أنحاء العالم، كما منعت بموجب الحظر جميع السفن المتعاملة مع كوبا من التعامل مـع حكومة الولايات المتحدة الأميركية.

⇐ ١٩٦١ أعلن الرئيس الكوبي تبنيه للاشتراكية ومعادته للامبريالية العالمية. وشهدت العلاقات الدبلوماسية جفاء بين البلدين، ووافق ذلك فرض الولايات المتحدة قيوداً على السفر إلى كوبا، كما قام الأسطول الأميركي بخرق المياه الإقليمية الكوبية.

⇐ في عام ١٩٦٢ وبأمر رئاسي منعت الولايات المتحدة أي واردات من كوبا. كما تم تعليق جميع الأعمال التجارية العسكرية بين كوبا وعدد كبير من دول الأمريكتين. وحاولت كوبا اللجوء إلى

³⁰ - Peter G. Peterson, Institute for International Economics, Case Studies Index, Case 60-3, US v. Cuba (1960 : Castro), Washington, DC - 2007.

مجلس الأمن لإنصافها، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي قرار بذلك. وفي آب من عام ١٩٦٢ قرر الكونغرس منع أي مساعدات أجنبية لكل جهة تقدم الدعم للحكومة الكوبية القائمة. وفي تشرين الأول وعلى خلفية أزمة الصواريخ انضم إلى الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة عدد كبير من الدول المؤيدة لواشنطن، ولكن هذه الدول أنهت الحصار حالما انتهت أزمة الصواريخ.

⇐ ١٩٦٣ حطّر الرئيس جون كينيدي عمليات الشحن أو التمويل من قبل الحكومة الأميركية لأي سفينة حتى تلك التي تحمل علماً أجنبياً والتي يثبت تعاملها مع الموانئ الكوبية. كما ينص القرار على تشجيع الاتحادات التجارية العالمية على مقاطعة السفن المدرجة على القوائم السوداء الأميركية. وفي تم-وز من العام نفسه قامت الولايات المتحدة بتجميد كافة الأصول والأموال الكوبية الموجودة لديها والتي تقدر بـ (٣٣) مليون دولار أميركي. وبنتيجة الضغط الأميركي وافقت دول حلف الناتو (NATO) على المقاطعة العسكرية لكوبا، إلا أنها أبقت على علاقاتها التجارية والاقتصادية قائمه.

⇐ في عام ١٩٦٤ تم إلغاء جميع تصاريح ورخص التصدير للغذاء والدواء إلى كوبا والتي كانت ممنوحة في وقت سابق، وتم استثناء الهبات والتبرعات الإنسانية.

⇐ في عام ١٩٦٥ قامت كوبا بنشر (٣٦٠٠٠) مقاتل في أنغولا، وهددت الولايات المتحدة بإجراءات عسكرية إذا لم تتوقف كوبا عن ذلك، واعتبرت أن سحب الجنود من أنغولا شرطاً مسبقاً لأي تفاوض مع كوبا.

⇐ ١٩٧٧ تم سحب بعض المجموعات الكوبية المقاتلة من أنغولا، من ثم طالب الرئيس الأميركي جيمي كارتر باتفاق حول حقوق صيد الأسماك مع كوبا، وألغى الكونغرس قراره السابق بمنع المساعدات الخارجية للدول التي تتعامل مع كوبا. وفي العام نفسه قرر مجلس الأمن الدولي إلغاء القوائم السوداء التي أعدتها الولايات المتحدة بأسماء السفن المتعاملة مع كوبا.

⇐ في عام ١٩٧٨ تم تعديل قانون التحويلات المالية ليسمح لكل شخص بتحويل \$٥٠٠ كل ثلاثة أشهر لأقربائه، وبنفس العام قامت كوبا بنشر (٢٠٠٠٠) مقاتل في إثيوبيا.

⇐ في عام ١٩٨١ بدأت إدارة الرئيس رونالد ريغن بتشديد الحصار المفروض على كوبا. كما تم شن حملة دعائية عبر راديو (مارتي) المخصص لإضعاف حكم فيديل كاسترو.

⇐ في عام ١٩٨٢ قامت الولايات المتحدة بمنع النشاطات السياحية مع كوبا، وفي أيلول من العام نفسه أعلنت كوبا عجزها عن تسديد دينها الخارجي والمقدر بين (١٠,٥) إلى (١١) بليون دولار.

⇐ في عام ١٩٨٣ أقرت كوبا بعجزها عن الإيفاء بدين أساسي للبنوك الغربية بقيمة (١,٣) بليون دولار.

⇐ في عام ١٩٨٥ وفي تقرير أعده المصرف المركزي الكوبي تم الكشف على أن كوبا تقوم بشراء السكر الرخيص من الأسواق العالمية، ومن ثم تقوم ببيعه للاتحاد السوفيتي بأوقات أخرى وبسعر السوق لتحصل على النفط السوفيتي الرخيص، كما تقوم كوبا بدورها ببيع هذا النفط لتحصل على العملات

الصعبة. ومثال ذلك ما قامت به كوبا عام ١٩٨٤ حيث استخدمت (١,٣) بليون دولار من عائدات بيع السكر لشراء (٦,٧) ملايين طن من النفط وبأسعار رخيصة مدعومة من قبل الاتحاد السوفيتي، ومن ثم وفي وقت لاحق أعادت كوبا بيع (٤,٩) ملايين طن من النفط الذي سبق وحصلت عليه.

⇐ في عام ١٩٨٦ قامت إدارة الرئيس رونالد ريغن بإغلاق بعض الثغرات الموجودة في نظام العقوبات المطبق على كوبا، والتي كانت تشكل منفذاً يستخدمه الكوبيون للتحايل على القيود الأميركية، وأبـرز ما تم في ذلك هو سحب التراخيص الممنوحة لبعض الشركات التي استحدثتها الكوبيـون فـي بـلـدان أجنبية لتشكل واجهة يتم خلفها كسر الحصار. كما تم أيضاً تخفيض المبلغ المسموح للكوبي المقيم في أميركا أن يرسله إلى أقربائه في كوبا من (٢٠٠٠) \$ إلى (١٢٠٠) \$.

⇐ في عام ١٩٨٨ توصلت كوبا وجنوب أفريقيا وأنغولا إلى اتفاق ينص على سحب القوات الكوبية من أنغولا على أن تقوم جنوب أفريقيا بسحب قواتها من ناميبيا، ويتم تطبيق خطة السلام برعاية الأمم المتحدة.

⇐ في عام ١٩٨٩ عرض الرئيس الكوبي فيديل كاسترو التعاون وتحسين العلاقات من الولايات المتحدة من خلال المساهمة في مكافحة طريق تهريب المخدرات، وكان رد الرئيس الأميركي جورج بوش أنه مستعد لإعادة العلاقات مع كوبا إلى وضعها الطبيعي بشرط أن تقوم كوبا قبل ذلك بتغيير نظامها وسلوكها السياسي وتحترم حقوق الإنسان.

⇐ في عام ١٩٩٠ هدد الرئيس الأميركي جورج بوش باستخدام الفيتو في وجه فاتورة تـم إـعـادها تتضمن تكاليف منع الشركات الأجنبية التي يمتلك الأميركيون أكثر من نصف أسهمها من العمل مع كوبا. واعترضت عندئذ كندا وبريطانيا من تطبيق الولايات المتحدة قوانينها الوطنية خارج حدودها.

⇐ في أيلول من عام ١٩٩١ أعلن ميخائيل كوريتشوف عن سحب كل القوات السوفيتية الموجـودة فـي كوبا، وفي كانون الأول من العام نفسه وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي تـم إـقـامـة كـل المـساعدات الاقتصادية التي كانت تحصل عليها كوبا من السوفييت بما في ذلك المعونات النفطية.

⇐ في عام ١٩٩٢ شدد الرئيس الأميركي جورج بوش إغلاق الموانئ الأميركية في وجه أي سفينة تتعامل مع كوبا، كما شدد حظر الفروع الأجنبية للشركات الأميركية من إجراء أي تعامل مع كوبا. وفي تشرين الثاني من العام نفسه وقّعت روسيا سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع كوبا، ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاق جديد لمبادلة النفط بالسكر، وبموجب هذا الاتفاق تقدم روسيا (٢,٣) مليون طن نفـط مقابل حصولها على (١,٥) مليون طن سكر، كما تم في الشهر نفسه تقديم مشروع قرار رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على كوبا للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة (٥٩) دولة واعتراض ثلاث دول (الولايات المتحدة وإسرائيل ورومانيا) وامتناع (٧٩) دولة عن التصويت.

⇐ في عام ١٩٩٣ قامت إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون بمنع الشركات من الاستثمار في تط-وير شبكة الهاتف بين كوبا والولايات المتحدة.

⇐ في عام ١٩٩٤ رفعت الولايات المتحدة القيود على استيراد النيكل من جمهوريات الاتحاد السوفيتي، هذه القيود كانت مفروضة بسبب الشبهة في كون النيكل مستورداً من كوبا، وتتم إعادة تصديره إلى الولايات المتحدة، وفي العام نفسه انضمت كوبا إلى اتحاد دول حوض الكاريبي في محاولة لتخفيف العزلة المفروضة عليها، وفي تموز من العام ١٩٩٤ أعلن الرئيس المكسيكي ك-ارلوس س-اليناز أن بلاده سوف تستثمر (١,٥) بليون دولار في شراء (٤٩%) من شركة الاتصالات الوطنية الكويتية م-ن أجل تطوير البنية التحتية المتهلكة للاتصالات في كوبا. كما أعلن وزير الخارجية الك-دي أن ب-لاده ستستأنف المساعدات الإنسانية المقدمة لكوبا بعد ١٦ عاماً من القطيعة. وفي آب من العام نفسه قامت إدارة الرئيس كلينتون بتشديد العقوبات على حركة السفر إلى كوبا وعلى التحويلات المالية للمغتربين الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة. وفي شهر أيلول وُقعت كوبا مع الولايات المتحدة اتفاقاً لضبط حركة اللجوء والفرار من كوبا إلى الولايات المتحدة، وبموجب هذا الاتفاق ترفض الولايات المتحدة استضافة أي من الفارين عبر المياه الإقليمية، وبالمقابل تقدم الولايات المتحدة (٢٠٠٠) موافقة دخول كل عام عبر مكتبها الرسمي في هافانا.

⇐ في عام ١٩٩٥ أقرت الجمعية الوطنية الكويتية تغييرات جذرية على قوانين الاستثمار حيث س-محت بتملك القطاع الخاص والمغتربين نسبة ١٠٠% من أسهم المشاريع، وهذا الأمر مطب-ق على ك-ل القطاعات والمجالات باستثناء الصحة والتعليم والدفاع. وفي تشرين الأول قام ال-رئيس الأميركي بتخفيف قيود السفر إلى كوبا لأغراض الدراسة ولأغراض دينية وفيما يخص حقوق الإنسان.

⇐ في آذار ١٩٩٦ وافق مجلس الشيوخ على نسخة معدلة من المقترحات التي قدمتها لجنة (كوب-ا) ح-رة وتعزيز السلوك الديمقراطي) وصدرت هذه المقترحات بما عرف بقانون (هيلم-ز-بورتون-ون). وفي تموز منعت الولايات المتحدة إعطاء الفيزا ل-عد-د م-ن حملة ال-أس-هم ولم-دير ش-ركة التعدين الكندية (Canadian mining company) وذلك بموجب الفقرة (٧١) من قانون (هيلم-ز-بورتون-ون) التي تسمح بتطبيق القوانين الأمريكية على غير الأميركيين وفي أي مكان في العالم. وتبع ذلك سلسلة من الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الحكومة الأميركية ضد الشركات والأفراد، وكانت ت-ستند إلى قانون (هيلم-ز-بورتون) في تبرير تصرفاتها هذه. وفي تشرين الأول من العام نفسه وافق-ت منظمة التجارة العالمية WTO على تسوية النزاع الذي تقدم به الاتحاد الأوروبي European Union (EU) ضد الولايات المتحدة حول خلفيات قانون (هيلم-ز-بورتون). وفي كانون الأول وافق الرئيس كلينتون على توقيف الفقرة (١١١) من قانون (هيلم-ز-بورتون) لمدة ستة أشهر، وبعد ذلك قام الاتحاد الأوروبي بتحسين علاقاته مع كوبا من خلال برامج حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في كوبا.

← في عام ١٩٩٧ أصدرت الحكومة الكويتية قانوناً تسمح فيه لمواطنيها محاكمة الولايات المتحدة على الضرر الذي لحق بهم من جراء (٣٤) عاماً من الحصار. وفي ١٧ حزيران من العام نفسه جدد الرئيس كلينتون تجميد العمل بالفقرة (III) من قانون (هيلمز - بورتون) وللمرة الثالثة على التوالي. وفي ١٩ آب وافقت الولايات المتحدة على تخفيف قيود السفر وتخفيف الحظر على كوبا خلال فترة زيارة البابا بولس الثاني، وتشمل هذه التسهيلات السماح للكاثوليك بالسفر من أميركا إلى كوبا والسماح للكنائس والجمعيات بتنظيم الرحل وتأمين التمويل وسفن النقل السياحية لهذا الغرض. وفي تشرين الأول تم الكشف عن أن مجموعة بي. إم الإسرائيلية (B.M. Group of Israel) قامت بخرق قانون هيلمز - بورتون وأنه سيتم مفاوضاتها في أميركا.

← في عام ١٩٩٨ وفي ٢٤ كانون الثاني قام البابا يوحنا بولس الثاني بأول زيارة له إلى كوبا منذ استلام كاسترو للحكم. وفي شباط من العام نفسه قامت الولايات المتحدة بمعاينة شركة شيريت الكندية (Sherritt International) بتهمة خرقها لقانون هيلمز - بورتون عندما قامت باسثمار (٣٨) مليون دولار في شركة اتصالات كويتية وكذلك استثمار (١٥٠) مليون دولار في مشاريع الغاز الطبيعي في كوبا. وفي آذار من العام نفسه توصلت الحكومة الكويتية إلى اتفاق مع اليابان لجدولة (٧٦٩) مليون دولار من الديون، وذلك بهدف تنشيط العلاقات الاستثمارية بين البلدين. كما سجل أيضاً طي شكوى الاتحاد الأوروبي أمام الـ WTO وسقوط الدعوة بالتقادم. وفي ٢١ نيسان ولأول مرة منذ سبع سنوات رفضت هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (The United Nations Commission on Human Rights) إدانة النظام الكويتي، وهذا تم اعتباره ضربة قوية لسياسة الخارجية الأميركية. وفي شهر أيار توصل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى اتفاق يهدف لتعديل قانون (هيلمز - بورتون). وفي شهر أيلول أعلن برنامج الغذاء العالمي (World Food Program) أنه يسعى لتأمين (٢٠,٥) مليون دولار لتدعيمها كمساعدات عاجلة إلى كوبا لمواجهة موجة الجفاف الشديد، وأعلنت الولايات المتحدة عن موافقتها، ولكن بشرط أن لا تمر هذه المساعدات عن طريق الحكومة الكويتية. وفي ١٤ تشرين الأول صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار يدعو إلى إنهاء الحصار على كوبا، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة (١٥٧) دولة واعتراض اثنتين (الولايات المتحدة + إسرائيل) وامتناع (١٢) عن التصويت.

← في عام (١٩٩٩) ولأول مرة منذ خمسينيات القرن العشرين حضر رئيس الاتحاد العالمي للبيسبول إلى هافانا لحضور تصفيات البيسبول، وهذه التصفيات كانت قد رخصتها إدارة كلينتون بحجة تحسين العلاقات مع الشعب الكويتي، بشرط أن لا تحصل الحكومة الكويتية على أي ربح من المباريات. وفي شهر تموز أعلنت المفوضية الكويتية أنها ستتحول إلى استخدام اليورو في معاملاتها التجارية مع البلدان في منطقة اليورو (Euro-zone)، وأعلن المصرف المركزي الكويتي أن التحول إلى اليورو

سيسهل ويبسط التعاملات التجارية، وأعلن كاسترو أن هذا التحول سيحمي كوبا من سيطرة وساطة الدولار.

⇐ في عام ٢٠٠٠ أقر الكونغرس الأمريكي تطوير نظام العقوبات الاقتصادية التجارية وحركة الصادرات الغذائية والطبية إلى كوبا، وأقر التعديل الجديد بوجوب اتخاذ إجراءات وقائية وتدابير احتياطية في منح تراخيص التصدير للمواد الغذائية والطبية، وكذلك تم إيقاف أي مساعدات تُقدم إلى كوبا، واشترطت الإجراءات الجديدة أن تُسدد قيمة أي صفقة بشكل نقدي (cash) أو من خلال طرف ثالث، وذلك لعدم وجود علاقات مصرفية بين كوبا والولايات المتحدة.

⇐ في عام ٢٠٠١ أعطى الرئيس بوش الإبن تعليماته لوزارة الخزانة الأمريكية لكي تشدد من عمل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، بما يضمن زيادة فعالية العقوبات الاقتصادية على كوبا. كما وجه الرئيس بوش بتشديد القيود على حركة المسافرين والتحويلات المالية إلى كوبا، وطلب أن تتم متابعة مدى نجاح السياسة الأمريكية في نشر الديمقراطية في كوبا. وفي تموز من العام نفسه تابع الرئيس بوش سياسة سلفه كلينتون ومدد إيقاف العمل بالفقرة (III) من قانون (هيلم-ز-بورتون) ولاستة أشهر إضافية.

⇐ في عام ٢٠٠٢ وفي شهر أيار وصل الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر إلى هافانا وأجرى لقاء مع الرئيس كاسترو، وأعلن كارتر أن الثورة الكوبية فشلت في تحقيق أهدافها، كما طالب برفع الحظر التجاري الأمريكي على كوبا. وفي أيار من العام نفسه حدد بوش الإبن ما يجب على كوبا أن تفعله من إجراءات اقتصادية وسياسية لتُفَعِّع الولايات المتحدة بتخفيف الحظر، ومن هذه الإجراءات تنمية الحريات السياسية وتغيير نظام الانتخابات ومشكلات الملكية، واتخاذ القرارات التي من شأنها موافقة الاقتصاد الكوبي مع النظام الاقتصادي العالمي.

⇐ في عام ٢٠٠٣ أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن على أن أميركا ستصوت ضد أي قرار يسمح لكوبا بالحصول على القروض من المؤسسات المالية العالمية. وفي تشرين الأول قررت إدارة بوش تسهيل هجرة الكوبيين الراغبين بالخروج من كوبا إلى الولايات المتحدة بمقابل فـرض قيود على الراغبين بالعودة إلى كوبا من المقيمين في الولايات المتحدة، وفي آذار من العام نفسه قامت الحكومة الكوبية باعتقال مجموعة من الناشطين منهم الصحفيون والليبراليون وبعض من قيادات اتحاد العمال ووصل عدد المعتقلين إلى (٧٥) سجيناً سياسياً.

⇐ في عام ٢٠٠٤ ولأسباب صحية أطلقت الحكومة الكوبية سراح (١٤) سجيناً من الـ (٧٥) الذين كانت اعتقلتهم في العام السابق. وفي شهر شباط طلب الرئيس بوش من إدارة الأمن القومي توسيع السجون الموجودة بمحاذاة الجزيرة الكوبية (غوانتانامو)، وفي ٩ شباط من العام نفسه عاقبت إدارة الخزانة الأميركية عشرة مواطنين أميركيين بتهمة خرق الحصار المفروض على كوبا، تسعة منهم يملكون شركات نقل وسفر، وواحد يملك شركة للتحويلات المالية، وفي شهر أيار وبناء على توصيات وزير

← الخارجية كولن باول وعلى توصيات هيئة (من أجل كوبا حرة وتعزيز الديمقراطية) خصّص الرئيس الأميركي جورج بوش الابن مبلغ (59) مليون دولار لبناء الديمقراطية وإحداث التغيير في كوبا ودعم راديو وتلفزيون مارتي (Marti)، وفي شهر أيلول اعتبرت الخزنة الأميركية أن خطوط الطيران الإسبانية انتهكت الحظر على كوبا، وقامت بنقل البضائع بين كوبا والولايات المتحدة، ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما امتدّت التهمة لتشمل مجموعة من البنوك وشركات الطيران في أميركا اللاتينية، وكذلك في كل من إسبانيا وإيطاليا. وفي شهر تشرين الأول أعلن الرئيس كاسترو أن كوبا ستحرّم التعامل بالدولار الأميركي سواء في التعاملات التجارية أم المصرفية، وطلب من المواطنين الكوبيين التخلي عن الدولار وقدم لهم نسبة أرباح 10% لعمليات التحويل (العملة الوطنية هي البيزو ويساوي 100 سنت). وردّ مساعد وزير الخزنة الأميركية جان كا رلوس زارات (Juan Carlos Zarate) على تصرف كاسترو بأنه خديعة يقوم بها كاسترو ليتباهى بنفسه من حساب المواطنين الكوبيين.

← في عام 2005 ضرب إعصار دينس (Dennis) الجزيرة الكوبية وتسبب بقتل (16) شخصاً وإحداث دمار في المساكن والبنية التحتية والمحاصيل الزراعية بما يقدر بـ (1.4) بليون دولار. وبعد ثلاثة أشهر ضرب إعصار ويلما (Wilma) كوبا متسبباً بأضرار قدرت بـ (700) مليون دولار.

← في عام 2006 تمّت الموافقة على حضور الفريق الكوبي إلى مباريات البيسبول في الولايات المتحدة وهذا الأمر كان قد مُنِع في عام 2005 بحجة أن الحكومة الكوبية يمكن أن تحقق بعض المكاسب من مشاركة فريقها في التصفيات.

← في 23 حزيران 2008 اتخذ الاتحاد الأوروبي قراراً رسمياً برفع العقوبات المطبقة على كوبا.

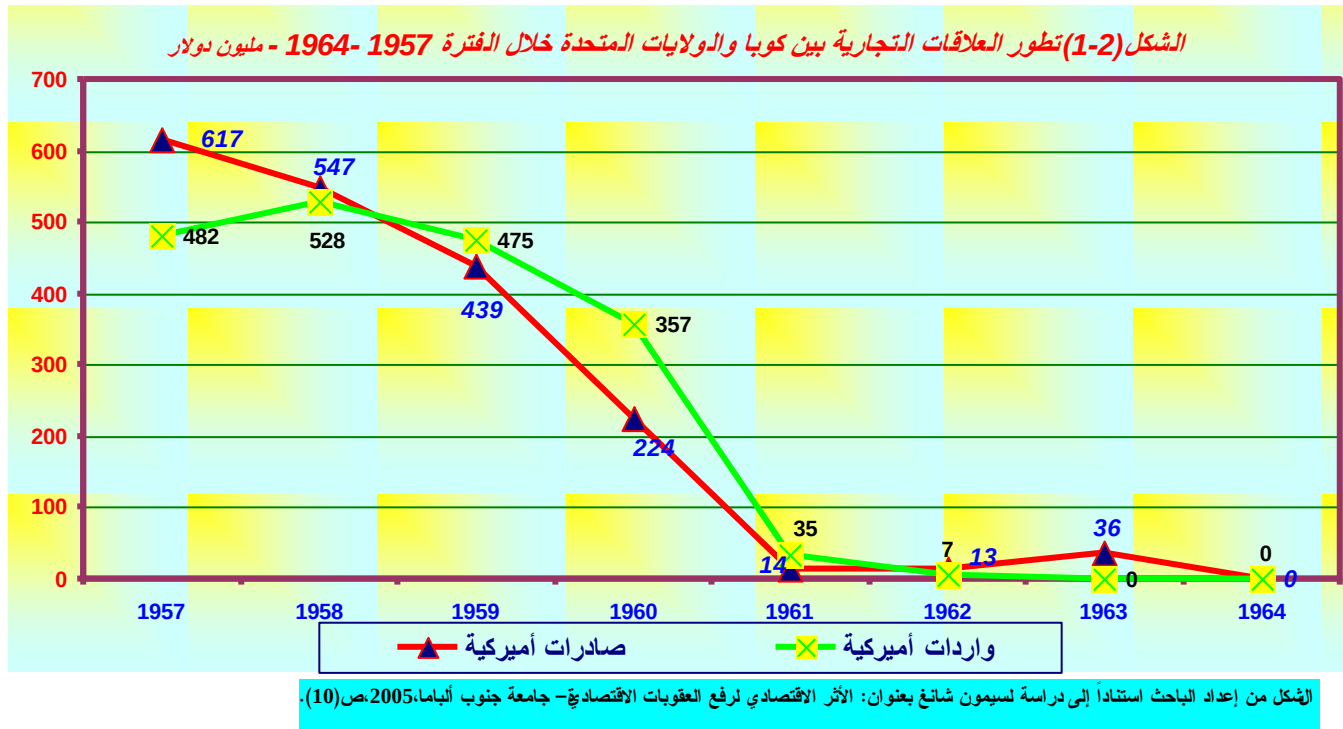
* - جون كارلوس زاريت هو مساعد وزير المالية لشؤون تمويل الإرهابيين، وهو مسؤول عن صياغة وتنسيق جهود وزارة المالية المتعلقة بمحاربة تمويل الإرهابيين ومكافحة غسيل الأموال. ويدير التوجيه والإشراف المتعلق بسياسة شبكة فرض قوانين الجرائم المالية، ومكتب السيطرة على الأرصدة الأجنبية، وتوجيه سياسة قسم التحقيقات الجنائي لدائرة ضريبة الدخل.

ثانياً آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة من الولايات المتحدة تجاه كوبا:

تسببت العقوبات الاقتصادية الأميركية على كوبا بآثار سلبية لا يمكن حصرها بمجال معين بل امتدت وتشعبت لتتطوّل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية... إلخ. ويكفي ذكر أنه يوجد الآن (69%) من سكان كوبا قد ولدوا في ظل الحصار الأميركي على بلادهم. ومن ناحية أخرى جاءت القوانين الأميركية في تشديد نظام العقوبات الاقتصادية لتطوّل الدول والجهات الأجنبية التي تتعامل مع كوبا، وهذا جعل لهذه للعقوبات تداعيات على كوبا وعلى الولايات المتحدة نفسها وعلى دول العالم الأخرى، وكل ذلك سنبحثه هنا في تحليلنا هذا بشيء من التفصيل.

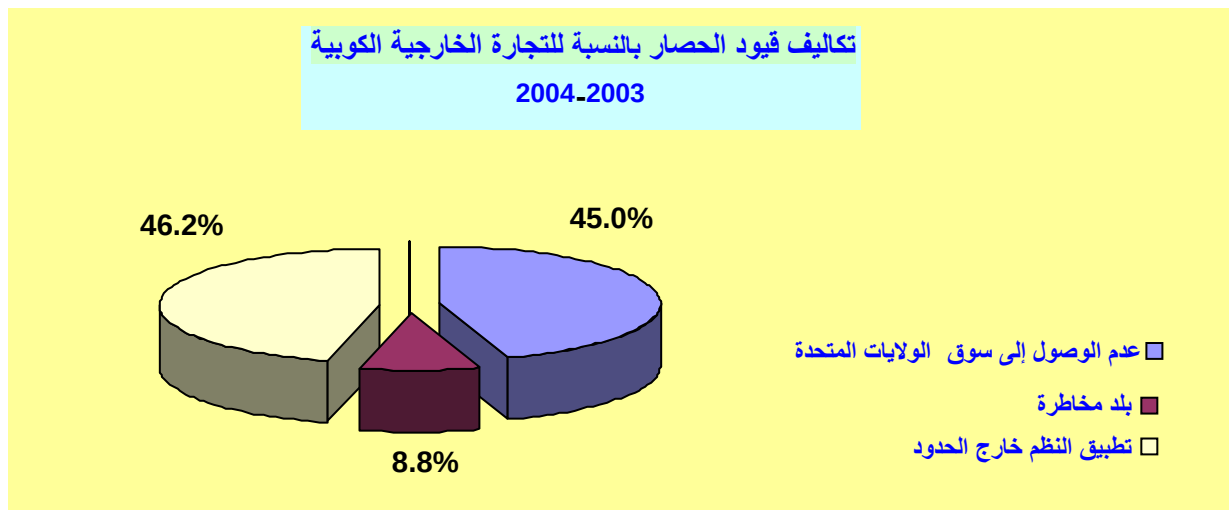
➡ أثر العقوبات على التجارة الخارجية الكوبية :

إنّ القرب الجغرافي بين كوبا والولايات المتحدة جعل أيّ من هذين البلدين يشكّل المجال الحيوي التجاري للآخر هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الطبيعة الخاصة للقارة الأميركية لناحية التطور التكنولوجي والصناعي الموجود في النصف الشمالي، وتوافر الثروات الطبيعية واليد العاملة في النصف الجنوبي، جعل كوبا في موقع يمكن لها أن تحصل على كل ماتحتاجه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والازدهار التجاري الذي كان قائماً في كوبا قبل العقوبات الأميركية كان له أن يتطور ويتضاعف ولاسيما في ظل ماشهدته النصف الثاني من القرن العشرين من سيطرة الاقتصاد الأميركي على السوق العالمية، وهذا كان يمكن أن ينعكس إيجاباً على التبادل التجاري مع كوبا الذي توقّف بشكل شبه كامل بعد فرض العقوبات، وهذا نجده في التمثيل البياني التالي للفترة قبل وبعد العقوبات الأميركية على كوبا^[31]:



³¹ - Semoon Chang, University of South Alabama, Economic Impact of Lifting Sanctions on Individual U.S. States, June 10, 2005, P(10).

يعود التراجع الملحوظ أعلاه الذي لحق بالتجارة الخارجية الكويتية إلى استحالة الوصول إلى السوق الأميركية من جهة، وبسبب مجموعة الأنظمة والقوانين التي يتجاوز تنفيذها الحدود الإقليمية لتطول أي طرف ثالث يخرق العقوبات الأميركية على حركة تبادل السلع مع كوبا من جهة أخرى. وما زاد من الأضرار فقدان (85) بالمئة من التجارة الخارجية على أثر تفكك المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي، وقُدرت الأضرار التي لحقت بالتجارة الخارجية الكويتية عام 2003 بمبلغ (570.2) مليون دولار، ونتيجة تشديد العقوبات في العام 2004 ازداد الضرر الذي لحق بالتجارة الخارجية الكويتية ليصل إلى ما يقدر بـ (822.6) مليون دولار^[32]. ويعرض الرسم البياني التالي الشكل رقم (2-2) الأسباب التي تقف وراء ما تعانيه التجارة الخارجية الكويتية ومقدار ما يحصل من ضرر من جرّاء كل من هذه الأسباب:



المصدر: تقرير كوبا بشأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 11/59، 2005/8/1

وكما هو واضح من الشكل البياني فإن الضرر الأكبر من العقوبات على التجارة الخارجية الكويتية (46.2%) هو نتيجة لتجاوز قيود هذه العقوبات للبلد المنشأ، هذا الضرر الناتج عن تطبيق العقوبات خارج حدود الولايات المتحدة لا يقتصر على كوبا، وإنما يمتد ليشمل جميع الشركات والحكومات في العالم والتي تجد الطريق مسدوداً أمام حقها في الاستفادة الكاملة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الكوبي، وأبرز ما يمكن عرضه في هذا المجال مايلي:

- ⊕ الشركات المتفرّعة عن شركات أمريكية ومقيمة في بلدان أخرى، ممنوعة من القيام بأي نوع من العمليات التجارية مع شركات كويتية، أو شراء سلع يدخل في صناعتها أي منتج كويتي.
- ⊕ شركات البلدان الأخرى ممنوعة من تصدير أي منتج إلى الولايات المتحدة إذا كان هذا المنتج يحتوي على مادة أولية كويتية.

³² - تقرير كوبا بشأن القرار رقم 11/59 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الأول من آب/أغسطس 2005.

⊕ شركات البلدان الأخرى ممنوعة من بيع كوبا سلعاً أو خدمات تُستخدم في صناعاتها تكنولوجياً أمريكية، أو يحتاج تصنيعها لمنتجات أمريكية تزيد قيمتها عن (10) بالمئة من قيمة تلك السلعة أو الخدمة، حتى لو كان أصحابها مواطنين في بلدان أخرى.

⊕ منع البواخر التي سبق لها أن قامت بنقل سلع من أو إلى كوبا، من دخول مرافئ الولايات المتحدة.

⊕ منع مصارف بلدان أخرى من فتح حسابات بالدولار الأمريكي لأشخاص طبيعيين أو قانونيين كوبيين، أو أن تجري عمليات مالية بهذه العملة مع هيئات أو أشخاص كوبيين، وفي هذه الحالة يتم وضع اليد عليها.

⊕ منع رجال الأعمال من بلدان أخرى من القيام باستثمارات أو بصفقات تجارية مع كوبا، تحت حجة أن هذه العمليات لها علاقة بأمالك تخضع لمطالبات قضائية من جانب الولايات المتحدة.

والى جانب الخسائر هناك التعقيدات الإدارية لناحية التحويلات المالية ودخول أكثر من بنك كوبي سيطر ما يضاعف العمولات المدفوعة، وكذلك التعقيدات في عمليات الشحن البحري حيث يتعين على السفن القادمة من الولايات المتحدة إلى كوبا بموجب التراخيص الممنوحة لها أن تعود فارغة إلى الموانئ الأمريكية.

➡ **أثر العقوبات على الاستثمارات الأجنبية والتعاون الاقتصادي مع كوبا :**

بموجب العقوبات الاقتصادية لا تستطيع كوبا تلقي استثمارات أمريكية ولا قروض من أجل التنمية من المؤسسات المالية والنقدية الأمريكية والعالمية. ففي عام 2004 خصّص البنك الدولي (5300) مليون دولار لأمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي، كما خصّص البنك الأمريكي للتنمية (4232) مليون دولار لبرامج إنمائية في المنطقة ذاتها، ونتيجةً للعقوبات لم يصل كوبا أي شيء من هذه الموارد المالية.

ومن أمثلة الأضرار الناجمة عن العقوبات في مجال الاستثمارات والتعاون :

- مُنعت شركة "فيكو كندا ليميتد" (VECO Canada Ltd.) التي توجد فيها مشاركة أمريكية من الارتباط مع شركة "كوبيت ش.م" (CUPET S.A.) في مشاريع لتنمية البنية التحتية والقدرات التكنولوجية لتوزيع وتخزين المحروقات في كوبا. بعدما كان قد تم الشروع في المباحثات والتقدم بالعديد من المقترحات وجدت الشركة الكندية نفسها مجبرة على الانسحاب من المشروع.
- خلال الفصل الأول من عام 2005 كان يفترض استلام تبرع من خلال التعاون الدولي وهو عبارة عن ثلاث محطات كهربائية، تقدّر قيمتها بأكثر من ثلاثين مليون دولار لتوربين التوليد الواحد، وذلك بهدف التخفيف من حدة مشكلات الطاقة التي تعانيها كوبا. هذا التبرع لم يتم تنفيذه بسبب وجود صعوبات في عملية التصريح لإرساله إلى كوبا لكون المركبات أمريكية الصنع، بالإضافة لعدم تأمين خدمات الصيانة.

- نظراً للتهديد بإغلاق الشركات ومنع القيام بمفاوضات تجارية في الولايات المتحدة، يضطر الوكلاء لتغيير أسماء شركاتهم وتصنيفها التجاري، واللجوء إلى وكلاء آخرين لتزويد كوبا بقطع الغيار والآلات أمريكية الصنع، وأن يقوموا بعمليات الاستيراد من بلد آخر، بما يترتب عن ذلك من ارتفاع في التكاليف.
- لأسباب جلية يتم إغفال الأسماء والتفاصيل في كثير من التعاملات التجارية من أجل تصعيب عملية الملاحقة أمام حكومة الولايات المتحدة ولهذا التمويه أضراره لناعية عدم القدرة على متابعة خدمات ما بعد البيع وغياب الشفافية.

➡ أثر العقوبات على القطاع الغذائي في كوبا :

قَدَّرت الحكومة الكوبية إجمالي الخسائر التي تعرَّضت لها صناعاتها الغذائية خلال الفترة من منتصف عام 2004 إلى منتصف عام 2005 بنحو (55.863) مليون دولار، وبشكل خاص تعرَّض قطاع تصنيع اللحوم ومشتقاتها لخسائر كبيرة قُدِّرت خلال عام 2004 بنحو (16.1) مليون دولار. وقَدَّر القسم التجاري في وزارة الزراعة الكوبية أنه نتيجة استيراد البطاطا والدرنيات من بلدان بعيدة تحملت تكاليف شحن إضافية وصلت إلى مبلغ مليون دولار وتكاليف الشحن هذه تمثل حوالي (50%) من كلفة الدرنيات التي يتم استيرادها. ومن أمثلة العقوبات التي يتعرض لها القطاع الغذائي الكوبي^[33]:

- ✓ في شهر آب/أغسطس من عام 2004 تم التعاقد مع الشركة البرازيلية "ميرافي" (MEBRAFE)، لشراء معدّات لتجهيز جميع منشآت التبريد التابعة لاتحاد الأجبان والألبان الكوبي، وذلك كجزء من البرنامج الاجتماعي لتوزيع حليب الصويا على جميع الأطفال الكوبيين بين السابعة والثالثة عشرة من العمر. ومن ضمن المعدات التي تم الاتفاق على شرائها (14) آلة ضاغطة للتبريد ماركة "سابروي" (SABROE) الدانمركية، وذلك بقيمة (339) ألفاً و (389) دولاراً، وهو سعر بحد ذاته أعلى بنسبة (40%) من السعر الذي كان بالإمكان الشراء به في السوق الأمريكي. ولكن شركة "سابروي" الدانمركية اشترتها شركة "يورك" (York) الأمريكية، وبالتالي فإن مزود "يورك" في البرازيل أعلن أنه تلقى تعليمات من شركته الأم في الولايات المتحدة بمنع بيع الآلات الضاغطة لكوبا.
- ✓ أبقت حكومة الولايات المتحدة على منع المختبر الأوروبي "إنترفيت هولندا" (Intervat Holanda) من بيع كوبا حُقناً مخصصة للوقاية من أمراض الطيور، مدعية أنها تحتوي على نسبة من المضادات الجينية المنتجة في الولايات المتحدة تصل إلى عشرة بالمئة أو أكثر.
- ✓ تقوم كوبا بصنع أو استيراد ثلاثة ملايين طنجره ضغط وعددٍ مماثلٍ من الطناجر الكهربائية لطهي الأرز، في سبيل توزيعها على كل واحدة من العائلات بأسعار تحظى بدعم رسمي، وذلك في سبيل تحسين شروط حياة المواطنين. ولكن فشلت محاولات مع ثلاث شركات مكسيكية لشراء مواد أولية لازمة لصناعة هذه المنتجات.

33 - المرجع السابق (تقرير كوبا بشأن القرار رقم 11/59 ص 43).

➔ أثر العقوبات على قطاع الصحة في كوبا :

تسببت العقوبات الاقتصادية الأميركية على كوبا بخسائر مادية كبيرة في القطاع الصحي وهذه الخسائر مهما بلغت تبقى محدودة أمام المعاناة والأذى الذي لحق بالسكان نتيجة نقص الأدوية والمعدات الطبية . ولكن كقيمة مادية لخسائر القطاع الصحي، فإن التقديرات تشير إلى أنها بلغت (75.7) مليون دولار خلال الفترة الممتدة من منتصف عام 2003 إلى منتصف عام 2004. وأهم ما يبرز من معاناة في المجال الصحي، هو أن هناك برامج مصنفة بأنها "تكنولوجيات متقدمة"، تُستخدم لزرع الأعضاء والجراحة القلبية الوعائية وأمراض الكبد والأمراض التناسلية، ما زالت تتعرض لأعطال متكررة بسبب أن كثيرًا من مركباتها و من صنع الولايات المتحدة، وفي مرات كثيرة لا تمنح الحكومة الأميركية الإذن الضروري لشرائها.

ومن بين الأمثلة التي تكشف ما يلحقه الحصار من أضرار بهذا القطاع، يمكن ذكر:

- استحالة الحصول على تكنولوجيات وأجهزة الديليزة (آلات للكبد الاصطناعي ومركباتها) في السوق الأمريكي، والذي من شأنه أن يكون السبيل المنطقي والطبيعي نظراً لقربه وتطوره التكنولوجي وأسعاره التنافسية. يؤثر ذلك سلباً على خدمات معالجة أمراض الكبد في البلاد، حيث يتلقى العلاج من خلال برنامج لديليزة الدم أكثر من (1839) مريضاً.
- شراء حقائب عُدّة للتشخيص في المختبرات الطبية من أسواق بعيدة كالسوق الآسيوي . كان يمكن أن لكوبا أن توفر (30 %) من التكاليف أي نحو (52116) دولاراً لو اشترتها في السوق الأمريكي.
- تعرض برنامج العناية بالأمراض القلبية للضرر وذلك بسبب عدم التمكن من شراء المواد القابلة للتنفيذ التي تُستخدم في العمليات الجراحية القلبية من المنتجين الأساسيين. ما يعرّي ذلك نفقة إضافية وصلت خلال العام 2004 إلى (66275) دولار.
- شركة "جيبكو" (GIBCO) الأمريكية تنتج "أمنيوماكس" (Amniomax)، وهو وسيلة للزراعة من أجل الكشف عن تشوهات خلقية عند النساء الحوامل اللواتي تجاوزت أعمارهن الثمانية والثلاثين ، وهو المنتج الوحيد المعروف عالمياً لإجراء الفحص المذكور. يتم سنوياً استيراد نحو (60160) قارورة سعة 100 ملم للمركز الوطني للأبحاث التناسلية الطبية، وذلك من خلال وسيط. لو تم التمكن من شرائها مباشرة لوفرت كوبا ما يقدر بـ 136 ألفاً و 700 دولاراً.
- الشركة الدانماركية "راديو ميتر" (RADIOMETER) لإنتاج أجهزة قياس الغاز وهي معدّات تستخدم في وحدات العناية المكثفة في المستشفيات من أجل تحليل الغاز في الدم، ولها علاقات مباشرة بشركة الاستيراد "ميديكوبا" (MEDICUBA) منذ أكثر من (35 سنة)، أُجبرت في عام 2004 على إغلاق مكتب تمثيلها في هافانا، بعد أن تم شراؤها من قبل شركة "دوناهير" (DONAHER)

الأمريكية، ما فرض نفقات إضافية على نظام الصحة الكوبي تصل قيمتها إلى نحو (200) ألف دولار سنوياً.

- في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2004، طلب اختصاصيون من المشفى الكوبي "هيرمانوس أميخييراس" من ممثلي شركة "هيتاشي هاي-تكنولوجيس كوربوريشين" (Hitachi High-Technologies Corporation) شراء مجهر إلكتروني جديد لاستبدال واحد آخر هو في الخدمة منذ نحو عشرين سنة وما زال يوفر خدمته في مختبر التشريح لتشخيص الأمراض في تلك المشفى. ولكن أكد إداريو شركة "هيتاشي" أنه ليس بوسعهم التعاون مع كوبا، لأن سياسة شركتهم هي احترام الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة. إن بيع مجهر إلكتروني واحد بكلفة تبلغ نحو (400) ألف دولار لم يبلغ من الإغراء حدّ محاولتهم تغيير السياسة التجارية للشركة.

➔ أثر العقوبات على قطاع التعليم في كوبا :

لم تميّز العقوبات الاقتصادية على كوبا بين مرحلة تعليمية دون أخرى، ولم تميّز بين الباحثين الأكاديميين وأطفال الروضات، ففيما يتعلق بالمؤن من أقلام الرصاص والدفاتر والورق وغيرها من المواد والمعدات التدريسية اللازمة للاستخدام العام في العملية التربوية التعليمية، لا يصل حجمها إلا إلى (60) بالمئة مما كانت كوبا تشتريه في عام 1989، وتقدّر قيمة النقص السنوي من هذه المواد بنحو ثلاثة ملايين دولار. وعلى الصعيد الثقافي لا تستطيع كل من المؤسسات والكتّاب الكوبيين المشاركة في معارض الكتاب التي تقام في الولايات المتحدة، كما يجري وضع عثرات بشكل منتظم أمام مشاركة علماء كوبيين في اجتماعات ومحافل علمية دولية، بعضها متعدد الأطراف، وذلك بعدم منحهم تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة، ومن بين عثرات المحافل التي لم يتم التمكن من المشاركة بها نذكر على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

◆ المؤتمر الدولي التاسع والعشرون للهندسة الصحية والبيئية، سان خوان، بورتوريكو، من 22 إلى 26 آب/أغسطس 2004.

◆ الاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية لعلم أمراض السرطان. أورلاندو، فلوريدا، من 13 إلى 17 أيار/مايو 2005.

◆ المؤتمر العشرون "الجمعية الدراسات حول أمريكا اللاتينية" (Latin American Studies Association) [LASA]، المُنْعَد في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2004، في "لاس فيغاس". جميع الأكاديميين الكوبيين المدعوين للمشاركة - وعددهم 64- لم تُمنح لهم تأشيرات دخول.

إضافة إلى ماسبق، فقد منعت حكومة الولايات المتحدة مشاركة علماء وأكاديميين أمريكيين في العديد من اللقاءات العلمية والمحافل التي أقيمت في كوبا، ومن بينها:

(1) المؤتمر الدولي لجراحة الفكين والوجه، في شهر حزيران/يونيو 2004. لم يُمنح التصريح بالسفر إلى كوبا لأي من الأمريكيين الخمسين الذين كانوا يعتزمون المشاركة.

(2) المؤتمر عبر الأمريكيين حول السلامة العقلية للأطفال والشبان، هافانا، من 30 آذار إلى الأول من نيسان 2004. قبل أيام قليلة من موعد بدئه، تلقى المئة وستون أمريكياً الذين كانوا قد أكدوا مشاركتهم رسالة من "مكتب الإشراف على الممتلكات الأجنبية" يهددهم فيها باتخاذ عقوبات قاسية بحقهم ومنعت مشاركتهم.

وعلى مستوى البحث العلمي فقد نالت جامعة هافانا نصيبها من الخسائر المادية والمعنوية من جراء العقوبات، فمن ناحية تم إلغاء العديد من مشاريع البحث والتعاون العلمي المتبادل مع الجامعات الأميركية، ومن ناحية أخرى حُرِمَت الجامعات الكوبية من الاطلاع على العلوم الحديثة بموجب الحظر العلمي والتكنولوجي المفروض عليها، وفي هذا السياق نعرض النماذج التالية:

☑ فاز عالم كوبي شاب من كلية البيولوجيا عبر مسابقة بموافقة جامعة هارفرد على مشروع في البيولوجيا الجزيئية حول تطوير المساعدات التلقائية، بقيمة تقدّر بعشرين ألف دولار . بداية هذا المشروع تأخرت لمدة ثلاث سنوات وبقيت إجراءاته موضع خلاف.

☑ توقفت ستة مشاريع بحث أكاديمي لمركز الدراسات حول الهجرة العالمية ، مع كل من جامعة نيويورك (CUNY) وجامعتي جنوب فلوريدا وغايستفيل، وغيرها، ومشاريع تب ادل معها حول مواضيع تتعلق بالهوية والهجرة.

☑ بين شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2005 مُنعت كوبا من إمكانية الاتصال بسوبر كمبيوتر جامعة مينايس جيرائيس، البرازيل، بذريعة أن عقد تلك الخدمة يستثني صراحة تلك البلدان المحاصرة من قبل الولايات المتحدة.

إنّ أبرز الأضرار التي شهدتها قطاع النقل الكوبي ناجم حقيقة الأمر عن كون وسائل النقل والمواصلات المستخدمة في كوبا هي بالأساس من إنتاج الولايات المتحدة ، وهذا جعل من الصعوبة بمكان توفير قطع الغيار والصيانة لها، فمجمال الضرر الذي لحق بخدمة النقل عبر القطارات تصل قيمته إلى نحو (22) مليوناً و(487) ألف دولار. وهذا نتيجة أن (50) بالمئة من القطارات تسير بمحركات من صنع الولايات المتحدة ومرّ على وجودها في الخدمة أكثر من ثلاثين سنة، وهي ذات تكنولوجيا لم تعد موجودة وقطع غيار يصعب شراؤها.

أما في قطاع الطيران المدني فتقدر الأضرار التي تعرّض لها هذا القطاع منذ بداية العقوبات وحتى نهاية عام 2005 بمبلغ (2400) مليون دولار، وفي عام 2004 تم حصر أضرار في قطاع الطيران تقدّر بـ (178.5) مليون دولار، كما يُسجّل أنّ العقوبات الأميركية منعت 87% من حركة الطيران التي كان من المفترض أن تقوم بها شركات الطيران الأميركية إلى كوبا . وكنموذج عن أثر العقوبات الاقتصادية على النقل الجوي الكوبي نعرض مايلي:

■ في شهر أيلول/سبتمبر 2004، أبلغت الشركة الجوية السويدية "نوفير" (NOVAIR)، التي كانت قد وقّعت عقداً مع شركة الخطوط الجوية الكوبية "كوبانا دي أفياسيون" (Cubana de Aviación) لتأجيرها طائرة "إيرباص-330" (Airbus 330) منذ شهر شباط/فبراير 2003، بأن مزودها للصيانة، شركة "أس آر تيكنيكس" (SR TECHNICS)، عبّرت عن مواجهتها لمشكلات تمنعها من مواصلة تقديم الخدمات في هافانا، لأنه بذلك تنتهك نظم وزارة التجارة الأمريكية. وفي الثلاثين من نيسان/أبريل توقّف تأجير الطائرة "إيرباص-330".

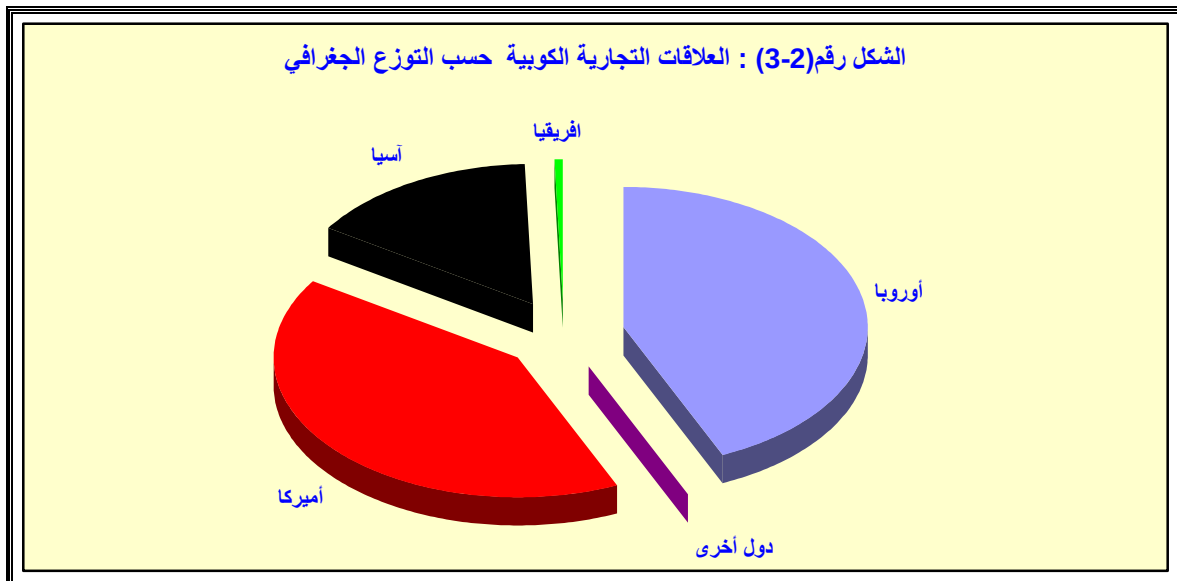
■ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2004 نبّهت شركة "أرينك" (ARINC) الأمريكية شركة الخطوط الجوية الكندية "إير ترانسات" (AIR TRANSAT)، أنه لا يمكنها مواصلة تقديم خدمة "check-in" لشركة الطيران الكوبية "كوبانا دي أفياسيون" في مطار مونتريال، من خلال الـ "IMUSE SYSTEM" الخاص بتلك الشركة، إذ إن ذلك يشكل فائدة غير مباشر لكوبا، وحكومة الولايات المتحدة تفرض "حظراً" على الجزيرة الكوبية. وأوضحت بأن أي استخدام "في غير مكانه" في المستقبل سيُفسح في المجال أمام إنهاء الخدمة التي تقدّم لشركة "أير ترانسات" نفسها.

وفي مجال النقل البحري الذي يُعدّ الخيار المفضل لنقل البضائع والمجموعات السياحية بلغت قيمة المكاسب التي كان بالإمكان الحصول عليها كمدخيل مقابل تقديم خدمات مرفئية ونقل الأشخاص والبضائع منذ عام 1960 وحتى 2005 ما مجموعه 2043 مليوناً و167 ألف دولار.

ثالثاً: تقييم العقوبات الاقتصادية المفروضة على كوبا:

عند تقييمنا لأي نظام عقوبات اقتصادية والحكم بنجاح أو فشل هذه العقوبات يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي من المفترض تحقيقها من وراء هذه العقوبات، سواء أكانت هذه الأهداف معلنة أم سريةً وسواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، فتتحقق الأهداف سواء بشك ل كامل أم بشكل جزئي يُعتبر معياراً موضوعياً للحكم بنجاح أو فشل نظام العقوبات الاقتصادية المدروس.

ففي حالتنا هنا التي نتناول بها نظام العقوبات الاقتصادية الذي وضعته الولايات المتحدة الأميركية ضد كوبا، نجد أن الهدف من سلسلة العقوبات التي امتدت منذ عام 1960 ولعقود متتالية كان إضعاف النظام الكوبي وفرض التغيير على القيادة الكوبية متمثلةً بنهج الرئيس فيديل كاسترو هذا بالإضافة إلى مجموعة الأهداف غير المباشرة والمرتبطة بالأطماع التاريخية للولايات المتحدة في الجزيرة الكوبية واعتبار كوبا بمثابة الفناء الخلفي الذي لا يجوز أن يكون فيه نفوذ مناهض لحكومة الإدارة الأميركية . وبغض النظر عن تنوع الأهداف من وراء العقوبات على كوبا يبقى هناك حقيقة لا يم كن نكرانها، وهي أن نظام كاسترو بقي طوال هذه السنوات ولم يغير شيئاً من مواقفه كما أن الالتفاف الشعبي حول النظام لم يضعف ولم يؤدّ إلى انهيار داخلي للدولة الكوبية، بل يمكن أن تكون العقوبات الاقتصادية الشاملة التي فُرضت على كل شرائح الشعب الكوبي قد ولّدت ردّاً عكسياً في انحياز الشعب للنظام الكوبي واعتبار الولايات المتحدة هي سبب معاناته. كما أن كوبا لم تغرّر طوال هذه الفترة تحالفاتها السياسية، وبقيت على النهج الاشتراكي رغم انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، وعلى الرغم من سياسات العزل والحصار بقيت علاقة كوبا مع دول العالم قائمة حيث تقيم علاقات تجارية مع 150 دولة حول العالم، والرسم البياني التالي يبيّن العلاقات التجارية الكوبية حسب التوزيع الجغرافي:



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات تقرير كوبا بشأن القرار رقم 11/59 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الأول من آب/أغسطس 2005.

ومن ناحية أخرى فإن الدول التي يوجد لديها لجان مشتركة عليا مع الحكومة الكوبية بلغ عددها (110) دول. كما حافظت كوبا على علاقات مصرفية مع (500) بنك يتوزعون على (122) دولة حول العالم.

إن الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي خلال فترة العقوبات لا يمكن اعتبارها إنجازاً حققته الولايات المتحدة من خلال نظام العقوبات المفروض على كوبا، لأن الخسائر الاقتصادية قد طالت الولايات المتحدة نفسها قبل أن تطول الاقتصاد الكوبي، وهذا ما كشفته وتكشفه دراسات عديدة قامت بها الجامعات ومراكز الأبحاث الأميركية، ونذكر في هذا السياق دراسة أجراها عام 2000 معهد السياسة الدولية "World Policy Institute"، بأن مجرد بيع المواد الغذائية والأدوية لكوبا بـ 1600 مليون دولار وعشرين ألف فرصة عمل إضافية للاقتصاد الأمريكي^[34].

وحسب التقديرات فإن رفع القيود عن السفر إلى كوبا وحده يمكن أن يترتب عنه نمو سنوي بمداخل الاقتصاد الأمريكي تتراوح ما بين (1180) و(1610) ملايين دولار. وهذا النمو يمكنه أن يوفر ما بين (16800) و(23020) فرصة عمل جديدة^[35].

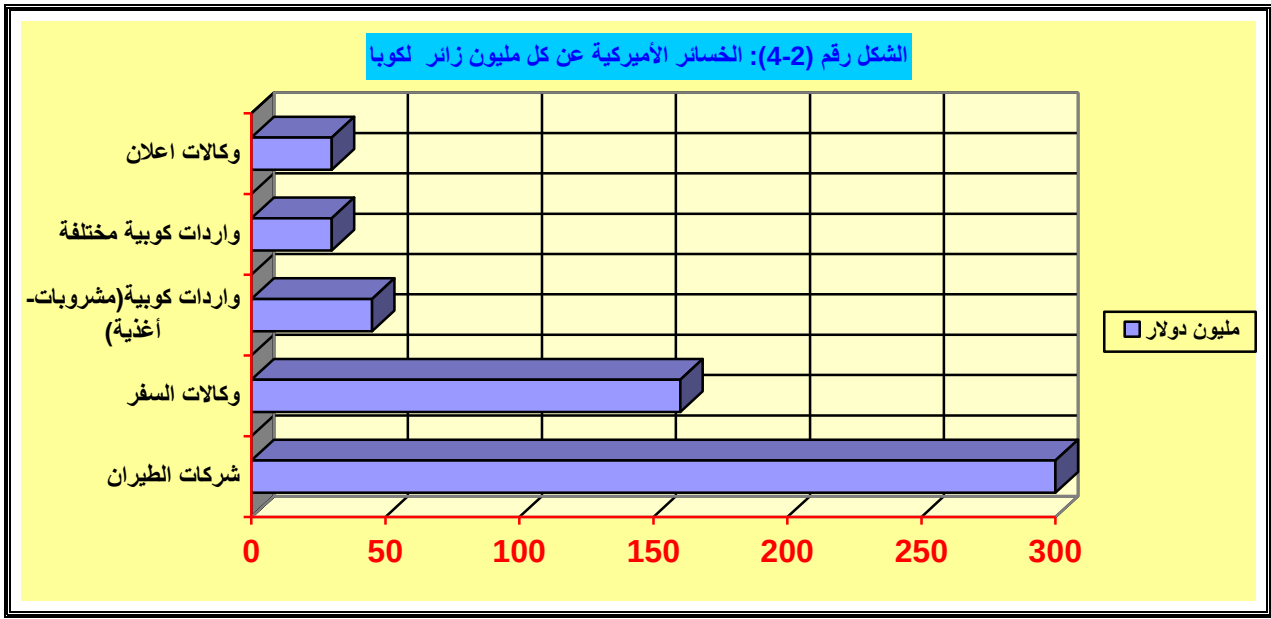
واستناداً إلى أبحاث أخرى فإن الرحلات السنوية من الولايات المتحدة إلى كوبا من شأنها أن تصل إلى ما تعدده أربعة ملايين زائر خلال السنة الأولى. وتعدّ التقديرات الأكثر تحفظاً عدد الأشخاص الذين يمكنهم أن يزوروا كوبا قادمين من الولايات المتحدة خلال السنة الثالثة التالية لرفع القيود عن السفر بمليون ونصف المليون زائر. وفيما يلي نبين أن إجمالي قيمة الخسائر التي تلحق بالشركات الأمريكية مقابل كل مليون سائح أمريكي لا يستطيعون السفر إلى كوبا تصل إلى (565) مليون دولار، موزعةً على الشكل التالي^[36]:

³⁴ د. باولاشتين، "The Impact of the U.S. Economy of Lifting the Food and Medical Embargo on Cuba"، "World Policy Institute"، 2000، موقع <http://www.worldpolicy.org/projects/uscuba/index.html>.

³⁵ - موجز تنفيذي لدراسة عنوانها "The Impact of the U.S. economy of lifting restrictions on travel to Cuba"، التي أجرتها مجموعة "The Brattle Group" لصالح "Center for International Policy"، واشنطن، 2003.

³⁶ - Sanders and Patrick Long، "Economic Benefits to the United States from the Ban on Travel to Cuba"، University of Colorado at Boulder، Cuba Policy Foundation، 25/6/2002.

<http://www.cubafoundation.org/Releases/Study%20Shows%20Cuba%20Travel%20GOOD%20for%20U.S.%20Economy%20-%20200206.25.htm>



الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على المصدر: Sanders and Patrick Long · Economic Benefits to the United States from the Ban on Travel to Cuba: Cuba Policy Foundation, University of Colorado at Boulder, 25/6/2002.

إنّ فشل العقوبات الأميركية المفروضة على كوبا تجلّى بأبرز صوره في المعارضة العالمية لهذه العقوبات، فعلى مرّ السنين وبما يزيد عن أربع عشرة مرة صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة وبأغلبية كبيرة على قرارات إدانة العقوبات والمطالبة برفع القيود عن كوبا . ومن هذا النموذج للعقوبات الاقتصادية نجد أن طول فترة العقوبات عامل سلبي في نجاح أي نظام عقوبات اقتصادية في تحقيق أهدافه ، و مرجع ذلك لقدرة الدولة الهدف على التأقلم واتخاذ الاحتياطات المسبقة الكفيلة بالتحايل على أي إجراء يمكن أن يفرض ضدها والتخفيف من أثره السلبي وصولاً إلى إفشال أهدافه . كما يُسجّل لكوبا نشاطها اللافت في أرض الخصم حيث تقود حملة إعلامية داخل الولايات المتحدة، وت شجّع كل موقف وكل دراسة معارضة لسياسة العقوبات التي تنتهجها الإدارات الأميركية ضدها، وهذا أمر لا يستهان به وخصوصاً لما للرأي العام في بلد مثل أمريكا من تأثير على القرارات التي تتخذها الإدارات العليا، إلى جانب ماسبق فقد كان لتحسين الجبهة الداخلية الكوبية الدور الفاعل في حصانة النظام الكوبي وعدم تأثره بالعقوبات ، حيث تم اعتماد برنامج وطني كبير لنشر الوعي بين المواطنين الكوبيين حول نظام العقوبات الأميركية وأسبابه وأبعاده

تعرضت الدول العربية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين لمجموعة من العقوبات الاقتصادية الدولية التي اختلفت في دوافعها و نتائجها تبعاً لكل حالة على حدة. ففي حالة مصر تم فرض عقوبات اقتصادية عليها عام 1956 عندما قامت بتأميم قناة السويس، وتكرر الأمر في عام 1963 بذريعة مساندتها للثورة اليمنية وثوار الكونغو، كما قامت جامعة الدول العربية بفرض عقوبات على مصر بعد توقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1978.

كما تعرضت تونس لعقوبات اقتصادية فرضتها عليها فرنسا عام 1964 بحجة مصادرة أملاك الأجانب على الأراضي التونسية. كما تعرضت جامعة الدول العربية عام 1965 إلى عقوبات اقتصادية أميركية نتيجة المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع إسرائيل، لتتوالى بعد ذلك العقوبات الاق تصادية تحت مسمى دعم ومساندة الإرهاب لتطو ل هذه العقوبات ليبيا وسورية والسودان والعديد من الدول العربية الأخرى، كما فرضت عقوبات اقتصادية دولية على العراق بعد غزوه للكويت عام 1990. وفي هذا الكم المتراكم نتعرض بالدراسة لحالتي ليبيا والعراق لننتقل بعد ذلك بدراسة مستفيضة عن سورية.

أولاً سلسلة العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا:

بدأت العقوبات الاقتصادية على ليبيا في عام 1978 على خلفية اتهامها من قبل الولايات المتحدة بمساندة جماعات إرهابية محظورة، وبذلك ابتدأت سلسلة الإجراءات العقابية ضد الجماهيرية الليبية والتي نستعرضها فيما يلي:

⇐ عام 1978 تم فرض حظر على تجارة الأسلحة وعلى تصدير الطائرات الحربية والطائرات العمودية وقطع الغيار.

⇐ في 2 آذار عام 1979 منعت الولايات المتحدة صفقة بيع طائرات مدنية مكونة من ثلاث طائرات من طراز (Boeing 747) وطائرتين من طراز (Boeing727).

⇐ في 6 أيار 1981 أغلقت الولايات المتحدة مقرّ البعثة الدبلوماسية الليبية في العاصمة واشنطن.

⇐ في آب 1981 نشبت مواجهة عسكرية محدودة في خليج "سرت" بين الأسطول السادس الأمريكي والبحرية الليبية وتمّ في هذه المواجهة إغراق زورقين ليبيين.

⇐ في تشرين الثاني 1981 أنهت شركة إكسون (Exxon) الأميركية أعمالها في ليبيا.

- ⇐ في كانون الأول 1981 اتهمت إدارة الرئيس ريغان ليبيا بالتورط في مقتل الملحق العسكري الأمريكي في باريس، كما تمّ اتهام ليبيا بتشجيع قتل مسؤولين حكوميين أميركيين، وبلتاريخ نفسه طلبت الولايات المتحدة من رعاياها (نحو 1500 أميركي) مغادرة ليبيا بالسرعة الممكنة.
- ⇐ في 10 آذار عام 1982 حظر الرئيس ريغان استيراد النفط الخام من ليبيا، وفي كانون الأول من العام نفسه تم إلغاء صفقة بيع طائرات مدنية من طراز (Boeing 12) بقيمة 600 مليون دولار.
- ⇐ وفي كانون الأول من عام 1983 حظرت الولايات المتحدة تصدير أي منتجات أميركية أساسية لتنمية الاقتصاد الليبي.
- ⇐ في 3 آب 1984 اتهمت الولايات المتحدة ليبيا في قضية الألغام البحرية في البحر الأحمر.
- ⇐ في 3 تشرين الثاني 1985 أجازت إدارة الرئيس ريغان للـ (CIA) بالقيام بعمليات سرية لزراعة النظام الليبي، وفي 15 من الشهر نفسه حظرت الولايات المتحدة استيراد المنتجات النفطية الليبية.
- ⇐ في كانون الثاني 1986 جمّد الرئيس ريغان الأصول الليبية في البنوك الأميركية، وكانت تقدر بمئات الملايين من الدولارات، كما تم تجميد الأموال الليبية في الفروع الخارجية للبنوك الأميركية.
- ⇐ في 15 نيسان 1986 قصفت الطائرات والصواريخ الأميركية منزل الرئيس القذافي ومناطق مختلفة في طرابلس وبنغازي.
- ⇐ في 2 أيلول عام 1987 أصدرت المحكمة العليا في لندن حكماً لصالح ليبيا في ما يخص الأموال المجمدة في فروع المصارف الأميركية، وبموجب ذلك تم السماح بتحويل (131) مليون دولار إلى ليبيا.
- ⇐ في عام 1988 اتهمت الولايات المتحدة ليبيا بإنتاج أسلحة كيميائية في منطقة جبل الرباط جنوب العاصمة طرابلس. وفي 21 كانون الأول من العام نفسه انفجرت طائرة البانام (Pan Am 103) فوق لوكربي في اسكتلندا (Lockerbie, Scotland) وقُتل (270) شخصاً. وعلى أثر ذلك اتهمت الولايات المتحدة وبريطانيا ليبيا بالوقوف وراء هذا الانفجار.
- ⇐ في عام 1989 وعلى الرغم من إشارة بعض التقارير الأميركية إلى توقف ليبيا عن دعم الإرهاب فقد استمرت العقوبات وأضيف إليها حظر الطيران المدني.
- ⇐ في عام 1990 تدخل العقيد القذافي مع المناضلين الفلسطينيين لإطلاق سراح فرنسيين وبلجيكي كانوا مخطوفين وقدم الرئيس الفرنسي شكراً خاصاً للقذافي على ذلك.

⇐ وفي كانون الثاني 1992 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (731) الذي يطالب ليبيا بتسليم المتهمين بقضية لوكربي، وبعد ذلك رفضت ليبيا القرار ولجأت إلى مح كمة العدل الدولية لضمان محاكمة عادلة للمتهمين قبل تسليمهم، ولكن وقبل صدور قرار محكمة العدل الدولية عملت الولايات المتحدة في 31 آذار 1992 على استصدار القرار رقم (748) الذي يعتبر أن عدم تسليم ليبيا للمتهمين في قضية لوكربي يشكل "تهديداً للسلم والأمن الدوليين " ونضمّن القرار أيضاً عقوبات إضافية هي:

1. حظر مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية.
2. حظر بيع الطائرات وقطع الغيار، وحظر أي معونة أو مساعدة تقدم للبيبا في مجال بناء وتجهيز المطارات.
3. مقاطعة الطيران الليبي، وحظر جميع الرحلات الجوية من وإلى ليبيا.
4. مطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقيام (بشكل اختياري) بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي مع ليبيا.
5. مطالبة مصر والجزائر بسحب طائراتهم المؤجرة إلى ليبيا إلا أن الجزائر رفضت هذا الطلب.

⇐ في تشرين الثاني عام 1993 أصدر مجلس الأمن القرار رقم (883) الذي يشدّد العقوبات على ليبيا ويضع إجراءات جديدة تضم :

أ - تجميد الأموال والأصول الليبية باستثناء الحسابات المصرفية التي تغذيها عائدات تصدير النفط والغاز والسلع الزراعية.

ب - حظر التعامل التجاري جزئياً مع ليبيا ومنع تصدير معدات النفط والغاز والتكنولوجيا العالية.

⇐ في 23 تموز 1996 أقرّ الكونغرس الأميركي عقوبات اقتصادية على الشركات والجهات التي تستثمر في ليبيا وإيران ما يزيد على (40) مليون دولار في مجال النفط والغاز. وفي 15 آب من العام نفسه وقّع الرئيس كلينتون عقوبات اقتصادية إضافية على ليبيا وإيران.

⇐ في 17 آب 1997 طالبت أربع دول أفريقية هي (تشاد، مالي، نيجيريا، بوركينا فاسو) الأمم المتحدة برفع العقوبات الاقتصادية عن ليبيا وأعلنوا أنهم سيتحدّون هذه العقوبات، وسيعززون علاقاتهم مع ليبيا. وتبع ذلك في 21 أيلول إجراءات مماثلة من الجامعة العربية لتحديّ العقوبات الاقتصادية على ليبيا. وفي تشرين الأول من العام نفسه قام نيلسون ماندولا بزيارة إلى ليبيا للتضامن ودعم الرئيس القذافي ضدّ العقوبات الاقتصادية. كما قامت الحكومة الليبية بمراسلة أهالي الضحايا في

حادثة لوكربي لكي يقبلوا التعويضات المالية ويعارضوا العقوبات الاقتصادية المفروضة على الشعب الليبي.

⇐ في 8 حزيران عام 1998 طلب رئيس منظمة الاتحاد الأفريقي من الحكومات الأ فريقية كسر الحظر الجوي المفروض على ليبيا كما أعلن أن الدول الأ فريقية ستتجاوز كل العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا إذا لم توافق الولايات المتحدة وبريطانيا على تسليم المتهمين الليبيين إلى دولة ثالثة . وفي أيلول من العام نفسه تحدى الرؤساء الأفارقة (تشاد، النيجر ، مالي، اريتريا، السودان) الحظر الجوي وسافروا جواً إلى ليبيا.

⇐ في 26 شباط عام 1999 أمهلت بريطانيا والولايات المتحدة الرئيس الليبي مدة شهر لتسليم المتهمين وإلا سيتم فرض عقوبات جديدة سواء وافق مجلس الأمن أم لم يوافق على هذه المهلة.

⇐ في 19 آذار وعقب محادثات في طرابلس أعلن رئيس جنوب أ فريقيا نيلسون م انديلا أن ليبيا وافقت على تسليم المتهمين للمحاكمة في ني سان. وبالفعل تم نقل المتهمين الإ ثنين (عبد الباسط المقرحي، الأمين خليفة) لتتم محاكمتهم على يد ثلاثة قضاة اسكتلنديين . وفي 11 حزيران من العام نفسه تم عقد أول اجتماع رسمي بين الولايات المتحدة وليبيا ورفضت فيه الولايات المتحدة رفع العقوبات الاقتصادية عن ليبيا حتى تتخلى الأخيرة عن دعم الإرهاب الدولي . وفي تموز وافقت ليبيا على دفع (31) مليون دولار لعائلات القتلى في تحطم الطائرة الفرنسية فوق النيجر عام 1989. وتبع ذلك اتفاق إيطالي ليبي على استثمار (5.5) بلايين دولار في صناعة النفط والغاز الليبيين. وعلى أثر ذلك قام رئيس الوزراء الايطالي (Massimo D'Alema) بأول زيارة لمسؤول غربي إلى ليبيا منذ 8 أعوام.

⇐ في آذار عام 2000 أعلنت اليابان رفع العقوبات المفروضة على ليبيا لعدم ثبوت دعمها للإرهاب. وفي 3 أيار بدأت محكمة لوكربي جلساتها في هولندا في مدينة (Camp Zeist)، وفي شهر آب تلقت ليبيا ضمانات عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بأن المحاكمة لن تُستخدم من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ضد النظام الليبي. وفي تشرين الأول أصدرت محكمة فرنسية قرارها بأن الرئيس الليبي معمر القذافي لديه حصانة كاملة وغير موضع للسؤال في قضية انفجار الطائرة الفرنسية فوق النيجر.

⇐ في كانون الثاني عام 2001 صدر حكم المحكمة الليبية بالسجن المؤبد على عبد الباسط المقرحي وبرأت الأمين خليفة . وفي 2 شباط وفي حفل استقبال الأمين خليفة في ليبيا أعلن الرئيس الليبي أن ليبيا لن تدفع أي تعويض لأسر ضحايا لوكربي، ولن تعترف رسمياً بالمسؤولية عن الحادثة.

⇐ في 13 آب 2003 تم توقيع اتفاق بين محامي ضحايا لوكربي والحكومة الليبية للحصول على تعويضات بعد حصول ليبيا على ضمانات لعدم استخدام ذلك دليلاً على تورطها الرسمي في حادثة لوكربي. وينص الاتفاق على تسليم أسر الضحايا (4 ملايين دولار فور رفع عقوبات الأمم المتحدة و (4 ملايين دولار فور رفع عقوبات الولايات المتحدة و (2 مليون دولار عند إزالة اسم ليبيا من قائمة الدول الراحية للإرهاب . وفي 12 أيلول رفع مجلس الأمن العقوبات المفروضة على ليبيا منذ 11 عاماً. وفي 19 كانون الأول أعلن الرئيس جورج بوش الابن وطوني بلير رئيس وزراء بريطانيا أنهم وبعد تسع أشهر من المحادثات السرية مع ليبيا وافقت ليبيا على التخلي عن أنشطتها النووية والكيميائية وقامت وكالة الطاقة الذرية بأول زيارة تفتيشية للمنشآت الليبية.

⇐ في 9 كانون الثاني عام 2004 وقّعت ليبيا اتفاقاً مع فرنسا لدفع مبلغ (170) مليون دولار لعائلات القتلى في تحطم طائرة الـ (UTA 722) عام 1989. وفي 19 كانون الثاني قام الخبراء الأمريكيون والبريطانيون باستكمال تفكيك المنشآت النووية الليبية. ليتم بعد ذلك ترحيل (55000) طن من المواد النووية الحساسة من ليبيا ، إلى الولايات المتحدة. وفي 9 شباط من العام نفسه وصل وزير الخارجية الليبي في أول زيارة من هذا المستوى مع بريطانيا منذ عام 1969، ليتبع ذلك في 26 شباط قرار الرئيس الأمريكي جورج بوش برفع حظر الطيران عن ليبيا، وفي 25 آذار وصل طوني بلير رئيس وزراء بريطانيا إلى ليبيا وتم الإعلان عن توقيع اتفاق تعاون مع شركة شل (Shell) البريطانية بقيمة (200) مليون دولار، وفي 23 نيسان أصدر الرئيس الأمريكي قراراً بإزالة معظم العقوبات التجارية مع ليبيا والسماح للشركات البترولية الأمريكية بالاستثمار في ليبيا، وفي 27 نيسان وصل الرئيس الليبي إلى بروكسل للبحث في توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وفي 29 حزيران تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وواشنطن ، وفي 27 تموز وصل وفد من منظمة التجارة العالمية (WTO) إلى ليبيا للتفاوض حول عضوية ليبيا في منظمة التجارة العالمية، وفي 10 آب وافقت ليبيا على دفع (35) مليون دولار لضحايا تفجير الملهى الليلي من غير الأميركيين في برلين، حيث اشترطت ألمانيا دفع المبلغ ليتم رفع الحظر الأوروبي، وفي 20 أيلول سمح الرئيس الأمريكي بتحرير (1.3) بليون دولار من الأصول الليبية.

⇐ في 19 آب 2005 وصل السيناتور الأمريكي ريتشارد لوغار (Richard Lugar) إلى ليبيا وبعد ذلك أعلن سيف الإسلام القذافي ابن الرئيس الليبي أن ليبيا ستستثمر في الولايات المتحدة إذا تمت إزالة باقي العقوبات المفروضة على ليبيا.

⇐ في 23 آذار 2006 أعلن بنك الصادرات والواردات الأمريكي عن بدء تعاونه في أي أعمال مع ليبيا، وفي تموز من العام نفسه حذفت الولايات المتحدة الأمريكية اسم ليبيا من قائمة الدول المساندة للإرهاب.

ثانياً آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا:

إن العقوبات الاقتصادية المتتالية التي تم فرضها على ليبيا منذ ثمانينيات القرن الماضي فرضت آثارها السلبية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية الليبية، فلم تقتصر الأضرار على القطاعات والمؤسسات المعاقبة وإنما ونتيجة وجود علاقات متشعبة بين القطاعات المحاصرة والقطاعات الأخرى، وغياب البدائل عن هذه العلاقة، أصبح للعقوبات الاقتصادية آثار من الصعب الإحاطة بها وحصرها بشكل مطلق، وما يمكننا تحديده هو آثار هذه العقوبات على القطاعات الأساسية الأكثر تضرراً، وهذا ما نعرضه فيما يلي:

➔ أثر العقوبات على قطاع المواصلات والنقل الليبي:

دأبت الولايات المتحدة الأميركية ومنذ بدء تطبيق نظام العقوبات على ليبيا على محاصرة قطاع الطيران لقطع صلة ليبيا مع العالم الخارجي، وسهل تطبيق هذا الحصار الجوي كون التهمة التي تم الاستناد إليها لتبرير فرض هذا الحصار هـ و حادثة تحطم الطائرة فوق لوكربي، ونتيجة هذا الحظر تكبدت ليبيا خسائر كبيرة قُدِّرَت فقط في قطاع المواصلات والنقل بنحو (3.7) مليارات دولار^[37]. وشملت الأضرار توقف برامج تطوير المطارات والطيران المدني، وحلَّ عدد من الشركات، وتوقف برامج التطوير للأرصاد الجوية، وبشكل إحصائي فقد توزعت الخسائر على الشكل التالي:

الجدول رقم(2-2): خسائر قطاع النقل الليبي من جراء العقوبات الاقتصادية

التسلسل	القطاع	الخسائر (دينار ليبي)
1	شركة الخطوط الجوية العربية الليبية	2226274890
2	الشركة الاشتراكية للمطارات	72557750
3	شركة النقل الجوي الخفيف	37675200
4	خسائر حل الشركة العربية الليبية للنقل الجوي	197230000
5	الهيئة العامة للطيران المدني	101650734
6	الشركة الوطنية العامة للنقل الجوي	130912000
7	الشركة الاشتراكية للموانئ	160000
8	الشركة العامة للبريد والاتصالات	139888390
9	شبكة الطرق العامة	27370000
10	المجموع	2933718964

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على المصدر: د. ميلود المهدي- قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي جلدية الشرعية والمشروعية، مركز الحضارة العراقية 2000، ص208.

وبالإضافة إلى ما سبق هناك خسائر غير مباشرة يصعب حصرها بسبب تشعب هذا القطاع وارتباطه بالقطاعات الأخرى ما يجعل أي تراجع لقطاع النقل والاتصالات ينعكس مباشرة على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل.

³⁷ - موقع أخبار الوطن: <http://www.alwatan-news.com/data/20040528/index.asp?content=economy>

➔ أثر العقوبات على القطاع الصحي الليبي :

أكثر الضرر الذي لحق بقطاع الصحة الليبي يرجع سببه إلى الحصار الجوي الذي فرض على ليبيا، هذا الحصار سبب نقصاً حاداً في الأدوية والمعدات المطلوبة في الوقت المناسب، ونظراً لكون ليبيا بلداً شاسعاً ومترامي الأطراف فإن حالات الإسعاف كانت تصل جميعها متأخرة وبعد فوات الأوان نتيجة غياب الإسعاف الجوي داخل وخارج البلاد، كما تعرضت البرامج الصحية وبرامج الضمان الاجتماعي إلى أضرار كبيرة، ومنها برنامج تطعيم شلل الأطفال، فكان هناك حاجة ماسة إلى التطعيمات وعدم وصولها وصعوبة المحافظة عليها أثناء النقل البري لحساسيتها الشديدة وحاجتها إلى التبريد والمعاملة الخاصة.

وفيما يخص الأدوات والمعدات الطبية فقد منعت الولايات المتحدة الأميركية شركة (سيمنس) من توريد أجهزة الطب النووي إلى ليبيا، كما منعت مركز طرابلس الطبي من الحصول على أجهزة التصوير بالموجات فوق الصوتية. وامتنتعت شركة (Biotest) المتخصصة بمواد زراعة الكلى من التعامل مع ليبيا إلا بعد الحصول على إذن تصدير مُعتمد من جهات متخصصة ببلد المنشأ في الولايات المتحدة الأميركية.

وفي سياق متصل قامت شركة (Baxter) الأميركية بشراء شركة (Immuno) النمساوية التي تتعامل مع ليبيا بشكل مباشر في خصوص مشتقات الدم، ونتج عن ذلك أن قامت الشركة الأميركية بإيقاف توريد مشتقات الدم إلى ليبيا وإلغاء العقود السابقة.

وكان من نتيجة الحصار على قطاع الصحة العامة الليبية، عدم التمكن من إيفاد ما يقارب (900) حالة مرضية مستعصية يتعذر علاجها محلياً، كما أدت العقوبات إلى اعتذار عدد كبير من العناصر الطبية من مختلف دول العالم عن العمل في ليبيا، إلى جانب ما سبق فقد تعطلت خدمات الصيانة للمعدات والأجهزة الكهروميكانيكية المستخدمة في المراكز الطبية، كما تعطلت خدمات الإسعاف الطائر حيث كانت ليبيا تمتلك ست طائرات إسعاف، وحصلت على الموافقة باستخدام طائرتين فقط، إلا أنه ونتيجة عدم توفر الصيانة وقطع الغيار تعطلت إحدى الطائرتين، والطائرة الأخرى تمّت صيانتها في فرنسا إلا أنه لم يتم التمكن من إعادتها إلى ليبيا بسبب الحصار.

وبمحصلة تقديرية لما سبق تم تقدير مجمل خسائر قطاع الصحة الليبي بنحو (1.4) مليار دولار، هذا من الناحية المادية عدا عن حالات الوفيات للأمهات والأطفال حديثي الولادة، حيث بلغت نسبة الوفيات قبل الحظر الجوي (26) في الألف وبعد الحظر زادت النسبة إلى (41) في الألف^[38].

³⁸ - موقع مجلة المؤتمر، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر <http://www.almotamar.com/2002/19/16.html>

➔ أثر العقوبات الاقتصادية على قطاع الزراعة (الحيواني والنباتي) :

إنّ الأثر الذي خلفته العقوبات الاقتصادية على القطاعات الإنتاجية الزراعية تتمثل في الجمود والركود الذي طال حركة نمو هذه القطاعات، ومردّد ذلك إلى توقّف البرامج التي كانت مرسومة لتطوير قطاعات الزراعة وتربية الثروة الحيوانية. وفي هذا المجال نعرض فيما يلي الخسائر المقدّرة في كل قطاع على حدة:

✿ أثر العقوبات على قطاع الإنتاج النباتي : إن عدم القدرة على استيراد الشتلات والغراس أدى إلى

توقف مشاريع التشجير وازدياد الفاقد من الغراس المستوردة عن طريق البحر إلى مانسبته (40%)، هذا إلى جانب الضرر الحاصل للأشجار والمحاصيل القائمة لعدم القدرة على استيراد المبيدات والأدوية العلاجية. كما أدى توقف تصدير المنتجات الزراعية من الفواكه والخضراوات إلى خسائر مالية كبيرة للفلاحين الليبيين.

✿ أثر العقوبات على قطاع الإنتاج الحيواني : أدّت العقوبات إلى توقف الإمدادات البيطرية التي كانت

تصل من عدد من دول الاتحاد الأوروبي، كما توقف إرسال العينات التي يصعب تشخيصها محلياً والتي كانت ترسل إلى المخبر والمعامل المتفق على التعاون الدولي معها . وبشكل عام قدّرت الأضرار التي طالت القطاع الحيواني الليبي خلال فترة الحظر ب نحو (1.4)^[39] مليار دينار ليبي . والجدول التالي يعرض الخسائر لمجموعة من المنتجات الحيوانية:

الجدول رقم (2-3): خسائر قطاع الزراعة الحيواني في ليبيا بسبب العقوبات الاقتصادية

التسلسل	البيان	إجمالي الخسائر (دينار ليبي)
1	الأغنام والأبقار والماعز والإبل	1357125000
2	الدواجن والبيض	215151441
3	الألبان ومشتقاتها	156091715
4	الأعلاف والمطاحن	117931103
5	المراعي	2520000
6	الإجمالي	1848819259

المصدر: موقع البيان: <http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/04/13/eqt/24.htm>

هذه الخسائر المذكورة أعلاه ليست مجرد خسائر اقتصادية ، وإنما تتعدى ذلك لتمسّ النظام الغذائي للمواطن الليبي، الذي طالته العقوبات الاقتصادية في وجباته الغذائية كمّاً ونوعاً.

³⁹ - موقع البيان: <http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/04/13/eqt/24.htm>

➡ أثر العقوبات الاقتصادية على قطاعي الصناعة و التجارة الليبيين :

إن النتيجة الطبيعية لأي حصار ولأي نظام عقوبات اقتصادية هو تأخر في القطاعين التجاري والصناعي على حد سواء، ويرجع ذلك للترابطات الأمامية والخلفية لهذين القطاعين مع بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية . وبناء عليه قُدرت الأضرار التي لحقت بقطاعي التجارة والصناعة الليبيين خلال فترة العقوبات بـ (8.6) مليارات دولار^[40]. وأهم ما سبب هذه الخسائر هو عزوف الموردين عن التعامل مع الشركات والمصانع الليبية، إلى جانب صعوبة الحصول على الطاقة اللازمة للإنتاج مثل الكهرباء والزيوت الثقيلة ، ومرجع ذلك هو الحظر المفروض على توريد المضخات ذات القدرات المتوسطة والعالية.

كان من نتيجة هذا التأخر الصناعي والتجاري أن ارتفعت أسعار بعض السلع بما يقارب (800%) ما أدى إلى استنزاف مدخرات المواطن الليبي، وعدم القدرة على شراء الألبسة والأحذية وأغذية الأطفال والأدوات الكهربائية والأثاث المنزلي وأغذية مرضى السكري، إلى جانب الخسائر الكبيرة لرجال الأعمال الليبيين والأجانب بسبب إلغاء وتوقف تنفيذ الكثير من العقود المبرمة مع الحكومة الليبية.

وفي مجال الصناعات النفطية والبتروكيماوية فقد كانت هذه الصناعات محط استهداف مباشر من نظام العقوبات الاقتصادية المفروض على ليبيا، حيث مُنعت ليبيا من استيراد المواد والمعدات المستخدمة في المجال البتروكيماوي، وكذلك مُنعت الشركات الأميركية والدولية من الاستثمار في الصناعات النفطية الليبية بموجب قانون داماتو (Alfonse D'Amato) الذي حدّد سقف الاستثمار لأي جهة في العالم ترغب بالاستثمار في ليبيا بما قيمته (40) مليون دولار، وبموجب هذا القانون فإن أي جهة لا تلتزم بهذا الشرط يُفرض عليها واحدة أو أكثر من العقوبات التالية:

(1) عدم الحصول على أي عقود مع الحكومة الأميركية، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها.

(2) الحرمان من التصدير إلى الولايات المتحدة.

(3) الحرمان من استيراد سلع تحتاج إلى ترخيص أو ضمان تجاري من الولايات المتحدة.

(4) الحرمان من الحصول على أي قرض تزيد قيمته على عشرة ملايين دولار.

(5) الحرمان من الاكتتاب في سندات الخزانة الأميركية.

وكان من نتيجة ذلك تدهور القطاع النفطي وتوقف وتأخر تنفيذ العديد من المشاريع الإستراتيجية، كمشروع استثمار وتطوير حقل مبروك النفطي الذي تبلغ تكاليفه أكثر من بليون دولار، وكذلك مشروع خط الأنابيب لتصدير الغاز إلى أوروبا والذي تقدر تكاليفه (3-6) بلايين دولار، ومشروع أنبوب النفط الذي يمتد من طبرق إلى الإسكندرية في مصر، والذي كان مقرراً أن يقوم بتنفيذه مقاولون محليون من مصر وليبيا وبتكلفة

40 - موقع البيان مرجع السابق.

تُقدّر بحدود (300) مليون دولار، والجدول التالي يعرض بشكل مفصل ما لحق بالصناعة النفطية الليبية من أضرار^[41]:

الجدول رقم(2-4): خسائر الصناعات النفطية الليبية نتيجة استهدافها بالعقوبات الاقتصادية

البيان	القيمة(مليون دولار)	التسلسل
فاقد في الإنتاج	1.927	1
خسائر التأخر في تنفيذ مشاريع النفط والغاز	886	2
التكاليف الإضافية للخطر(الصيانة،الإنتاج ...)	711.5	3
الزيادة في أسعار المواد والآلات وقطع الغيار	419.9	4
عوائد مفقودة	379	5
الزيادة في تكاليف المشاريع	285.4	6
تكاليف نقل وترحيل العاملين	152.6	7
مصروفات إضافية لعمليات التشغيل	152.6	8
الزيادة في قيمة عقود الخدمات التكميلية	144.5	9
الزيادة في قيمة عقود الطيران	40	10
تكاليف معالجة المشاكل الناجمة عن حظر بعض المواد	8.6	11
تكاليف حجم التقنية	12	12
الزيادة في تكاليف تخريم واختيار الآبار	11	13
الزيادة في قيمة الخدمات الإدارية	1.9	14
زيادة تكاليف الشحن والتسويق	1.6	15

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصدر التالي: صالح رجب اعبيده، الاقتصاد الليبي: رؤية من منظور تاريخي، كلية الاقتصاد – جامعة التحدي- سرت / ليبيا، 2007/07/04.

يضاف إلى هذه الخسائر المذكورة في الجدول السابق، خسائر الفرصة الضائعة التي لم تتمكن ليبيا من الاستفادة منها في مواكبة التوسع الكبير الذي شهدته الصناعات النفطية، لناعية الاستكشاف والدراسات الجيولوجية وصولاً لبناء البنية التحتية اللازمة لإدارة القطاع النفطي في المستقبل، وبمعنى آخر فإن ليبيا سوف تظل تعاني من أثر العقوبات حتى بعد رفع العقوبات عنها لتعويض التأخر الذي أصابها بسبب الحصار.

⁴¹ - صالح رجب اعبيده، الاقتصاد الليبي: رؤية من منظور تاريخي، كلية الاقتصاد – جامعة التحدي- سرت / ليبيا، 2007/07/04.

➔ أثر العقوبات الاقتصادية على قطاعي المال والاستثمار في ليبيا :

كان للقطاع المالي والمصرفي نصيبه من العقوبات الاقتصادية، وتمثل ذلك بالخسائر الناتجة عن تجميد الأموال الليبية في الخارج حيث قُدرت هذه الخسائر بنحو (120) مليون دولار أميركي، بالإضافة إلى الخسائر المترتبة عن الصعوبات في العمليات المصرفية والتأخر في فتح الاعتمادات المستندية في أوقاتها المطلوبة، ونتيجة ذلك تكبد القطاع المالي والمصرفي خسائر كبيرة قدرت بحوالي (635) مليون دولار^[42].

إنّ القطاع المالي الذي طالته أيضاً العقوبات الصادرة عن مجلس الأمن، تمّت إدارته بطريقة جيدة في بعض المراحل من قبل الحكومة الليبية، التي تمكّنت من تخفيض الأضرار التي كان من الممكن حدوثها نتيجة لتجميد الأرصدة في الخارج، وذلك من خلال سحب نسبة كبيرة من أموالها الموجودة في البنوك الأوروبية وإيداعها في بنوك شرق أوسطية و في جنوب آسيا، ومن ناحية أخرى تمكّنت ليبيا من ضمان م ساندتها من قبل بعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا وفرنسا وألمانيا، التي لم توافق على تجميد الأصول الليبية مبررة موقفها بأن من شأن ذلك إثارة أزمة مصرفية طويلة الأمد في القطاع المصرفي الأوروبي، وفي نهاية المطاف تمّ التوصل إلى صيغة تعامل مفادها أن تبقى الأموال في أوروبا ويتم إدارتها من قبل الجهات الليبية وبدون أي تدخل من أي جهة أخرى، إلا أنه لا يجوز تحويل هذه الأموال إلى ليبيا.

وفيما يخص أسعار الصرف فقد حافظ الدينار الليبي وطوال فترة العقوبات على استقرار نسبي في سعر صرفه مقابل الدولار الأميركي، إلا أنه ونتيجة ظه ور بعض المشاكل مثل ندرة بعض السلع التموينية والسلع الوسيطة، ووجود جماعات من المستفيدين والمستغلين لخطوط الإمداد وعدم وجود منافسة، والدعم الكبير المقدم للسلع الأساسية، كل ذلك أدى إلى انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي ما دفع للتفكير بإيجاد سعر صرف جديد للدينار في ظل ثبات أسعار النفط العالمية في تلك الفترة مقابل زيادة أسعار الواردات الغذائية الليبية.

وفي مجال الاستثمارات الخارجية فإن ليبيا تعتمد على مؤسستين ليبيتين في إدارة الأموال والاستثمارات الليبية في الخارج، وهاتان المؤسستان هما المصرف العربي الليبي ال خارجي، والشركة العربية الليبية للاستثمار الخارجي. وفيما يخص المصرف العربي الليبي الخارجي (LAFB) فهو بنك ليبيا الرئيسي الذي يُعدّ بمثابة خزانة للبتروdollارات الليبية ووكيل لإيداعها في البنوك الأخرى . ولهذا البنك حصص وأسهم في العديد من المصارف والمراكز المالية العالمية، وفي الغالب تُستخدم إيراداته في تغطية نفقات الاستيراد وتأمين التمويل اللازم لهذه الواردات بالعملة الصعبة.

⁴²- Dr. Abdelrahim Saleh, US-Libya Relations 1969-2002: A Descriptive Account, Libya: Our Home, Thursday, 13 March, 2003. <http://www.libya-watanona.com/adab/asaleh/as13033a.htm>.

أما فيما يخص الشركة العربية الليبية للاستثمار الخارجي (LAFICO) فهي شركة قابضة تختص في إدارة الأموال والأصول الخاضعة للقيود بموجب قرار مجلس الأمن رقم (883). وهي تسيطر على عدد من الشركات ولها وكلاء للاستثمار في مختلف أنحاء العالم . ومن بين الشركات التي تملكها شركة تام أويل (Tam Oil) الأوروبية وهي شركة هولندية في الأساس قامت الشركة العربية الليبية للاستثمار الخارجي بشرائها وتحويلها إلى شركة أوروبية من خلال طرح أسهمها في السوق الأوروبية ويغطي نشاطها بلدان مثل ألمانيا وإيطاليا وسويسرا وإسبانيا ويبلغ حجم مبيعاتها السنوية حوالي (4) بلايين دولار^[43].

كما اشترت لافكو حصة الثلث من شبكة متروبول العالمية المملوكة لمجموعة لونرو للفنادق بمبلغ (177) مليون دولار، ومن ثم باعت هذه الحصة عام 1996 بمبلغ (389) مليون دولار.

كذلك تمتلك لافكو حصة تبلغ (89.4%) من شركة ألمانية هي (Kaeble-Grmeinder) وهي متخصصة بالصناعات الهندسية ورأسمالها الكلي نحو (45) مليون دولار.

وما ساهم في تحصين الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية وأكسبها منعتها في وجه العقوبات وجود التشابكات بينها وبين النظام المصرفي الأوروبي، والتنوع في الاستثمارات، والدخول في صفقات مع شركاء أوروبيين.

ثالثاً تقييم العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا:

خضعت ليبيا وطوال عقدين من الزمن لنظام عقوبات اقتصادية تصاعد بشكل تدريجي ليأخذ شكل الحصار الشامل في مراحل متقدمة، وخلال هذه الفترة أبدت ليبيا مرونة وقدرة على المناورة في التعامل مع كل خطوة تصعيدية من جانب الولايات المتحدة أو المجتمع الدولي، ومن أمثلة ذلك قيام ليبيا وخلال فترة العقوبات بالبداية بمشروع النهر العظيم وإتمامه على الرغم من الحصار، كما تمكنت ليبيا من التخفيف من الحصار الجوي المفروض عليها، وذلك من خلال اعتماد مطاري فالييتا في مالطا ومطار تونس كبدلين عن مطاري طرابلس وبغازي، حيث عملت ليبيا على تشجيع النقل البري والبحري إلى هذين المطارين.

إلى جانب كل ما تقدم من عقوبات، فقد انتهجت الولايات المتحدة الأميركية مخططاً سرئياً لتقويض نظام الحكم في ليبيا، فمن دعم للمعارضين الليبيين إلى التدخل العسكري المباشر للأسطول الأميركي السادس في المياه الإقليمية الليبية، وصولاً إلى إسقاط الطائرات الأميركية لطائرات ليبيتين بالإضافة إلى قصف مقر إقامة الرئيس الليبي معمر القذافي . وعلى الرغم من كل ذلك (العقوبات + الإجراءات العسكرية) فقد حافظ النظام الليبي على قوته وعلى الاستقرار السياسي في البلاد ما أفرغ العقوبات من أحد أهدافها المتمثلة بإحداث التغيير من الداخل.

43 - إبراهيم نوار، الحصار والتنمية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، الإصدار رقم (60)، 1997.

كما لم تلتزم جميع دول العالم بالإجراءات الأميركية وخاصة ما قامت به بعض الدول الأوروبية من كسر الحظر المالي، وقيام بعض الدول الأ فريقية بكسر الحظر الجوي وتسيير طائراتها إلى العاصمة الليبية طرابلس. وبشكل عام هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت ليبيا على مواجهة العقوبات الاقتصادية الدولية:

1. ضعف العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والدولة الفارضة للعقوبات (الولايات المتحدة) ووجود الأسواق البديلة للصادرات الليبية، ففي عام 1980 بلغت حصة الولايات المتحدة من الصادرات النفطية الليبية 34% في حين بلغت المستوردات الليبية من الولايات المتحدة 6% من إجمال الواردات الليبية.

2. البعد الجغرافي للولايات المتحدة عن ليبيا إلى جانب وجود الحدود المشتركة مع مصر والسودان وتشاد وتونس والجزائر بالإضافة إلى شاطئ طويل (2000 كم) على البحر المتوسط، وكل ذلك سهل اختراق الحصار وتدفق المواد إلى ليبيا بعيداً عن العقوبات.

ومما ساهم أيضاً في إضعاف العقوبات مجموعة الضغوط التي مارستها شركات النفط الأميركية على الإدارة الأميركية خوفاً من ضياع فرص استثمارية كبيرة، كل ذلك مهد الطريق لمحادثات سرية أو علنية انتهت بصفة لإزالة العقوبات مقابل بعض الالتزامات الليبية في مجال التسليح والسياسة الخارجية.

إنّ نظام العقوبات الاقتصادية الدولية المُستخدَم في النموذج العراقي كان مختلفاً كلّ الاختلاف عن أنظمة العقوبات الاقتصادية المعروفة في العالم، ومردّ هذا الاختلاف لما رأيناه من إجماع دولي نادر النظير لهذه العقوبات، إلى جانب درجة الشموليّة التي تميّزت بها العقوبات الاقتصادية على العراق بحيث طالت جميع جوانب الحياة، واستهدفت العزل الكامل لهذا البلد عن العالم الخارجي، وما ميّز أيضاً نظام العقوبات الاقتصادية على العراق هو ما استحدثه هذا النظام من أفكار وبرامج لإدارة العقوبات بالطريقة الأكثر فعالية، وهذا لمسناه في ما اصطلح على تسميته أنظمة العقوبات الذكية وبرنامج النفط مقابل الغذاء وبرنامج نزع الأسلحة.

إلى جانب كلّ ما تقدّم فقد كانت العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق الأكثر تدميراً في تاريخ العقوبات الاقتصادية، بحيث أدّت إلى دمار وخراب هذا البلد بشكل يفوق ما دمرته الحرب العالمية الثانية في اليابان على الرغم من استخدام السلاح النووي في تلك الحرب، وفي نهاية الأمر وبعد أن استنفدت كلّ الخيارات الممكنة تمّ اللجوء إلى خيار الحرب حيث كانت الطريق معبّدة للقوات الأجنبية لدخول هذا البلد، بعد أن كانت تدمرت كلّ إمكانياته الداخلية.

أولاً سلسلة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق:

ما إن انتهت الحرب العراقية-الإيرانية في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين حتى دخلت القوات العراقية إلى الكويت في 2 آب عام 1990، لتبدأ فور ذلك سلسلة العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق، وينشأ واحد من أشد وأعنف أنظمة العقوبات الاقتصادية في العصر الحديث . وفيما يلي نستعرض سلسلة العقوبات والمراحل الزمنية التي مرّ بها نظام العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق:

- ⇐ في 29 كانون الأول من عام 1979 أدرجت إدارة الرئيس ريغان اسم العراق على قائمة الدول الداعمة للإرهاب إلى جانب سورية واليمن الجنوبي وليبيا.
- ⇐ في حزيران عام 1981 قامت إسرائيل بالإغارة على المفاعل النووي العراقي.
- ⇐ في آذار عام 1984 منعت الولايات المتحدة تصدير بعض المواد الكيميائية إلى العراق وإيران وسورية وليبيا.
- ⇐ في عام 1988 رفضت إدارة الرئيس ريغان السماح للكونغرس فرض عقوبات اقتصادية على العراق على خلفية استخدام الأسلحة الكيماوية ضدّ الأكراد.

﴿ في 18 تموز عام 1990 اتهم وزير الخارجية العراقي "طارق عزيز" الكويت بسرقة النفط العراقي من حقل "الرميلة" المتنازع عليه، كما اتهم الكويت بإقامة نقطة عسكرية على الأرض العراقية . وفي 27 تموز فرضت إدارة الرئيس بوش الأب قيوداً على الصادرات التكنولوجية إلى العراق بحجة وجود دلائل على محاولة العراق الحصول على مواد خاصة ببرنامج النووي . وفي 30 من الشهر نفسه طلب البنك المركزي العراقي من البنوك التي يتعامل معها أن تحول نحو (400) مليون دولار إلى البنك المركزي الأردني.

﴿ في 1 آب عام 1990 فشلت الوساطة السعودية بين العراق والكويت والتي انعقدت في مدينة جدة، ولم يتم الاتفاق على قضايا حصص إنتاج النفط والديون المتراكمة على العراق بعد حربه مع إيران.

﴿ في 2 آب عام 1990 قام العراق بضم الكويت، وعلى أثر ذلك قام الرئيس الأميركي جورج بوش الأب بتجميد جميع الأصول العراقية والكويتية، كما فرض حظرًا تجاريًا وماليًا شاملاً باستثناء ما يخص الغذاء والدواء والحالات الإنسانية، وبالمقابل قام العراق بتجميد مدفوعاته المستحقة إلى الولايات المتحدة كديون خارجية والمقدرة بـ (2.24) بليون دولار . رافق ذلك صدور القرار (660) من مجلس الأمن الدولي والذي يطلب الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت.

﴿ في 3 آب عام 1990 عملت الولايات المتحدة على إنشاء تحالف دولي لتحرير الكويت، كما قامت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي بدعوة العراق إلى مغادرة الكويت فوراً، وقامت مجموعة من الدول بتجميد الأصول العراقية لديها، تبع ذلك إعلان العراق أن سينسحب من الكويت خلال يومين.

﴿ في 5 آب عام 1990 قامت اليابان بحظر التعامل النفطي مع العراق والكويت كما قامت بتجميد الصادرات إليهما ومنع المساعدات الاقتصادية عن العراق، كما انضمت الصين إلى حظر التسلح المفروض على العراق.

﴿ في 6 آب عام 1990 صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم (661) بمعارضة كوبا واليمن فقط، وينص القرار على:

1. وقف كل الواردات من العراق والكويت.
2. وقف كل البضائع المرسلة إلى العراق أو الكويت وبأي وسيلة برية أو بحرية أو جوية.
3. حظر كل الصادرات مع استثناء المواد الطبية وعدم استثناء عقود التصدير قيد التنفيذ.
4. تجميد الأرصدة العراقية في الخارج.
5. وقف كل المعاملات والتسويات المالية باستثناء المدفوعات لأغراض إنسانية.
6. إنشاء لجنة تسمى لجنة العقوبات للإشراف على تنفيذ القرار.

حصلت روسيا نتيجة موافقتها على القرار على وعد باستئناف العلاقات مع السعودية بعد خمسين عاماً من القطيعة، إلى جانب مساعدات مالية من دول الخليج قيمتها (4) بلايين دولار لمواجهة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها موسكو. كما حصلت الصين على وعد برفع العقوبات الغربية التي كانت مفروضة عليها.

⇐ في 8-9 آب من عام 1990 أعلن العراق ضم الكويت، وكان ردّ مجلس الأمن بإصدار القرار (662) الذي أعلن فيه أنّ ضمّ العراق للكويت باطل وغير شرعي.

⇐ في 11 آب 1990 قرّرت مصر إرسال آلاف من الجنود إلى المملكة العربية السعودية للدفاع عنها ضد أي هجوم عراقي محتمل، ومقابل ذلك وعدت سورية والمغرب بإرسال أعداد مماثلة إلى السعودية.

⇐ في 25 آب عام 1990 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (665) الذي يشدّد الحصار البحري على العراق، ويسمح بتفتيش السفن التي يُحتمل أنها تنقل بضائع إلى العراق سواء في الخليج العربي أم في البحر الأحمر. كما قامت إسرائيل بحظر تصدير الخضار والفواكه وبلغ أخرى إلى الفلسطينيين بحجة منع نقلها عبر الأردن إلى العراق.

⇐ في 29 آب 1990 قرّرت منظمة الدول المصدّرة للبترول (OPEC) زيادة صادراتها لتعويض النقص الحاصل نتيجة الحظر المفروض على العراق. كما أعلن الرئيس الأميركي أنه سوف يطلب من الكونغرس إعفاء مصر من ديونها العسكرية البالغة (7.1) بليون دولار مكافأة لمواقفها في حرب الخليج، كما أعلنت الإدارة الأميركية أنه لا يمكن للأردنيين أن يتوقعوا أي مساعدات مالية ما لم يعلنوا عن تأييدهم للحصار ومنع تدفق السلع بما فيها الغذاء إلى العراق.

⇐ في أيلول عام 1990 صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم (669) الذي سمح للجنة العقوبات المشكّلة سابقاً بالنظر في طلبات التعويض عن الأضرار التي نتجت عن العقوبات المفروضة على العراق، ونتيجة ذلك تقدمت (21) دولة بطلب تعويضات تقدّر قيمتها بنحو 30 بليون دولار. وفي 25 أيلول من العام نفسه صدر أيضاً عن مجلس الأمن القرار رقم (670) بمعارضة دولة واحدة هي كوبا وينصّ هذا القرار على حظر طيران شامل على كل من العراق والكويت.

⇐ في 5 تشرين الأول عام 1990 وقّع الرئيس الأميركي قانون العقوبات الاقتصادية على العراق، وهذا القانون يشمل عقوبات حظر ومنع التعامل مع العراق، بما فيها التعاملات المالية و المصرفية التي يمكن أن يستفيد منها العراق، ومنع الصادرات السلعية والتكنولوجية، ومنع المساعدات الأجنبية إلى العراق.

⇐ في 29 تشرين الأول أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (678) الذي سمح لدول العالم بإجراء كل ما هو ضروري لاستعادة الأمن والسلم الدوليين في المنطقة، وأعطى القرار العراق مهلة حتى 15 كانون الثاني 1991 للانسحاب من الكويت.

⇐ في 12 كانون الثاني 1991 أعطى الكونغرس الأميركي تفويضاً بالقيام بعمل عسكري ضد العراق.

- ⇐ في 16 كانون الثاني قامت قوات التحالف بتوجيه غارات جوية ضد المنشآت الاقتصادية والعسكرية العراقية.
- ⇐ في 2 آذار عام 1991 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (686) الذي يحدّد الشروط التي يجب على العراق الإذعان لها لكي يتم تطبيق فوري لوقف إطلاق النار بعد ساعتين من مفاوضات تقوم بين العراق والقوات الأمريكية.
- ⇐ في 3 نيسان عام 1991 صدر القرار رقم (687) وبموجبه حدّد مجلس الأمن الدولي الأمور التي يترتّب على العراق القيام بها لوقف إطلاق النار، وإزالة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه وأهم هذه الأمور:
- 1- تدمير أنظمة التسلح العراقية غير التقليدية.
 - 2- الاعتراف بحدود دولة الكويت.
 - 3- التعويض عن الأضرار التي تسببت بها الحرب.
 - 4- تتم مراجعة التزام العراق بالقرارات الدولية كل ستين يوماً.
- ⇐ في 5 نيسان عام 1991 أصدر مجلس الأمن القرار رقم (688) الذي يطلب من العراق إنهاء كل الأعمال ضدّ المواطنين العراقيين الأكراد في الشمال أو ضدّ العراقيين في الجنوب، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بالعمل على كافة الأراضي العراقية، كما تمّ فرض منطقتي حظر للطيران (No-fly Zone). وفي وقت لاحق أعلن الرئيس بوش الأب أن العقوبات الاقتصادية يجب أن تبقى ما دام نظام صدام حسين قائماً.
- ⇐ في 19 نيسان ولاحقاً لتقرير فريق الأمم المتحدة حول الوضع الإنساني في العراق، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (706) الذي يسمح للعراق بتصدير (1.6) بليون دولار من النفط خلال ستة أشهر، بحيث يُخصّص مانسبته (30%) من المبلغ لمعالجة الديون ونسبة (5%) لتغطية نفقات عمليات الأمم المتحدة في العراق، والباقي بحدود (900 مليون دولار) يستخدم للاحتياجات الإنسانية.
- ⇐ في 11 تشرين الأول أصدر مجلس الأمن القرار رقم (715) الذي يمهد لخطة طويلة الأمد لفريق المفتشين الدوليين الموكّل إليهم مراقبة تطبيق القرار الدولي السابق (687)، وضمان عدم استخدام العراق لأسلحته في عمليات الإبادة الجماعية. وفي ردّ على ذلك أعلن الرئيس العراقي صدام حسين أن العراق يمكن أن يصمد في وجه العقوبات لحوالي 20 سنة إضافية.
- ⇐ في 23 تشرين الثاني 1991 وبناء على اتفاق بريطاني عراقي قامت بريطانيا بتحرير (125) مليون دولار من الأصول العراقية المجمّدة لديها بشرط استخدامها في تمويل العمليات الإنسانية في العراق،

تبع ذلك قيام إيطاليا بتحرير (84) مليون دولار لتصدير السلع والحاجيات الإنسانية الضرورية للشعب العراقي.

⇐ في 6 أيار عام 1992 باشرت الولايات المتحدة بالضغط على العراق للموافقة على صفقة النفط مقابل الغذاء "oil-for-food" بمقابل الإفراج عن الأصول العراقية المجمّدة لشراء الحاجات الإنسانية للشعب العراقي.

⇐ في 17 أيار عام 1994 أعلن مجلس الأمن أنّه على العراق السماح بعودة المفتشين الدوليين للعمل داخل العراق، كما يجب الاعتراف بحدود الكويت وضمان سلامة وحقوق الشيعة والأكراد قبل التفكير بإزالة العقوبات الاقتصادية، من جهة أخرى استكمل العراق تدمير الصواريخ البالستية وحوالي (480) ألف مخطوطة يعتمد عليها العراق في برنامج الكيمياء.

⇐ في 14 نيسان عام 1995 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (986) الذي يرفع بموجبه كمية النفط التي يُسمح للعراق بتصديرها بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء من (1.6) بليون دولار إلى (2) بليون دولار كل ستة أشهر.

⇐ في (20-22) أيار عام 1996 وقّع العراق مع الأمم المتحدة اتفاقية لتنظيم برنامج النفط مقابل الغذاء "oil-for-food" وبما ينسجم مع القرار السابق (986) الصادر عن مجلس الأمن.

⇐ في 27 آذار 1997 أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت أنّ العقوبات لن تُرفع عن العراق حتى لو التزم بالقرارات الدولية، لأن المطلوب هو ضمان الزيادة السلمية للعراق وهذا الأمر من الصعب تحقيقه في ظل النظام العراقي القائم.

⇐ في 26 أيار عام 1997 طالب العراق برفع حصة صادراته النفطية إلى (4) بلايين دولار بسبب النقص الشديد في الحاجات الإنسانية للشعب العراقي، إلا أن الولايات المتحدة لم توافق ومُدّ مجلس الأمن الدولي برنامج النفط مقابل الغذاء على نفس المستوى دون أي تعديل.

⇐ في 20 شباط 1998 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1153) الذي يمدّد بموجبه العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء مع زيادة في حصة الصادرات النفطية العراقية لتبلغ (5.2) بلايين دولار خلال ستة أشهر قادمة.

⇐ في 27 آذار عام 1998 ونتيجة الانخفاض في مردود النفط العراقي والانخفاض في أسعار النفط العالمية أصدر مجلس الأمن الدولي القرار (1158) الذي يسمح للعراق بتصدير ما قيمته (1.4) بليون دولار من النفط خلال فترة تسعين يوماً.

- ⇐ في 27 تموز عام 1998 أصدرت وكالة الطاقة الذرية (IAEA) تقريراً أشارت فيه أنه لا يوجد أي دليل يشير إلى امتلاك العراق أي أسلحة نووية.
- ⇐ في 31 تشرين الأول عام 1989 أصدر الرئيس الأميركي كلينتون قانوناً يخصص بموجبه (97) مليون دولار لدعم المعارضة العراقية، بما يمكنها من العمل لإسقاط نظام الرئيس صدام حسين.
- ⇐ في 19 كانون الأول عام 1998 وبعد أربعة أيام من القصف أنهت الولايات المتحدة وبريطانيا غاراتهما على أهداف عراقية، وكان هذا القرار اتخذته الرئيس الأميركي كلينتون ورئيس الوزراء البريطاني دون مافقة من مجلس الأمن الدولي بحجة عدم تعاون العراق مع لجان التفتيش الدولية.
- ⇐ في 4 آب عام 1999 سمح مجلس الأمن بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء بأن يقوم العراق بتصدير ما قيمته (8.2) ملايين دولار من النفط بعدما كانت الحصة المسموحة (5.2) ملايين دولار.
- ⇐ في 17 كانون الأول من العام 1999 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1284) الذي تمّ بموجبه تشكيل لجنة الرصد والتحقيق والتفتيش (UNMOVIC) لتحلّ محلّ اللجنة السابقة (UNSCOM) المشكّلة بموجب القرار (687) لعام 1991. كما نصّ القرار على السماح باستيراد النفط من العراق بغض النظر عن الشروط الكمية التي كانت مفروضة سابقاً، إلى جانب ماسبق فقد تمّ الطلب من العراق أن يلتزم بإعادة جميع الكويتيين المفقودين ورفات الموتى منهم.
- ⇐ في 26 كانون الثاني عام 2001 أعلنت تركيا أن تجارتها خسرت منذ فرض العقوبات على العراق ما يقدر بـ (35) بليون دولار. وإنها تفضل رفعاً فورياً للعقوبات الاقتصادية عن العراق.
- ⇐ في 1 حزيران عام 2001 صدر عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1352) الذي يشدّد على ضرورة تحسين الشروط الحياتية للشعب العراقي وضرورة إزالة كافة العقوبات والعراقيل التي تقف دون وصول الحاجات والسلع الإنسانية للمواطن العراقي.
- ⇐ في 29 كانون الثاني عام 2002 أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش أن العراق وإيران وكوريا الشمالية يشكلون محور الشر "axis of evil" في العالم. وفي شباط من العام نفسه أعلنت روسيا و ألمانيا وتركيا وبعض الدول العربية أنها تعارض أي عمل عسكري أميركي ضد العراق، وأنّ ذلك يجب أن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة.
- ⇐ في آذار عام 2002 توصلت روسيا والولايات المتحدة إلى اتفاق من أجل تغيير نظام العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، بما يسمح بتسهيل إدخال المواد الإنسانية للشعب العراقي كما ينص الاتفاق على تحرير بعض العقود التي وقعتها روسيا مع العراق من العقوبات.

⇐ في 10 أيار 2002 أعلن وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد أنه حتى استخدام العقوبات الذكية

"Smart sanctions" لن توقف صدام حسين من ممارسة الاضطهاد ضد شعبه.

⇐ في 14 أيار عام 2002 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1409) الذي يضع قيوداً تنظم استيراد ومراقبة كل البضائع التي تدخل إلى العراق، إلى جانب محاولة وقف عمليات تهريب النفط عبر دول الجوار، وكانت مجموعة المقترحات السابقة قدّمها وزير الخارجية الأميركي كولن باول وعُرفت بالعقوبات الذكية.

⇐ في 16 حزيران عام 2002 جاء في تقرير نشرته واشنطن بوست أن الرئيس الأميركي جورج بوش وقّع قراراً يطلب فيه من وكالة المخابرات الأميركية الـ (CIA) أن تكثّف تعاونها مع جماعات المعارضة العراقية وأن تمدهم بالأسلحة والأموال والتدريب اللازم، كما سُمح بموجب هذا القرار لفريق المهام الخاصة في المخابرات الأميركية بالعمل على اغتيال الرئيس العراقي صدام حسين.

⇐ في 23 تموز وبعد فشل جولة المحادثات الثالثة بين فريق الأمم المتحدة والحكومة العراقية أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أنه لن تُعاود المحادثات مع العراق ما لم يثبت العراق مصداقية واحتراماً في تعامله مع المفتشين الدوليين، وفي خطوة غير متوقعة طلب العراق في الأول من شهر آب بعودة فريق الأمم المتحدة للعمل في العراق.

⇐ في 17 آب 2002 وقّع العراق خطة تعاون اقتصادي لمدة خمس سنوات مع روسيا بقيمة تقدر بـ (40) بليون دولار، وأعلن الطرفان أن برنامج التعاون الاقتصادي هذا ينسجم مع العقوبات الاقتصادية الدولية ولا يتعارض معها.

⇐ في 5 أيلول 2002 أعلن وزراء الخارجية العرب من الجامعة العربية معارضتهم الشديدة لأي عمل عسكري أميركي أحادي الجانب ضد العراق، كما دعوا إلى رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق وطالبوا العراق بالتعاون مع لجنة المفتشين الدوليين.

⇐ في 10-11 تشرين الأول من العام 2002 صدر عن مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين القرار رقم (113-296) والقرار (77/ 23) وتمّ السماح بموجب ذلك للرئيس الأميركي باستخدام القوة ضد العراق لتطبيق كل قرارات الأمم المتحدة بالقوة.

⇐ في 8 تشرين الثاني عام 2002 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1441) الذي يُطلق يد لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية للعمل بكامل الصلاحيات في العراق، كما يمهل القرار العراق مهلة (30) يوماً للإعلان الصريح والكامل عن كل برامج التسلح التي يمتلكها.

- ⇐ في 23 تشرين الأول أعلن العراق التزامه وقبوله بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (1441).
- ⇐ في 27 كانون الثاني عام 2003 وفي تقرير لجنة المفتشين الدوليين إلى مجلس الأمن أعلن كبير المفتشين الدوليين هانس بليكس (Hans Blix) أن العراق لم يبدِ تعاوناً صادقاً في الكشف عن جميع الأماكن، أما رئيس وكالة الطاقة الذرية محمد البرادعي فقد أعلن أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها كل الإثباتات الحقيقية بعدم امتلاك العراق أي أسلحة نووية ويمكن إثبات ذلك بكل تأكيد.
- ⇐ في 5 شباط عام 2003 وخلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي عرض وزير الخارجية الأميركي كولن باول ما ادعى أنه معلومات استخباراتية وصور بالأقمار الصناعية وتسجيلات هاتفية عن امتلاك العراق للأسلحة النووية.
- ⇐ في 24 شباط عام 2003 أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا أن العراق خسر فرصته الأخيرة في الحل السلمي والطوعي لملف التسلح الخاص به.
- ⇐ في 17 آذار عام 2003 فشلت الولايات المتحدة وبريطانيا من إقناع روسيا وفرنسا والصين للموافقة على قرار دولي للتدخل العسكري في العراق، ونتيجة لذلك تم سحب القرار وأعلن الرئيس بوش أن على صدام حسين وأولاده مغادرة العراق خلال 24 ساعة وإلا عليهم مواجهة القوات العسكرية الأميركية.
- ⇐ في 19-20 آذار عام 2003 بدأ احتلال العراق بضربات جوية أميركية وبريطانية على بغداد تحت شعار الصدمة والرعب "shock and awe" إلى جانب دخول القوات البرية من الحدود الكويتية.
- ⇐ في 16 نيسان 2003 أعلن الرئيس بوش عن إتمام إزالة النظام العراقي ودعا الأمم المتحدة إلى رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق.
- ⇐ في 7 أيار عام 2003 أعلن الرئيس الأميركي ج ورج بوش عن رفع العقوبات التي كانت فرضتها الولايات المتحدة على العراق، وتم رفع اسم العراق من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، وتم السماح بتحويل الأموال ضمن شروط معينة إلى العراق.
- ⇐ في 22 أيار اعتبر مجلس الأمن الدولي أن العراق تحت الاحتلال البريطاني والأميركي وطالب بإزالة كافة العقوبات والقيود المالية والتجارية التي كانت مفروضة على العراق، كما دعا إلى تحويل عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء إلى قوات الاحتلال لستة أشهر أخرى.
- ⇐ في 13 كانون الأول 2003 اعتقلت القوات الأميركية الرئيس العراقي صدام حسين ليصار إلى محاكمته وإعدامه مع أركان النظام العراقي السابق.
- وبذلك تكون قد طُويت صفحة العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق، لتبدأ مرحلة ما بعد العقوبات (مرحلة الاحتلال العسكري المباشر).

ثانياً آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق:

يمكن لنا أن نميّز بين مرحلتين من العقوبات الاقتصادية على العراق: الأولى تعبّر عن الفترة الممتدة من فرض العقوبات حتى عام 1996، حيث تميّزت العقوبات في هذه الفترة بالصرامة المطلقة، والقيود الشديدة، والمرحلة الثانية بدأت مع تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء ومحاولة تطوير العقوبات السابقة وتحويلها إلى عقوبات "ذكية". أما فيما يخص القطاعات المتأثرة من نظام العقوبات الاقتصادية المطبّق على العراق فيمكن القول إنّ جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية قد تعرّضت إلى الشلل المطلق، إذا لم نقل الدمار المطلق، بحيث تم تشبيه العقوبات الاقتصادية على العراق بأسلحة الدمار الشامل (وصفت بعقوبات الدمار الشامل) لناعية شمولية أضرارها والخراب الذي تسبّبه. ولهذا ستم دراسة آثار العقوبات الاقتصادية خلال الفترتين قبل وبعد برنامج النفط مقابل الغذاء كما هو موضح بالتالي:

➡ أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق قبل العام 1996 (قبل برنامج النفط مقابل الغذاء):

إنّ فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بعد غزوه الكويت لم يكن له أن يحقّق هذا الضرر الهائل على المجتمع العراقي لولا ما تبع هذه العقوبات من عمليات عسكرية طالت البنى التحتية العراقية، فخلال (43) يوماً متواصلاً عمدت القوات الجوية الأميركية على الاستهداف الدقيق للمرافق الحيوية العراقية، وكانت الإستراتيجية الأميركية من وراء ذلك واضحة كما أعلنها أحد المخططين للحرب على العراق بقوله "إنّ الغاية كانت تدمير وتخريب الإمكانات القيّمة التي لا تستطيع بغداد إصلاحها دون مساعدات أجنبية. إن أسوأ الأضرار لم تحصل نتيجة القصف الخاطيء بل من دقة إحكام الأهداف -شبكات الكهرباء، مصافي النفط ونظم المواصلات، إنّ ما تحقق بللهجمات على البنية التحتية يفي بتسريع تأثير العقوبات"^[44]، وبالفعل فقد بدأت العقوبات تأخذ فعاليتها بمجرد تطبيقها، وهذا ما عكسه انخفاض المؤشرات الغذائية والصحية والتعليمية للمواطن العراقي فور تطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية. فقد بدأت المصانع والمشاريع التجارية تغلق أبوابها تاركة الشعب بدون عمل. وظلّ موظفو الحكومة في وظائفهم، لكن التضخم الذي بلغ أرقاماً خيالية ومعدل ارتفاع الأسعار بقي يتراوح بين (250% - 300%) كل ذلك قوّض رواتبهم «يكسب الموظف المدني خمسة آلاف دينار في الشهر، أي ما يعادل 2.5 دولار»^[45]. وقد جرّ المهندسون والعلماء وأساتذة الجامعات ووظائفهم لبيع السجائر في الشوارع أو قيادة سيارات الأجرة، فقد كان راتب الأستاذ الجامعي يعادل (600) دولاراً في الشهر قبل العقوبات، ولكن بعد العقوبات أصبح لا يعدو (15) دولاراً. والجدول التالي يبيّن تطور أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية قبل وبعد العقوبات وفي ظل برنامج النفط مقابل الغذاء:

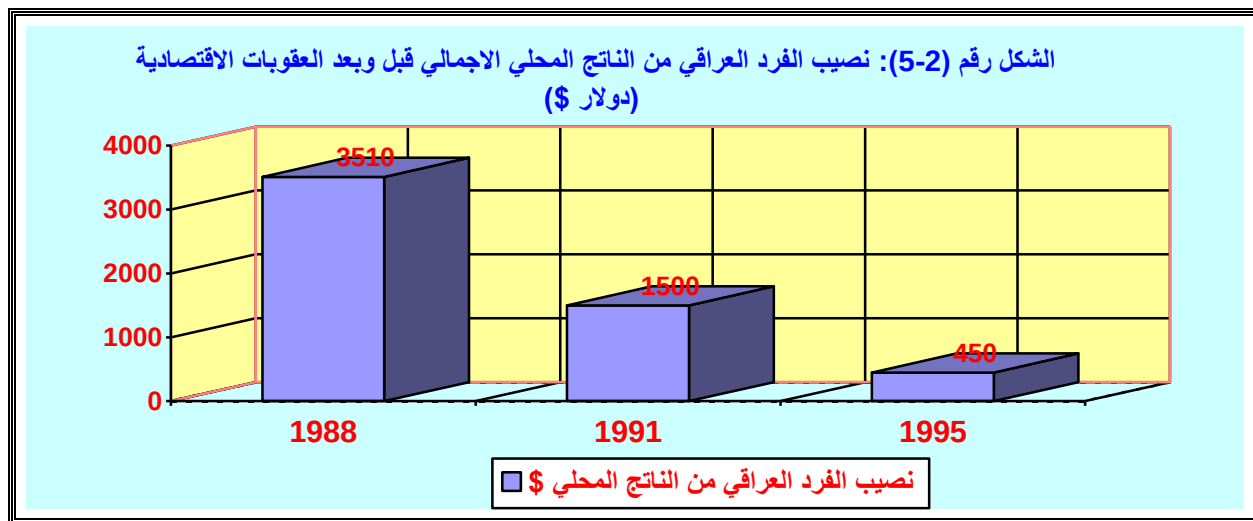
⁴⁴ - بارتون جيلمان، تحالف الحرب الجوية يضرب العراق بشكل واسع، واشنطن بوست، 23 حزيران 1991.
⁴⁵ - تقرير السفير سيلسو ن. أموريه المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٩ - (S/1999/356).

الجدول (2-5): أسعار الأغذية في السوق العراقية المفتوحة خلال الأعوام 1990 و 1995 و 1998 (دينار)

السعر في 1998 للكيلو غرام الواحد (دينار)	السعر في 1995 للكيلو غرام الواحد (دينار)	السعر في 1990 للكيلو غرام الواحد (دينار)	الغذاء
275	713.31	0.06	دقيق القمح
350	1184.21	0.24	الأرز
450	1375.65	0.2	السكر
3000	4502.02	2	الشاي
1300	2566.73	0.6	زيت الطبخ
1000	3010.48	1.6	حليب الأطفال

المصدر: تقرير لوزارة الخارجية العراقية - بغداد، آثار الحصار الاقتصادي الشامل على العراق، 1999، ص (44).

وتشير الدراسات والتقارير الدولية^[46] إلى أنّ جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في العراق قبل عام 1990 كانت أعلى عموماً من المعدلات الإقليمية والدول النامية، إلا أنّ هذه المعدلات تدهورت إلى أدنى المستويات المعروفة في العالم بعد تطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية. إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي (75.5) مليار دولار عام 1989، ولكنه انخفض إلى الثلثين عام 1991. وفي عام 1988 كان دخل الفرد العراقي من إجمالي الناتج المحلي (3510) دولارات، لكنّه انخفض إلى (1500) دولاراً عام 1991، ثم انخفض إلى (450) دولاراً عام 1995 كما هو موضح في الشكل البياني رقم (2-5):

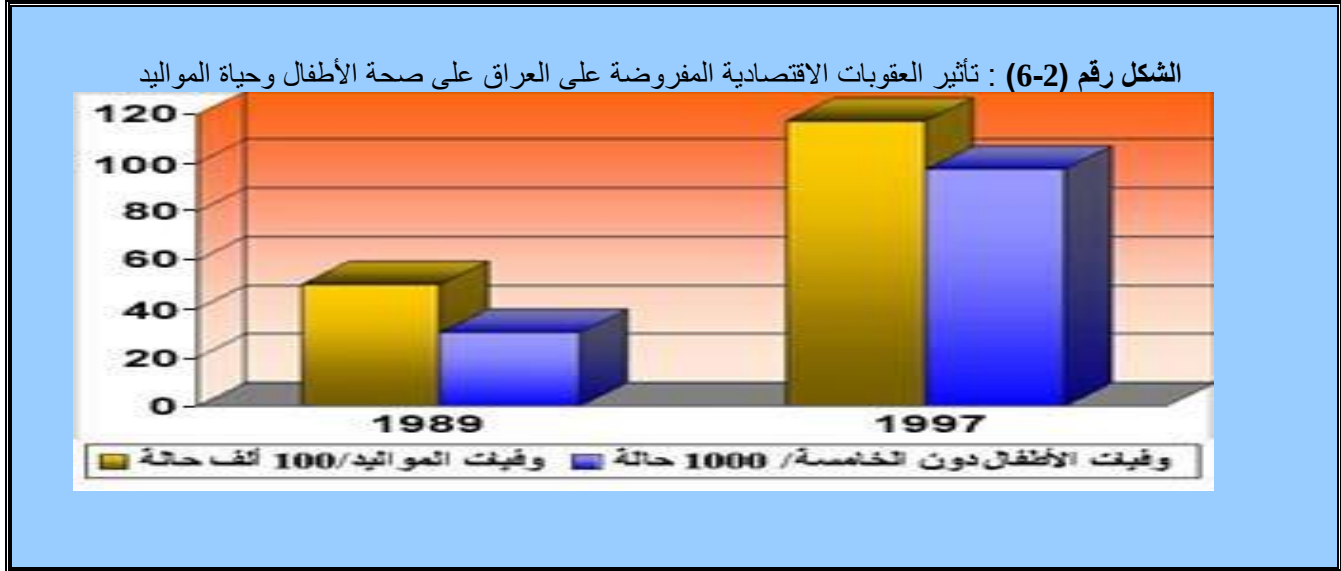


الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى إحصائيات لجنة الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق الإنسان (E/CN.4/Sub.2/2000)

وعلى الصعيد الإنساني فبعد سنتين من فرض العقوبات، نشر مكتب السكان الأمريكي دراسة تشير إلى انخفاض معدل عمر العراقيين (20) سنة للرجال و (11) سنة للنساء، إلى جانب الشلل الذي أصيب به القطاع الصحي، والذي انعكس بشكل كبير على صحة الأطفال والمواليد الجدد، فقد تزايد معدل الوفيات أثناء الولادة

46 - مارك يوسويت - دراسة مقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، (E/CN.4/Sub.2/2000)، 21 حزيران 2000.

من (50) لكل مئة ألف حالة ولادة عام 1989 إلى (117) لكل مئة ألف حالة ولادة عام 1997. وزادت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة من (30.2) لكل ألف حالة ولادة إلى (97.2) خلال الفترة نفسها^[47] كما هو موضح من خلال الرسم البياني رقم (2-6):



المصدر: اليونسيف- الدراسة الاستقصائية لوفاة الأمهات والأطفال في العراق منذ عام 1990- التقرير الأولي 1999 .

إلى جانب كل ذلك فقد انخفضت نسبة القيام بالعمليات الجراحية بنسبة (40%) نتيجة عدم توافر الطاقة الكهربائية بشكل منتظم، بالإضافة إلى النقص الحاد في العقاقير المخدرة والأدوات الجراحية. وبالطبع، فإن انخفاض نسبة القيام بالعمليات الجراحية قد أثّر على معدلات الإصابة بالأمراض ومعدلات الوفيات. وسرعان ما انتشرت الأمراض والأوبئة في أنحاء العراق، ففي عام 1990 كانت نسبة انتشار النفوذ (11.3) حالة لكل 100000 مواطن، ولكن بعد العقوبات ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (142) حالة لكل 100000 مواطن. وكذلك الحال بالنسبة للكوليرا فبعد أن كانت نسبة انتشارها صفر في عام 1989 ارتفعت نسبة الإصابة بعد العقوبات لتصل في عام 1994 إلى (1344) حالة إصابة لكل 100000 مواطن^[48]. وفي مجال التعليم، فقد كانت تقارير اليونسكو واليونسيف تشيد بالقطاع التعليمي العراقي قبل العقوبات « كان نصيب التعليم يزيد على 5% من ميزانية الدولة عام 1989 وهو فوق المعدل الموجود لدى الدول النامية والبالغ 3.8% » أصبحت هاتين المؤسستان العالميتان تحذران من خطورة الوضع التعليمي والثقافي في العراق بعد تطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية، بسبب حالات التسرب من المدارس، وهجرة أساتذة الجامعات، وتدهور البنية التحتية للجامعات والمدارس، وعدم القدرة على الصيانة أو التزود بالطاقة الكهربائية،

⁴⁷ - اليونسيف- الدراسة الاستقصائية لوفاة الأمهات والأطفال في العراق منذ عام 1990- التقرير الأولي 1999.

⁴⁸ - Jay Gordon-When Economic Sanctions Become Weapons of Mass Destruction -social science research council- Mar 2004 <http://conconflicts.ssrc.org/archives/iraq/>

والجدول الإحصائي التالي يبيّن لنا تطوّر ظاهرة الرسوب والتسرّب من المدارس العراقية قبل وأثناء العقوبات^[49]:

الجدول رقم(2-6): واقع تطوّر ظاهرة الرسوب والتسرّب خلال المراحل التعليمية المختلفة في العراق

السنة	المرحلة الابتدائية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الإعدادية	التعليم المهني	معهد إعداد المعلمين	المجموع
1989-1990	59,673	33,577	2,442	2,014	132	97,838
1991-1992	93,750	48,605	2,221	3,077	132	147,785
1992-1993	67,706	52,731	4,085	2,722	124	127,368
1993-1994	71,705	49,374	3,803	2,313	142	127,337
1994-1995	86,412	58,465	4,079	2,337	191	151,484
1995-1996	89,531	53,056	4,969	2,150	164	149,870

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على المصدر: <http://www.unesco.org/delegates/iraq/education.htm>

من الواضح كيف أنّ العقوبات أثّرت على نوعية التعليم كمّاً ونوعاً، حيث تشير البيانات إلى أن المدارس التي كانت قدراتها الاستيعابية (700 تلميذ) بلغ عدد المسجلين فيها (4500 تلميذ)^[50]. وكانت لهذا الانهيار التعليمي آثاره الاجتماعية الخطيرة لناعية ضرب جيل كامل وحرمانه من أبسط مقومات الحياة الإنسانية، إلى جانب ما رافق هذا الأمر من انتشار ظواهر التسول والانحلال الأخلاقي، وفقدان الأمن في المجتمع العراقي.

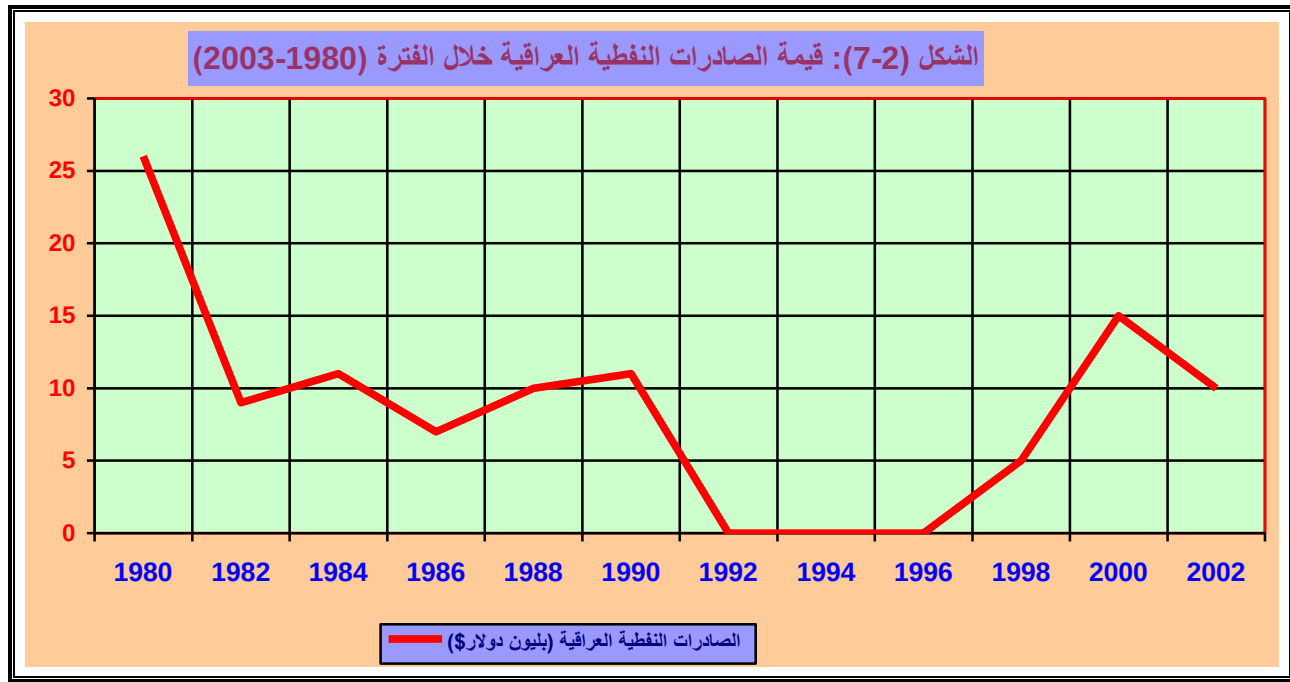
أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق في ظل قانون النفط مقابل الغذاء:

في 14 نيسان 1995 اتخذ مجلس الأمن، وبالاتحاد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار رقم (986) الذي أنشأ برنامج "النفط مقابل الغذاء"، وكان الهدف من هذا البرنامج أن يكون بمثابة "تدبير مؤقت لتوفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي إلى أن ينفذ العراق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة". إلا أن تنفيذ هذا البرنامج لم يبدأ حتى كانون الأول 1996. وتم تصدير أول شحنة من النفط العراقي في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، ووصلت أول الشحنات من المواد الغذائية في آذار 1997.

في المراحل الأولى للبرنامج، أُذن للعراق ببيع ما قيمته بليون ي دولار من النفط كل ستة أشهر . وفي عام 1998 رُفع الحد الأعلى لمستوى صادرات النفط العراقي في إطار البرنامج ليصل إلى (5.26) بلايين دولار كل ستة أشهر . وفي كانون الأول 1999 ألغى مجلس الأمن الحد الأقصى المفروض على صادرات النفط

⁴⁹ - تقرير اليونسكو : The Effects of the embargo on Education in Iraq : <http://www.unesco.org/delegates/iraq/education.htm>
⁵⁰ <http://iraq4all.dk/Iraq/iraq10%2079aar.htm>

العراقي، وظلّ الاتفاق قائماً طوال الفترة على توزيع عائدات بيع النفط العراقي بنسبة (72%) لتمويل البرنامج الإنساني للشعب العراقي، و (25%) لصندوق التعويضات من أجل المدفوعات الخاصة بتعويضات الخسائر الناجمة عن الحرب و (2.2%) للتكاليف الإدارية والتشغيلية للبرنامج التي تتكبدها الأمم المتحدة و (0.8%) في المئة لبرنامج التفتيش عن الأسلحة. والشكل البياني التالي رقم (2-7) يعرض تطوّر صادرات النفط العراقية خلال الفترة الممتدة من عام 1980 وحتى عام 2003^[51]:



من الواضح كيف أنه خلال فترة العقوبات كانت الصادرات النفطية شبه معدومة، لتعود هذه الصادرات بالارتفاع تدريجياً بعد قانون النفط مقابل الغذاء عام 1996، وتقوم تسع وكالات ومنظمات تابعة للأمم المتحدة بتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء لتلبية احتياجات السكان المدنيين التي شملت نحو (24) قطاعاً اقتصادياً واجتماعياً. وهذه المنظمات هي: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، واتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

وتمّ بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء تصدير ما يقارب من (3.4) بلايين برميل من النفط العراقي بقيمة تبلغ نحو (65) بليون دولار في الفترة بين كانون الأول 1996 و 20 آذار 2003. والجدول التالي يوضّح كيفية توزيع عائدات النفط العراقي على القطاعات المختلفة^[52]:

⁵¹ - Carl A.Teglund , Economic sanctions as warfare-A study about economic sanctions on Iraq (1990-2003), Uppsala University , 2006, P(47).

⁵² - Carl A.Teglund....OP-Cit, P(36).

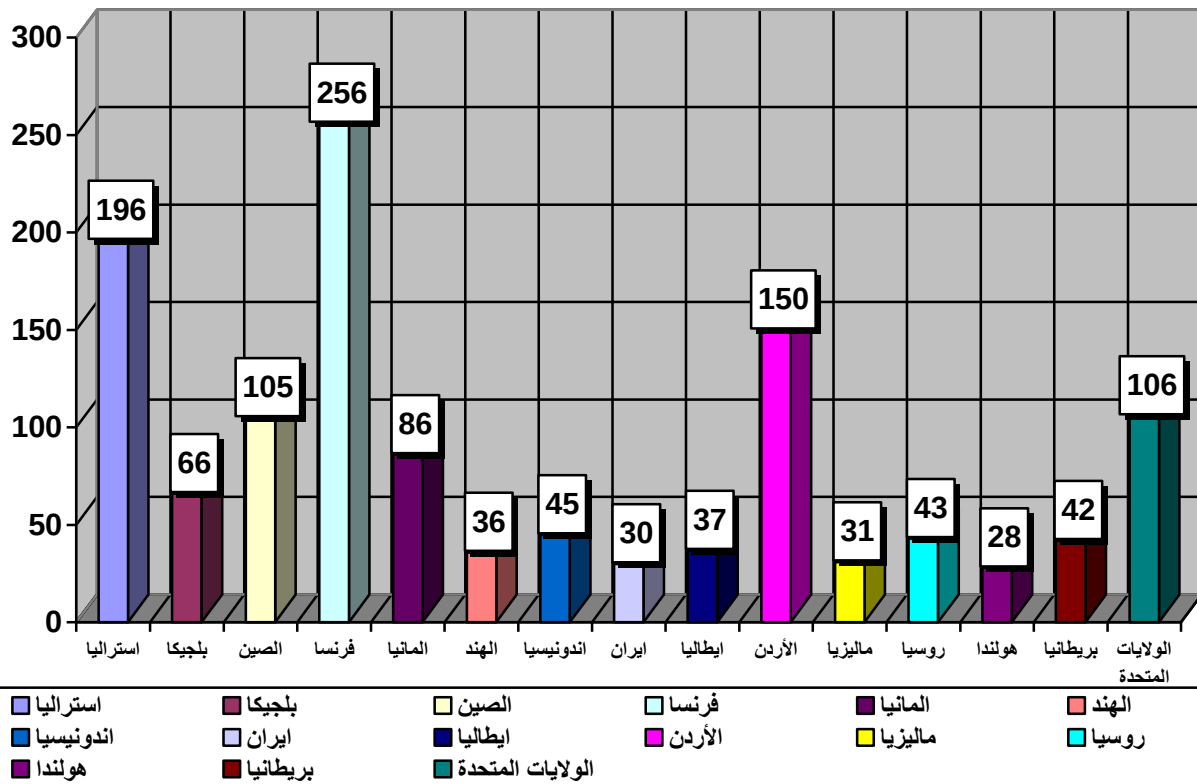
الجدول (2-7): توزيع عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء خلال الفترة 1997-2002 موزعة حسب القطاعات

القطاع	قيمة المشتريات التي تم الموافقة عليها (\$)
الغذاء	13.5 بلايين دولار
الزراعة	3.7 بلايين دولار
تطوير قطاع النفط	3.6 بلايين دولار
الكهرباء	3.5 بلايين دولار
توزيع الغذاء	3.3 بلايين دولار
الصحة	3 بلايين دولار
الإسكان	2.7 بلايين دولار
الاتصالات والنقل	2 بلايين دولار
المياه والصحة	2 بلايين دولار
التعليم	1.1 بلايين دولار
حصص مخصصة	293 مليون دولار
الصناعة	35 مليون دولار
الشؤون الدينية	10.2 مليون دولار
القضاء	4.8 ملايين دولار
الإنشاءات	2.2 ملايين دولار

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى المصدر: (36)P-OP....Carl A.Teglund, Economic sanctions as warfare-A study about economic sanctions on Iraq (1990-2003).

تمّت تلبية الحاجيات السابقة لمختلف القطاعات من خلال عقد شراء مع شركات ومؤسسات خاصة وحكومية على امتداد العالم، وكانت تُدار جميع هذه العقود من قبل مكتب برنامج العراق التابع للأمم المتحدة. والشكل التالي رقم (2-8) يعرض التوزيع الجغرافي للمستوردات العراقية بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء:

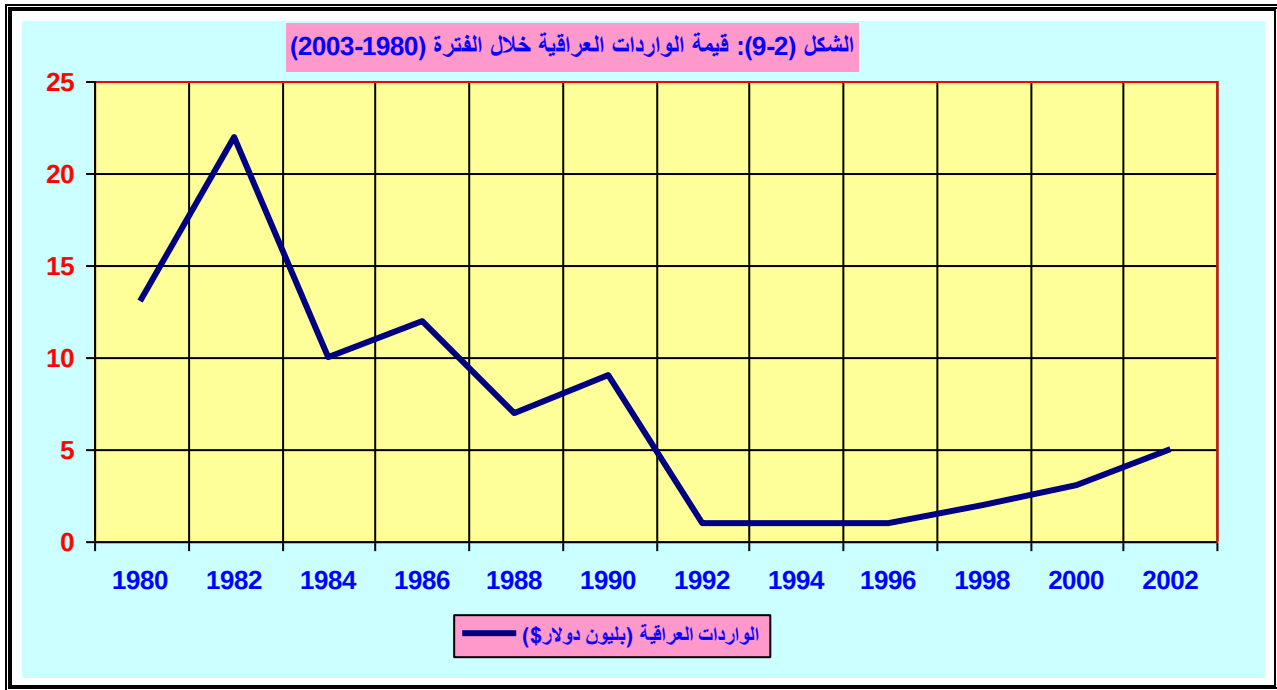
الشكل (8-2) : التوزيع الجغرافي للواردات العراقية عام (1998) - (مليون دولار)



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى المرجع: Kenneth Katzman – Iraq: Oil-For-Food Program, International sanctions and illicit Trade, Report for Congress, April 2003

إنَّ ما جاء به برنامج النفط مقابل الغذاء لا يعدو أن يكون سوى إجراء إسعافي لا نقاذ برنامج العقوبات القائم منذ خمس سنوات على العراق، والذي ثبت فشله، فطوال هذه السنوات الخمس ازدادت قوة النظام العراقي وبالقدر نفسه ازدادت معاناة الشعب العراقي، فكان لا بد من تحوّل نوعي في إستراتيجية العقوبات الاقتصادية والانتقال تدريجياً إلى ما يُعرَف بالعقوبات الذكية. فبعد أن كانت الواردات العراقية السنوية قبل العقوبات تقارب لـ (10) بلايين دولار، وتم تجميدها طوال السنوات الخمس الأولى من العقوبات، أتى برنامج النفط مقابل الغذاء ليرفع نسبة الواردات السنوية العراقية بنسبة ضئيلة لم تتعدّ في أحسن الأحوال ثلث ما كانت عليه قبل العقوبات. وهذه النسبة، وفي ظل الاحتياجات الهائلة للشعب العراقي بعد خروجه من حربين مدمرتين وخمس سنوات حصار، تكاد تكون معدومة الأثر على أحوال المواطنين العراقيين، والشكل البياني رقم (9-2) يوضح مسار تطور الواردات العراقية خلال الفترة 1980-2003: [53]

⁵³ - Carl A.Teglund...OP-cit, P(48) .



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى المرجع: Carl A.Teglund...OP-cit, P(48)

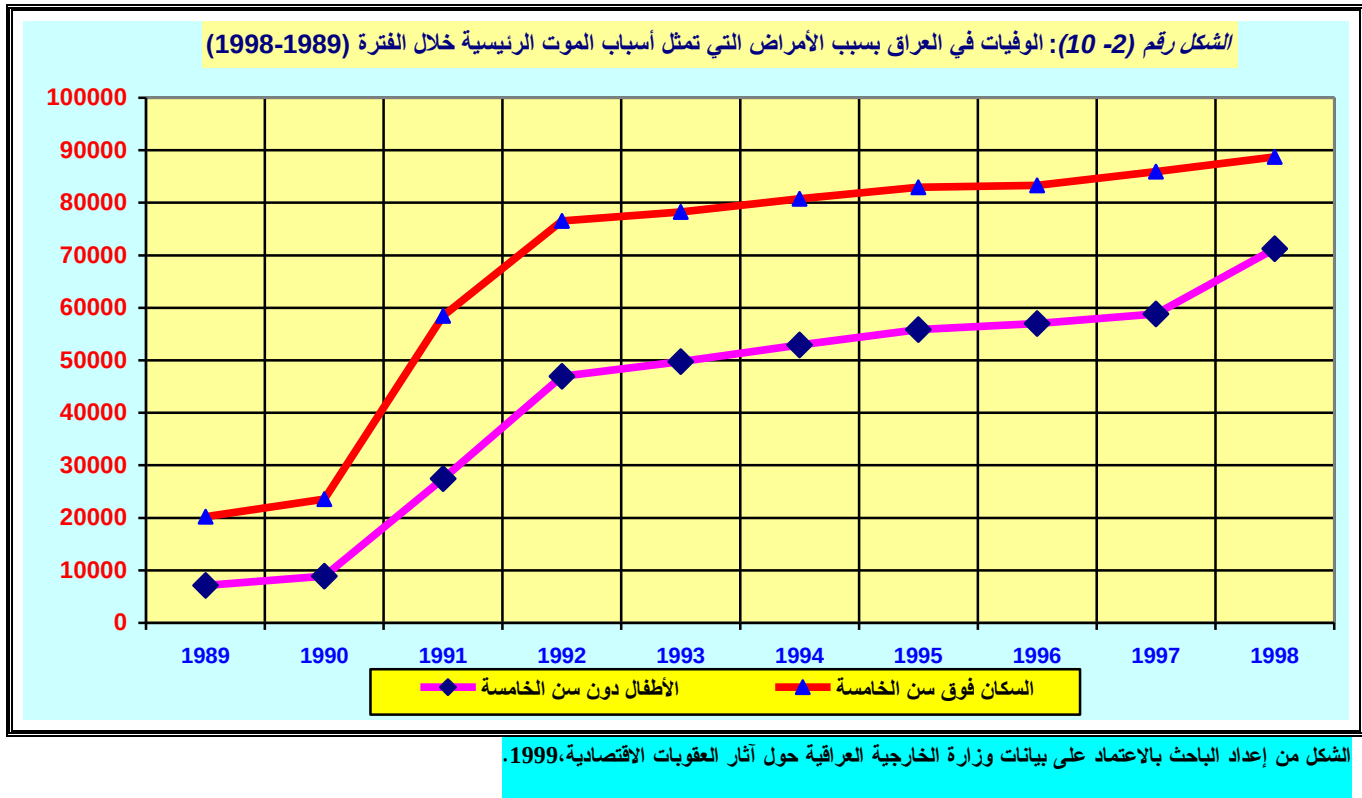
نلاحظ كيف أنه لم تعد الواردات العراقية إلى مستواها الطبيعي قبل العقوبات حتى في ظل تطبيق قانون النفط مقابل الغذاء حيث ظلت هذه الواردات تشكّل نسبة بسيطة مما كانت عليها قبل عام 1990.

ثالثاً تقييم العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق:

بعد الاطلاع على العقوبات الاقتصادية الدولية التي اجتمع العالم على تطبيقها على العراق، وبعد معرفتنا للآثار التي ترتبت على هذه العقوبات، يبقى السؤال القا ثم هل كانت هذه العقوبات فعّالة؟ وهل تكالبت هذه العقوبات بالنجاح في نهاية المطاف، أم أن الفشل كان مصيرها ولم تنفع عمليات التجميل التي حصلت لنظام العقوبات الاقتصادية لتحويله إلى نظام للعقوبات الذكية. جوابنا على ماسبق يتحدّد بشكل أساسي بعد معرفتنا للأهداف التي سعت الولايات المتحدة لتحقيقها من خلال هذه العقوبات.

إن الفرضية التي تقول إن هدف الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها من تطبيق هذه العقوبات على العراق هو إضعاف هذا البلد تمهيداً للسيطرة المطلقة عليه يدفعنا إلى اعتبار أن نظام العقوبات المطبّق في النموذج العراقي كان في منتهى النجاح ونجاحه هذا لم يقتصر على إضعاف الشعب العراقي فحسب، بل نجح في قتل وتدمير هذا المجتمع وكيانه الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، والرسم البياني (2-10) يبين لنا مدى فعالية نظام العقوبات الاقتصادية الدولية في قتل وفتك حياة المواطنين من الشعب العراقي^[54]:

⁵⁴ - تقرير وزارة الخارجية العراقية - آثار الحصار الاقتصادي الشامل على العراق - بغداد، 1999، ص (39).



وبالفعل فقد تم في نهاية الأمر تفكيك المجتمع العراقي في شماله وجنوبه وتمهيد الأرضية المناسبة لتدخل عسكري شامل في عام 2003 حيث تم احتلال العراق بسهولة مطلقة ما كان لها أن تتم بهذا الشكل قبل فترة العقوبات.

أما فيما يخص أهداف المجتمع الدولي من فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، فإن هذه الأهداف يمكن لنا إجمالها بنود قرار مجلس الأمن الدولي رقم (687) والمتمثلة بشكل مختصر في:

- ❖ انسحاب القوات العراقية من الكويت.
- ❖ الاعتراف بالكويت دولة مستقلة وذات سيادة.
- ❖ ترسيم الحدود مع الكويت.
- ❖ إعادة الأسرى الكويتيين.
- ❖ نزع العراق لأسلحته وتجريده من أي إمكانيات نووية.
- ❖ دفع التعويضات الناتجة عن غزو الكويت.
- ❖ حماية حقوق المواطن العراقي.

هذه الأهداف بمجملها تم تحقيقها من خلال العقوبات الاقتصادية، وإن لم تكن العقوبات هي المحرك الأساسي في تحقق هذه الأهداف، فهي لعبت دوراً إيجابياً في الوصول إلى هذه النتائج، وبشكل خاص في الفترة الأولى

التي تلت تطبيق هذه العقوبات. أما في المراحل المتقدمة فقد كانت لهذه العقوبات أضرار كبيرة فاقت ما حققته من انجازات، وتم استغلالها بشكل غير إنساني حيث بدأ النجاح الذي حققته في البداية يزول أمام صور معاناة الشعب العراقي، وأمام تأقلم النظام العراقي مع الوضع القائم وإيجاد صيغ تكفل تحجيم هذه العقوبات ومنعها من تحقيق مزيداً من الانجازات، ظهر نظام العقوبات وكأنه استنفد قوته، ولم يعد له أن يحقق أكثر مما فعل. وهذا طرح علامة استفهام حول الحدود التي يجب الوقوف عندها في تطبيق أي عقوبات اقتصادية للحفاظ على المكتسبات التي تم تحقيقها وعدم تحميل أي نظام عقوبات أهدافاً ليس بالإمكان تحقيقها لأن ذلك يُعدّ بداية نهايته.

أما الفرضية التي تقول إن الهدف من العقوبات الاقتصادية على العراق كان إضعاف النظام العراقي وتوليد شرخ بين النظام الحاكم والشعب العراقي تمهيداً لانحيار هذا النظام من الداخل، فقد فشلت هذه النظرية فشلاً ذريعاً وأظهرت العقوبات الاقتصادية أثراً عكسياً للأهداف المطلوبة منها. حيث كرّست هذه العقوبات لأفكار الحكومة العراقية بوجود مؤا مرة على الشعب العراقي تستهدف العراق شعباً وحضارة، وليس الموضوع خلافًا مع النظام الحاكم.

لقد ثبت وبشكل مطلق أن العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق لم تزد النظام العراقي إلا قوة وسيطرة، حيث وضعت بيده امتيازات ما كان له أن يملكها قبل العقوبات لناحية التحكم بأرزاق المواطنين والحصص التموينية، إلى جانب السيطرة على الاحتكارات، ومنح الامتيازات التفضيلية، والتحكم بعمليات التهريب وتجارة المال والنفط ومردودها الهائل. وبالمقابل ضَعُف المجتمع المدني وانتفت أي فرصة لتحرك داخلي معارض، بل على العكس من ذلك التفّ كثيرون حول النظام القائم لإيمانهم بأن زوال هذا النظام سوف يكون مقدمة لدمار مطلق للعراق بسبب التفكك الاجتماعي والسياسي والديني والأخلاقي الذي ولّدته العقوبات، والظروف المرافقة لها داخل المجتمع العراقي. حتّى إن المعارضين العراقيين خارج البلاد شملتهم العقوبات ولم يتمكنوا من تحويل أموالهم إلى أهاليهم في العراق، وهذا جعلهم على موقف واحد مع النظام ضدّ العقوبات.

بقي أن نبيّن أن ما توفر لنظام العقوبات الاقتصادية الدولية المفروض على العراق من مقومات نجاح لم يسبق أن توفر لأي نظام عقوبات حول العالم، وهذا يفسر النجاح النسبي لهذه العقوبات وخلال الفترة القصيرة التي تلت تطبيقها، وأهم هذه المقومات :

- (1) الإجماع الدولي منقطع النظير لهذه العقوبات.
- (2) شمولية هذه العقوبات لجميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية.
- (3) الموقع الجغرافي للعراق وسهولة عزله في ظل عدائه لمعظم الدول المجاورة له.
- (4) عدم الاستقرار الداخلي للمجتمع العراقي وظهور الاختلالات الداخلية في الجنوب والشمال.

(5) وضع الاقتصاد العراقي الصعب بعد حرب مع إيران استمرت لثمانى سنو ات واستهلكت معظم الاحتياطي العراقي من النقد الأجنبي، وتبع ذلك حرب عاصفة الصحراء التي استهدفت البنية التحتية والإستراتيجية العراقية بشكل مركز.

(6) إن اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير النفط بشكل أساسي في تلبية الاحتياجات وعدم وجود التنوع المطلوب في البنية الإنتاجية لهذا لاقتصاد، سهل وبشكل كبير فعالية العقوبات وبخاصة في ظلّ الإجماع الدولي وعدم وجود أي سوق تصديري للنفط العراقي.

في النهاية يُعدّ ما صرح به المندوب التنفيذي الأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق في تموز عام 1991 ، في سياق تقييمه لنظام العقوبات أبلغ تعبير عن هذا الأمر بقوله: « يبقى مبدأ إنساني جوهري بأنه ينبغي عدم جعل المدنيين الأبرياء رهائن لأحداث خارج نطاق سيطرتهم، لا يمكن أن يستمر من لحق بهم دمار الحرب في دفع ثمن سلام قاس».[55]

⁵⁵ - United Nations, Report to the Secretary-General on humanitarian needs in Iraq, S/22799- 17 July 1991, P(138) .

المبحث الرابع : نموذج العقوبات الاقتصادية على إيران:

يمكن القول إننا بدراستنا لنموذج العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران إنما ندرس النسخة الأحـدث في سلسلة أنظمة العقوبات الاقتصادية الدولية التي تم استخدامها وتطويرها في مراحل عديدة سابقة. وهذا النموذج الإيراني يمثل خلاصة ما توصلت إليه الدول الفارضة للعقوبات من آليات وقواعد استخدام العقوبات الاقتصادية في السياسات الدولية ، كما تعكس دراسة النموذج الإيراني مدى التطور في قدرة الدول الخاضعة للعقوبات على التكيف مع شكل ومضمون العقوبات.

هذه الأهمية الاستثنائية التي يكتسبها النموذج الإيراني في العقوبات الاقتصادية الدولية نابغة من ميـزات عديدة تتميز بها الحالة الإيرانية، وهي لم تتوفر في أي نموذج سابق لأنظمة العقوبات الاقتصادية الدولية، وأهم هذه الميزات نعرضها فيما يلي:

أ- يأتي نظام العقوبات المطبق على إيران بعد سلسلة من التجارب قلمت بعدها الدول الفارضة للعقوبات بتدارك الكثير من النواقص والعيوب التي تميزت بها أنظمة العقوبات السابقة، كما تعلّمت الحكومة الإيرانية من الدروس السابقة في كيفية مقاومة الآثار السلبية الناتجة عن العقوبات الاقتصادية الدولية والتكيف معها. أي أننا أمام مرحلة متقدمة من الصراع عبر استخدام العقوبات.

ب- تتميز الحالة الإيرانية بكون العقوبات الاقتصادية هي الأداة المعتمدة التي يمكن استخدامها من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية للضغط على السياسة الإيرانية ودفع إيران لتغيير سلوكها، في ظل الاستقرار السياسي الداخلي الذي تعيشه إيران، وفي ظل القوة العسكرية الرائدة التي يمتلكها الجيش الإيراني، وكل ذلك مترافق مع ما يتميز به الاقتصاد الإيراني من تنوع صناعي وزراعي ونفطي وتكنولوجي. وما يعزز كل ذلك هو الموقع الجغرافي المهم والاستراتيجي لإيران، ووجودها على الخليج العربي وإشرافها على مضيق هرمز، وهذا يجعلها تهدد تدفق (٤٠%) من حركة النفط العالمي . هذا كله يشكل تحدياً حقيقياً أمام نجاح سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية.

ت- تتميز العقوبات الاقتصادية على إيران، بطابع من الإجماع الدولي في ظل فئاعة الولايات المتحدة بعدم جدوى العقوبات الفردية وأحادية الجانب أمام النموذج الإيراني. لذلك يتم اللجوء إلى المجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن لتطبيق أي عقوبة لكي يكون لها الفاعلية المطلوبة ولكي لا تدفع الجهة الفارضة للعقوبات منفردة ثمن الخسارة التي يمكن أن تنشأ من هذه العقوبات.

سنعتمد في دراسة النموذج الإيراني على المنهجية نفسها التي اعتمدنا عليها في دراسة النماذج السابقة، مع تركيز خاص على الجهود والإجراءات التي تعتمدها إيران في سبيل مقاومة العقوبات، والتخفيف بالحد من الأضرار التي يمكن أن تسببها هذه العقوبات على الاقتصاد والمجتمع الإيراني.

أولاً سلسلة العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران:

بعد أن كانت إيران في ظل حكم الشاه واحدةً من أهم الدول الحليفة للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، جاءت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وأحدثت تحولاً نوعياً في علاقة الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولتبدأ مرحلة جديدة من الجمود والتوتر في علاقة إيران مع الولايات المتحدة بحجة دعم إيران للإرهاب، ومع المجتمع الدولي بسبب الملف النووي الإيراني، ونستعرض فيما يلي أهم المفاصل والمحددات التاريخية لهذه العلاقة:

➤ في ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٨٤ وعلى خلفية تفجير مقر المارينز الأميركي في بيروت، أدرجت الولايات المتحدة الأميركية اسم إيران على لائحة الدول الداعمة للإرهاب الدولي. ليتبع ذلك في ٢٨ نيسان م. ن العام نفسه قرار من الرئيس ريغان بمنع تصدير الطائرات والمروحيات وقطع الغيار وكل ما يتعلق بقائمة الصادرات التي تمس الأمن القومي.

➤ في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٨٧ فرضت إدارة الرئيس ريغان حظراً على كامل المستوردات الأميركية من إيران، إلى جانب منع تصدير (١٤) نموذجاً من السلع التي يمكن أن تُستخدم لأغراض عسكرية، وكان من نتيجة هذا القرار انخفاض الصادرات النفطية الإيرانية إلى الولايات المتحدة إلى الصفر بعدما كانت بلغت حوالي (١,٦) بليون دولار.

➤ في تموز عام ١٩٨٨ دعمت الأمم المتحدة وقف إطلاق النار بين إيران والعراق، وبدأت بعد ذلك محادثات السلام بين الطرفين.

➤ في شباط عام ١٩٨٩ صدرت فتوى من الإمام الخميني تطلب من المسلمين هدر دم الكاتب سليمان رشدي لإساءته للمقدسات الإسلامية في روايته التي صدرت في بريطانيا، وكان من نتيجة ذلك قيام طهران بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع لندن.

➤ في تشرين الثاني عام ١٩٨٩ تم الاتفاق على تحرير ما يقارب من (٥٦٧) مليون دولار أميركي من الأصول الإيرانية المجمدة من الولايات المتحدة. وأعلنت إيران أن قيمة الأصول الإيرانية المجمدة تقدر بحوالي (٩٠٠) مليون دولار إلى جانب (١٢) بليون دولار قيمة عقود عسكرية كانت دفعت قيمتها الحكومة الإيرانية.

➤ في ٣ أيار عام ١٩٩٠ فشلت المفاوضات مع الولايات المتحدة لتحرير الأصول الإيرانية المجمدة. وكان الرئيس الأميركي جورج بوش الأب أعلن أن بلاده ستساعد على معرفة مصير أربعة إيرانيين بينهم دبلوماسيان اختفوا في لبنان عام ١٩٨٢. وفي شهر تشرين الثاني من العام نفسه س. م. ح. الرئيس بوش للشركات الأميركية شراء النفط الإيراني على أن يتم التعامل مع كل صفقة بشكك إفرادي.

➤ في شهر آب عام ١٩٩٠ أصدر الكونغرس الأميركي قانوناً يحظر بموجبه إرسال المساعدات المباشرة لإيران والتضييق على كل ما يخص الحسابات المصرفية والكفالات والعمليات الائتمانية.

- ⇒ في تموز عام ١٩٩١ تم اغتيال البروفيسور ايتاشي ليغاراشي الذي كان مترجم رواية سليمان رشدي وتم توجيه الاتهام إلى سفارة إيران في طوكيو بأنها وراء عملية الاغتيال.
- ⇒ في آذار عام ١٩٩٤ أعلن البنك المركزي الإيراني توصله إلى اتفاق مع اليابان من أجل إعادة جدولة (٢,٣) بليون دولار من القروض على الرغم من الضغوط الأميركية والبريطانية على اليابان لعدم القيام بإعادة جدولة هذه الديون.
- ⇒ في ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٩٤ أعلن مكتب التقييم التكنولوجي في الولايات المتحدة أن الولايات المتحدة تمكنت من إبطال صفقة إيرانية لشراء مدخلات تستخدم في التخصيب العالي لليورانيوم كانت موجودة في مفاعل بـ كازاخستان وإن هذه المواد تكفي لإنتاج (٢٠) رأساً نووياً.
- ⇒ في كانون الأول عام ١٩٩٤ ونتيجة الضغوط الأميركية أعلنت اليابان أنها ستؤجل منح قرض بـ (٤٧٠) مليون دولار لإيران لغاية إنشاء السدود المائية.
- ⇒ في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٩٥ وضع السيناتور الفونس داملتو (Alfonse D'Amato) وثيقة لحظر التجارة بشكل كامل مع إيران باستثناء الحاجات الإنسانية.
- ⇒ في آذار عام ١٩٩٥ أصدرت إدارة الرئيس كلينتون قراراً تحظر بموجبه على المـ واطنين الأميـ ركيين والشركات الأميركية تمويل أو إدارة مشاريع نفطية في إيران والقرار يعلّق اتفاقيات موقعة مع إيران تقدر بحوالي (١) بليون دولار. وفي الشهر نفسه وقّعت روسيا عقداً بقيمة بليون دولار لمـ مساعدة إيـ ران فـي تطوير برنامجها النووي. تبع ذلك إعلان السيناتور داملتو أن العقوبات المفروضة على إيـ ران تـ شمل الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إيران، وإن حكومة الولايات المتحدة ستفرض عقوبات على أي شركة مهما كانت جنسيتها يثبت تعاملها مع إيران.
- ⇒ في ٣ نيسان ١٩٩٥ وقّعت شركة ايكسون اتفاقاً بقيمة (٧,٤) بلايين دولار مع أذربيجان لتطـ وير حقـ ل نفطي تمتلك شركة نفط إيرانية نسبة ٥٠% من المشروع، ولذلك مارست حكومة الولايات المتحدة الـ ضغط على الشركة الأميركية لتجميد الحصة الإيرانية. وفي ٣٠ نيسان أعلن البيت الأبيض أنـ هـ سـ يجمد كـ ل الحركات التجارية المباشرة مع إيران إلى جانب ما يقدر بـ (٤) بلايين دولار من التعامل التجاري غيـ ر المباشر وبشكل أساسي المشتريات الأميركية من النفط الإيراني عبر طرف ثالث، ورداً على ذلك أعلنت فرنسا وألمانيا وبريطانيا تصميمهم على متابعة التعامل مع الحكومة الإيرانية.
- ⇒ في تموز ١٩٩٥ وقّعت شركة توتال الفرنسية (Total) عقداً بقيمة (٦٠٠) مليون دولار لاستثمار حقـ ل نفطيين إيرانيين، وكان ذلك أول تصريح يمنح لشركة أجنبية بالاستثمار في مجـ الـ نفط بعـ د الثـ ورة الإسلامية ١٩٧٩. وكان نتيجة ذلك قيام كل من فرنسا والصين والهند بزيادة مستورداتها من النفط الخـ ام الإيراني، إلى جانب الاتفاق مع جنوب أفريقيا على أن تستوعب الأخيرة نحو (١٥) مليون برميل مـ ن الفائض المتكون نتيجة الحظر الأميركي. كما استضافت إيران في الحادي عشر من تشرين الثاني مؤتمراً دولياً للاستثمار في قطاع النفط ونجحت إيران في استقطاب نحو (١٠٠) شركة أجنبية متخصصة.

⇒ في كانون الأول عام ١٩٩٥ صدق مجلس الشيوخ الأميركي على قانون جديد للعقوبات النفطية على إيران يفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر في إيران ما يزيد على (٤٠) مليون دولار في مجالي النفط والغاز. وفي الـ (٢٠) من الشهر نفسه أقر مجلس الشيوخ عقوبات سرية تشمل تخفيض مبالغ (١٨) مليون دولار لتغطية نفقات العمليات المنفذة ضد النظام الإيراني لإجبار طهران على تغيير سياساتها.

⇒ في كانون الثاني عام ١٩٩٦ أعلن المسؤولون الإيرانيون أنهم سوف يوقعون عقوداً بـ (٧٠٠) مليون دولار مع قطاع الطيران الروسي رداً على العقوبات الأميركية.

⇒ في ١٤ شباط ١٩٩٦ اتهم السناتور داماتو (D'Amato) ألمانيا بأنها تساهم في زيادة الخطر العسكري الإيراني من خلال جدولة الديون الإيرانية. كما أرسل السناتور داماتو رسالة إلى رئيس شركة (JGC) اليابانية يحذره من خطورة توقيع عقود لتطوير صناعة الغاز الطبيعي الإيراني. وفي (١٩) حزيران من العام نفسه تم إقرار العقوبات على إيران وليبيا بالإجماع من قبل مجلس النواب الأميركي.

⇒ في ٢٣ تموز عام ١٩٩٦ تم إصدار النسخة المعدلة من قانون العقوبات الاقتصادية على إيران وليبيا (ILSA) "المعروف بقانون داماتو" حيث تم تخفيض معيار فرض العقوبات من (٤٠) مليون دولار إلى (٢٠) مليون دولار في العام لأي شركة أجنبية تستثمر ما يفوق هذا المعدل في قطاعي النفط أو الغاز وهذه العقوبات تشمل مايلي:

- ١- رفض أي اعتماد أو ضمان للاستيراد أو التصدير عن طريق البنوك الأميركية.
- ٢- رفض منح أي ترخيص لتصدير بضائع محددة وأمور تكنولوجية متطورة.
- ٣- منع تقديم أي قروض تزيد قيمتها على (١٠) ملايين دولار من المؤسسات المالية الأميركية لفترة ١٢ شهراً.

٤- منع الاستثمار في سندات الخزنة الأميركية.

٥- منع الدخول في أي شراكة أو عقود مع الحكومة الأميركية.

٦- وضع عراقيل وقيود على عمليات الاستيراد.

تبع ذلك في ٢٤ تموز إعلان الاتحاد الأوروبي معارضته لأي عقوبات تفرضها الولايات المتحدة الأميركية بموجب قانون معاقبة إيران وليبيا (ILSA) على الشركات الأجنبية غير الأميركية. وفي الثامن من آب من العام نفسه حذر الرئيس الفرنسي جاك شيراك الولايات المتحدة من أي استهداف للشركات الفرنسية التي ترغب بالاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني. كما وقعت تركيا عقداً بقيمة ٢٠ بليون دولار لغاية ٢٠٠٠م لصناعة الغاز الإيراني و بناء أنبوب لنقل الغاز بين إيران وتركيا.

⇒ في ١٠ نيسان عام ١٩٩٧ أصدرت محكمة ألمانية مختصة حكمها في قضية اغتيال معارضين أكراد في برلين عام ١٩٩٢ وحملت طهران مسؤولية هذه العملية، ونتيجة ذلك قامت الحكومة الألمانية بطرد أربعة دبلوماسيين إيرانيين من برلين وسحبت السفير الألماني من طهران. وردت طهران بسحب السفير

* رويال داتش شل - بي ال سي ، المعروفة باسم شل ، هي شركة نفط متعددة الجنسيات أصلها بريطانية وهولندية . وهي واحدة من أكبر شركات الطاقة التابعة للقطاع الخاص في العالم.

⇒ في ٢٤ أيلول عام ١٩٩٨ أعلن وزير الخارجية الإيراني أن بلاده لن تهدد حياة الكاتب س. ليتمان رش. دي ولا تشجع أحداً على القيام بهذا الأمر. فكان رد وزير الخارجية البريطاني أنه يمكن الآن استعادة العلاقات الدبلوماسية مع طهران.

⇒ في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٩٨ وُقعت روسيا وإيران عقداً بقيمة (٨٠٠) مليون دولار لإنهاء بناء محطة بوشهر النووية (Bushehr nuclear power plant)، كما تم الإعلان عن عقد لإنشاء مفاعل ز. ووي بقيمة (٣) بلايين دولار. وفي السابغ من كانون الأول من العام نفسه قام الرئيس كلينتون ب. شطب س. م إيران من قائمة الدول المصدرة والناقلة للمخدرات. وأعلنت شركة شل النفطية أنها لن تقوم ببناء أنب. وب لنقل الغاز في إيران بسبب عدم الاتفاق مع الحكومة الإيرانية وليس نتيجة للعقوبات الأميركية.

⇒ في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٩٩ وُقعت شركة شل الألمانية عقداً بقيمة (٨٠٠) مليون دولار م. ن أ. ج. ل تطوير حقول للنفط. وفي ٢٩ تشرين الثاني من العام نفسه أعلنت بريطانيا عن تقديم مساعدات بقيمة (٣) ملايين دولار لمساعدة إيران في مكافحة المخدرات.

⇒ في ١٥ آذار عام ٢٠٠٠ وبعد سنتين من الجدل مع الكونغرس بعد الفيتو الذي سبق وضعه ع. م. ١٩٩٨ قرر الرئيس كلينتون التوقيع على مشروع العقوبات على إيران ليصبح قانوناً يجيز معاقبة الدول التي تساعد إيران في برامج التسلح، وأجاز القانون التعامل مع برنامج الفضاء الروسي لبناء محطة الفضاء الدولية. وفي ١٧ آذار أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت أن بلادها سوف تستثني بعض المنتجات غير النفطية من العقوبات على الصادرات الإيرانية مثل السجاد والكافيار والفستق والفواكه المجففة.

⇒ في ١٩ أيار عام ٢٠٠٠ ولأول مرة منذ سبع سنوات وافق البنك الدولي على منح قروض لإيران بعد أن كان يتم تأجيل ذلك بسبب اعتراض الولايات المتحدة الأميركية على ذلك. وفي ٢١ أيار أذنت المحكمة الثورية الإيرانية (١٣) يهودياً بتهمة التجسس لصالح إسرائيل، وتم الحكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين ٣ - ١٠ سنوات.

⇒ في ٣ آب عام ٢٠٠٠ وعلى الرغم من اعتراض الولايات المتحدة وُقعت تركيا اتفاقاً م. ع. إ. ران بقيمة (٢٠٠) بليون دولار في مجال الغاز الطبيعي ومدة العقد ٢٥ سنة. وفي ٢٤ آب قرر البرلمان الإيراني العمل على استصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتسهيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران.

⇒ في ٢٨ تشرين الأول عام ٢٠٠٠ وُقعت الرئيس كلينتون قراراً يجيز صرف مبلغ (٢١٣) مليون دولار من الأموال الإيرانية المجمدة كتعويضات لثماني ضحايا من الأعمال الإرهابية كانوا ربحوا حكماً قضائياً ضد إيران أمام المحكمة الفدرالية الأميركية.

⇒ في ٢٢ كانون الثاني عام ٢٠٠١ أعلنت الولايات المتحدة أنها س. س. تعاوب ش. ركة س. نوبيك الصينية (Sinopec China's) ومكتب هالبرتون في طهران (Halliburton's new Tehran office) بسبب احتمال انتهاكهما لقانون العقوبات (ILSA).

- ⇒ في ٣٠ حزيران ٢٠٠١ وُفّعت مجموعة (Eni) النفطية الإيطالية عفو - دأ بقيمة (٩٠٠) ملي - ون دولار لتطوير حقول نفطية إيراني، وفي ٨ تموز وُفّعت شركة النفط الوطنية اليابانية عفو - م - ع إي - ران لإج - راء أبحاث استكشاف نفطية في إقليم ازاديجان.
- ⇒ في ٢٧ تموز عام ٢٠٠١ جدد الكونغرس الأميركي نظام العقوبات (ILSA) لخمس سنوات جديدة على الرغم من معارضة لجنة العمال وإدارة الرئيس بوش الابن. ويلزم القرار الجديد الرئيس الأميركي بتقديم تقرير خلال فترة ٢٤ - ٣٠ شهر حول أثر العقوبات وانعكاساتها على الاقتصاد الأميركي، وعلى السياسة الخارجية الأميركية، وعلى الأحوال الإنسانية في إيران وليبيا، كما يمكن للرئيس أن يقترح تشديد العقوبات أو إنهائها. وكان رد الاتحاد الأوروبي قاسياً على هذه العقوبات واعتبرها تهدد العلاقة - م - ع الولايات المتحدة إذا تمت معاقبة أي من الشركات الأوروبية.
- ⇒ في ٢٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٢ صنّف الرئيس الأميركي جورج بوش إيران كجزء من محور الشر - "axis of evil".
- ⇒ في ١٣ شباط عام ٢٠٠٢ أحبطت الولايات المتحدة الأميركية محاولة إيران الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ال - (WTO) .
- ⇒ في ١٠ تموز عام ٢٠٠٢ طرحت إيران سندات دين عام بقيمة (٥٠٠) مليون يورو وكان ذلك بدلية دخول إيران إلى سوق المال للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٩.
- ⇒ في ٢٥ تموز عام ٢٠٠٢ وتحت غطاء قرار وقف الحرب العراقية - الإيرانية قامت الولايات المتحدة الأميركية بفرض عقوبات على تسع شركات صينية بتهمة بيع إيران بضائع محظورة. كما رفضت روسيا اقتراحاً أميركياً يقضي بإزالة كل العقوبات أمام مستوردات روسيا من الوقود النووي المستنفذ مقابل إبطال تعاونها مع طهران في هذا المجال.
- ⇒ في ٢٢ شباط عام ٢٠٠٣ قام مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة طهران من أجل إج - راء معاي - دة للملف النووي الإيراني وعرض توقيع البروتوكول الخاص بالوكالة على الحكومة الإيرانية.
- ⇒ في آذار عام ٢٠٠٣ أصدر البنتاغون قائمة بأسماء الشركات التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني وهذه القائمة تشمل شركة شل (Shell)، ومجموعة (Eni)، وشركة توتال (Total)، واعتبر أن هذه الشركات كلها عرضة للعقوبات بموجب نظام العقوبات ال - (ILSA) وأنها ستُحرم من عقود إعادة إعمار العراق.
- ⇒ في أيار ٢٠٠٣ ونتيجة الضغوط الأميركية قامت روسيا بإبلاغ إيران أنها لن تزودها بالوقود الذ - ووي لمحطة بوشهر إذا لم توقع إيران البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية - م - ع ذلك أول محادثات مباشرة بين إيران والولايات المتحدة جرت في جنيف برعاية الأمم المتحدة.
- ⇒ في ٣ تموز عام ٢٠٠٣ فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ست شركات أجنبية بحجة بيعها - م - واد ممنوعة وتكنولوجيا لإيران وهذه الشركات خمس منها صينية، وواحدة من كوريا الشمالية. تبع ذلك قيام إيران بإجراء اختبار لصاروخ شهاب ٣ - (Shahab-3).

- ⇒ في ٢١ تموز عام ٢٠٠٣ حذر الاتحاد الأوروبي إيران من رفضها التوقيع على البروتوكول-ول الإضـافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن ذلك سيوقف كلّ التعاون والنشاط التجاري بين البلدين.
- ⇒ في ١٢ أيلول عام ٢٠٠٣ أعطى مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران مهلة لغاية نهاية تشرين الأول لكي تثبت عدم إخفائها أي أسرار نووية. وفي ٢١ تشرين الأول قام وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا بزيارة إيران، حيث تم إعلان موافقة إيران على توقيع البروتوكول الإضافي مقابل اتفاقيات تجارية وخدمات تكنولوجية يقدمها الاتحاد الأوروبي لطهران. وفي ١٨ كانون الأول ٢٠٠٣ وقعت طهران على البروتوكول الإضافي. وفي ٢٦ من الشهر نفسه ضرب زلزال بقوة ٦,٧ منطقة بام في إيران متسبباً بمقتل (٣٠٠٠) مواطن إيراني، ورفضت طهران استقبال أي مساعدات من الولايات المتحدة. وفي ٣١ كانون الأول خففت الولايات المتحدة العقوبات على إيران لمدة ثلاثة أشهر لمساعدة ضد حيا الزلزال.
- ⇒ في ١٨ شباط عام ٢٠٠٤ وعلى الرغم من الرفض الأميركي وقعت اليابان عقداً بقيمة (٢,٨) بليون دولار لتطوير حقل نفطي في منطقة أزاديجان.
- ⇒ في ١٣ آذار عام ٢٠٠٤ عملت الولايات المتحدة على التحقيق في شأن شبكة مختصة بالصناعات النووية يترأسها كريم خان (AQ Khan) أبو القنبلة النووية الباكستانية، وعلى الفور من ذلك قامت إيران بمنع المفتشين الدوليين من دخول أراضيها.
- ⇒ في ٧ نيسان عام ٢٠٠٤ وبموجب قانون العقوبات على إيران قامت الولايات المتحدة بـرض عقوبات على (١٣) شركة أجنبية، خمس شركات من الصين، وشركتان من روسيا، وشركتان من مقدونيا، وشركة من بيلاروسيا، وشركة من كوريا الشمالية، وواحدة أيضاً من تايلوان وأخرى من الإمارات العربية المتحدة.
- ⇒ في ٢١ تشرين الأول عام ٢٠٠٤ قدم الاتحاد الأوروبي عرضاً لتزويد إيران بالماء الثقيل إلى جانب التقدم في المحادثات التجارية مع إيران مقابل قيام هذه الأخيرة بوقف فوري لتخصيب اليورانيوم، وفي ٢٨ من الشهر نفسه وقعت إيران اتفاقاً مع الصين يسمح بموجبها لمجموعة سونوبك الصينية (Sinopec Group) بتطوير حقل يادافاران النفطي مقابل شراء (١٠) ملايين طن من الغاز الإيراني السائل خلال فترة ٢٥ سنة قادمة.
- ⇒ في ١ كانون الأول عام ٢٠٠٤ فرضت الولايات المتحدة الأميركية عقوبات على خمس شركات أجنبية بتهمة انتهاك العقوبات على إيران أربعة منها صينية وشركة من كوريا الشمالية.
- ⇒ في ٢٨ كانون الثاني عام ٢٠٠٥ أعلنت شركة هالبرتون (Halliburton) أنها ستوقف أعمالها في إيران بسبب إعادة هيكلة نشاطاتها في المنطقة.

- ⇒ في ٢٢ شباط عام ٢٠٠٥ أعلن الرئيس بوش بعد اجتماع حلف الناتو والقادة الأوروبيين أن هناك إمكانية للقيام بعمل عسكري ضد طهران وأن كل الاحتمالات موضوعة على الطاولة.
- ⇒ في ١٢ آذار ٢٠٠٥ رفضت إيران الحوافز المقدمة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مقابل تخليها عن برنامجها النووي، وهذه الحوافز تشمل تعاوناً اقتصادياً، وانضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية، وتطوير أسطول الطيران المدني الإيراني. كما أعلن الاتحاد الأوروبي أن رفض إيران لهذا العرض سيكون أمام خيار وحيد وهو إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي.
- ⇒ في ٢٥ أيار عام ٢٠٠٥ وافقت إيران على إيقاف تخصيب اليورانيوم في بداية شهر آب بالتزامن مع محاولة الجانب الأوروبي تفعيل مبادرة وتقديم مقترحات لحل دائم للملف الإيراني. وتبع ذلك موافقة الولايات المتحدة أن تبدأ المباحثات اللازمة لانضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية (WTO).
- ⇒ في ١٧ حزيران ٢٠٠٥ فاز أحمد نجاد في رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتبع ذلك إعلان الاتحاد الأوروبي أن الحوار مع إيران غير محذ، وأعلنت إيران عن استئنافها لعمليات تخصيب اليورانيوم في معمل أصفهان.
- ⇒ في ٢٢ أيلول ٢٠٠٥ عارضت روسيا والصين قراراً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقدماً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتحويل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي. واقترحت روسيا أن تستمر النشاطات الإيرانية القائمة وأن تتم عمليات التخصيب المتقدمة على الأراضي الروسية، وقد أيدت الولايات المتحدة المقترح الروسي. وكان نتيجة ذلك اجتماع بين الأوروبيين والإيرانيين في فيينا لمتابعة المحادثات.
- ⇒ في ٢٠ كانون الثاني عام ٢٠٠٦ أعلنت إيران أنها بدأت بسحب أصولها المودعة في البنوك الأوروبية.
- ⇒ في ٣١ تموز عام ٢٠٠٦ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٦٩٦) الذي يطالب بأن تعلق إيران جميع أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة التجهيز، بما في ذلك البحث والتطوير، على أن يخضع ذلك للتحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويطلب بحلول ٣١ آب/٢٠٠٦ تقريراً من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن ما إذا كانت إيران قد علقت جميع الأنشطة المذكورة في هذا القرار تعليقاً تاماً ومستمرًا، ويعرب عن اعتزاه، في حالة عدم امتثال إيران لهذا القرار، اتخاذ التدابير الملائمة بموجب المادة (٤١) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإقناع إيران بالامتثال لهذا القرار ولتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويؤكد أنه ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من القرارات في حالة نشوء الحاجة إلى اتخاذ مثل هذه التدابير الإضافية.
- ⇒ في ٢٣ كانون الأول عام ٢٠٠٦ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار (١٧٣٧) الذي يطلب من إيران وقف أنشطتها النووية ومن الدول الأخرى منع أي تسهيل يمكن أن تحصل عليه إيران في نشاطها النووي، كما قرر أنه يترتب على جميع الدول أن تخطر اللجنة (المشكلة بموجب هذا القرار) عن أي تحرر يرسد للأشخاص والكيانات التي يقرر مجلس الأمن أو اللجنة أنها تشترك في أنشطة إيران الحساسة، من حيث

الانتشار النووي وتطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية أو ترتبط بها مباشرة أو تقدم لها الدعم، ويقرر كذلك أن تكفل جميع الدول منع إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية من جانب رعاياها أو أي أشخاص أو كيانات داخل أراضيها، لهؤلاء الأشخاص أو الكيانات المحددين بموجب الملحق الذي يضم كلاً مما يلي:

ألف - الكيانات المشتركة في البرنامج النووي

- ١ - منظمة الطاقة الذرية الإيرانية.
- ٢ - شركة مصباح للطاقة (تتولى تموين مفاعل -أراك 40 A).
- ٣ - كلا للكهرباء (الملقبة باسم أكلا كلاي للكهرباء) (تتولى تموين مصنع تخصيب الـوود التجريبي - ناتانز).
- ٤ - شركة بارس تراش (مشاركة في برنامج الطرد المركزي، ورد اسمها في تقارير وكالة الطاقة الذرية).
- ٥ - فارمايد للتقنيات (مشاركة في برنامج الطرد المركزي ، ورد اسمها في تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية)
- ٦ - مؤسسة الصناعات الدفاعية (كيان جامع تحت رقابة وزارة الدفاع ولوجستيات القوات المسلحة، تشارك بعض فروعها في برنامج الطرد المركزي بتصنيع المكونات، وفي برنامج الفذائف).
- ٧ - المجمع الصناعي 7th of Tir (تابع لمؤسسة الصناعات الدفاعية، معترف به على نطاق واسع بأنه مشترك بصورة مباشرة في البرنامج النووي).

باء - الكيانات المشتركة في برنامج الفذائف التسيارية

- ١ - مجموعة شهيد همت الصناعية (كيان تابع لمؤسسة الصناعات الفضائية الجوية).
- ٢ - مجموعة شهيد باقري الصناعية (كيان تابع لمؤسسة الصناعات الفضائية الجوية).
- ٣ - مجموعة الفجر الصناعية (مصنع لأدوات القياس ، كيان تابع لمؤسسة الصناعات الفضائية الجوية).

جيم - الأشخاص المشتركون في البرنامج النووي

- ١ - محمد قنّادي، نائب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية المسؤول عن البحث والتطوير.
- ٢ - بهمان أصغريور، مدير العمليات.
- ٣ - داوود آغا - جاني، رئيس مصنع تخصيب الـوود التجريبي .
- ٤ - إحسان منجمي، مدير مشاريع البناء، ناتانز.
- ٥ - جعفر محمدي، مستشار تقني لدى منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (مسؤول عن إدارة إنتاج الصمامات للطائرات المركزية).
- ٦ - علي هجينيا ليل أبادي، المدير العام لشركة مصباح للطاقة .
- ٧ - الفريق محمد مهدي نجاد نوري، عميد جامعة مالک أشتار لتكنولوجيا الدفاع (قسم الكيمياء، منتسب لـ وزارة الدفاع ولوجستيات القوات المسلحة، أجرى تجارب على البيريليوم).

دال - الأشخاص المشتركون في برنامج الفذائف التسيارية

١ - الفريق أول حسين سالمى، قائد القوات الجوية، فيلق الحرس الثوري الإسلامي (البسدران)

٢ - أحمد وحيد دستـ جردى، رئيس مؤسسة الصناعات الفضائية الجوية .

٣ - رضا - كولي إسماعيلي، رئيس قسم التجارة والشؤون الدولية، مؤسسة الصناعات الفضائية الجوية.

٤ - بهمنيار مرتضى بهمنيار، رئيس قسم الشؤون المالية والميزانية، مؤسسة الصناعات الفضائية الجوية.

هاء - الأشخاص المشتركون في البرنامج النووي وبرنامج الفذائف التسيارية كليهما

١ - اللواء يحيى رحيم صفوي، قائد فيلق الحرس الثوري الإسلامي (البسدران).

كما أن القرار يطلب إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم في غضون (٦٠) يوماً تقريراً إلى مجلس محافظي الوكالة ، وبموازاة ذلك ، إلى مجلس الأمن بقصد النظر فيه، عن مدى إثبات إيران لتعليق جميع الأنشطة المشار إليها في هذا القرار بشكل كامل ودائم.

⇐ في ٢٤ آذار ٢٠٠٧ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (١٧٤٧) ينص أن لا تقوم إيران بتوريد أو بيع أو نقل أي أسلحة أو عتاد ذي صلة بشكل مباشر أو غير مباشر من أراضيها على يد رعاياها أو باسـخدام السفن التي ترفع علمها أو طائراتها، وأن تحظر جميع الدول شراء هذه الأصناف من إيران من قبل رعاياها أو باستخدام السفن التي ترفع أعلامها أو طائراتها، سواء أكان منشأ هذه الأصناف أراضي إيران أم لم يكن، كما حدد هذا القرار بمرفقاته الثلاثة مجموعة الكيانات ذات الصلة بالملف الذـوي والإيراني لـكي يـتم مقاطعتها وتجميد أموالها وهي (١٠) مؤسسات صناعية، و(٣) شركات تابعة للـرس الثـوري، و (٨) شخصيات على علاقة بالملف النووي، و(٧) شخصيات قادة في الحرس الثوري. كما حدد القرار مهلة (٦٠) يوماً ليتسلم تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتهديد بإجراءات عقابية بموجب الفصل السابع.

⇐ في ٢٥ تشرين الأول عام ٢٠٠٧ أصدرت وزارة الخزانة الأميركية قرارات لفرض عقوبات على إيران (١٣٢٢٤ و ١٣٣٨٢) اللذين ينصان على فرض عقوبات على بنك صـادرات (BANK SADERAT) IRAN (وبنك مللي (BANK MELLI IRAN) وبنك ميلات (Bank Mellat)، وتجميد دألمـ وال ومنع سفر شخصيات تابعة للحرس الثوري (قوات القدس وجيش باسـيدران).

⇐ في ٢١ آذار ٢٠٠٨ فرضت الولايات المتحدة قيوداً أمنية على السفن التي تتعامل مع إيران.

⇐ في ٢٣ آذار ٢٠٠٨ قامت وزارة التجارة الأميركية بتعليق تـرخيص التـصدير الممنـوح لـشركة «بالي غروب بي ال سي» البريطانية ولشركة «بلو ايرويز» التي مقرها في أرمينيا، لارتباطهما بـشركة « ماهان ايرويز» التي مقرها في إيران، نظراً لكون هاتين الشركتين قامتا بإعادة تصدير ثلاث طـائرات من صنع أميركي إلى إيران.

⇐ في ٢٦ آذار ٢٠٠٨ أرسلت إيران رسالة عن طريق وزير خارجيتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة تشير إلى أن العقوبات على إيران تتناقض بصورة علنية مع مضمون ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الفـ وانبـ الدولية، وأن إيران تحتفظ لنفسها بحق متابعه الدول (الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا) التـي

بصدد استخدام مجلس الأمن سياسياً كأداة لإلحاق خسائر بالشعب الإيراني، وتعتبر إيران هـ- ذه ال- دول مسؤولة عن الخسائر التي لحقت بها وعليها دفع التعويضات لها.

ثانياً أثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران:

إن تجربة إيران مع العقوبات الاقتصادية الدولية هي تجربة جديرة بالدراسة ليس فقط نتيجة تميزها عن كل ما سبقها من نماذج لأنظمة العقوبات الاقتصادية الدولية المستخدمة سابقاً فحسب، وإنما لما يمكن أن تزودنا دراسة هذه التجربة من نتائج تعزز خبرتنا في فهم الطريقة المثلى التي يمكن أن تُدار بها أنظمة العقوبات المستقبلية.

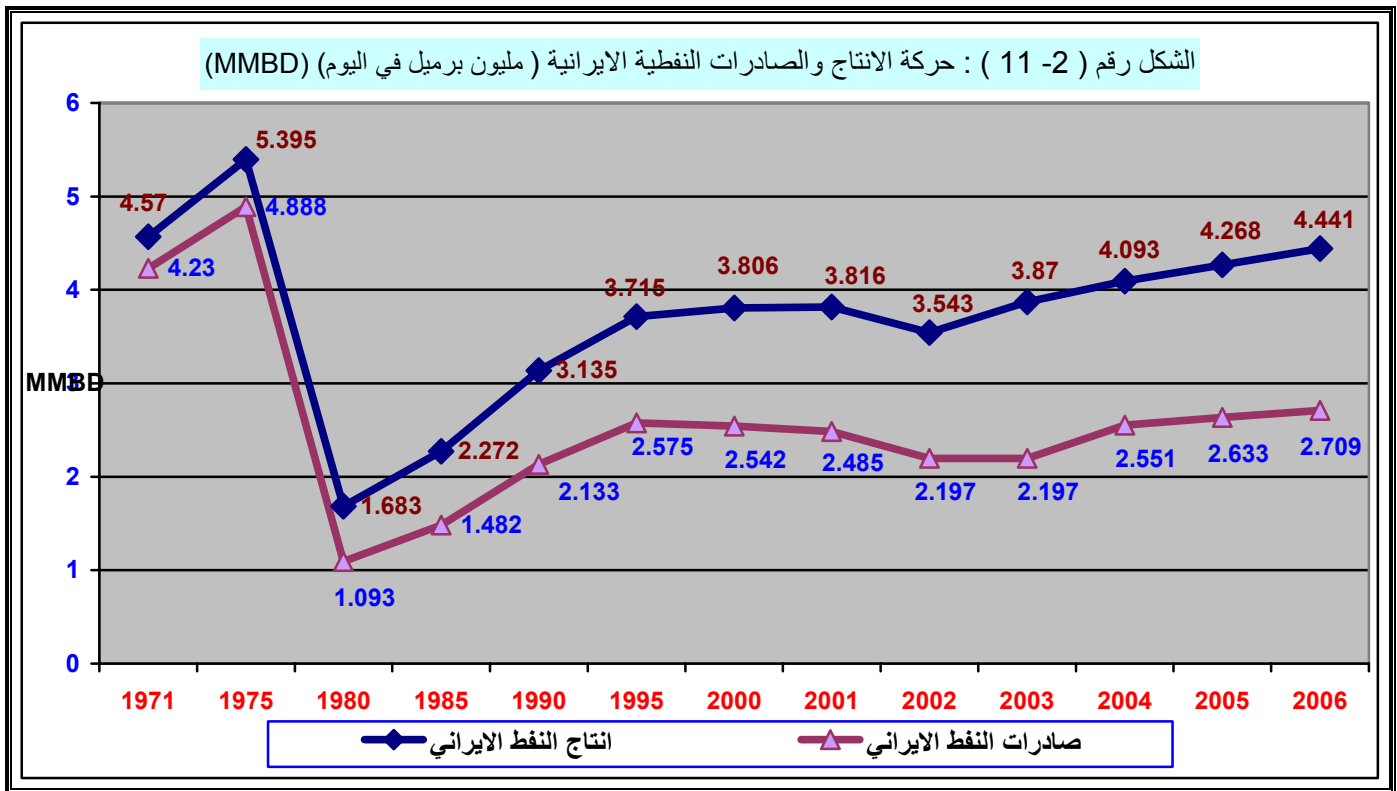
وكما هو ملاحظ في التجربة الإيرانية فقد تمكّنت الحكومة الإيرانية وخلال فترة العقوبات الممتدة منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن من مقاومة آثار العقوبات من خلال إجراءات فعالة اتخذتها سواء على المستوى الداخلي كنوطين التكنولوجيا المتقدمة، أو على المستوى الخارجي من خلال بناء تحالفات متنوعة وقوية والتوجه شرقاً نحو الصين وروسيا، مما مكنها من تحقيق إنجازات كبيرة، ساعدها على ذلك وفرة مجموعة مهمة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية مكنتها من الصمود وكسر طوق العقوبات. وفي الجانب الآخر فقد تمكنت الولايات المتحدة، وهي تُعتبر العقل المدبر والمحرك الأساسي لسياسة العقوبات تجاه إيران، من تجاوز الثغرات والنواقص التي تخلّلت أنظمة العقوبات السابقة، والتي تمكنت إيران من استغلالها والاستفادة منها، ليتم بعد ذلك الانتقال إلى مستوى جديد وأكثر فعالية للعقوبات الدولية، وهذا ما تستخدمه الولايات المتحدة الآن بكل مهارة تجاه إيران، وفي هذا المجال فقد تجنّبت الولايات المتحدة العقوبات الشاملة على إيران وحاولت تركيز هذه العقوبات في مجالات الطاقة والتبادل التجاري والتعاون المالي والتقني بين إيران ودول العالم، كما أدركت الولايات المتحدة عدم فعالية العقوبات أحادية الجانب لذلك سعت وبشكل خاص في الفترة الأخيرة إلى تحقيق أكبر نسبة إجماع دولي ممكن لأي عقوبة يتم استخدامها.

وكما هو معروف أن اقتصاد إيران التقليدي [السجاد، والكافيار، والفسق... إلخ] يعتبر أحد النواحي الأخرى التي يستبعد أن يتم فرض عقوبات عليها، وذلك لكون تأثير مثل هذه العقوبات سـوف يقتصر فقط على الإضرار بالفلاحين والحرف البسيطة، دون أن يكون لهذا أي تأثير كبير على الحكومة الإيرانية. كما أن هـ- ذه القطاعات قائمة بذاتها، ولا تعتمد على مكونات بسيطة واردة من الخارج. في حين أن هناك قطاعات أخرى تعتمد بشكل كبير على المنتجات المستوردة من الخارج، وبالتالي سـوف تتأثر نتيجة لهـ- ذه العقوبات الاقتصادية. ويندر أن (١١،٨%) من إجمالي الناتج المحلي الإيراني يعتمد على الزراعة، و(٤٣،٣%) معتمد على الصناعة، وأن (٤٤،٩%) منه معتمد على الخدمات. وهكذا فإن أعضاء مجلس الأمن سـوف يجـدون صعوبة ليرروا فرض عقوبات على المنتجات الزراعية - باستثناء التكنولوجيا ثنائية الاستخدام والمخـصبات

التي يمكن استخدامها في إنتاج أسلحة الدمار الشامل - ولكن عندما يتعلق الأمر بالعقوبات الصناعية، فربما يكون الأمر مختلفاً. فالصناعات الثقيلة في إيران والتي تعتمد على نواتج تكرير البترول التي تستوردها من الخارج سوف تتأثر نتيجة للعقوبات الاقتصادية بشكل كبير.

➔ أثر العقوبات على قطاع الطاقة الإيراني:

تشير آخر الاكتشافات النفطية إلى أن إيران تحتل المرتبة الثانية في العام لناحية احتياطي النفط الخام باحتياطي قدره نحو (١٣٢,٥)^[٥٦] مليار برميل، وهذا يشكل (١١,٧%) من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي، وفي مجال الغاز الطبيعي فإن احتياطي إيران يفدر بنحو (٢٧٥٠٠) مليار متر مكعب وهو يشكّل ما نسبته (١٥,١%) من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي في العالم. وبناء عليه تحتل إيران المرتبة الثانية بعد السعودية في الاحتياطي النفطي وتحتل المرتبة الثانية أيضاً بعد روسيا في احتياطي الغاز الطبيعي^[٥٧]. أما فيما يخص الإنتاج فالشكل البياني التالي (٢-١١) يبين حركة إنتاج وصادرات النفط الإيراني خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٦):



الشكل من إعداد الباحث اعتماداً على المصدر: Jeffrey J. Schott, Economic Sanctions, Oil, and Iran- July 25, 2006, P (5).

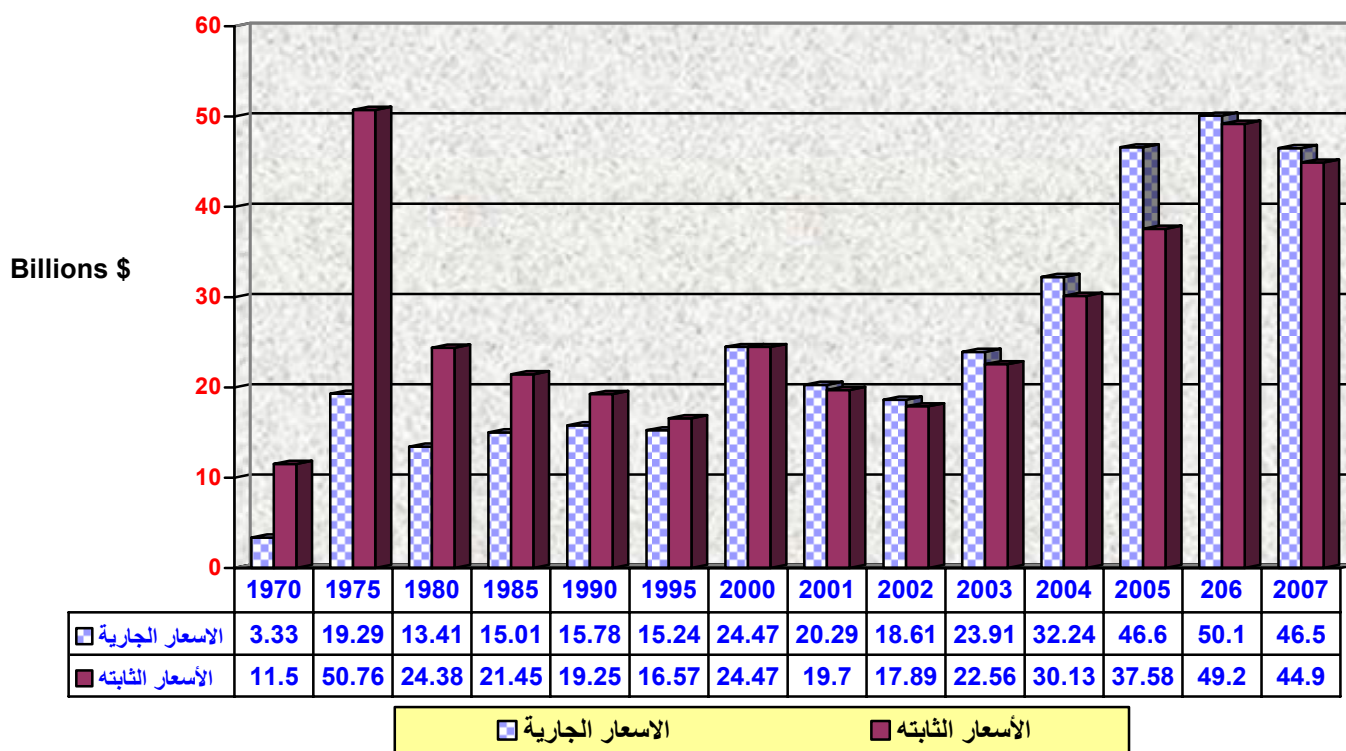
⁵⁶ . جريدة الشرق الأوسط، ٤ تموز/٢٠٠٤، العدد رقم (٩٣٥٠)، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=242992&issueno=9350>

⁵⁷ . أحمد السيد نجار، العقوبات الاقتصادية على إيران: من يعاقب من، ملف الأهرام الاستراتيجي،

<http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/FI1E103.HTM>

كما هو واضح مما سبق فقد انخفض إنتاج النفط الإيراني بشكل ملحوظ بعد الثورة الإسلامية فبعد أن كانت إيران تساهم بما نسبته (١٧,٢%) من تجارة النفط العالمية عام ١٩٧٢ انخفضت هذه النسبة إلى نحو (٢,٦%) عام ١٩٨٠، ويرجع ذلك لتوقف الاستثمارات في قطاع الطاقة الذي كانت تديره الشركات الغربية وتـشرف على تصدير الجزء الأعظم من الإنتاج النفطي الإيراني، إلى جانب التدمير الذي تعرضت له المنشآت النفطية الإيرانية خلال الحرب العراقية - الإيرانية وعدم القدرة على صيانة وترميم ما تم تدميره بسبب المقاطعة الأميركية والعزلة الدولية، وهذا كله انعكس سلباً على المساهمة الإيرانية في تجارة النفط العالمية، والرسـم البياني التالي يبين قيمة الصادرات النفطية الإيرانية:

الشكل (٢- ١٢): صادرات النفط الإيرانية بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٧)



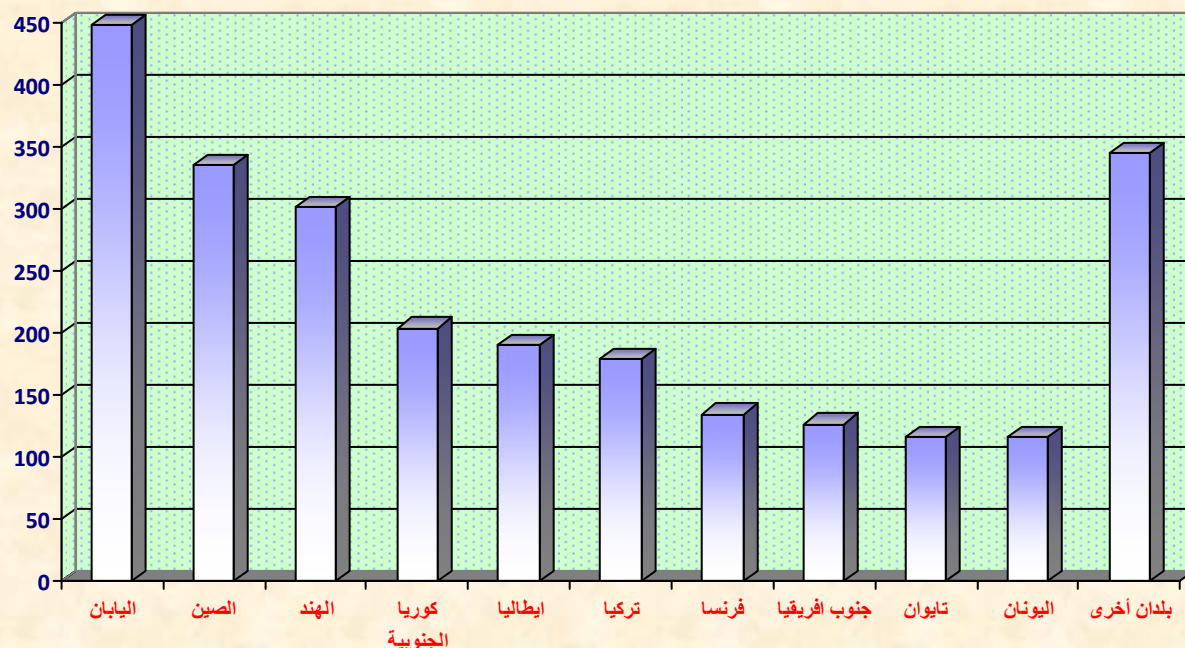
Source: Anthony H.Cordesman, Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes, CSIS, 30/8/2006, P20.

إن القيمة النقدية للصادرات النفطية الإيرانية في تزايد بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة لتزايد كمية هذه الصادرات من جهة ونتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية من جهة أخرى. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه بالوقت نفسه تستورد إيران جزءاً كبيراً من حاجاتها النفطية للاستهلاك المحلي، ومرد ذلك إلى عدم قدرة إيران على تكرير النفط الذي تنتجه بما يلبي كامل حاجتها. وهنا تلعب العقوبات الاقتصادية دورها في عرقلة تـطـوير القدرة التكريرية للصناعة النفطية الإيرانية من خلال القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال. ونتيجة لهذا القصور في قطاع تكرير النفط الإيراني، فإن إيران استوردت عام ٢٠٠٤ كميات كبيرة من

البنزين بما نسبته (٤٠%) من استهلاكها الداخلي، وفي عام ٢٠٠٥ استوردت ما نسبته (٤١%) من حاجتها. البنزين، ولترتفع هذه النسبة عام ٢٠٠٦ لتصل لحدود (٤٣%). هذه المستوردات تحرص الحكومة الإيرانية على تنوع مصادرها لكي لا تتعرض حاجتها الكبيرة من البنزين لأي اهتزاز مستقبلي وعليه فإن الجهات التي تورد البنزين إلى إيران هي: الهند، تركمانستان، أذربيجان، هولندا، فرنسا، سنغافورة، الإمارات العربية المتحدة، وإلى جانب هذه الدول تستورد إيران البنزين من الشركات العالمية الكبرى مثل: (Shell، Total، Vitol، إل يو كي اويل LUK oil، الشركات النفطية الصينية. ولكن الحكومة الإيرانية تعمل على إغلاق هذه الفجوة في طاقتها التكريرية والتقليل من مستورداتها من خلال تقديم مغريات كبيرة للشركات الأجنبية، وطرح تعاقبات طويلة الأمد مع شركات صينية وروسية وفرنسية وألمانية، وهذا كله يمكن أن يوقف أثر أي عقوبات يمكن فرضها على قطاع النفط الإيراني، إلى جانب الإجراءات المعمول بها في عقد صفقات ومعاملات تجارية غير رسمية، واللجوء إلى تهريب النفط واستخدام عائلاته في بناء وتطويع مصافي التكرير، مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة متنبهة جيداً إلى أهمية البنزين وكونه نقطة ضعف حساسة يمكن من خلالها الضغط على الاقتصاد الإيراني بقوة، ففي ٢٨ نيسان ٢٠٠٩ تقدم المشرعون الأمريكيون في مجلس الشيوخ، وقبل ذلك في مجلس النواب، بمشروع قانون لمعاقبة موردي البنزين إلى إيران، ويدرر المشرعون مشروع القرار هذا بأنه يهدف لوضع ورقة لعب جديدة في يد الإدارة الأمريكية لتحقيق مكاسب في أي مفاوضات قادمة مع إيران، وعبر السيناتور "جون كيل" أحد رعاة المشروع بقوله: "نحن نعرف الشركات التي تورد البنزين إلى إيران ومنها شركة "شل" و"فيتول" (شركة سويسرية) و"بي.بي" و"ريليانس" (شركة هندية)، يجب أن يتم تخييرهم بالتعامل مع اقتصاد إيران البالغ قيمته (٢٥٠) مليار دولار، أو اقتصاد الولايات المتحدة البالغ قيمته (١٣) تريليون دولار، ولكن ليس مع الاثنين كليهما"^[٥٨].

كل ذلك دفع بالحكومة الإيرانية إلى توجيه شراكاتها النفطية باتجاه آسيا لتجنب تعاملاتها أي قيود مستقبلية، ولتستثمر إيراداتها في بناء شراكة حقيقية ليس فقط في مجال تبادل المنتجات النفطية، وإنما في تطوير البنية التحتية للصناعات النفطية الإيرانية، والدخول في مشاريع إستراتيجية كبرى كخطوط النفط والغاز عبر آسيا، ومحاولة توطيد تكنولوجيا الاستكشاف والاستخراج والتكرير في شركات إيرانية محلية، ونجد أن هذا التوجه قد أثمر بجعل الشركاء الأساسيين للصادرات النفطية الإيرانية في معظمهم دول آسيوية، وهذا يظهـره بوضوح الرسم البياني التالي (٢ - ١٣):

الشكل (٢-١٣): الدول المستوردة للنفط الإيراني خلال العام ٢٠٠٦



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر:

Energy Information Administration - Iran Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, October 2007, P(5).

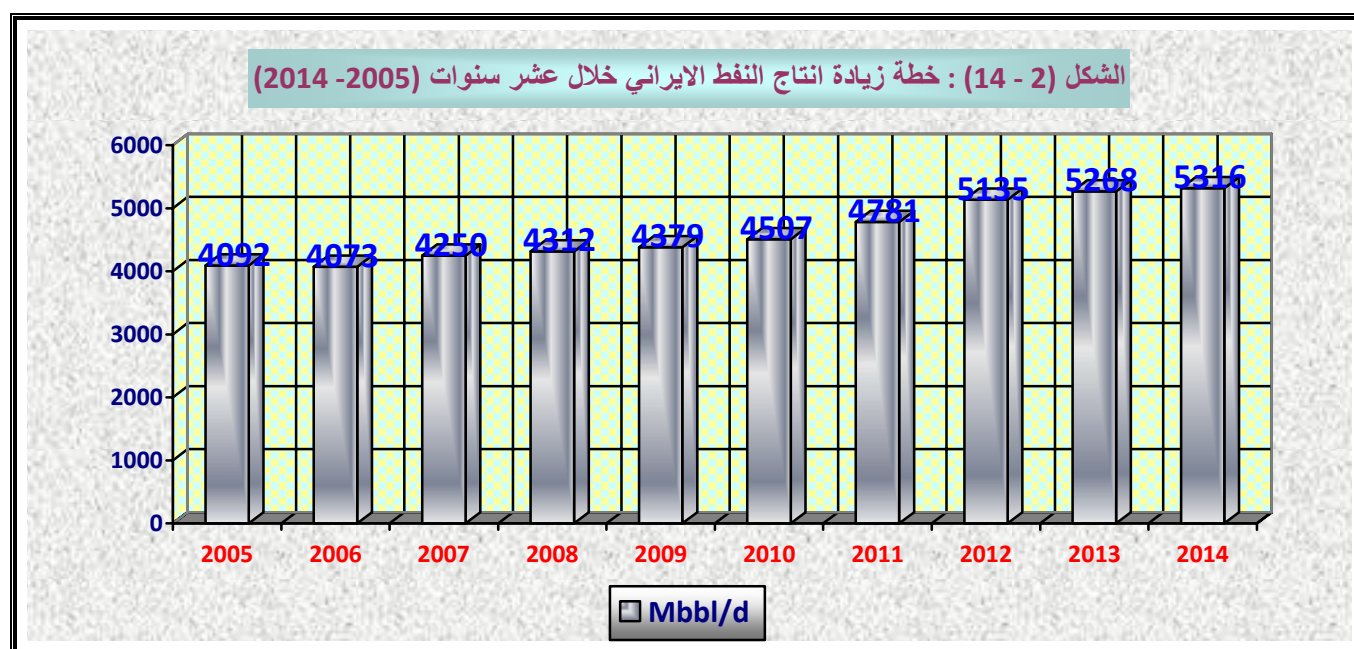
نجد أن اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية هم الشركاء الأساسيون في صادرات إيران النفطية، وكما هو معلوم فإن هذه الدول تنتهج سياسات خارجية متوازنة وليس بالسهولة لها أن تتخلى عن شراكاتها مع إيران وتعرض مصالحها النفطية للخطر في سبيل أي قرار عقوبات يمكن أن تتخذه الدول الغربية.

ونتيجة إدراك القيادة الإيرانية مدى خطورة العقوبات الاقتصادية في حال ملامستها للقطاع الحساس للاقتصاد الإيراني فقد وضع الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد خطة لمواجهة العقوبات المستقبلية ولترميم نقاط الضعف في الاقتصاد الإيراني وأبرزها حقيقة اعتماد إيران على استيراد (٤٣%) من استهلاكها للبنزين وبتكلفة بلغت عام ٢٠٠٦ نحو (٥) مليارات دولار، ولمواجهة ذلك تنص خطة أحمدني نجاد في مجال الطاقة على أن تقوم إيران بـ:

١. زيادة الإنتاج الإيراني من النفط والغاز من خلال استثمار الحقول المكتشفة وزيادة الطاقة الإنتاجية للحقول العاملة حالياً.
٢. زيادة قدراتها التكريرية من خلال إنشاء مصافي جديدة (مصفاة شاه بهار - مصفاة كيشام).
٣. الاعتماد على الدول الصديقة في استيراد البنزين (فنزويلا.. الخ).

٤. التقليل من استهلاك البنزين من خلال اعتماد سياسات تسعيرية، والانتقال إلى الآلات التي لا تحتاج البنزين، وفي هذا المجال تنص خطة أحمدي نجاد على أنه خلال خمس سنوات ستكون معظم السيارات في إيران تعمل على الغاز الطبيعي.

بناء على ذلك وضعت الحكومة الإيرانية عام ٢٠٠٥ خطة لعشر سنوات تهدف إلى زيادة إنتاج النفط الإيراني من (٤٠٩٢) مليون برميل في اليوم، ليصل الإنتاج في عام ٢٠١٤ لنحو (٥٣١٦ مليـ ون برميلـ لـ) وذلك عبر مراحل نوضحها في الرسم البياني التالي (٢- ١٤) [٥٩]:

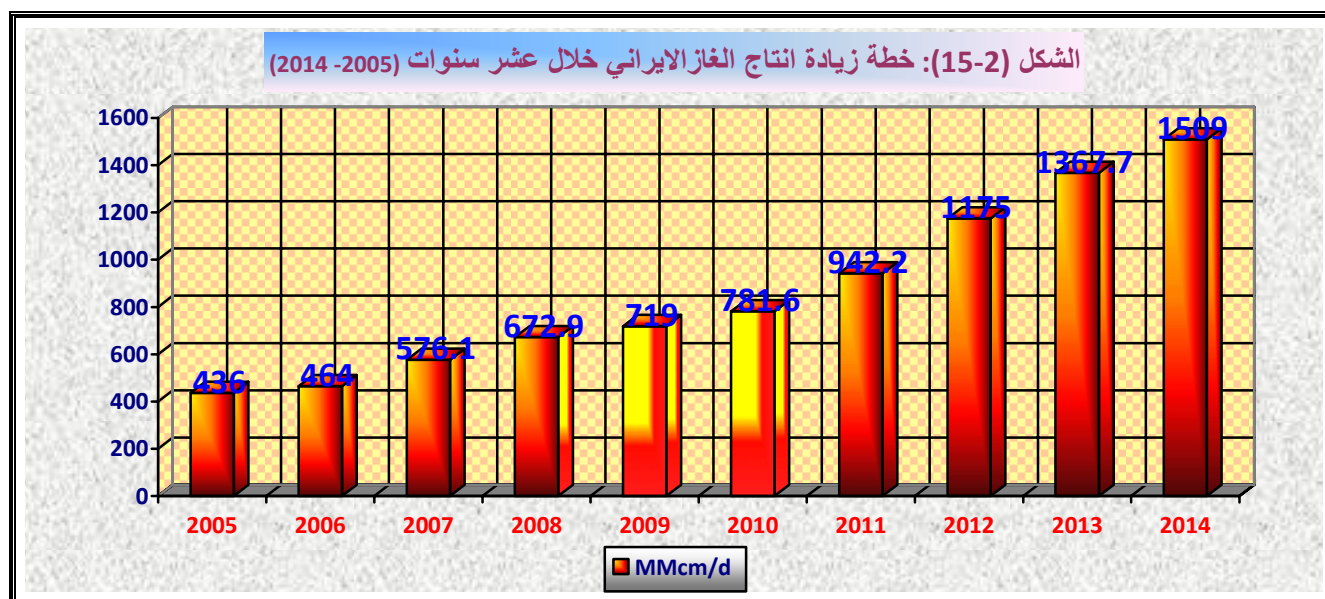


الشكل من إعداد الباحث استناد إلى المرجع: HOSSEIN KAZEMPOUR ARDEBILI, EU-OPEC Roundtable on Energy Policies, The 10 Year National Development Plan, 30 May 2007

كما تهدف خطة إيران العشرية في مجال الطاقة إلى زيادة كبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي والاعتماد على المخزون الكبير والمؤكد في حقول الغاز الإيرانية، وتهدف الخطة إلى زيادة إنتاج الغاز ليصل عام ٢٠١٤ إلى نحو (١٥٠٩) مليون متر مكعب كما هو موضح في الشكل البياني التالي [٦٠]:

59 - HOSSEIN KAZEMPOUR ARDEBILI, EU-OPEC Roundtable on Energy Policies, The 10 Year National Development Plan, 30 May 2007

60- HOSSEIN KAZEMPOUR ARDEBILI, EU-OPEC Roundtable on Energy Policies..... op-cit.



الشكل من إعداد الباحث استناد إلى المرجع: HOSSEIN KAZEMPOUR ARDEBILI, EU-OPEC Roundtable on Energy Policies, The 10 Year National Development Plan, 30 May 2007

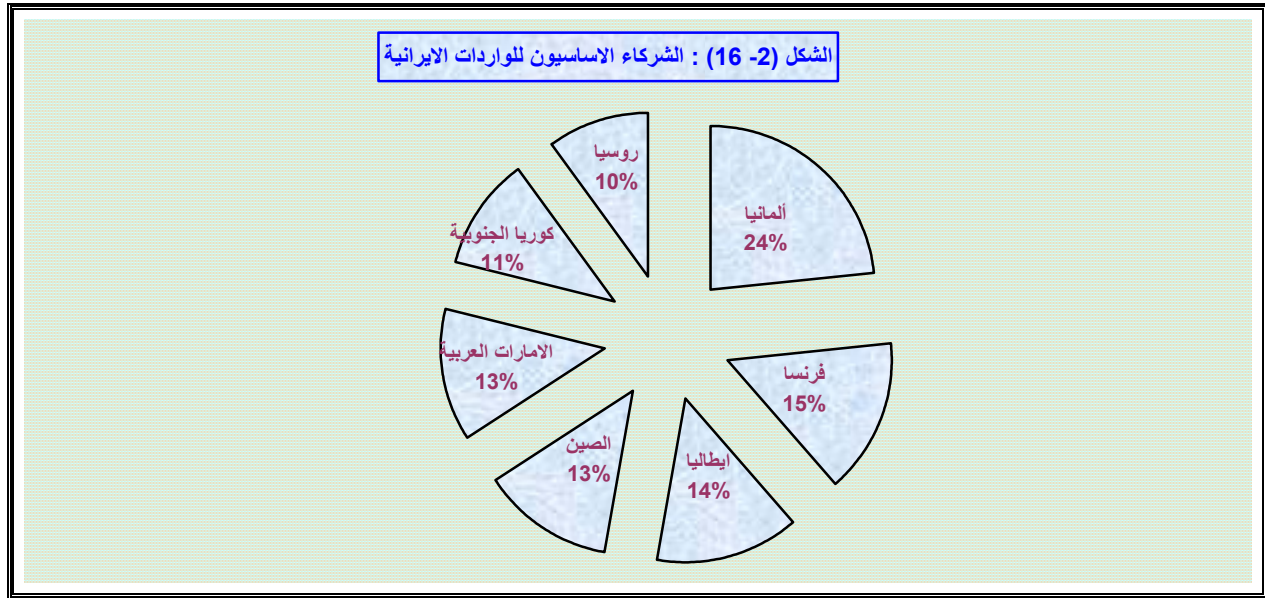
هذه الزيادة الطموحة في إنتاج الغاز بمعدل وسطي (١٤,٨ %) حتى العام ٢٠١٤، دفعت الحكومة الإيرانية إلى البدء في زيادة اعتمادها على استهلاك الغاز والتخفيف من استهلاكها النفطي، وعليه فقد تقرر تنسيق مـا يقارب (١,٥) مليون سيارة قديمة بحلول العام ٢٠١٠، والانتقال إلى صناعة السيارات التي تعمل بالغاز ((في عام ٢٠٠٥ أنتجت إيران نحو مليون سيارة من شركتي إيران خودرو (Iran Khodro) وسابا (Saipa)، والمستوردت ما يقرب من (١٠٠٠٠) سيارة أجنبية))، حيث تشير الإحصاءات إلى زيادة نسبة مالكي السيارات الخاصة منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٦ بمقدار (٢٥٠ %) ، ولذلك تقرر العمل على تحويل السيارات ذات محركات البنزين إلى محركات تعمل بالغاز ويرافق كل ذلك إنشاء (١٠) آلاف محطة وقود لتزويد السيارات بالغاز الطبيعي.

➡ أثر العقوبات على القطاع التجاري الإيراني:

بعد قطاع الطاقة وفي السياق نفسه تم استهداف قطاع التجارة والاستثمار الأجنبي في إيران من خلال عقوبات نوعية مركزة، هدفت في مختلف مراحلها إلى الضغط على الاقتصاد الإيراني في مفاصله الأساسية، وهذا تجلّى بوضوح في قانون دامتو الذي حدد السقف المسموح به أمريكياً للشركات الأجنبية أن تستثمر بموجبه في إيران، وتوافقت العقوبات الاستثمارية بعقوبات أخرى تجارية تركت معظم آثارها السلبية على العلاقات التجارية الإيرانية الأميركية، وبشكل عام طالت التجارة الإيرانية في نشاطها وتطورها مرتكزة على الميزات النسبية التي تتميز بها إيران لناحية الموقع الجغرافي الذي يفتح المجال واسعاً أمام التبادل التجاري

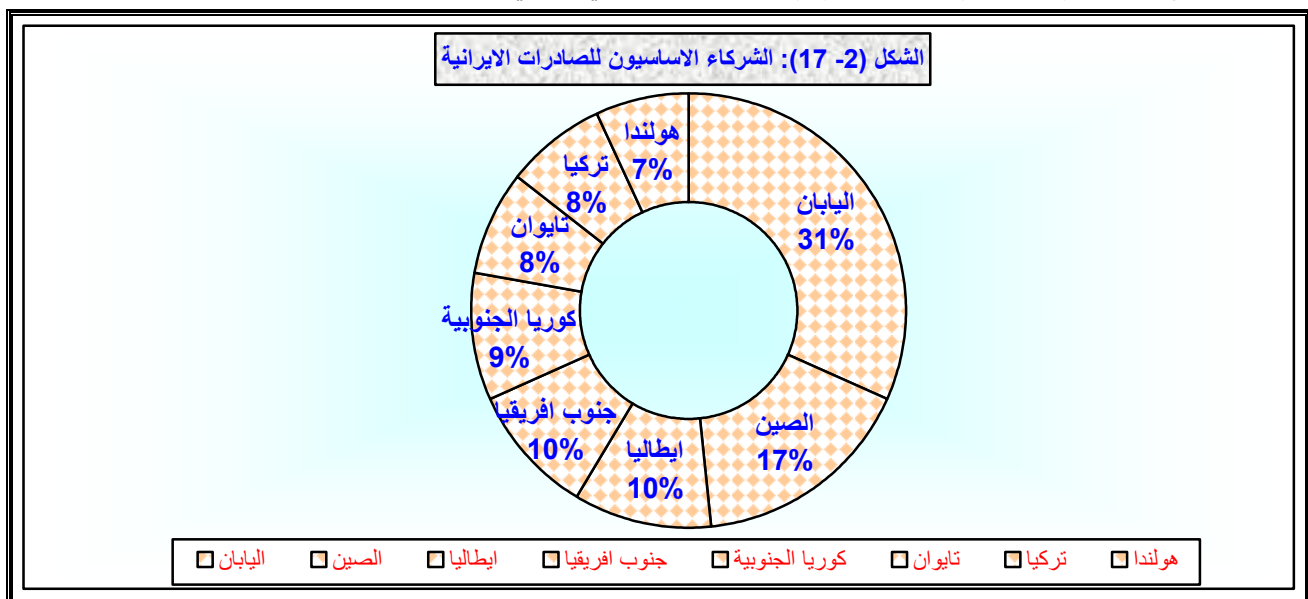
مع آسيا وأوروبا والامتداد الشاسع للحدود الإيرانية البرية والبحرية على المراكز الاقتصادية المهمة كـ الخليج العربي وبحر قزوين.. الخ.

أما العامل الحاسم في مناعة التجارة الإيرانية ضد العقوبات فهو التنوع الكبير للشركاء التجاريين لإيران، حيث من الصعوبة فرض العزلة أو الحصار على حركة التبادل السلعي بين إيران وشركائها المختلفين، والشكلين البيانيين التاليين يظهران التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين لإيران في العام (٢٠٠٦):



الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصدر: P15, 30/8/2006, CSIS, Anthony H.Cordesman, Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes

هذا التنوع في مصادر الواردات الإيرانية والاعتماد الواضح على الدول الآسيوية لم يتوقف عند هذه الحد، وإنما استمرت إيران في توجهاتها شرقاً وقُلصت بشكل كبير اعتمادها على الواردات الغربية، وكذلك الأمر فيما يخص الصادرات الإيرانية كما يظهره لنا الشكل البياني التالي:



الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصدر: P15, 30/8/2006, CSIS, Anthony H.Cordesman, Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes

هذا التنوع في مروحة العلاقات التجارية الإيرانية كان نتيجة قرار مسبق تم العمل عليه بشكل جدي لتحويل دفعة التجارة الإيرانية باتجاه الدول ذات السياسات الخارجية المتوازنة، والتي تضمن بـ شكل أو بـ آخر عـ دم المشاركة في أي عزلة دولية محتملة على إيران، ودراسة هذا التحول في توجهات إيران التجارية وسـ رعة مناوئتها التي تمكنت من خلالها من إحداث تغيير جذري في التوزيع الجغرافي لتجارتها، واليقظة إلى أهمية إجراء هذا التغيير حتى قبل بدء فرض العقوبات عليها، يعطينا فكرة عن أهمية امتلاك هذه الخاصية وهـ ذه المرونة لدى أي دولة في مواجهة العقوبات الاقتصادية، والشكل البياني التالي يرصد لنا بوضوح التغير الذي طرأ على علاقات إيران التجارية من خلال المقارنة بين العامين ١٩٩٤ و ٢٠٠٦^[٦١]:

الجدول (٢-٨): مقارنة الشركاء الرئيسيين للصادرات الإيرانية عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٦ (مليون دولار)					
١٩٩٤			٢٠٠٦		
النسبة من الصادرات الإيرانية الإجمالية	قيمة الصادرات الإيرانية	الدولة	النسبة من الصادرات الإيرانية الإجمالية	قيمة الصادرات الإيرانية	الدولة
15.1%	\$5,632	اليابان	14.2%	\$9,941	اليابان
13.9	5,184	الولايات المتحدة	13.1	9,194	الصين
9.2	3,427	بريطانيا	7.3	5,112	تركيا
6.2	2,303	المانيا	6.3	4,451	إيطاليا
4.8	1,776	كوريا	5.8	4,040	كوريا
4.4	1,656	تركيا	4.6	3,263	هولندا
4.0	1,493	الإمارات العربية	3.9	2,710	جنوب إفريقيا
3.9	1,452	إيطاليا	3.9	2,710	فرنسا
3.6	1,349	اليونان	3.2	2,275	إسبانيا
3.6	1,344	سنغافورة	2.9	2,066	اليونان
31.2	11,600	بلدان أخرى	34.8	24,420	بلدان أخرى
100.0	\$37,217	Total	100.0	\$70,181	Total

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصدر: United States Government Accountability Office, IRAN SANCTIONS: Impact in Furthering U.S. Objectives Is Unclear and Should Be Reviewed, December 2007, P(29).

نجد أن اليابان بقيت الشريك الأول للصادرات الإيرانية ولكن التغير الكبير الذي حصل هو انتقال المرتبة الثانية من الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ لتحتلها الصين في العام ٢٠٠٦، كما أن المرتبة الثالثة التي كانت تحتلها بريطانيا عام ١٩٩٤ انتقلت إلى تركيا في العام ٢٠٠٦، وهذا يوضح التغير الحاصل في الصادرات ويبين لنا الاستراتيجية التي اتبعتها إيران من أجل تحصين صادراتها. أما فيما يخص المستوردات الإيرانية من الخارج، وبشكل مماثل لما سبق نوضحها بالجدول التالي:

61 - United States Government Accountability Office, IRAN SANCTIONS: Impact in Furthering U.S. Objectives Is Unclear and Should Be Reviewed, December 2007, P(29).

الجدول (٢-٩): مقارنة الشركاء الرئيسيين للمستوردات الإيرانية خلال العامين ١٩٩٤ و ٢٠٠٦ (مليون دولار)					
١٩٩٤			٢٠٠٦		
النسبة من المستوردات الإيرانية الإجمالية	قيمة المستوردات الإيرانية	الدولة	النسبة من المستوردات الإيرانية الإجمالية	قيمة المستوردات الإيرانية	الدولة
18.7%	\$4,231	ألمانيا	12.3%	\$5,631	ألمانيا
8.5	1,931	إيطاليا	11.0	5,020	الصين
7.6	1,712	اليابان	8.7	3,972	الإمارات العربية
5.5	1,246	بلجيكا	6.4	2,908	كوريا
5.5	1,239	الإمارات العربية	5.7	2,615	فرنسا
4.6	1,041	بريطانيا	5.6	2,537	إيطاليا
4.1	917	فرنسا	3.7	1,680	روسيا
3.3	751	أذربيجان	3.5	1,616	الهند
2.9	665	الولايات المتحدة	2.9	1,315	البرازيل
2.7	612	كوريا	2.8	1,287	اليابان
36.5	8,243	الدول الأخرى	37.4	17,041	الدول الأخرى
100.0	\$22,588	Total	100.0	\$45,624	Total

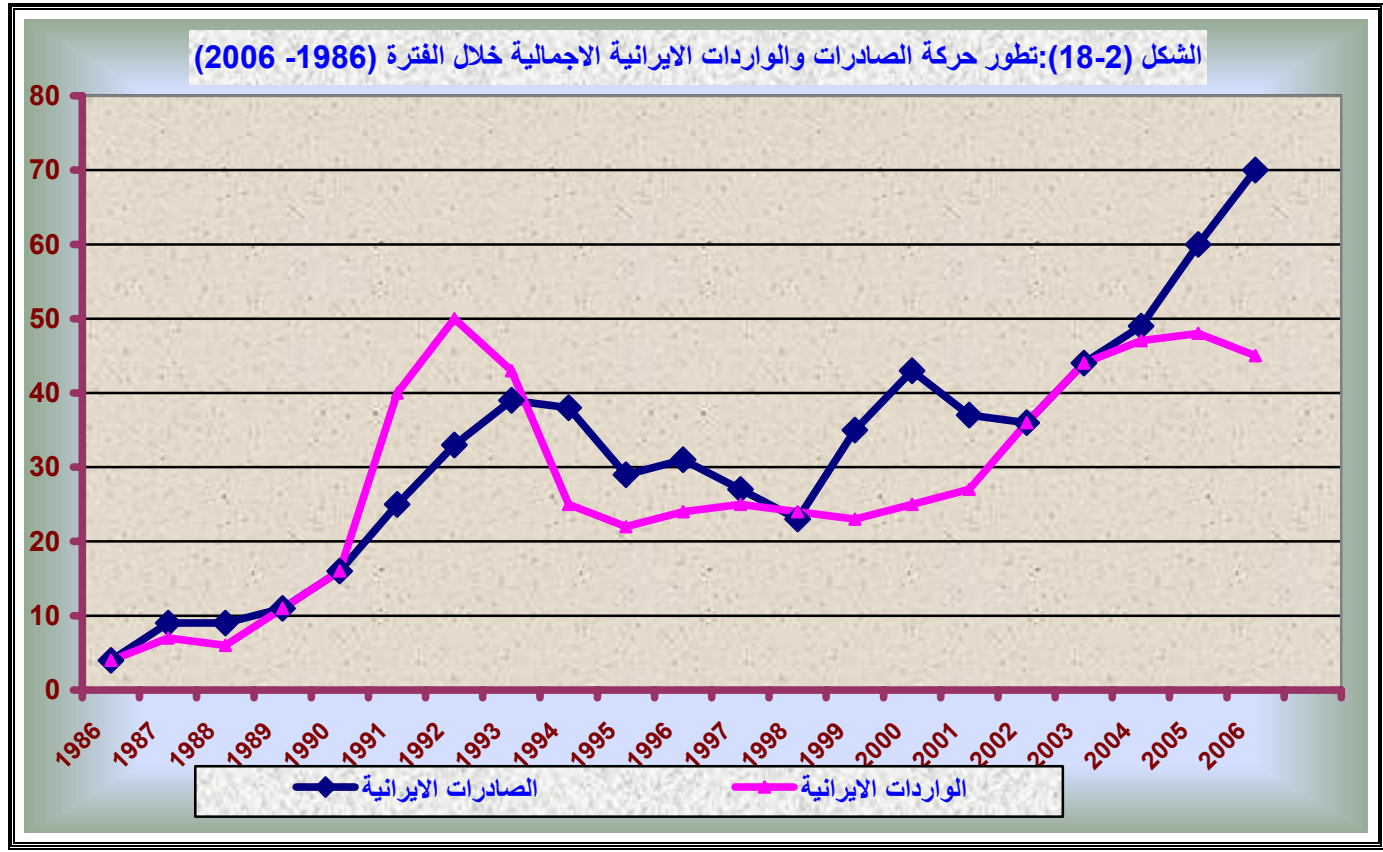
الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصدر: United States Government Accountability Office, IRAN SANCTIONS: Impact in Furthering U.S. Objectives Is Unclear and Should Be Reviewed, December 2007.

لقد احتلت كل من الصين والإمارات العربية وكوريا في العام ٢٠٠٦ محل كل من إيطاليا واليابان وبلجيكا في عام ١٩٩٤، كما نجد خروج الولايات المتحدة وبريطانيا من قائمة الشركاء الرئيسيين للمستوردات الإيرانية وذلك لمصلحة دخول دول جديدة أهمها روسيا والهند والبرازيل.

إلى جانب السياسات السابقة فإن ما يجعل العقوبات الاقتصادية على القطاع التجاري الإيراني ذات أثر محدود وفعالية متواضعة، هو جهود الحكومة الإيرانية في إيجاد بدائل مناسبة لتأمين الاسـتـقلالية الصناعية والتكنولوجية قدر الإمكان، بما يقلل من المستوردات الإيرانية ويفتح المجال للانتقال إلى تصدير مخرجات هذه الصناعات وتحقيق وفر في الميزان التجاري ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن صافي ربح الميزان التجاري الإيراني في العام ٢٠٠٥ بلغت نسبته (١%) من الناتج المحلي الإجمالي الصافي المقدر بقيمة ٥٥١,٦ مليار (\$551,6 billion)^[٦٢]، وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن التجارة الإيرانية لم تشهد أي تراجع خلال سنيين العقوبات، واستمر المنحني العام للصادرات والواردات الإيرانية بالصعود بعد كل عقبة كادت تعترض طريقه، وهذا ما هو عليه الحال بعد قرار الولايات المتحدة بوقف وارداتها من إيران عام ١٩٨٧ حيث بقيت الصادرات الإيرانية على حالها خلال العام التالي ١٩٨٨ وعادت للارتفاع عام ١٩٨٩، وكذلك الأمر في عام ١٩٩٥ بعد قرار الولايات المتحدة ووقف صادراتها إلى إيران، لم يغير الأمر شيئاً من واردات إيران بل

⁶² - United States Government Accountability Office, IRAN SANCTIONS: Impact in Furthering U.S. Objectives Is Unclear and Should Be Reviewed, December 2007, P(٣٠).

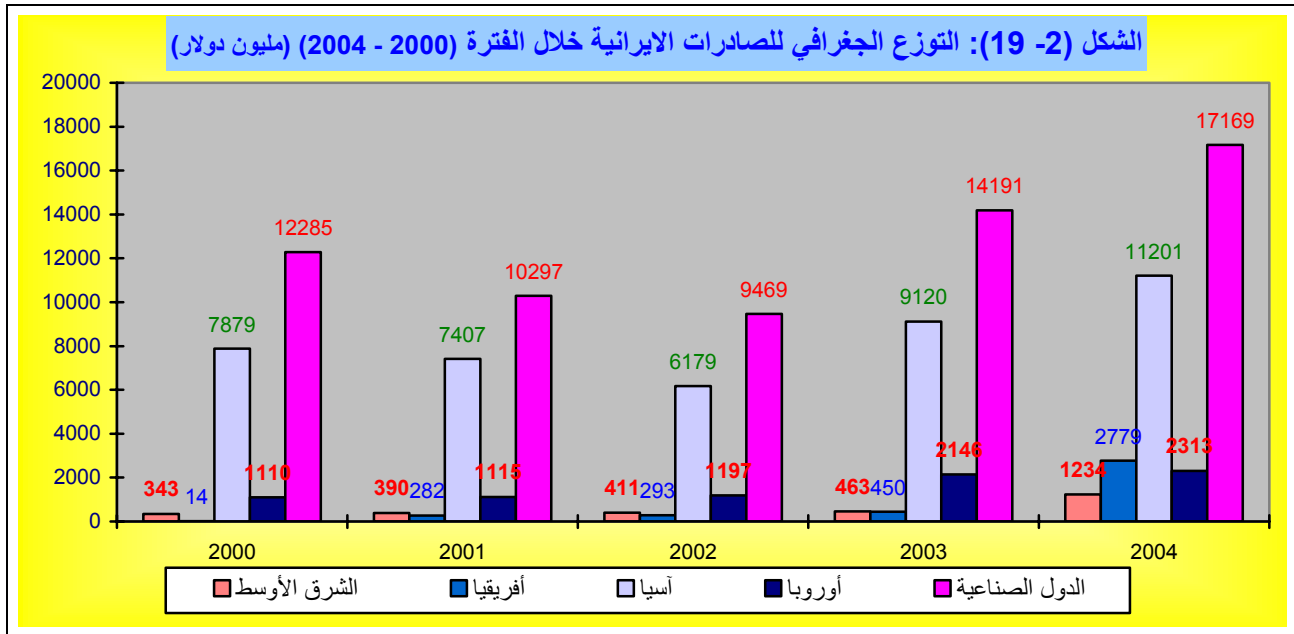
ازدادت الواردات والصادرات الإيرانية خلال العام التالي ١٩٩٦، وكل ذلك نوضحه بالشكل البياني التالي (٢-١٨) الذي يوضح مسار تطور الصادرات والواردات الإيرانية الإجمالية خلال الفترة ١٩٨٦ حتى العام ٢٠٠٦ ويظهر بوضوح تطور الصادرات الإيرانية بنسبة (٨,٦%) والواردات الإيرانية ازدادت أيضاً بنسبة (٧%) خلال الفترة المذكورة:



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى المرجع: United States Government Accountability Office (GAO), IRAN SANCTIONS: Impact in Furthering U.S. Objectives Is Unclear and Should Be Reviewed, GAO(08-58), December 2007, P 28.

وبشكل أكثر تفصيلاً نعرض حركة تطور التجارة الإيرانية (الصادرات، الـ واردات) تبعاً لـ توزيع الإقليمـي والجغرافي (الدول الصناعية، أوروبا، آسيا، أفريقيا، الشرق الأوسط) خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ وهذا ما نوضحه من خلال الشكلين البيانيين التاليين (٢-١٩) و (٢-٢٠) [٦٣]:

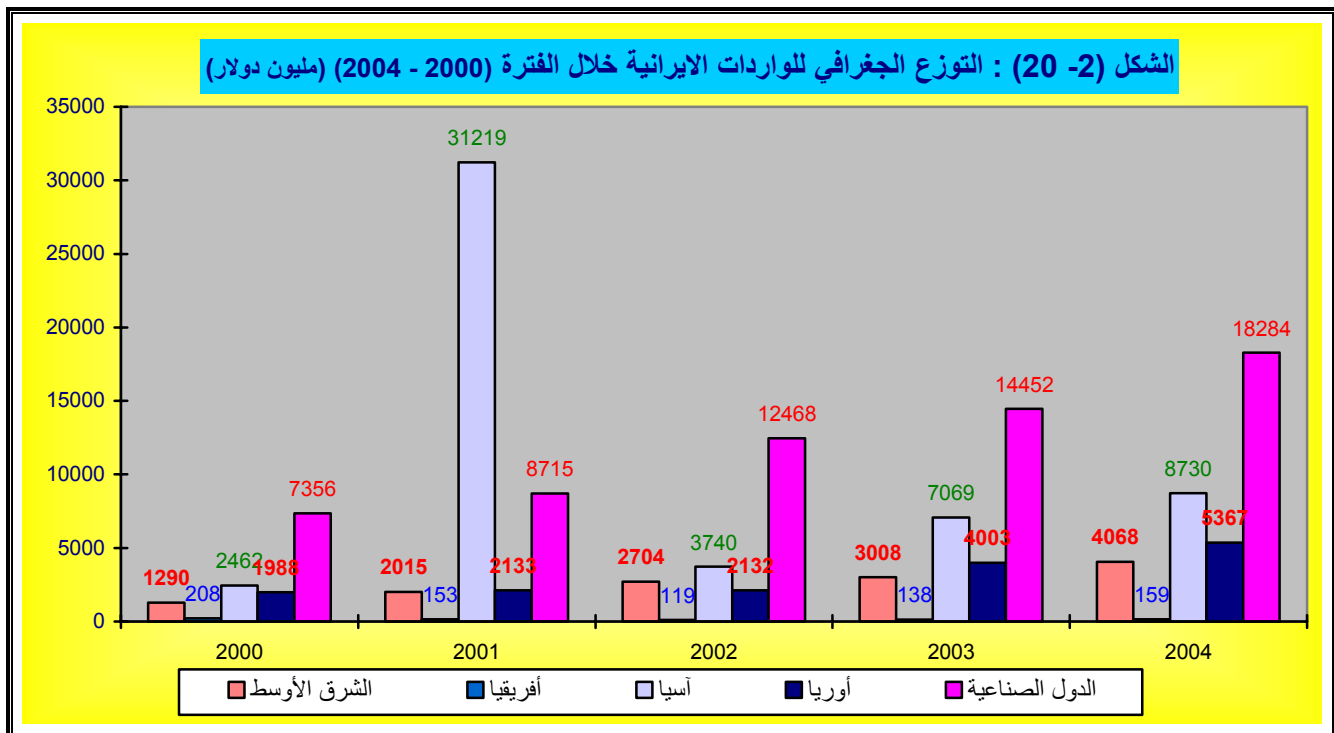
⁶³ - Anthony H. Cordesman, Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes OP-Cit P(16).



الشكل من إعداد الباحث استناداً على المرجع: Anthony H. Cordesman, *Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes* OP-Cit, p(16)

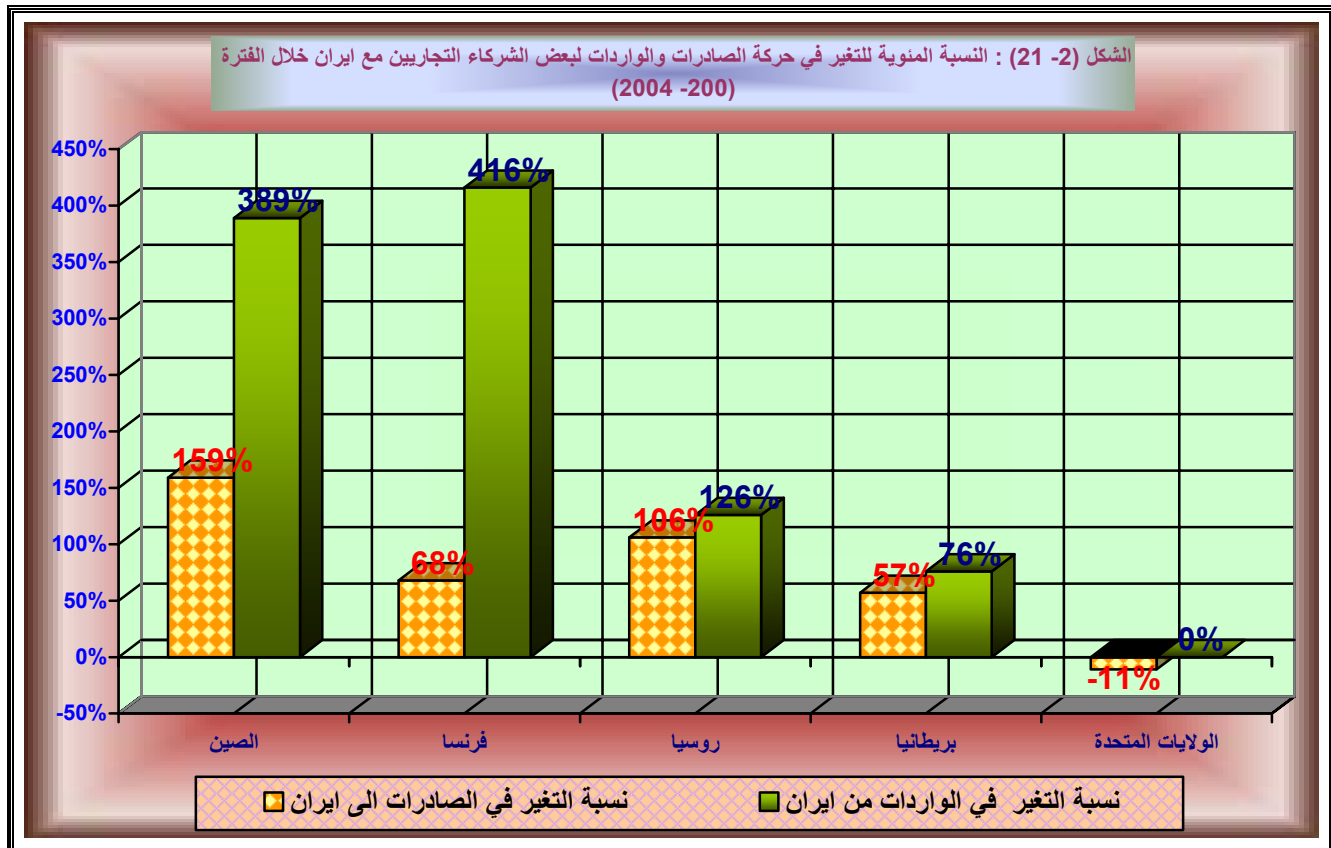
نجد أن هناك زيادة واضحة في الصادرات الإيرانية وهذه الزيادة موزعة على جميع الشركاء التجاريين وهذا يعد عامل ضمان لإيران على ساحة المجتمع الدولي، فالعلاقات الاقتصادية هي العامل المهم - م - في ضمان استقرار العلاقات السياسية فيما بين الدول.

أما لناحية المستوردات فنجد أيضاً هناك زيادة في مستوردات إيران من جميع الشركاء المذكورين مع تطور ملحوظ في العلاقات مع الدول الصناعية وآسيا، كما هو موضح في الشكل البياني التالي:



الشكل من إعداد الباحث استناداً على المرجع: Anthony H. Cordesman, *Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes* OP-Cit, p(16)

والجدير ذكره هنا أنه وعلى الرغم من إدراك الولايات المتحدة لضرورة تحقيق إجماع والتزام دولي تجاه أي عقوبات يتم فرضها على إيران، وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذلته في هذا المجال من خلال فرض العقوبات عن طريق مجلس الأمن الدولي، إلا أن هذا لم يصل لمرحلة اقتناع أعضاء مجلس الأمن بالتخلي عن مصالحهم مع إيران، بل استمر التعاون قائماً بين إيران والدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن - عدا الولايات المتحدة، والشكل البياني التالي (٢- ٢١) يبين التغير الذي شهدته العلاقات التجارية بين إيران وكـل من روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤:

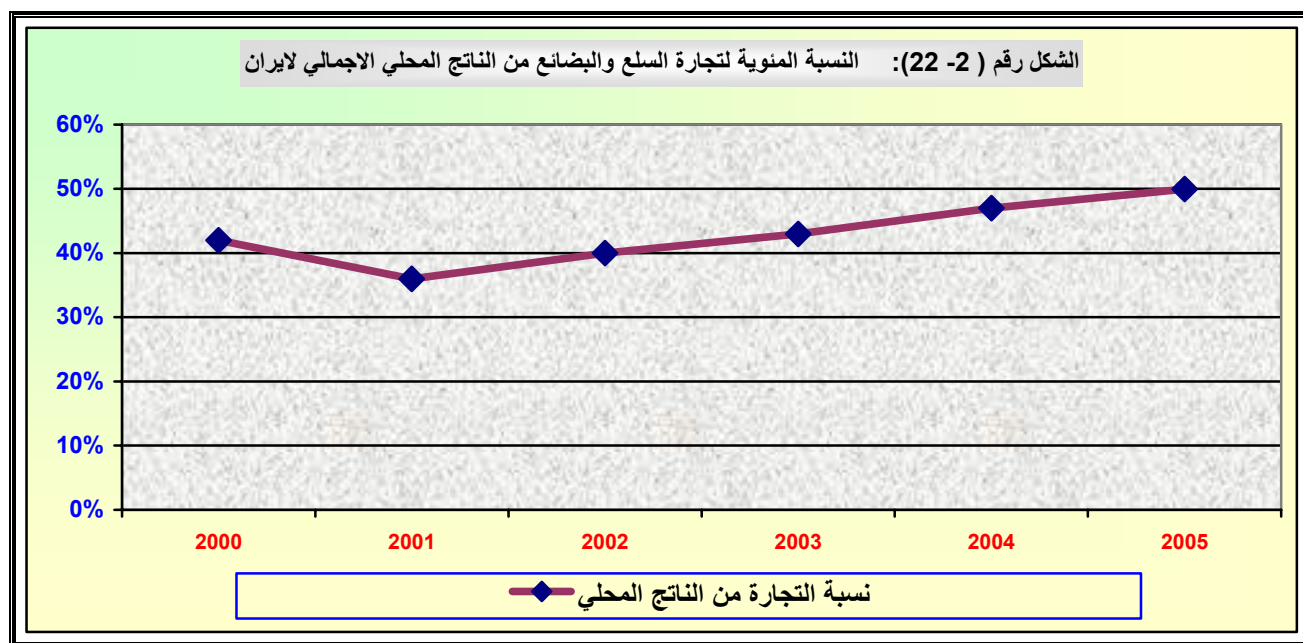


الشكل من إعداد الباحث استناداً على المرجع: Anthony H. Cordesman, Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes OP-Cit.....

حيث يظهر بوضوح أنه خلال الأربع سنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) قد ازدادت واردات إيران من الصين بنسبة (١٥٩%)، ومن روسيا بنسبة (١٠٦%)، في حين ازدادت الصادرات الإيرانية إلى الصين بنسبة (٣٨٩%) وإلى روسيا بنسبة (١٢٦%)، هذا الانفتاح التجاري الكبير لإيران باتجاه روسيا والصين ساهم في مرحلة لاحقة في تحصين إيران وتصعيب الطريق أمام الولايات المتحدة لتمرير أي عقوبات مستقبلية، وهذا لم يساهم في المفاوضات الصعبة والمحاولات العديدة التي فشلت بها الولايات المتحدة في استصدار قرار دولي من مجلس الأمن يفرض عقوبات شديدة على إيران.

ترافق ذلك مع حرص إيران على تطوير نشاطها التجاري والاستفادة قدر المستطاع من كل فرصة متاحة لزيادة الصادرات والحصول مقابلها على ما تحتاج إليه في عملياتها التنموية من مستوردات، وارتفع نتيجة ذلك

مساهمة النشاط التجاري الإيراني إلى نسبة (50%) من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005. وهذا نعبـر عنه بالشكل البياني التالي (٢ - ٢٢) [٦٤]:



الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي: <http://www.fdi.net/index.cfm>

حيث ارتفعت حصة التجارة الإيرانية من (37%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2001 لتصل مساهمتها في العام 2005 إلى (50%) من الناتج المحلي. ويمكن لنا بعد كل ماسبق ذكره أن نجد أن العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران قد أثّرت بشكل واضح في طبيعة العلاقات التجارية المتبادلة بين إيران ودول العالم المختلفة، ولكن دون أن يتعدى هذا التأثير ليشمل بنية وهيكلية التجارة الإيرانية أو أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الإيراني، كما يسجل أهمية السياسات التجارية التي انتهجتها إيران والتي ساعدتها على التخلص من أي انزلاق كان يمكن أن يصيب قطاعها التجاري تحت تأثير ضغوط العقوبات.

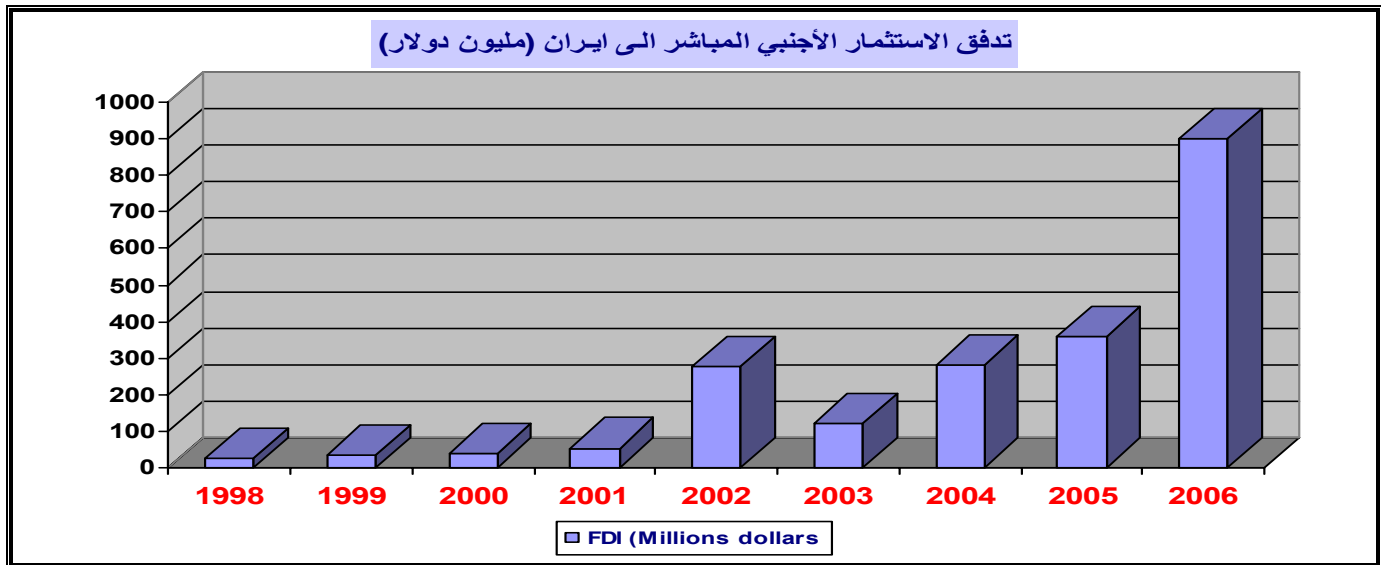
➔ أثر العقوبات على الاستثمار الأجنبي وعلى القطاع المالي في إيران:

يمكن القول إن العقوبات الاقتصادية وجدت من قطاع الاستثمار منفذاً لها للتأثير على الاقتصاد الإيراني، فتم وضع العراقيل في وجه تدفّق الاستثمارات الأجنبية وتقييدها واستخدام أساليب التهديد والملاحقة بحق أي جهة يظهر أنها في صدد القيام بمشاريع في إيران، وتزامن ذلك مع القيود المالية والمصرفية المفروضة على تعاملات إيران المالية في الأسواق العالمية.

لقد جاء قانون دامتو بقيوده الاستثمارية المفروضة على الشركات الأجنبية التي تستثمر في إيران التحدي الأول الذي على الاقتصاد الإيراني أن يعالجه، لضمان استمرار تدفّق رؤوس الأموال الأجنبية وكسر الحاجز

⁶⁴ - World Bank, Multilateral Investment Guarantee Agency, Country, Iran, <http://www.fdi.net/index.cfm>

الذي خلفته الولايات المتحدة بين إيران والشركات الأجنبية، فقد عملت الحكومة الإيرانية على تقديم الحوافز والميزات النسبية التي يمكن أن تُغري الشركات العالمية وتشجعها على عدم الالتزام بالقيود الأمريكية، وقامت بإدراج العقوبات الدولية في بند القوة القاهرة في عقودها النفطية، كما لجأت إيران إلى الاستعاضة عن النقص في استثمارات الشركات الأمريكية والغربية بالتوجه شرقاً وفتح الأسواق الإيرانية أمام الشركات الآسيوية، وتفعيل طريق الحرير، وتوطيد العلاقة مع دول الخليج، وإقامة الاتفاقيات المتبادلة في قطاعات المال والأعمال والكثير من مشاريع البنى التحتية. وكان من نتيجة هذه الإجراءات أن بلغ معدل تكوّن رأس المال، الذي يعني نسبة الاستثمارات الجديدة من الناتج المحلي الإجمالي، نحو (٣٦%) عام ٢٠٠٤ وهو معدل ممتاز يفوق المتوسط العالمي المناظر البالغ (٢١%) ويقترب من المستويات المتحققة في الاقتصاديات سريعة النمو في شرق آسيا^[٦٥]. كما تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن الاقتصاد الإيراني حقق معدل نمو متوسط ط خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بلغ (٦,٤%) سنوياً، والرسم البياني التالي **الشكل (٢-٢٣)** تدوّن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى إيران خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٦: ^[٦٦]



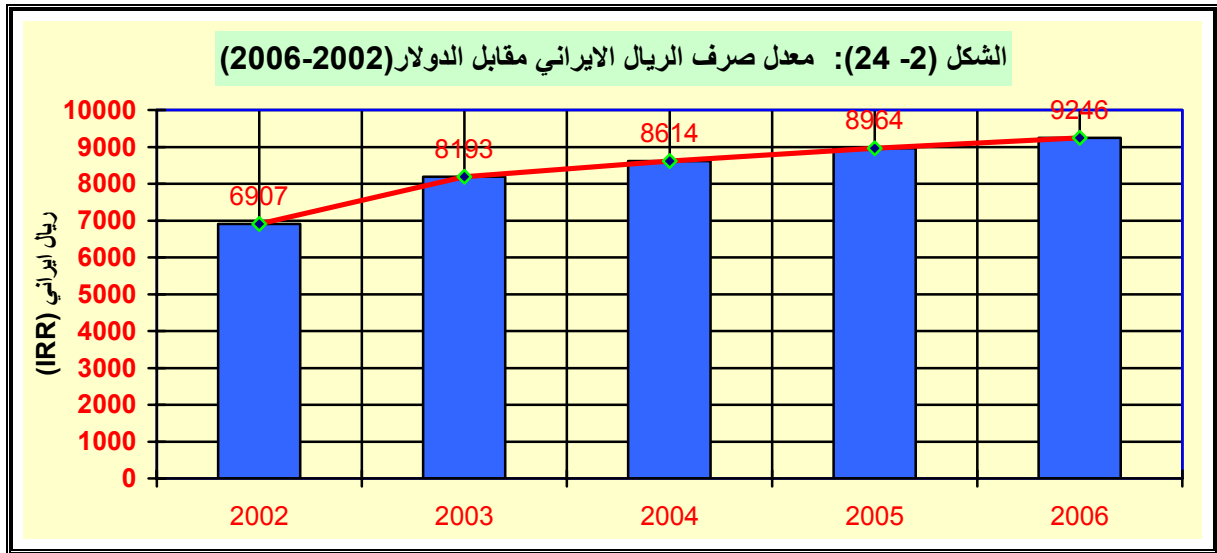
الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير الاستثمار العالمي 2007.

وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية السابقة فإن الاقتصاد الإيراني لا يزال يعاني من بعض المشاكل التي يمكن أن تكون بمثابة الأعراض الجانبية للعقوبات الاقتصادية، وفي مقدمة ذلك ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في الاقتصاد الإيراني، حيث وصل معدل التضخم - وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي - إلى نحو (١٨,٥%)، ووصل معدل البطالة إلى (١٢,٣%)، هذا الأمر تضاف إلى ضعف النمو الاقتصادي - على استقرار العملة الإيرانية للحفاظ على معدل صرف متوازن، والشكل التالي يبين أسعار صرف العملة الإيرانية مقابل الدولار خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦: ^[٦٧]

65 - د. مغاوري شلبي علي، الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، مجلة السياسة الدولية - العدد ١٦٨، أبريل 2007.

66 - United national conference on Trade and Development - world Investment Report 2007, country fact sheet (IRAN)

67 - IUCN - The World Conservation Union : http://www.catsg.org/cheetah/04_country-information/Asia/iran.htm



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: http://www.catsg.org/cheetah/04_country-information/Asia/iran.htm

يضاف إلى ما سبق وجود تفاوت واضح في توزيع الدخل بين السكان في إيران رغم أن متوسط دخل الفرد نحو (٢٣٠٠) دولار سنوياً. هذا يعني أن العقوبات الاقتصادية على إيران في حالة تشديدها قد تؤدي إلى انفجار الأسعار وتفاقم معدلات البطالة، إلى جانب ما تعانيه الصناعة النفطية الإيرانية من عدم إمكانية مواكبة التقنية الحديثة وما لذلك من تداعيات ومخاوف من انخفاض الإنتاج النفطي على المدى البعيد، وعمات الحكومة الإيرانية لمواجهة هذه المخاوف إلى تقليل الاعتماد على عوائد النفط في موازنة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، حيث تم تقديم مشروع الموازنة بزيادة نحو (٢٠%) على أساس سعر (٣٣,٧) دولاراً للبرميل للنفط مقابل (٤٤,١) دولاراً للبرميل في موازنة العام السابق. وقد بنيت الموازنة أيضاً على تقليل نفقات إيران من العملة الأجنبية من (٣٨) مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى نحو (٢٩,٥) مليار دولار عام ٢٠٠٨. يضاف إلى ما سبق قرار الحكومة الإيرانية تحويل أرصدها المالية إلى بنوك أخرى بدلاً من البنوك الغربية التي أوقفت التعامل معها، واعتماد اليورو بدلاً من الدولار الأمريكي في تعاملاتها الاقتصادية في مجال الاحتياطيات والأرصدة الخارجية وفي مجال تسعير وبيع النفط، وفي مجال تجارتها الخارجية، وفي مجال إعداد الموازنة العامة للدولة. واستندت الحكومة الإيرانية في قراراتها الاقتصادية على امتلاكها لنسبة عالية من الاحتياطيات من العملات الأجنبية التي وصلت إلى ما يقدر بـ (٦٠) مليار دولار عام ٢٠٠٦، مع وجود نسبة منخفضة من الديون الخارجية بلغت نحو (١٠) مليارات دولار وهي نسبة تحت السيطرة ويمكن للاقتصاد الإيراني تسديدها بسهولة.

إن الأثر الكبير الذي تركته العقوبات الاقتصادية المفروضة على القطاع المالي والمصرفي في إيران انعكس على حياة المواطنين الإيرانيين أكثر مما طال الحكومة الإيرانية التي لم تتأثر عائداتها المالية بشيء يذكر، وإنما أثرت العقوبات على بعض الموظفين الإيرانيين لدى الشركات الأجنبية بحيث لم يعد بمقدورهم استلام رواتبهم في إيران وإنما يتم تحويلها لهم إلى بنوك في الدول المجاورة، كما أن التجار وأصحاب المصالح الاقتصادية يجدون صعوبة في تأمين وارداتهم من الخارج بسبب عدم قبول المصارف الأجنبية كُتب الاعتماد

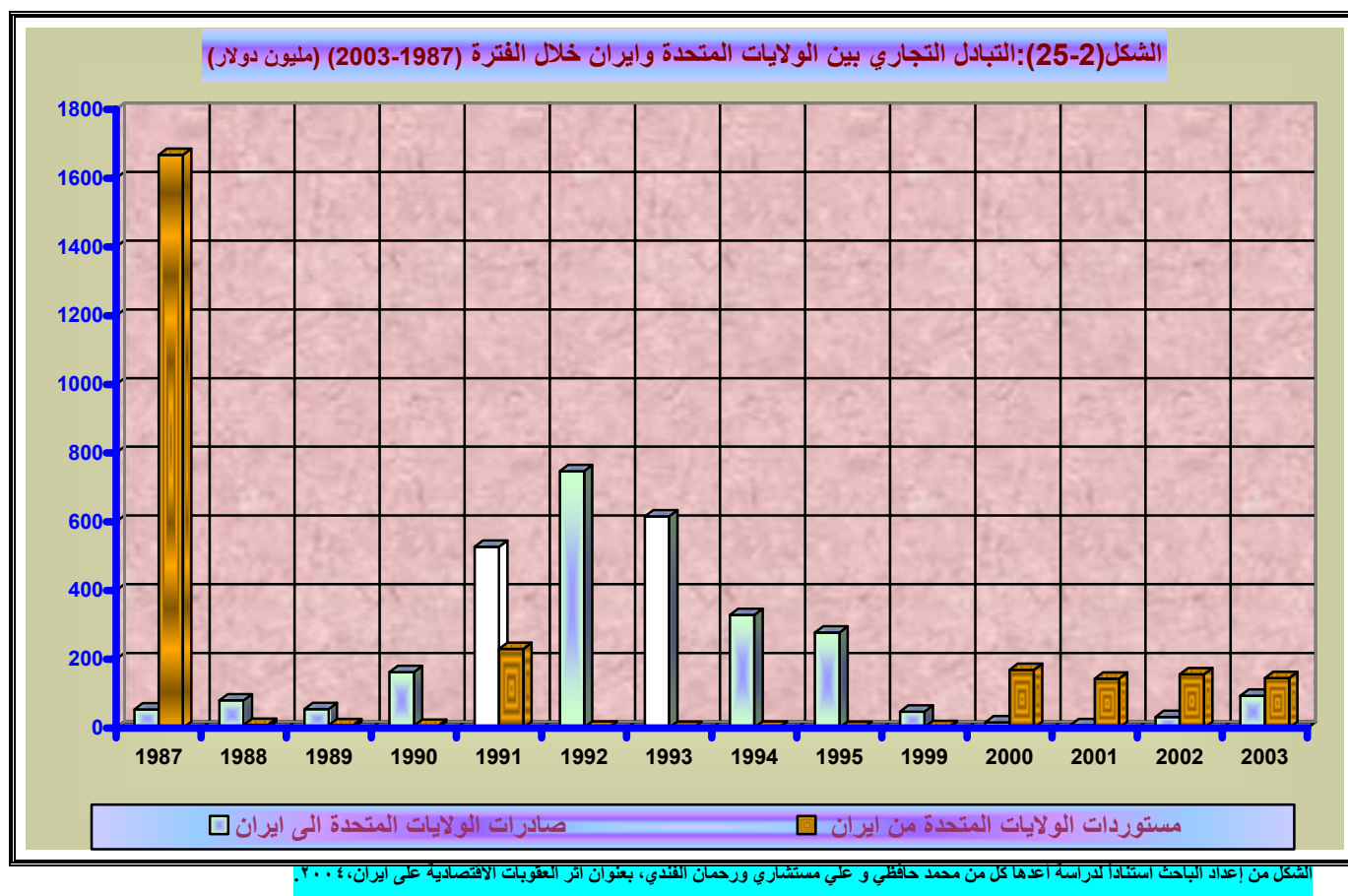
التي تصدرها المصارف الإيرانية، وهناك صعوبات مماثلة للعمال والتجار الإيرانيين في الخـارج لتحويل مدخراتهم إلى إيران بسبب رضوخ الكثير من المصارف والمؤسسات المالية للعقوبات المفروضة على إيران، وخاصة في ظل الحملة الهائلة التي يقوم بها كبار الموظفين من وزارة الخزانة الأميركية، حيث يلتقـون مع وزراء المالية ومديري الشركات والمصارف العالمية لإقناعهم بضرورة التخلي عن أي تعاون مع طهران، وهذا ما صرح به وكيل وزارة المالية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، ستوارت ليفي، بعد اجتماعه مع مديري أكثر من (٤٠) مصرفاً دولياً رئيسياً، أن الكثير من المصارف أظهر تقبلاً مع الرسالة الأميركية، وأنه تم إبلاغهم أنهم سيكونون في خطر في حال تم استخدام أي جزء من تعاملاتهم مع إيران لتمويل الإرهاب أو التسليح النووي. وكانت الضغوط الأمريكية تتركز على دول الجوار لإيران وخاصة دول الخليج العربي لكي تمنع إيران من المرور عبر المؤسسات المالية والمصرفية الخليجية إلى العالم، ونتيجة النفوذ الأمريكي في هذه الدول فقد لقيت ضغوطاتهم استجابات فورية لدى الكثير من البنوك، ففي البحرين قام البنك الأهلي المتحد وهو أكبر البنوك البحرينية بإيقاف تعاملاته المصرفية مع إيران، رغم أنه يملك بنك "المـستقبل" الـذي هو شراكة بين البنك الأهلي المتحد وبين كل من بنك صادرات إيران وبنك ميلى إيران.

ثالثاً **تقييم العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران:**

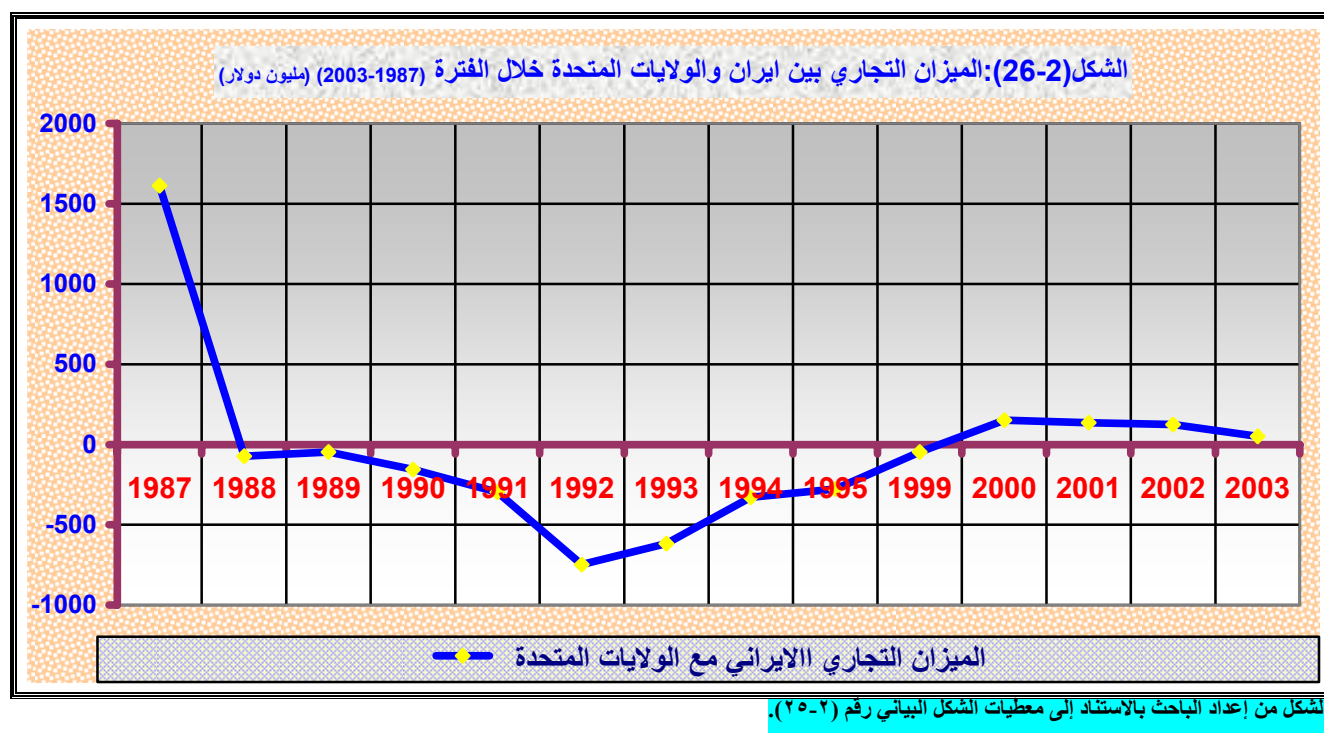
إن تقييمنا لنظام العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران سواء التي تفرضها الولايات المتحدة من جانب واحد أو تلك العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن الدولي، يستدعي منا نظرة تأملية للمرحلة السابقة ومحاولة استشراف ما سيفضي إليه نظام العقوبات هذا في المستقبل، ومما لا شك فيه أن إيران تبذل كل ما هو ممكن لإفراغ العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من مضمونها، ومثال ذلك شراء إيراني للطائرات الروسية بعد فشلها في الحصول على طائرات إيرباص (Airbus 330) بسبب العقوبات الأميركية حيث تمتلك إيران الآن في أسطولها الجوي (٢٥) طائرة توبولوف (Topolov planes) روسية الصنع.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن العقوبات الاقتصادية على إيران قد أثرت بشكل ملحوظ على الميزان التجاري الأمريكي الإيراني الذي كان في قمة ازدهاره قبل الثورة الإسلامية (بلغ ١٦١٣ مليون دولار) إلا أنه في الوقت الحاضر نجد ميزان التجارة الأمريكي الإيراني خاسراً كما يوضحه الشكل رقم (٢- ٢٥) ^[٦٨]:

⁶⁸ - Mohammad Hafezi ,Ali Mostashari , Roham Alvandi, The Impact of U.S. Sanctions On Iran: Economic and Social Assessment, June 2004 .



ومن المعطيات السابقة يمكن لنا أن نعرض الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع إيران خلال الفترة الزمنية ١٩٨٧ - ٢٠٠٣ من خلال الشكل البياني التالي (٢-٢٦) :

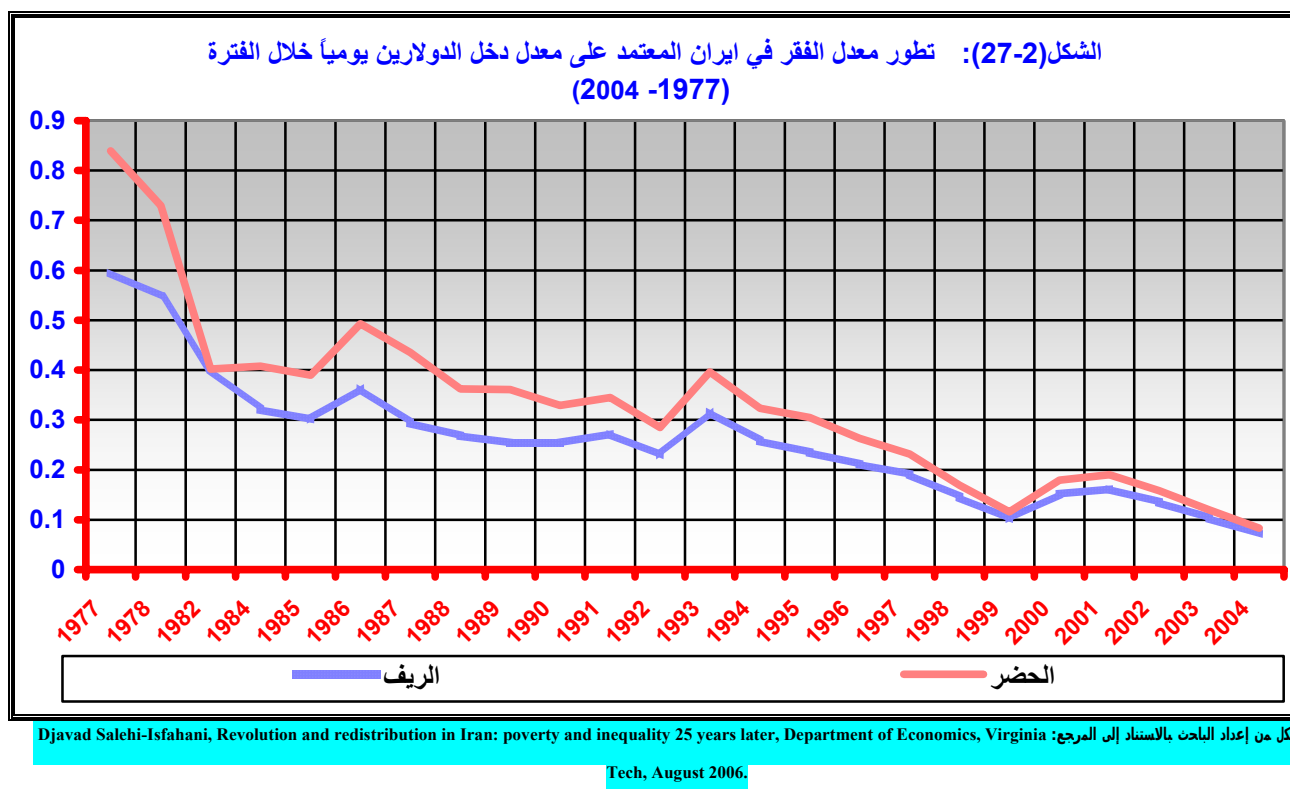


يظهر بوضوح أن الميزان التجاري لإيران مع الولايات المتحدة كان رابحاً إيجابياً لصالح إيران قبل الثورة الإسلامية حيث كانت نسبة كبيرة من الصادرات النفطية الإيرانية تذهب إلى الولايات المتحدة، إلا أنه وبعد عام ١٩٨٨ وحتى العام ١٩٩٩ فقد كان الميزان التجاري الإيراني مع الولايات المتحدة الأمريكية خاسراً نتيجة قرار الولايات المتحدة بمنع الاستيراد من إيران، وبعد العام ١٩٩٩ فقد أصبح الميزان التجاري الإيراني - الأمريكي رابحاً وسبب ذلك انخفاض الصادرات الأمريكية إلى إيران من جهة، وارتفاع الصادرات الإيرانية المستثناة من العقوبات إلى الولايات المتحدة من جهة أخرى.

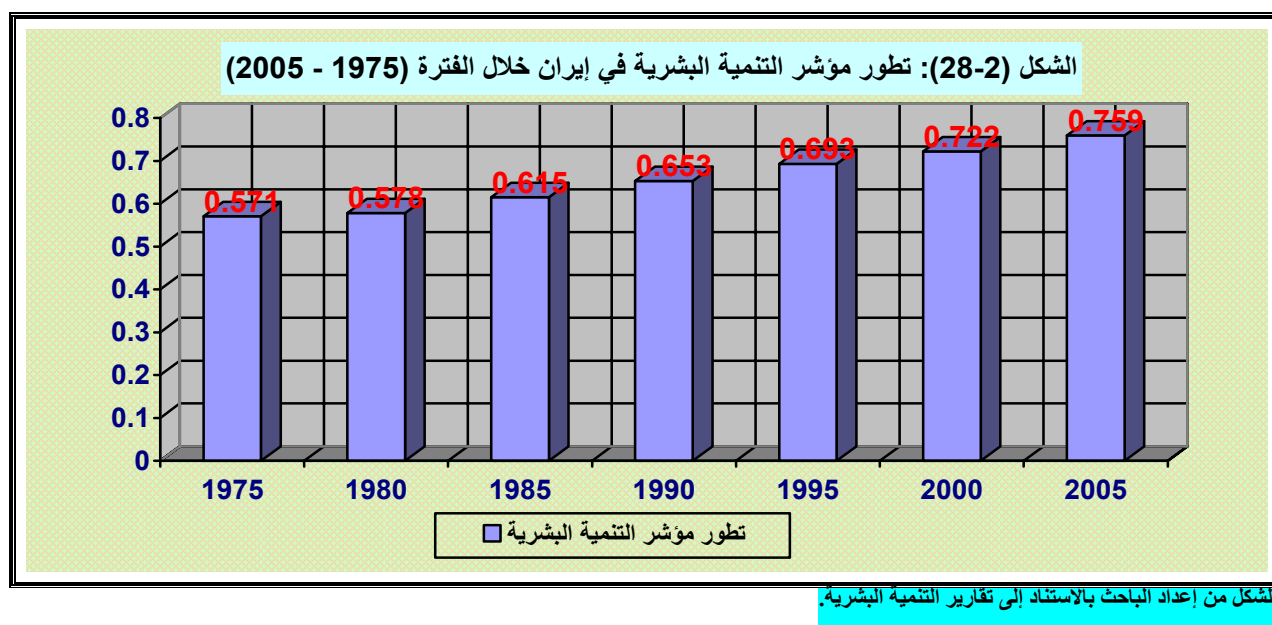
إن إيران وخلال كل الفترة السابقة التي خضعت فيها لعقوبات أمريكية أحادية الجانب تمكنت من تجاوز هذه العقوبات بنجاح، وهذا نلمسه في التقدم الذي حققته إيران في جميع المجالات وفي مقدمتها ما يتعلق بالتقنيات الصناعية والتكنولوجيا النووية، وتمكنت إيران في العام ٢٠٠٩ من إطلاق قمر صناعي بنجاح، كل ذلك تم في الوقت الذي عرفنا فيه بوجود برنامج أميركي تديره وكالة الاستخبارات الأمريكية لتهديب العلماء الإيرانيين وعلى الرغم من الإمكانيات الهائلة المرصودة لهذا البرنامج لم يتمكن سوى من تهديب (٦) علماء، كما تمكنت إيران من نسج علاقات دولية تضمن من خلالها مصالحها المختلفة، ولم تنفع محاولات العزلة التي كانت تحاول الولايات المتحدة فرضها من جانب واحد على الشركات والدول على حد سواء التي تتعامل مع إيران، فالبيانات الواردة من تقرير الاستثمار العالمي^[٦٩] تشير إلى أنه يوجد في إيران عام ٢٠٠٥ نحو (٥٠) شركة متعددة الجنسية مقرها الأساسي في إيران، إلى جانب (٥٥) فرعاً لشركات متعددة الجنسية مقرها الأساسي خارج إيران، وعلى الرغم من حالات التضخم التي شهدتها الاقتصاد الإيراني إلا أن مستوى المعيشة للمواطنين الإيرانيين بقي يتحسن عن وضعه السابق ولم يتدهور من جراء العقوبات، وتمكنت إيران من إحداث تنمية متوازنة بين الريف والمدينة ساهمت بتحسين حياة المواطنين والشكل البياني التالي يبين تطور مؤشر الفقر بالاعتماد على دخل الدولارين يومياً^[٧٠]:

⁶⁹ - تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦، الصفحة (٢٧٢).

⁷⁰ - Djavad Salehi-Isfahani, Revolution and redistribution in Iran: poverty and inequality 25 years later, Department of Economics, Virginia Tech, August 2006.

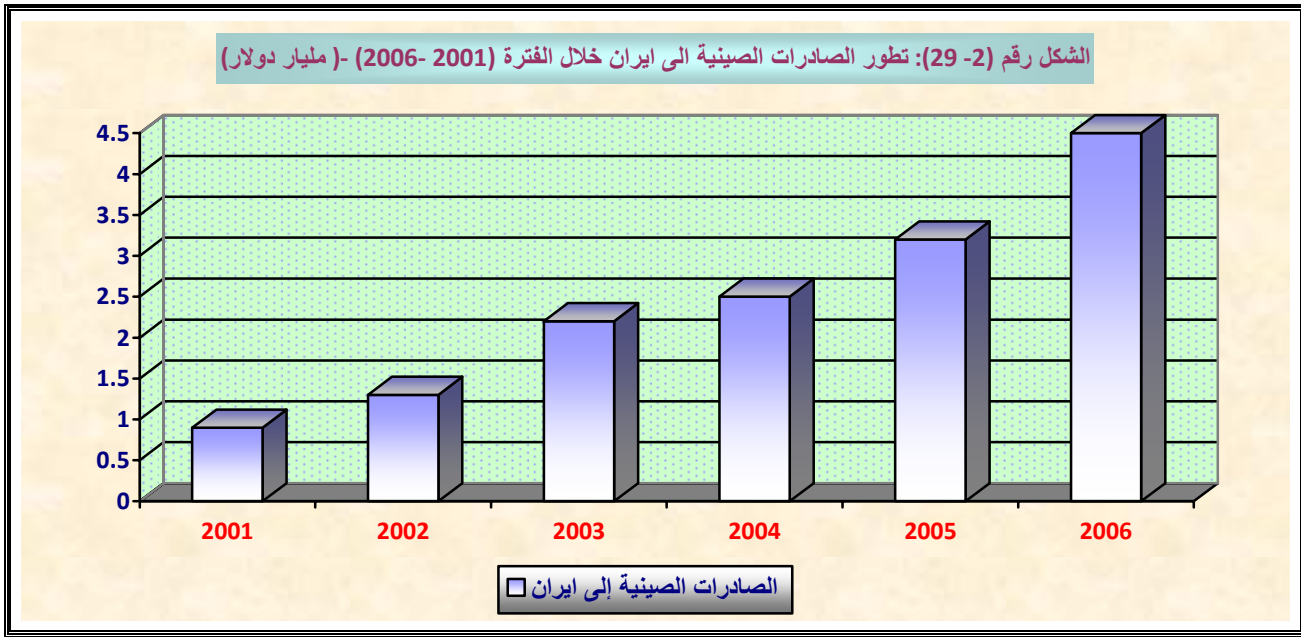


يتبين من المعطيات أعلاه أن العقوبات الاقتصادية على إيران لم تشكل عائقاً حقيقياً أمام تحسّن مستوى معيشة الفقراء وتقليل نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر سواء في الريف أم المدينة. كما تشير تقارير التنمية البشرية إلى تحسن موقع إيران التنموي من خلال تحقيقها نمواً في مؤشر التنمية البشرية الذي كانت قيمته في العام ١٩٧٥ نحو (٠,٥٧) ليرتفع تدريجياً حتى تحقيقه قيمة (٠,٧٥) في العام ٢٠٠٥، وهذا موضح في الشكل البياني (٢-٢٨) التالي^[٧١]:



⁷¹ - تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الجدول رقم (٢)، الصفحة (٢٣٦).

ولكن الذي تغير في الوقت الحاضر هو أن هذه العقوبات قد أصبحت من جانب المجتمع الدولي المتمثل في مجلس الأمن الدولي وأصبح هناك نوع من التأييد العالمي للعقوبات على إيران وخصوصاً في ظل جو الشحن الإعلامي والتخويف من الخطر الإيراني لأوروبا ودول الخليج العربي، وهذا يضع إيران أمام تحديات كبيرة. يترتب عليها بذل الكثير لتجاوزها. ولهذا السبب نجد أنها توطد علاقاتها مع دول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي كالصين وروسيا، ونجد أثر هذا التوجه الإيراني واضحاً في تطور التبادل التجاري الإيراني الصيني حيث زادت واردات إيران من الصين بنحو خمسة أضعاف خلال الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠١ والعام ٢٠٠٦ والشكل البياني (٢- ٢٦) يعبر لنا بوضوح عن كل ذلك:



الشكل من إعداد الباحث استناداً إلى المصدر: Global Research China Hand-US Sanctions Send Iran Into the Arms of Asia, April 11, 2008

إلى جانب ذلك فقد وجدت إيران في الإمارات العربية المتحدة منطلقاً لها إلى العالم بعيداً عن قيود العقوبات واستثماراً جيداً للمناخ التجاري المنفتح الذي تشهده الإمارات العربية عموماً وإمارة دبي بشكل خاص، وعليه نجد أن الإمارات العربية أصبحت محطة انتقالية للواردات الإيرانية المختلفة حيث احتلت الإمارات الترتيب الثالث في دول العالم الموردين إلى إيران في حين أنها ليست ضد من العشرة الأولى للمستقبلين للصادرات الإيرانية، وهذا طبيعي كون إيران تعاني من قيود على مستورداتها أكثر بكثير من القيود المفروضة على صادراتها، وقد تمكنت إيران من الوصول إلى هذا المستوى التجاري مع الإمارات عن طريق قيام الكثير من الشركات الإيرانية بتسجيل نفسها في الإمارات لتمارس أعمالها بكل حرية بعيداً عن رقابة العقوبات، ولتتمكن من إنجاز تعاملاتها المصرفية مع البنوك العالمية، ونتيجة لأن بذل الإمارات لا تقبل التعامل مع الشركات الإيرانية إلا إذا كانت مسجلة في الإمارات، فقد تجاوز عدد الشركات الإيرانية المسجلة في إمارة دبي لوحدها (٩) آلاف شركة، بعد أن كانت (٢٣٠٠) شركة فقط في العام ٢٠٠٣، وهذا

أدى إلى زيادة التبادل التجاري بنسبة (١٣٠%) عما كان عليه عام ٢٠٠٢^[٧٢]. يضاف إلى تلك البيانات عمليات التهريب التي ازدهرت والتي لا يمكن رصد حجم نشاطاتها في أي قطاع من القطاعات، ولكن يلاحظ بشكل واضح أن العقوبات أدت إلى تضخم في الثروات بشكل كبير وخصوصاً لدى العاملين في مجال تهريب المحروقات، ولهذا السبب وجدنا التقارير الصادرة عن المراكز الاستشارية لأبحاث الطاقة تبين أن العقوبات على إيران زادت من تكاليف الصفقات التي يترتب على الحكومة الإيرانية أن تدفعها، وجعلت الأمر أقل راحة بسبب استيراد البنزين إلى منطقة "جبل علي" في دولة الإمارات العربية المتحدة وإعادة تصديره إلى إيران من خلال تجار النفط غير الملتزمين بالعقوبات.

أمام الإصرار الأميركي على استخدام العقوبات الاقتصادية ضد إيران وأمام ما تعلنه إيران من فشل العقوبات والاستهزاء بنتائجها، فنحن بإمكاننا أن نعتبر العقوبات الماضية ذات فعالية محدودة، أما فيما يخص العقوبات القادمة فنحن بحاجة لانتظار السنوات القادمة لمعرفة حقيقة فشل أو نجاح العقوبات الاقتصادية وخاصة في ظل التسارع الذي يشهده مسار هذه العقوبات والإجراءات الإيرانية المضادة لكل عقوبات جديدة.

⁷² - قطب العربي ومحمد عايش، هروب جماعي للشركات الإيرانية من طهران إلى دبي لتجنب العقوبات الأمريكية، أسواق نت، ١٧/١٢/٢٠٠٨، http://www.alaswaq.net/save_print.php?print=1&cont_id=13393

الفصل الثالث

منعكسات العقوبات على إمكانيات التنمية وشروطها (النموذج السوري)

المبحث الأول: مضمون العقوبات الاقتصادية على سورية.

المبحث الثاني: منعكسات العقوبات على القطاعات الاقتصادية الأساسية.

المبحث الثالث: تقييم منعكسات العقوبات الاقتصادية على عملية التنمية.

الفصل الثالث

منعكسات العقوبات على إمكانيات التنمية وشروطها النموذج السوري

تمهيد :

بعد دراستنا التفصيلية السابقة لكلّ ما يتعلق بظاهرة العقوبات الاقتصادية الدولية، وتحليلنا لـ بعض نمـاذج تطبيق العقوبات الاقتصادية على الساحة العالمية، ننتقل في دراستنا المقارنة هــ ذه إلى تحليل منعكسات العقوبات الاقتصادية على عملية التنمية وشروطها، معتمدين على تجربة سورية مع العقوبات ومدى تأثير هذه العقوبات على البنية الهيكلية للاقتصاد السوري وعلى مفاصل العمل التنموي. إن عملية رصد الأثر الذي تتركه العقوبات الاقتصادية على عملية التنمية عملية في منتهى الصعوبة والدقة ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والمحددات نستعرضها بمايلي:

١. تتميز العقوبات الاقتصادية بتأثيرها البطيء وحاجتها لفترة زمنية ليست قصيرة لتظهر آثارها على الجسم الاقتصادي، فهي تشبه في عملها المرض الذي تطول فترة حضائته حتى تبدأ أعراضه في الظهور.
٢. لا يقتصر أثر العقوبات الاقتصادية على القطاع أو الجهة المستهدفة داخل الاقتصاد، وإنما يمتد آثارها لتشمل نواحي الحياة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، فالعقوبات المالية لا تصيب القطاع المالي لوحده، وإنما تمتد آثارها لتتأثر من القطاع التجاري والصناعي والاستثماري...إلخ.
٣. إن ظاهرة العولمة الاقتصادية والتشابك والترابط في النظام الاقتصادي العالمي، كلّ ذلك يجعل من العقوبات الاقتصادية ذات نتائج عابرة للحدود، ولا تنحصر آثارها بين جهات محددة أو في منطقة جغرافية محددة.
٤. أغلب العقوبات الاقتصادية يتم فرضها بالتدريج، بحيث يصعب التنبؤ بشكل مسبق عن المسار العام الذي سوف تنتهجه هذه العقوبات، إلى جانب كون هذه العقوبات يتم فرضها بدون سقف أو حدود زمني محدد ما يجعل من الصعوبة بمكان حصر آثارها خلال فترة محددة.

وما تجدر الإشارة إليه أيضاً هو أن تأثير العقوبات الاقتصادية على التنمية لا يقتصر فقط على الدول المستهدفة، وإنما يتعدى ذلك ليشمل الجهة الفارضة للعقوبات، وقد يتعدى ذلك ليؤثر على أطراف أخرى خارج حلبة الصراع (العقوبات على العراق أثرت على تركيا والعقوبات على ليبيا أثرت على مصر وتشاد).

المبحث الأول: مضمون العقوبات الاقتصادية على سورية.

إن العقوبات الاقتصادية التي تخضع لها سورية هي في مجملها عقوبات أحادية الجانب حيث لم يتم فرض أي عقوبة اقتصادية دولية من قبل مجلس الأمن الدولي حتى الآن، وعليه فإن دراستنا ستقف عند حدود العقوبات الأمريكية أحادية الجانب والتي تعمل الولايات المتحدة على تأمين إجماع دولي وقدر المستطاع لمساندتها في إجراءاتها العقابية ضد سورية.

بناء على ذلك فإنّه من الضروري فهمنا المفصل والعميق لآلية سن القوانين الأميركية التي يتم الاعتماد عليها كمستند ومرجع في اتخاذ القرارات بفرض عقوبات اقتصادية، ومثال ذلك قانون محاسبة سورية الذي أقره الكونغرس ويعتمد عليه الرئيس الأميركي كمستند في إصدار الأوامر التنفيذية، وهذه الأوامر التنفيذية تعتمد عليها وزارة الخزانة والجهات التنفيذية الأخرى كمرجع في فرض تدابير إجرائية وعقابية ضد سورية.

يتألف الكونغرس الأميركي كمؤسسة من مجلسين هما مجلس الشيوخ "Senate" ومجلس النواب "House of Representatives" ويبدأ القانون باقتراح يمكن أن يقدمه أي مواطن أميركي على بعض أعضاء الكونغرس (مجلس نواب Representatives أو مجلس الشيوخ Senators) الذين يملكون صلاحية عرضه في الاجتماعات ومتابعته وعندما يقدم مشروع القرار، يصبح عضو الكونغرس الذي قدمه راع أو "sponsor" لمشروع هذا القرار. وهناك العديد من أنواع مشاريع القرارات أو الخطوات التشريعية التي تُتخذ في الكونغرس، هناك ما يسمى بمشروع القانون أو "Bill" وهناك ما يسمى بمشروع قرار مشترك أو ما يسمى "joint Resolution" أي مشروع قرار يقدم في مجلسي النواب والشيوخ في آن واحد. وهناك ما يسمى أيضاً بمشاريع القرارات المتزامنة "Current Resolution" وهناك ما يسمى بمشروع القرار البسيط "Simple Resolution".

عملية التشريع تبدأ إذن بتقديم مشروع القرار ومنحه رقماً معيناً على سبيل المثال مشروع القرار (H.R. 1828) الخاص بمحاسبة سورية يسمى بالـ "HR" اتش آر تعني "House Resolution" أي أن هذا المشروع يُدم في مجلس النواب الـ "House"، وبعد ذلك يصبح مشروع قرار رسمي ويتم تحويله إلى مكتب الطباعة الحكومي "Government Printing Office" كي يطبع بنص أو نسخة رسمية، ثم يحول المشروع إلى لجنة دائمة حسب قوانين مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، ويوضع المشروع على جدول أعمال هذه اللجنة بحيث يتم بحث المشروع من قبل اللجنة الكاملة أو يمكن لرئيس اللجنة أن يتخذ قراراً بتحويل المشروع إلى لجنة فرعية، فمثلاً إذا دُم مشروع يتعلق بالشرق الأوسط إلى لجنة العلاقات الخارجية باستطاعة رئيس اللجنة أن يتعامل مع المشروع مباشرة أو أن يحوله إلى لجنة السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، وفي حال عدم اتخاذ أي خطوة من قبل رئيس اللجنة يعتبر مشروع القرار لاغياً، أما اللجان الفرعية في الكونغرس والتي تقوم عادة بدراسة مشاريع القرارات، فهي تعقد جلسات استماع تدعو إليها خبراء و تدعو

إليها ممثلي الإدارة و المعارضة، كما تدعو مؤيدي مشروع القرار للإدلاء بشهادات (شفهية أو خطية) أمام اللجنة.

بعد أن يتم عقد مثل هذه الجلسات ودراسة مشروع القرار هناك مرحلة الانتهاء من بحث المشروع وعقد جلسات الاجتماع، ليتم تعديل نص القرار أو تغييره وتسمى هذه المرحلة بالـ Mark Up ، وبعد ذلك يحول المشروع إلى اللجنة من جديد للتصويت عليه، ثم يتم رفع المشروع من جديد إلى اللجنة الكاملة.

تقرر اللجنة من جديد ما إذا كانت ترغب في إعادة بحث ودراسة المشروع من جديد أو التصويت عليه مرة أخرى، أو رفعه مباشرة إلى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ. بعد التصويت من قبل اللجنة على إمكانية رفع مشروع القرار إلى المجلس، يقوم رئيس اللجنة بإصدار تعليماته إلى موظفي اللجنة بتحضير تقرير رسمي خطي مفصل حول المشروع. وعادةً يتضمن هذا التقرير نقاط معينة:

أولاً: هدف مشروع القرار.

ثانياً: أبعاده التشريعية.

ثالثاً: تأثيره على القوانين السارية المفعول أو القائمة في البلاد.

رابعاً: موقف الإدارة منه ووجهات النظر أو الاجتهادات المختلفة داخل الكونغرس حول محتوى مشروع القرار.

المرحلة التالية يعاد مشروع القرار إلى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ويدرج على الجدول الزمني هناك أو على ما يسمى بالتقويم التشريعي "Legislative Calendar"، وهناك جدول زمني معين يقرره رئيس المجلس بالتفاهم مع رئيس كتلة الأغلبية إن كان في مجلس النواب أو في مجلس الشيوخ. ففي مجلس الشيوخ يوجد جدول زمني واحد لجميع مشاريع القرارات. في حين يوجد في مجلس النواب عدة جداول زمنية وهناك عملية شد حبل تشريعية تجري بين أعضاء مجلس النواب بالنسبة للتعامل مع هذا المشروع و إعطاء أو عدم إعطاء هذا المشروع أو ذاك أولوية.

مرحلة التصويت: عندما تنتهي جميع المراحل يتم إما إقرار المشروع كما هو أو إقرار المشروع مع بعض التعديلات أو رفض المشروع كلياً. وإذا تم إقرار المشروع يتم تحويله إلى المجلس الآخر لأنه يوجد نظام مزدوج "Bilateral System" فكل مشروع قرار يجب أن يقر من مجلسي النواب و الشيوخ قبل أن يصبح قانوناً. فإذا تم إقرار أي مشروع قرار في مجلس النواب يجب إحالته إلى مجلس الشيوخ للتصويت عليه والعكس أيضاً صحيح. عندها تتم عملية أخرى وهي ما يسمى بلجنة المصالحة يعني المصالحة بين نصي القرار كما صدر عن مجلس النواب وكما صدر عن مجلس الشيوخ. وتتم المصالحة عادةً من قبل لجنة معينة تُنتخب خصيصاً لمصالحة هذا القرار، مؤلفة من عدد متساوٍ من أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشيوخ.

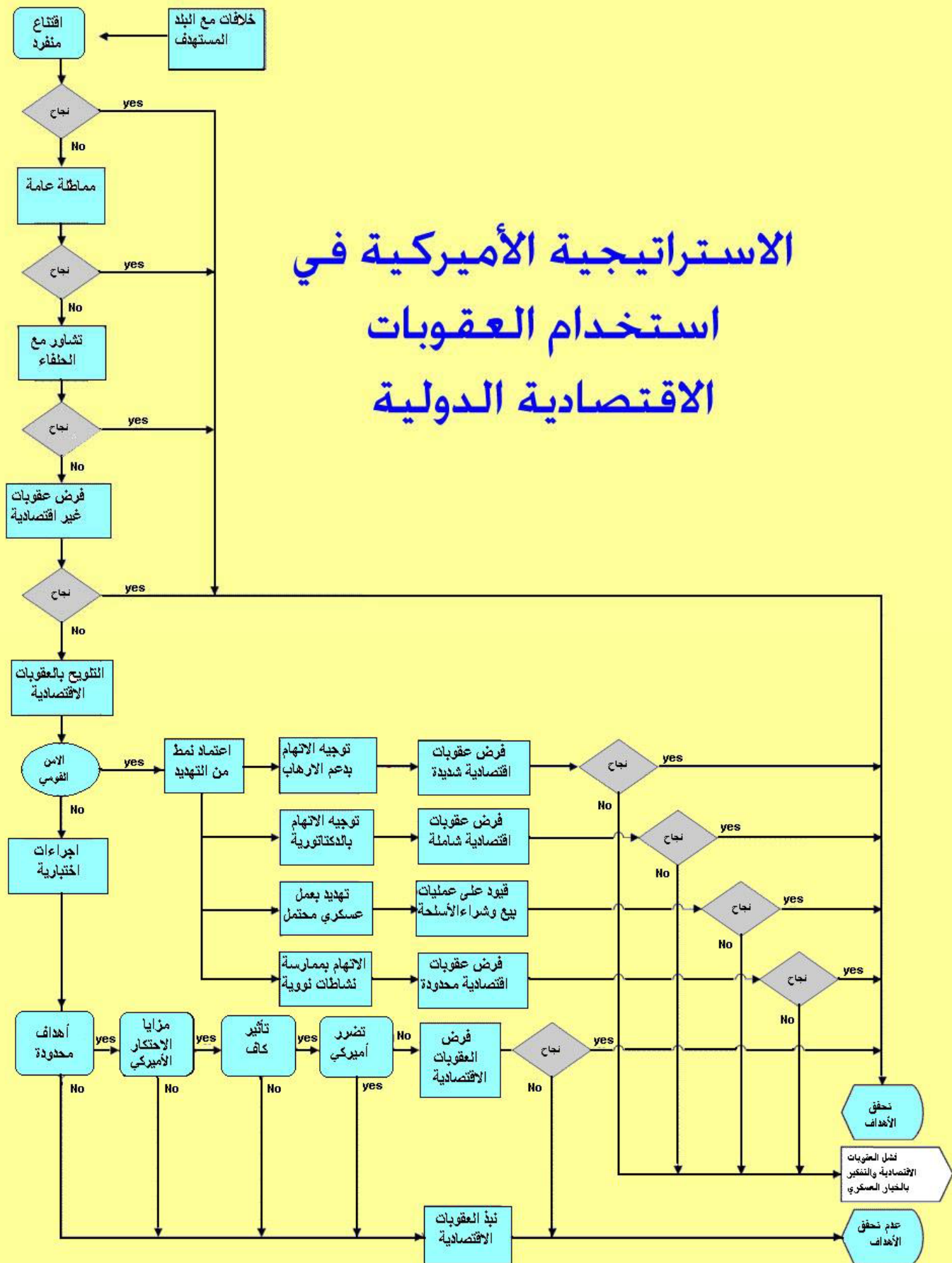
بعد أن يتم التصويت وإقرار مشروع القرار في المجلسين يصل المشروع للمرحلة الأخيرة حيث يحول إلى رئيس الولايات المتحدة للتصديق. وبإمكان الرئيس طبعاً أن يوقع على مشروع القرار إذا وافق عليه، كما أنه أيضاً من حقه أن يلجأ إلى النقض أو استعمال الفيتو، أما إذا لم يقر الرئيس باتخاذ أي خطوة حول مشروع القرار، فلا يوقع عليه بعد تحويله إليه حتى انتهاء دورة الكونغرس، عندها يعتبر مشروع القرار لاغياً كلياً. فإذا قام رئيس الولايات المتحدة باستعمال حق الفيتو ونقض أي مشروع قرار فباستطاعة الكونغرس أن يتحدى فيتو الرئيس وذلك بحشد ثلثي أصوات أعضاء المجلس الحاضرين في جلسة شرعية للكونغرس بعد أن يكون هناك نصاب "Quorum" لنكس أو إلغاء الفيتو الذي لجأ إليه الرئيس.

إن الإلمام والمعرفة الدقيقة بالتفاصيل الواردة أعلاه لها أهمية بالغة في معرفة المفصل التي يجب التدخل عندها لاعتراض أي قانون عقوبات فيد الإقرار، كما يجب معرفة الأشخاص وأصحاب المراكز الذين يمكنهم بحكم صلاحياتهم الوظيفية من التدخل بشكل إيجابي وهذا يستدعي بالطبع تحضيراً مسبقاً لاحتمال مواجهة مثل هذه الحاجة.

وبالاعتماد على الإستراتيجية الأميركية في استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية والموضحة بالرسم البياني (٣ - ١) التالي^[٧٣]:

⁷³ - Robert P. O'Quinn , A User's Guide To Economic Sanctions, The Heritage Foundation, June 25, 1997, Op-cit.

الاستراتيجية الأميركية في استخدام العقوبات الاقتصادية الدولية



نجد أن سورية في مرحلة فرض عقوبات على أهداف محددة حيث تم تجاوز مرحلة التهديد ومرحلة العقوبات غير الاقتصادية ومرحلة الإجراءات الاختيارية، وفي مسار مواز يتم ترك الباب مفتوحاً أمام فرض عقوبات اقتصادية شديدة على أثر اتهام سورية بالإرهاب أو زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة. وبشكل عام يمكن تصنيف العقوبات الأميركية على سورية في ثلاثة أنواع هي :

١. العقوبات الصادرة عن الكونغرس والتي تم فرضها بموجب قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان. Syria Accountability Act (SAA) ولاحقاً قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان.

٢. أما العقوبات الأخرى فهي الناتجة عن القانون الأمريكي (USA PATRIOT Act) وقانون السلطات الاقتصادية لحالات الطوارئ الدولية { International Emergency Economic Powers Act (IEEPA) } ومن أمثلة ذلك ما تنص عليه بنود قانون التجارة الخارجية الأميركية من وجوب حصول جميع المصدرين والشركات " داخل وخارج الولايات المتحدة على حد سواء" على إذن مسبق قبل التوقيع على أي صفقة مع سورية تضم نسبة (١٠%) منتج أميركي، يضاف إلى ذلك قرارات وزارتي الخزانة الأميركية ووزارة الخارجية ومن أمثلة ذلك: قيود دبلوماسية، منع من السفر إلى الولايات المتحدة، تجميد أموال..... الخ.

٣. ويتضمن النوع الثالث من العقوبات أوامر تنفيذية من الرئيس الأمريكي تحرم بشكل محدد بعض المواطنين السوريين والمؤسسات من التعامل مع المؤسسات الأمريكية تحت غطاء مساندة الإرهاب الدولي أو مشاركتهم في الفساد أو انتشار أسلحة الدمار الشامل وعلاقتهم إما مع الفاعل أو مع فصائل فلسطينية أو القيام بزعزعة الاستقرار في دول الجوار العراق ولبنان.

ونستعرض فيما يلي أهم المراحل التاريخية لسياسة العقوبات الاقتصادية الأميركية على سورية:

- يرجع تاريخ العقوبات الاقتصادية الأميركية على سورية لعام ١٩٨٠ عندما أدرجت الولايات المتحدة في (٨) كانون الثاني اسم سورية على لائحة الدول الداعمة للإرهاب الدولي، وترتب على هذا الأمر تقييد الصادرات العسكرية الأميركية بما فيها العربات والأجهزة والطائرات العمودية التي يزيد سعرها على (٣) ملايين دولار، وأي سلعة أو تكنولوجيا يمكن أن تستخدم في نهاية الأمر في المجال العسكري بقيمة (٧) ملايين دولار أو أكثر.
- وفي آذار من عام ١٩٨٢ خففت الولايات المتحدة القيود على الصادرات إلى سورية وسمحت بإعطاء إجازات التصدير من دون مراجعة شؤون السياسة الخارجية، وتم السماح بتصدير ما يحتاجه أسطول الطيران المدني المحلي لضمان إجراءات الأمن والسلامة العامة، مع الاشتراط المسبق بعدم استخدامها للأغراض العسكرية.
- في ٨ تموز عام ١٩٨٥ أعلن الرئيس ريغان أن إيران وكوريا الشمالية وليبيا وكوبا ونيكارغوا تشكل اتحاداً للدول الداعمة للإرهاب ولم يتم ذكر سورية من ضمن هذا التصنيف، ويرجع ذلك كعرفان بالجميل لما

- قام به الرئيس الراحل حافظ الأسد من مساعدة في إطلاق سراح (٣٩) أميريكياً تم احتجازهم في بيروت لـ ١٧ يوماً بعد خطف طائرة الـ TWA .
- في حزيران عام ١٩٨٦ وبذريعة تطوير سورية لأسلحة كيميائية بالتعاون مع إيران، فرضت الولايات المتحدة حظراً على تصدير (٨) مواد كيميائية يمكن استخدامها في إنتاج غاز الخردل أو غاز الأعصاب، كما أعادت فرض الحظر على بيع الطائرات العمودية إلى سورية.
- في آب من العام ١٩٨٦ أدين السوري نزار هنداوي من قبل محكمة بريطانية بأنه وضع قنبلة في حقيبة خطيبته من دون علمها قبل سفرها على طائرة العال الإسرائيلية (El Al flight) ، وتم اتهامه -ام سورية بالتورط في محاولة التفجير هذه، وتم على أثر ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وسورية، كما قامت الولايات المتحدة باستدعاء سفيرها من سورية.
- في ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٨٦ وافق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي باستثناء اليونان على فرض حزمة من العقوبات على سورية تشمل حظر بيع الأسلحة المنظورة مع احترام العقود والصفقات القائمة ريثما تنفذ، كما تضم العقوبات إجراءات دبلوماسية لנحية مراجعة التمثيل الدبلوماسي وتقييد الزيارات عالية المستوى، وتشديد القيود الأمنية على خطوط الطيران العربية السورية.
- تبع ذلك في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٦ قيام الولايات المتحدة بإلغاء الاستثناء الذي منحه -عام ١٩٨٢ للصادرات الخاصة بالطيران السوري وأعادت شرط الرخصة الم-سبقة الخاصة بالصادرات السلعية والتكنولوجية من السياسة الخارجية الأميركية، كما حظرت إدارة الرئيس ريغان التعامل البنكي بين سورية وأميركا فيما يخص عمليات الاستيراد والتصدير، وألغت اتفاقيات الشحن الجوي مع سورية ومنعت بيع تذاكر السفر على خطوط الطيران السورية داخل الولايات المتحدة، إلى جانب تقليص عدد العاملين في السفارة الأميركية في دمشق وحث الشركات النفطية الأميركية على إنهاء أعمالها في سورية.
- في ٢٧ تشرين الثاني أعلنت محكمة في ألمانيا الغربية أن مسؤولين رسميين في السفارة ال-سورية في برلين الشرقية على صلة بتفجير النادي الاجتماعي العربي- الألماني وعليه قامت حكومة ألمانيا الغربية بفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وبموجب ذلك تم تعليق مساعدات إنمائية بقيمة (٧٣) مليون دولار هي عبارة عن قروض بفوائد منخفضة.
- في آذار عام ١٩٨٧ بدأت بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا بمفاوضات مع سورية حيث رحبت الدول الأوروبية على حد تعبيرهم "باللين الطاهر عن الدبلوماسية ال-سورية" كما رحبوا بإقالة رئيس المخابرات الجوية السورية، وأعربت دول الاتحاد الأوروبي عن أملها في أن تساعد سورية في حل مشكلة المخطوفين في بيروت، وفي ١٣ تموز أعلن الاتحاد الأوروبي عن رفع الحظر القائم على سفر الشخصيات رفيعة المستوى إلى سورية. تبع ذلك في ١٩ آب إعلان الولايات المتحدة أنها ستعيد سفيرها إلى دمشق وسوف تُسقط المعوقات من وجه شركات النفط الأميركية الراغبة بالعمل في سورية.

- في ٢٢ نيسان تم إطلاق سراح مجموعة من الأميركيين كانوا مخطوفين في لبنان، وعلى أثر ذلك اتصل الرئيس الأميركي جورج بوش الأب بالرئيس السوري الراحل وشكره على المساعدة التي قدمها في هـ. ذا المجال. وعلى الرغم من ذلك بقي اسم سورية على قائمة الدول الداعمة للإرهاب، حيث صدر التقرير الأمريكي السنوي في ٣٠ نيسان جاء فيه أنه وعلى الرغم من عدم وجود أي دليل على تورط أو دعم سوري للإرهاب إلا أن سورية لا تزال على حد تعبيرهم تدعم وتحمي جماعات متورطة في الإرهاب الدولي مثل حزب الله وجماعات جهاد جبريل.
- في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٠ أعادت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية مع سورية كعربون امتنان لمساعدة سورية في تحرير مواطنين بريطانيين مخطوفين في لبنان، ولمشاركة سورية في التحالف العربي لغزو الكويت من قبل القوات العراقية، ونتيجة لذلك تمكنت سورية من الحصول على (٢٠٠) مليون دولار كمساعدات إنمائية من قبل الاتحاد الأوروبي.
- في نيسان ١٩٩١ أجرى وفد من إدارة الصادرات الأميركية مباحثات في دمشق مع مسؤولين سوريين لإيجاد صيغة تتيح إزالة العقوبات تجاه العلاقات بين البلدين. وتبع ذلك حضور سورية لمباحثات السلام التي ترعاها الولايات المتحدة في مدريد لبحث سبل استعادة الجولان السوري المحتل وقضايا أخرى.
- في تشرين الثاني من العام ١٩٩١ التقى الرئيس الأميركي جورج بوش الأب مع الرئيس الراحل حافظ الأسد في جنيف.
- في نيسان ١٩٩٢ تحدثت سورية العقوبات المفروضة على ليبيا واستمرت في تقديم الخدمة لائترات الليبية إلا أنه ونتيجة رفض دول المنطقة السماح للطيران السوري بعبور أجوائها اضطرت سورية للالتزام بالعقوبات المفروضة على ليبيا.
- في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٤ التقى الرئيس الأميركي كلينتون مع الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد في إطار متابعة محادثات السلام، ومن أجل إيجاد صيغة لتجاوز الاعتبارات الأميركية بخصوص دعم سورية للإرهاب وبخصوص حقوق الإنسان. وفي ٢٧ آب قام الرئيس كلينتون بزيارة إلى دمشق في محاولة لإحياء عملية السلام.
- في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٤ أعلن الاتحاد الأوروبي رفع حظر الأسلحة عن سورية المفروض منذ ثمانية أعوام.
- في ٢٤ نيسان وقع الرئيس كلينتون أمراً تنفيذياً يقضي بتحريم أي تعامل مالي مع الدول المصنفة على قائمة الدول الداعمة للإرهاب.
- في ٢٩ تموز عام ١٩٩٧ ونتيجة الصعوبات التي يواجهها مشروع تعاون في مجال الغاز بقيمة (٣٥٠) مليون دولار بين سورية وشركة كونوكو (Conoco) الأميركية، أعلنت سورية أنه من الممكن منح الامتياز إلى شركة غير أميركية مثل شل (Shell).

- في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٧ رفع الرئيس كلينتون اسم سورية من قائمة الدول المنتجة والمتاجرة بالمخدرات .
- في تموز ١٩٩٨ عارضت الولايات المتحدة إجراءات فتح أنبوب النفط بين سورية والعراق واعتبرت ذلك انتهاكاً للعقوبات الدولية على العراق.
- في ٢ نيسان ١٩٩٩ فرضت إدارة الرئيس كلينتون عقوبات على ثلاث شركات روسية بتهمة تزويد سورية بأسلحة مضادة للدروع، وتجنبت فرض عقوبات على روسيا لأسباب اعتبرتها تتعلق بالأمن العالمي.
- في ٦ تموز عام ١٩٩٩ وخلال زيارة الرئيس السوري إلى موسكو تم توقيع اتفاق لشراء أسلحة بقيمة (٢) مليار دولار، وأعلنت الولايات المتحدة أنه في حال اكتمال الصفقة ستلغي (٥٠) مليون دولار مساعدات تقدمها إلى روسيا.
- في ١٨ نيسان عام ٢٠٠٢ أصدر مجلس النواب الأميركي قانون محاسبة سورية (Syria Accountability Act (SAA) حيث وافق عليه (٣٩٨) عضواً، وعارضه خمسة أعضاء فقط، وتزعم موضوع هذا القرار زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب النائب الجمهوري (توم ديلي) الذي صرح في اجتماع المجلس " لقد جربنا مع سورية كل شيء ولكن بدون نجاح، ورغم تلاوحنها بغضب الزيتون وبالجزرة التي عرضناها على سورية، اختار النظام السوري أن يقف إلى جانب الإرهابيين. ولذلك، لم يعد أمامنا في مجلس النواب إلا أن نحدد السبل التي يمكننا بها أن نغير تفكير الزعماء السوريين". وينص هذا القرار على :

- (١) تقييد الصادرات العسكرية الأميركية والصادرات من السلع ذات الاستخدام المزدوج.
- (٢) تقييد المساعدات المالية للشركات التي تتعامل مع سورية واشتراط رفع هذه العقوبات بتخلي سورية عن موقفها الداعم للإرهاب.
- (٣) الانسحاب من لبنان.
- (٤) إيقاف برامج تطوير أسلحة الدمار.
- (٥) تكليف الرئيس الأميركي باختيار نمطين من العقوبات من ضمن قائمة تتضمن ستة أنماط من العقوبات هي :

- ❖ حظر تصدير منتجات أميركية إلى سورية.
- ❖ حظر استثمار أو عمل الشركات الأميركية في سورية.
- ❖ حصر تنقل الدبلوماسيين السوريين بدائرة نصف قطرها ٢٥ ميلاً من مركز عملهم في الولايات المتحدة .
- ❖ منع شركات النقل الجوي السورية من الانطلاق أو الهبوط في الولايات المتحدة أو التحليق في أجوائها.
- ❖ تخفيض اتصالات الولايات المتحدة الدبلوماسية مع سورية.

❖ منع الأشخاص أو الكيانات الأميركية من القيام بإجراء أي معاملات ملكية م-ع الحكومة السورية.

وفي وقت لاحق قرر الرئيس بوش أن يختار البند الذي يفرض حظراً على الصادرات الأميركية إلى سورية (باستثناء المواد الغذائية والأدوية). والمقصود بالصادرات الأميركية هو: أي منتج م-صنوع في الولايات المتحدة أو سُحن من الولايات المتحدة الأميركية، بما في ذلك البضائع التي تحتوي على أكثر من ١٠% م-ن مكوناتها من صنع أمريكي. والبند الثاني الذي اختاره الرئيس بوش هو الحظر الجوي لشركات النقل الج-وي السوري من التحليق فوق الأجواء الأميركية.

• في نيسان ٢٠٠٣ بلغت العلاقات السورية الأميركية أسوأ حالاتها مع اتهام إدارة الرئيس بوش س-ورية بإيواء أركان النظام العراقي السابق وتسهيل مرور الجهاديين الإسلاميين إلى العراق ، وأعلنت ه-ذه الإدارة على لسان وزير خارجيتها كولن باول أنه على سورية أن تتوقف عن ذلك، وأن تتوقف برنامجها الكيميائي وبرامج التسليح الأخرى، وأن تتخلى عن الجماعات المناهضة لإسرائيل وأنه في حال عدم تنفيذ ذلك ه-ذاك إجراءات وقيود اقتصادية ودبلوماسية سوف تواجهها سورية. كما قدم عضو مجلس الشيوخ الأميركي أليوت أنجل (Eliot Engle) مشروع قرار يهدف إلى فرض حظر شامل على الصادرات ومنع تدفق الاستثمار الأجنبي وتقييد الاتصالات الدبلوماسية مع سورية، ولكن إدارة الرئيس بوش رأت أن هذا القرار مازال قبل أولاه.

• في ١٦ نيسان ٢٠٠٣ أعلن وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفورد أن الولايات المتحدة أغلقت أ-ند-وب النفط بين العراق وسورية وأنه بموجب هذا الإغلاق ستفقد سورية ما يتراوح بين (٥٠٠) مليون دولار إلى مليار دولار في العام تحصل عليها سورية كعائدات وبأشكال مختلفة. وفي ٣ أيار من العام ن-فسه اجتمع وزير الخارجية الأميركي كولن باول مع الرئيس بشار الأسد ناقلاً تصور الإدارة الأميركية عما يمكن أن تواجهه سورية في حال لم تستجب لمطالب الولايات المتحدة .

• في ١٢ تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ صادق الرئيس بوش الابن بموجب الرقم (P.L.108-175) على قرار مجلس النواب (H.R.1828) الذي تم إقراره في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٣ بأغلبية النواب والمصادقة عليه من قبل مجلس الشيوخ في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٣ وهو نسخة معدلة من قانون محاسبة س-ورية لي-صبح قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان :

(Syrian Accountability and Lebanese Sovereignty Restoration Act)

ويشمل التعديل طلب حظر تصدير كافة السلع ذات الاستخدام المزدوج في حال لم تتوقف سورية عن د-عم الإرهاب وفي حال عدم امتثال سورية للمطالب الأميركية المتمثلة بالانسحاب من لبنان وتوقف دعم المقاومة العراقية وتكشف البرامج الكيميائية والبيولوجية، كما ويمكن للرئيس بوش فرض ستة أ-ذ-واع م-ن العقوبات الاقتصادية الاقتصادية تشمل :

١. إيقاف كل الصادرات إلى سورية.
 ٢. منع الشركات الأمريكية من الاستثمار في سورية.
 ٣. حظر التعامل مع كل الممتلكات السورية.
 ٤. تجميد كافة الأرصدة السورية في الولايات المتحدة.
 ٥. تقليص التمثيل الدبلوماسي.
 ٦. منع التعامل بين مؤسسة الطيران السورية وصناعات الطيران الأميركية.
- ويطالب القانون من وزير الخارجية أن يقدم تقريراً سنوياً إلى الكونغرس، ابتداء من حزيران/يونيو- و ٢٠٠٤، عن تقدم سورية في اتجاه تلبية الشروط المحددة في القانون، وأي صلات بين إرهابيين متمرزين في سورية وهجمات إرهابية منطلقة من سورية على الولايات المتحدة أو حلفائها، وجهود الولايات المتحدة ضد حزب الله ومنظمات أخرى مدعومة من سورية.
- وينص القانون على وقف تنفيذ هذه العقوبات إذا قرر الرئيس أن من المصلحة الأمنية للولايات المتحدة أن يفعل ذلك وقدم تقريراً إلى الكونغرس مقدماً أسباباً للقرار.

- في ١٠ كانون الأول ٢٠٠٣ توفقت محادثات الشراكة بين سورية والاتحاد الأوروبي لأسباب عديدة - أعلن عن بعضها مثل حقوق الإنسان وبرامج التسليح ودعم الإرهاب.
- في ١١ أيار عام ٢٠٠٤ أصدر الرئيس الأميركي جورج بوش الأمر التنفيذي رقم (١٣٣٣٨) الذي يمثل أمر البدء في تنفيذ قانون محاسبة سورية الصادر عن الكونغرس، وينص هذا الأمر التنفيذي على:

١. حظر التصدير إلى سورية على أي مواد تظهر على قائمة الولايات المتحدة بـشأن الذخيرة (أسلحة ومواد حربية، وذخائر، الخ.) أو قائمة مراقبة التجارة (م- واد-ال-تعمال ثنائي- كالكيميائيات، والتكنولوجيا النووية، وأجهزة الدفع، والليزر.... الخ).
٢. حظر التصدير إلى سورية على أي منتجات من الولايات المتحدة، غير الأغذية والأدوية.
٣. حظر على طائرات أي شركة للنقل الجوي تملكها أو تسيطر عليها الحكومة السورية من الانطلاق من/ أو الهبوط في/ الولايات المتحدة.

كما طلب الرئيس بوش وبالأستناد إلى القسم ٣١١ من قانون (باتريوت - يو اس آيه)، أن يصدر وزير المالية إشعاراً يطلب بموجبه من المؤسسات المالية الأميركية أن توفف حساباتها النظامية مع البنك التجاري السوري على أساس مخاوف من غسيل للأموال، وعليه أصدرت وزارة الخزانة الأميركية قرارها (JS-1538) الذي يتهم المصرف التجاري السوري (CBS) والمصرف التجاري السوري اللبناني بتبييض أموال هربها - انظر - صدام حسين بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء وعبر حسابات بنكية تابعة للمصرف التجاري السوري.

ووفقاً للصلاحيات التي يتضمنها قانون السلطات الاقتصادية لحالات الطوارئ /الدولية International Emergency Economic Powers Act (IEEPA)، خول الرئيس بوش وزير المالية، بالتعامل مع وزير الخارجية، بتجميد ممتلكات في الولايات المتحدة تخص أفراداً وكيانات حكومية سوريين. كما أن الرئيس الأميركي سينظر في فرض عقوبات إضافية ضد الحكومة السورية إذا لم تتخذ خطوات جدية وملموسة لقطع ارتباطاتها مع جماعات إرهابية، وإنهاء برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار لشامل، وسحب قواتها من لبنان، والتعاون كلياً مع المجتمع الدولي في بسط الاستقرار في العراق وإعادة إعمارها.

• في ١٥ شباط ٢٠٠٥ وعلى أثر حصول عملية اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري في بيروت قامت وزيرة الخارجية الأميركية باستدعاء السفارة الأميركية في دمشق «مارغريتا سكوبي» للتشاور في أمور عاجلة، ولم يعلن أن هذا الاستدعاء يمثل عملية سحب لاسفيرة أو تخفيض للتمثيل الدبلوماسي.

• في ٧ نيسان ٢٠٠٥ أصدر مجلس الأمن الدولي بجلسته رقم (٥١٦٠) القرار الدولي رقم (١٥٥٩) الذي أدان بموجبه حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وآخرين، وبناء على توصيات لجنة التفصي المرسله إلى بيروت، طالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية، وطلب من جميع الأطراف أن تتعاون بالكامل مع هذه اللجنة، وعلى وجه الخصوص أن تزودها بأي معلومات ذات صلة قد تكون في حوزتها تتعلق بالعمل الإرهابي المذكور أعلاه. وطلب إلى اللجنة أن تنجز أعمالها في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ شروعها ويأذن للأمين العام بأن يمدد عمل اللجنة فترة أخرى لا تتعدى ثلاثة أشهر، إذا ما ارتأى ذلك ضرورياً لتمكين اللجنة من إنجاز تحقيقها، ويطلب إلى اللجنة أن تقدم تقريراً إلى المجلس عن نتائج تحقيقها، ويطلب من الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن شفويّاً على آخر مستجدات التقدم الذي تحرزه اللجنة، وذلك خلال شهرين خلال عمليات اللجنة أو بشكل أكثر تواتراً إذا لزم الأمر، تبع ذلك قيام سورية بسحب قواتها من لبنان على الرغم من عدم ورود اسم سورية في التقرير الدولي (١٥٥٩).

• في ٩ حزيران ٢٠٠٥ وبالاستناد إلى الأمر التنفيذي (E.O.13315) الخاص بالعراق، حظرت وزارة الخزانة الأميركية بقرارها (JS-2487) شركة سورية هـ.ي (SES International Corp) وحظرت التعامل مع مسؤولين سوريين على علاقة بهذه الشركة، هما زهير شاليش وآصف شاليش، وذلك بتهمة التعامل مع الرئيس العراقي صدام حسين وأركان نظامه، وجاء في بيان وزارة الخزانة: «كانت إس إي إس، التي يملكها زهير شاليش ويديرها آصف شاليش، بمثابة "مستخدم نهائي مزيف" للعراق، يساعد في الحصول على سلع مرتبطة بالدفاع للقوات المسلحة العراقية. ويوصفها شركة سورية، تمكنت إس إي إس من تزويد المصدرين في دول متعددة بوثائق تنص على أنها المستخدم النهائي، أي أن سورية لا العراق هي المقصد النهائي للسلع المصدرة. ومن ثم تقوم بعد ذلك بإعداد الترتيبات لنقل السلع إلى وسيلة شحن أخرى وشحنها إلى العراق، ما أتاح للنظام العراقي الحصول على سلع عسكرية - ما يتعارض مع العقوبات التي

فرضتها عليه الأمم المتحدة ، يضاف إلى ذلك تقديم مساعدة شخصية لابن صدام حسين البكر، عدي ص- دام حسين، ولسكرتير الرئيس العراقي السابق، عبد الحميد محمود التكريتي »

- في ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ وبموجب الأمر التنفيذي رقم (١٣٣٣٨) فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على مسؤولين سوريين سابقين في لبنان هما وزير الداخلية السوري السابق غازي كنعان ومسؤول المخابرات العسكرية سابقاً في لبنان رستم غزالة، حيث تم حظر أي تعامل مالي أو تجاري معهما وتجميد أي أصول يمتلكونها في الولايات المتحدة .
- في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥ وبموجب قانون إدارة الأصول الأجنبية أصدر مجلس النواب الوثيقة (H.R. 3057) تم الطلب بموجبها بوقف أي مساعدات إلى سورية باستثناء مبلغ (٦,٥٥) ملايين دولار يجب أن تكون متوافرة لبرامج دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية ووقف الرئيس بوش على المشروع ليصدر بالرقم (P.L. 109-102).
- في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٦ وبالاستناد إلى الأمر التنفيذي رقم (١٣٣٣٨) قررت وزارة الخزانة الأميركية بقرارها (JS-3080) ضم إسم رئيس المخابرات العسكرية السورية آصف ش- وكت إلى القائمة الخاصة بالأشخاص الرسميين الذين سيتم تجميد أموالهم في الولايات المتحدة ومنعهم من التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية ، وذلك بتهمة دعم الأعمال الإرهابية ضد إسرائيل والتنسيق مع الأمين العام لحزب ا حسن نصر ا وقيادات فلسطينية منهم أحمد جبريل من الجبهة الشعبية وعبد ا رمضان ش- لّج من حركة الجهاد الإسلامية.
- في شباط ٢٠٠٦ قامت سورية بتحويل تعاملاتها المالية من الدولار إلى اليورو.
- في ٢٨ نيسان ٢٠٠٦ أصدر الرئيس الأميركي الأمر التنفيذي ذي (Executive Order 13399) الذي يطلب بموجبه تشديد العقوبات على كل من له صلة مباشرة أو غير مباشرة بجرائم الاغتيالات التي حصلت في لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري.
- في ١٥ آذار ٢٠٠٦ قامت وزارة الخارجية الأميركية بإدراج كل من المصارف التجارية السورية والمصارف الأميركية تجذب التعامل معهما.
- في ١٥ آب ٢٠٠٦ قامت وزارة الخزانة الأميركية بإصدار قرار تجميد أموال مسؤولين سوريين هم ا هشام اختيار وجامع جامع بحجة قيامهما بدعم حزب ا أثناء تولي مسؤولياتهما الأمنية في لبنان.
- في ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٦ وبالاستناد إلى الفقرتين (٢) و(٣) من قانون حظر انتشار السلاح السوري الإيراني (Iran and Syria Nonproliferation Act (Pub. L. 109-112) أدرجت الإدارة الأميركية (Department of State Vol. 72, No. 3) على قائمة حظر التعامل كل من :

* وزارة الدفاع السورية (Ministry of Defense (Syria)

* هيئة البحوث العلمية السورية (SSRC) Scientific Studies and Research Center

- في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٧ وبالإستناد إلى الأمر التنفيذي (Executive Order 13382) الخاص بمنع برامج التسلح النووية، أدرجت وزارة الخزانة الأميركية بقرارها (HP-216) ثلاثة مراكز سورية قائمة الحظر وهذه المراكز هي :
 - * المعهد العالي للعلوم التطبيقية (HIAST) Higher Institute of Applied Science and Technology .
 - * هيئة المواصفات القياسية (NSCL) National Standards and Calibration Laboratory .
 - * معهد الإلكترونيات Electronics Institute .
 - في ٢٣ نيسان من العام ٢٠٠٧ أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بالإستناد إلى قانون منع التسليح السوري الإيراني (Iran and Syria Nonproliferation Act) المسمى بـ (ISNA) قراراً بمنع فرض عقوبات على سورية (/ Federal Register / Vol. 72, No. 77) تتضمن فرض عقوبات على شركات ومؤسسات غير أميركية بذريعة تعاملها مع سورية وإيران وهذه الشركات هي:
 - ثلاث شركات صينية، هي:
 - China National P.M Import/ Export Corp.
 - Shanghai Non-Ferrous Metal P.D.t Company.
 - Zibo Chemet Equipment Company.
 - شركتين ماليزيتين، هما:
 - Challenger Corp.
 - Malaysia's Target Airfreight.
 - شركة سنغافورية، هي:
 - Singapore's Sokkia Company.
 - شركة مكسيكية، هي:
 - Mexico's Aerospace Logistics Services.
 - مؤسسة إيرانية للصناعات الدفاعية:
 - Iran's Defense Industries Organization
 - مؤسسات سورية: هي:
 - القوات البحرية السورية (Syrian Navy).
 - القوات الجوية السورية (Syrian Air Force) .
 - لجنة الإمداد في الجيش السوري (Army Supply Bureau Syria) .
 - مؤسسة معامل الدفاع (Syria) Industrial Establishment of Defense .
 - شخص باكستاني هو: عريف دوراني (Arif Durrani) .
 - حزب ا في لبنان.
- تنص العقوبات على حرمان هذه الأطراف من أي مساعدة أميركية، أو عقود أميركية - تتعلّق بعملية الاستيراد والتصدير، وذلك لفترة عامين قابلة للتجديد في أي وقت.

- في ١٥ أيار ٢٠٠٧ قدمت النائبة الجمهورية «إيلينا روس ليتن» وأربعة برلمانيين جمهوريين في مجلس النواب الأمريكي، نسخة مطورة من «قانون محاسبة سورية وتحريم لبنان» الذي أُقر في العام 2003، حيث أن مشروع القانون الجديد يحمل اسم «قانون محاسبة سورية وتحريمها» ويمثل قانون «تحرير العراق ١٩٩٨»، ويشمل برنامجاً لدعم المدافعين عن الديمقراطية والمنشقين المؤيدين لحقوق الإنسان في سورية، باتجاه (إقامة) حكومة انتقالية لا تشكل تهديداً للولايات المتحدة، ولمصالحها وحلفائها. ولهذا الأمر تم تقديم عريضة إلى مجلس النواب تحمل الرقم (H.R.2332) وهي بعنوان: (من أجل تشديد العقوبات ضد حكومة سورية، ومن أجل تقوية الالتزام والعمل متعدد الأطراف في التصدي والمواجهة لسياسات حكومة سورية التهديدية، ومن أجل إنشاء برنامج لدعم الانتقال والتحول لحكومة منتخبة ديمقراطياً في سورية، ولأغراض أخرى).

مقدم العريضة: النائب الجمهورية إيلينا روس ليتن عضو مجلس النواب الأمريكي عن الحزب الجمهوري ولاية فلوريدا، وعضو لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب الأمريكي.

- النواب المؤيدون للعريضة: العريضة وقع عليها ثمانية وعشرون نائباً وهم:

*إيلينا روس ليتن، الحزب الجمهوري. *روى بلنت، الحزب الجمهوري. *دان بورتون، الحزب الجمهوري. *ستيفي شابونت، الحزب الجمهوري. *إليوت أنجيل، الحزب الجمهوري. *جيم غيلاخ، الحزب الجمهوري. *بيني هويكيسترا، الحزب الجمهوري. *جون كليني، الحزب الجمهوري. *ستيفن لاتوريت الحزب الجمهوري. *ماك كوني، الحزب الجمهوري. *ثادايوس ماكوتتي، الحزب الجمهوري. *زو ويكينس مايريك، الحزب الجمهوري. *تيديو، الحزب الجمهوري. *جيم ساسكون، الحزب الجمهوري. *باتريك تيبيري، الحزب الجمهوري.	*ميشيل بورغيس، الحزب الجمهوري. *ايريك كانتور، الحزب الجمهوري. *ماريو دياز بالارت، الحزب الجمهوري. *لويس فورتونو، الحزب الجمهوري. *بوب غودلات، الحزب الجمهوري. *دونكان هنتر، الحزب الجمهوري. *دوغ لامبورن، الحزب الجمهوري. *جون ليندر، الحزب الجمهوري. *ميشيل ماكول، الحزب الجمهوري. *جون ماكهوغ، الحزب الجمهوري. *مايك بينسي، الحزب الجمهوري. *دانا رورا باكير، الحزب الجمهوري. *إلي تيري، الحزب الجمهوري.
---	--

تم تسليم العريضة السابقة إلى مجلس النواب، وإلى أربعة من اللجان التابعة لمجلس النواب الأمريكي، هي:
لجنة الشؤون الخارجية.
لجنة الأساليب والوسائل.
لجنة الخدمات المالية.
لجنة الإشراف والإصلاح الحكومي.

- في ١٨ أيلول ٢٠٠٧ أصدرت وزارة الخارجية الأميركية تحذير سفر لرعاياها من أجل اتخاذ إجراءات الحماية والسلامة الشخصية عند توجههم إلى سورية.

- في ٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧ أصدرت وزارة الخزانة الأميركية قراراً (HP-666) بفرض عقوبات على أربع شخصيات لبنانية وسورية بتهمة تفويض الديمقراطية في لبنان، وأدرجت هذه الشخصيات على لائحة السوءاء، وهم :
 - ١- النائب اللبناني اسعد حردان، بتهمة أن «الحزب السوري القومي الاجتماعي» الذي ينتمي إليه يرتبط بصلات مع حزب ا ، وأن حردان يعمل مع المسؤولين السوريين للتأثير في السياسة اللبنانية وذلك «في تعزيز للجهود السورية لتفويض السيادة اللبنانية».
 - ٢- الوزير اللبناني السابق وئام وهاب، الذي اعتبرت وزارة الخزانة انه يعمل مع مسؤولين سوريين كبار للتأثير في السياسة اللبنانية .
 - ٣- العقيد حافظ مخلوف، ويشغل منصباً رفيع المستوى في المديرية العامة للاستخبارات السورية، التي تعتبرها وزارة الخزانة الأميركية أنها تدعم إعادة تأكيد السيطرة السورية على لبنان.
 - ٤- مساعد نائب الرئيس السوري للشؤون الأمنية محمد ناصيف خيريك، بحجة القيام بـ - «تنسيق المواقف بين سورية وحزب ا خلال لقاءات دورية مع قائد حزب ا السيد حسن نصر ا».
 وتشمل هذه العقوبات تجريد أي أصول قد تعود إلى هؤلاء الأشخاص الأربعة، لدى مؤسسات مالية أميركية، كما يمنع القرار أي مواطن أميركي من القيام بأي تعاملات مالية معهم. وأعلن ستيفارت ليفي-م- دير-سم مكافحة الإرهاب في وزارة الخزانة الأميركية أن هذه العقوبات تشكل إنذاراً وتنبيه موجّه إلى الأشخاص الآخرين.
- في ١٥ شباط ٢٠٠٨ أصدر الرئيس الأميركي ج-رج ب-وش ف-راراً (Executive Order 13460) بتوسيع العقوبات المفروضة على كبار المسؤولين السوريين وأرصدتهم والذين أثروا في "الفساد العام"، أو ممن يعتقد أنهم "يعملون على زعزعة استقرار العراق" واستخدام الأراضي السورية لذلك، ولتهدم سورية بأنها ما زالت تشكل "ملاذاً للإرهاب"، غير أن القرار لم يحدد أي مسؤول سوري بالاسم. وجاء الرد السوري على قرار بوش عندما أعلن وزير الخارجية وليد المعلم أن سورية سترد على القرار الأميركي بعقوبات سورية على الولايات المتحدة، حيث قال: "إننا سنعاوب الولايات المتحدة. هناك العديد من السوريين الذين وقعوا ضحايا إبان الحرب الإسرائيلية على لبنان، وسيفاضى ذويبهم الولايات المتحدة لتزويدها إسرائيل بالأسلحة".
- في ٢١ شباط ٢٠٠٨ وبالإستناد إلى الأمر التنفيذي رقم (١٣٤٦٠) أصدرت وزارة الخزانة الأميركية قراراً (HP-834) بضم اسم رجل الأعمال السوري رامي مخلوف إلى قائمة الحظر الأميركية بزيادة استخدامه التهريب وروابطه الوثيقة بالنظام السوري للحصول على مزايا في مجال الأعمال، حيث منعت هذه العقوبات من التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية كما طالبت بتجميد الأموال والأصول التي تخصه في الولايات المتحدة .

- في ٢٤ نيسان ٢٠٠٨ وبعد استماع أعضاء الكونغرس الأمريكي في اجتماع مغلق لتقرير وكالة الاستخبارات الـ (CIA) حول التعاون النووي المفترض بين سورية وكوريا الشمالية، أعلن البيت الأبيض أن الموقع الذي قصفته إسرائيل في أيلول العام ٢٠٠٧ في منطقة دير الزور السورية هو موقع نووي قيد الإنشاء وتم نشر شريط فيديو حول هذا الادعاء.
- في ٢٤ نيسان ٢٠٠٨ قلمت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بدراسة مشروع قانون "محاسبة سورية وتحريمها" المقدم من السيناتور الجمهوري جون كورنين ، وبعد قراءة المشرع أمامه لمرتين تم تحويله إلى اللجنة المالية في مجلس الشيوخ.
- في ٣٠ نيسان ٢٠٠٨ تم الإعلان أن الولايات المتحدة تضغط لإفشال صفقة تعتزم من خلالها شركة اتصالات تركية (Turkcell) شراء شركة اتصالات سورية (سيرياتل) التي يمتلك فيها رجل الأعمال السوري رامي مخلوف نسبة (٦٩%) وذلك بذريعة أن العقوبات الأمريكية تمنع أي مواطن أمريكي من التعامل مع رجل الأعمال السوري وأن بعض المديرين في شركة (Turkcell) يحملون الجنسية الأمريكية.
- في ٨ أيار ٢٠٠٨ مدد الرئيس الأمريكي جورج بوش العقوبات على سورية لمدة عام كامل وقال: «إن حالة الطوارئ المعلنة في ١١ أيار ٢٠٠٤ والإجراءات التي أُقرت في ذلك اليوم، والقرار التنفيذي في ٢٥ نيسان ٢٠٠٦، والقرار التنفسي - يذ في ١٣ شباط ٢٠٠٨، يجب أن تُمدد إلى ما بعد ١١ أيار ٢٠٠٨، لذا - كمدد لعام واحد حالة الطوارئ، مجد - يراً تجميد عدد من موجبات - ودات الشخصيات السورية وح - طر تصدير، أو إعادة تصدير، بعض المنتجات إلى سورية. اتخذت هذه الإجراءات لمواجهة التهديد غير العادي والاستثنائي الذي تشكله أعمال الحكومة السورية على الأمن القومي والسياسة الخارجية واقتصاد الولايات المتحدة بالإضافة إلى دعم الإرهاب ومواصلة احتلال لبنان والسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل وبرامج للصواريخ، بما في ذلك الكشف مؤخراً عن تعاون نووي غير مشروع مع كوريا الشمالية، وتقويض الجهود الأميركية والدولية لإحلال الاستقرار، وإعادة الإعمار في العراق» وستتم طباعة هذا القرار بصيغة رسمية ويرسل إلى الكونغرس لاحقاً.
- في ١٠ تموز ٢٠٠٨ وبالاستناد إلى الأمر التنفيذي (E.O. 13338) الصادر في أيار ٢٠٠٤ أصدرت وزارة لخزانة الأميركية - مكتب مراقبة الأصول الأجنبية - قراراً (HP-1075) بإدراج كل من الشركتين سيرياتيل (SYRIATEL MOBILE TELECOM) وراماك (RAMAK DUTY FREE SHOP LTD) على لائحة العقوبات التي تُحدثها بشكل مستمر وبرزت وزارة الخزانة اختيار هاتين الشركتين بأن رجل الأعمال السوري رامي مخلوف يملك حصة تزيد عن ٥٠% من هاتين الشركتين ، وصرح آدم سزبين (Adam J. Szubin) مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأميركية ((إن رامي مخلوف ليس تخدم نفوذه لدى المسؤولين الكبار للحصول على امتيازات مادية وسيتم ملاحقة نشاطاته التجارية، وكذلك الأشخاص الذين يسيرون على خطاه))، وعليه وبناء على الأمر التنفيذي (13460) سيتم تجميد جميع

الأصول التابعة لراماك ولسيرياتل في الولايات المتحدة وحظر أي جهة أمريكية من التعامل - ل - م - ع - ه - اتين الشركتين.

في ٢٦ شباط عام ٢٠٠٩ تقدم مجموعة من النواب الأمريكيين بمشروع قانون أمام الكونغرس (مجلس النواب) يحمل الرقم (H.R.1206) بعنوان قانون محاسبة وتحرير سورية: "Syria Accountability and Liberation Act" وهذا القانون يقترح تشديد العقوبات على سورية وتوسيعها لتطول مجالات أخرى، ويشترط مشروع القانون هذا أن يبلغ الرئيس الأمريكي لجان الكونغرس أن سورية قد التزمت بالشروط، وغيّرت سلوكها قبل أي خطوة تخفيف أو رفع العقوبات، والجديد في مشروع هذا القانون هو الإقرار بتعزيز الجهود الدبلوماسية لعزل الحكومة السورية، وذلك بتعميم هذه الفكرة على حكومات الدول الأخرى لتوظف مع الولايات المتحدة جهوداً مشتركة من شأنها أن تشدد العقوبات على سورية، وأن تعمل الولايات المتحدة أيضاً على عرقلة عضوية سورية وترشحها لتولي مناصب قيادية في مؤسسات الأمم المتحدة، والضغط على المؤسسات المالية الدولية لرفض أي قرض أو مساعدة تطلبها سورية ومعارضة انتسابها لأي مؤسسة دولية. وأن توصل الولايات المتحدة مع مجموعة من الدول الإقليمية لتنظيم مننديات من شأنها أن تظهر هوية الدول التي لا تتعاون في مجال منع الانتشار النووي، أقلها مرتين سنوياً. وستبحث هذه المننديات في التهديدات الدولية التي تمثلها سورية ودعمها للإرهاب الدولي، ومقابلة هذه التهديدات بوضع استراتيجيات لصدّها. كذلك، سيتم إعداد تقارير بصورة دورية من شأنها أن تظهر قنوات المساعدات والتعاون التجاري بين سورية وغيرها من الدول، من دون الإغفال عن التعاون في المجال العسكري أيضاً. ودعا الشق الأخير من مشروع القانون، إلى دعم الديمقراطية في سورية وتقديم الدعم اللازم لتأمين الانتقال إلى الديمقراطية، من طريق دعم المؤسسات غير الحكومية الداعية لانتخاب الحكومة ديمقراطياً، ودعم المجتمع المدني في سورية.

- في ٨ أيار ٢٠٠٩ أعطى الرئيس الأميركي باراك أوباما أوامره للحكومة الفيدرالية بتمديد - د - العقوبات - ات الاقتصادية على سورية سنة إضافية، عبر التمديد لحالة الطوارئ المعلنة بحق سورية وفق الأمر التنفيذي - ذي ١٣٣٣٨ الصادر عام ٢٠٠٤. وكان عضوا الكونغرس الجمهوري مارك كيرك والديمقراطي إليوت إنجيل، أرسلوا خطاباً إلى الرئيس أوباما قالا فيه إن سورية في نظرها ما زالت تنتهج س - بيلاً يزع - زع اس - تقرار الشرق الأوسط وإنه لا مبررات قائمة لرفع العقوبات عن سورية.

بعد العرض التاريخي السابق لمسيرة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على سورية، ننتقل في بحثنا هذا إلى - ي دراسة وتحليل الآثار التي تركتها هذه العقوبات على عملية التنمية في سورية، معتمدين في ذلك على دراسة - ة القطاعات الأساسية والجوانب المختلفة التي استهدفتها العقوبات والقيود الأمريكية، لنخلص بعد ذلك إلى خاتمة نبين من خلالها حصيلة دراستنا هذه وخلاصة الأفكار التي توصلنا إليها، والتوصيات المقترحة.

المبحث الثاني: أثر العقوبات على القطاعات الاقتصادية الأساسية.

كما سبق وأشرنا فإن أثر العقوبات الاقتصادية لا يمكن حصره بمجموعة محددة من القطاعات نظراً لطبيعة التشعب في آثار ونتائج هذه العقوبات، بالإضافة إلى أن الآثار التي تتركها العقوبات تكون خاصة بعوامل لا ساهمت في تشكيلها غير العقوبات ما يستدعي فرزاً دقيقاً لهذه الآثار^[2]، ولكن نقصد من خلال اختيارنا للقطاعات الاقتصادية المدروسة، تسليط الضوء على القطاعات التي استهدفتها العقوبات وكان هناك تركيز من قبل فارضي العقوبات على إلحاق الضرر بعمل هذه القطاعات، وعليه فإن دراستنا لأثر العقوبات على هذه القطاعات له أهمية كبرى في وصولنا لتحليل منعكسات العقوبات على عملية التنمية ككل.

أولاً: أثر العقوبات الاقتصادية على عملية نقل التكنولوجيا.

تهدف العقوبات الاقتصادية من جراء استهدافها الجانب التكنولوجي إلى إيقاف نمو وتطور القطاعات الإنتاجية والخدمية وحرمان الدولة المستهدفة من استخدام منجزات العلم الحديث، حيث تتغير الدول المتقدمة أن التطبيقات التكنولوجية الحديثة بمثابة احتكار يحق لها استخدامها حتى لغاية ابتزاز الدول الأخرى، ونظراً لدور المهم الذي تمثله التكنولوجيا في عملية التنمية، نعرض فيما يلي آثار العقوبات الاقتصادية الدولية التي تستهدف تقييد عملية نقل التكنولوجيا، وذلك من خلال :

١. عدم التمكن من صيانة الآلات والمعدات القديمة بما يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتها وتهالكها.
 ٢. إن العمل بتكنولوجيا قديمة وعدم القدرة على مواكبة التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مقارنة مع المنتجين العالميين، وهذا ينعكس على القدرة التصديرية وحتى على السوق المحلية نتيجة غزو البضائع الأجنبية التي يتم إنتاجها بتكنولوجيا متطورة، وبالتالي تكون تكلفتها أقل وجودتها أعلى.
 ٣. قد تؤدي القيود التكنولوجية إلى توقف معامل وشركات بأكملها بمجرد وجود عطل في آلة أو جزء من آلة أساسية، وخاصة في حال وجود احتكار عالمي لهذه التكنولوجيا، حيث تلجأ الجهة المحتكرة إلى وضع أرقام تسلسلية (serial number) لكل قطعة أو جهاز لمعرفة وجهتها للتمكن من متابعتها ما يصعب عملية الحصول عليها من السوق السوداء.
- وأبرز الصعوبات التي واجهتها سورية نتيجة القيود التكنولوجية الأميركية يتعلق بالحصول على البرامج وقطع الغيار الخاصة بصناعة الطيران ومثيلاتها المتعلقة ببعض المنشآت الكيميائية والبترونية، ويضاف إلى ذلك الآلات الطبية المستخدمة في العلاج والكشف عن بعض الأمراض المستعصية، وخاصة تلك الآلات والأجهزة التي تستخدم تكنولوجيا الليزر والطب النووي، حيث تعتبر الولايات المتحدة هذه التكنولوجيا ذات استخدام مزدوج (مدني - عسكري) وتمنع بالتالي حصول سورية عليها.

² - بيتر رودولف، العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد (٥٦)، ٢٠٠٧، ص (١٣).

كما واجهت سورية صعوبات وفيوداً اعترضت مفاصل جوهرية في عملية التنمية الاقتصادية السورية منها الصعوبات في الحصول على برنامج التداول الخاص بسوق دمشق للأوراق المالية، والصعوبات التي اعترضت تطوير منشآت توليد الكهرباء وخضوع الشركات العالمية وحتى الصديقة منها للعقوبات الأميركية (منها شركة سيمنس)^[3]، يضاف إلى ذلك ما يتعلق بتحديث أسطول مؤسسة الطيران العربية السورية التي اضطرت إلى تحييد عدة طائرات عن الخطوط الأوروبية لعدم التمكن من شراءه جهاز منع التصادم الذي يشترط توافره في الطائرات التي تعبر الأجواء الأوروبية ويتطلب شراءه موافقة الولايات المتحدة الأميركية. كما أن هناك مجموعة القيود المفروضة على شراء البرامج والأجهزة الخاصة بالاتصالات، مع العلم أن قطاع الاتصالات مستثنى من العقوبات في قانون محاسبة سورية لأن الدستور الأميركي يدعم التدفق الحر للمعلومات^[4]، لكن التأخير في إنجاز أي صفقة يحصل لأن استيراد التجهيزات التكنولوجية يحتاج إلى رخصة توضح الجهة التي تُصدر إليها هذه التجهيزات ومجالات استخدامها، كما أن بعض الشركات الأوروبية ملكية أكثر من الملك على صعيد تطبيق العقوبات الاقتصادية الأميركية، فهي تخاف من تقديم إجازة تصدير إلى سورية خشية تضرر مصالحها في السوق الأميركية، ومن بين أبرز التجهيزات التي ترغب سورية في الحصول عليها في مجال الاتصالات مستلزمات للإنترنت السلكي، حيث توجد مجموعة متراكمة من الطلبات للحصول على مستلزمات الإنترنت السلكي السريع (إيه دي إس إل) ولكن في الفترة الأخيرة ونتيجة الضغوط الأميركية فقد فشل عرض مناقصة طرحته وزارة الاتصالات لشراء وتركيب (٣٣ ألف) بوابة، حيث لم يتقدم سوى عارض واحد لهذه المناقصة وهي شركة "هاواوي" الصينية وهذا من شأنه أن يعوق تنفيذ الخطط السنوية والتي تهدف إلى تطوير الشبكة الحالية لتستوعب نحو ٤٠٠ ألف مشترك في نهاية عام ٢٠١١.

وقد أفرت الحكومة السورية بصعوبة حصولها على التكنولوجيا العالمية، حيث إن العقوبات الأميركية تركت أثراً كبيراً على مستورداتنا التكنولوجية^[5]، وهذا دفع الحكومة السورية إلى السعي لإيجاد بدائل مناسبة ما استدعى اتخاذ قرارات صعبة سواء لناحية الكلفة أو الجودة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن عملياً وفي ظل الإحصائيات المتوافرة معرفة مـدي الأثر الـذي تركته العقوبات الأميركية على مستورداتنا التكنولوجية نظراً لكون العقوبات تستهدف أنماطاً محددة من التكنولوجيات عالية التقنية، والتي يمكن تصنيفها ضمن قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج، وعليه فإن المسار العام لأثر العقوبات على حركة مستورداتنا التكنولوجية يتبع بنوعيه هــذه التكنولوجيا المـستوردة وطبيعتها استخداماتها أكثر من اعتماده على قيمة هذه المستوردات، ولكن هذا لا يمنع من عرض الميزان التجاري التكنولوجي بين سورية والولايات المتحدة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٨)، حيث يصدر عن مكتبة بيانات التجارة الخارجية الأميركية إحصائيات شهرية عن حجم ونوع التبادل التكنولوجي بين الولايات المتحدة ودول

3 - موقع (Syria steps)، انقطاع الكهرباء نتيجة العقوبات الأميركية، (٢٠٠٧/٠٧/٠٤).

<http://syriasteps.com/index.php?p=137&id=9162>

4 - سمر أزمشلي، جريدة الحياة، ٢٠٠٧/١٢/٧.

5 - وزير المالية الدكتور محمد الحسين، صدى سورية للأبناء، الثلاثاء ٢٠٠٨/١١/١٥، http://www.sadasoria.com/arabic/print_details.php?page=show_det&id=7510

العالم ومن بينها سورية، مع العلم أنه يتم تبويب السلع التكنولوجية في الميزان التجاري الأمريكي إلى مجموعة أبواب هي:

١. التكنولوجيا الحيوية (Biotechnology).
٢. علوم الحياة (Life Science).
٣. البصريات الالكترونية (Opto-Electronics).
٤. المعلومات والاتصالات (Information & Communications).
٥. الالكترونيات (Electronics).
٦. الصناعات المرنة (Flexible Manufacturing).
٧. المواد المتقدمة (Advanced Materials).
٨. صناعة الطيران وتكنولوجيا الفضاء (Aerospace).
٩. الأسلحة (Weapons).
١٠. التكنولوجيا النووية (Nuclear Technology).

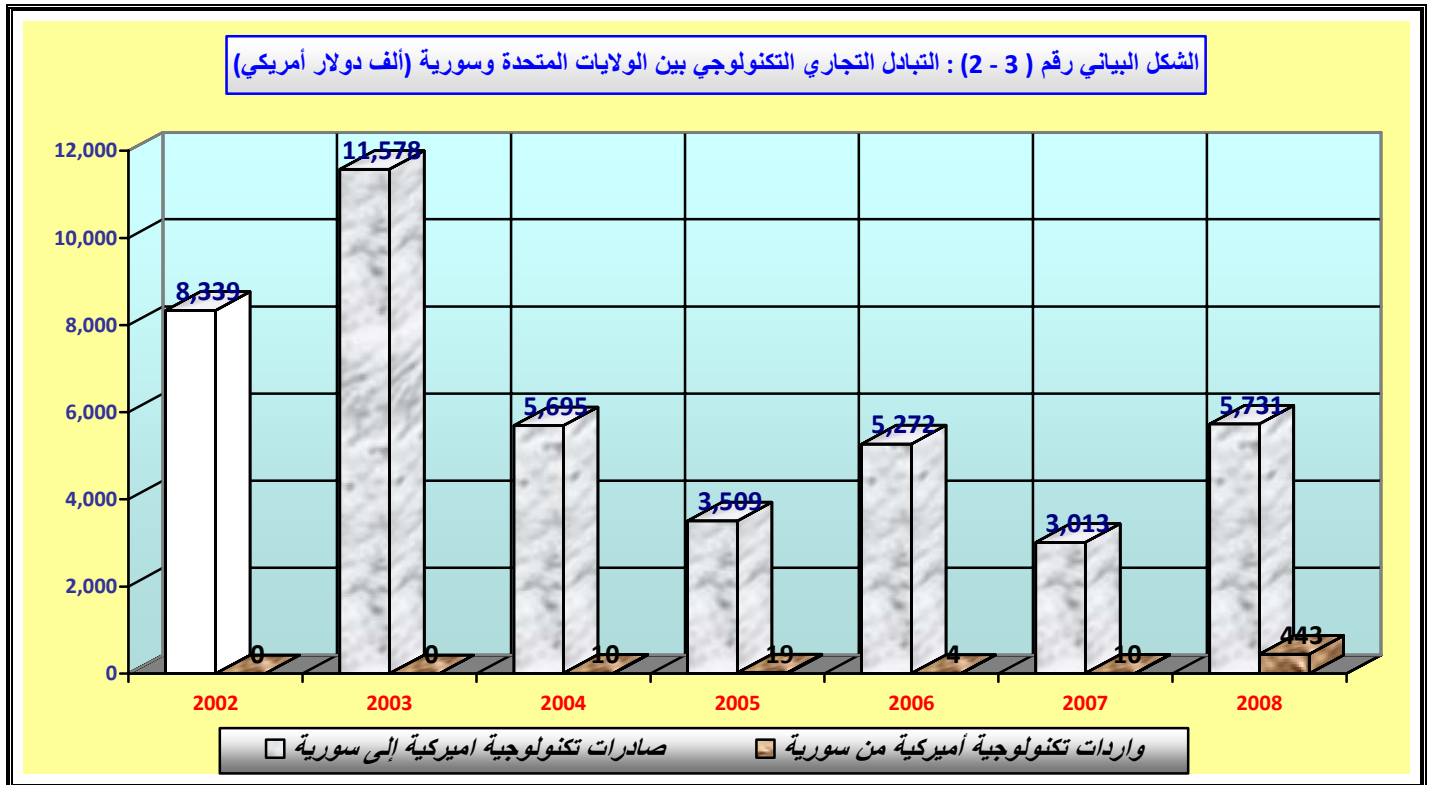
وبدراسة تفصيلية لتلك البيانات نجد أن أغلب المستوردات السورية من التكنولوجيا الأمريكية تدرج ضمن الأبواب الخمسة الأولى السابقة، أما الباب السادس الخاص بتكنولوجيا الطيران والبواب السابع الخاص بالتكنولوجيا النووية فإن المستوردات السورية قليلة جداً، ولكن ليست معدومة بدليل أنه في العام ٢٠٠٣ بلغت مستورداتنا من تكنولوجيا الطيران (٨٣٥) ألف دولار، ومن التكنولوجيا النووية (٣٠) ألف دولار والجـ دول التالي يبين الصادرات الأمريكية إلى سورية بحسب التصنيفات العشرة المذكورة أعلاه وخلال فترة زمنية ممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨ [٦]:

الجدول (١ - ٣) الصادرات الأمريكية التكنولوجية إلى سورية مصنفة حسب التصنيفات العشرة المعتمدة في وزارة التجارة الأمريكية (٢٠٠٢ - حزيران ٢٠٠٩) (ألف دولار)											
تصنيف	التكنولوجيا الحيوية	علوم الحياة	البصريات الالكترونية	المعلومات والاتصالات	الالكترونيات	صناعات مرنة	المواد المتقدمة	تكنولوجيا الطيران	أسلحة	التكنولوجيا النووية	المجموع
٢٠٠٢	١١٥	٣,٧٨٨	١٧٤	٢,٠٩٧	٥٥	٧١٣	٥٥٦	٧٦٥	٥	٧١	٨,٣٣٩
٢٠٠٣	٢٧١	٣,٥٨٩	٢٣١	٥,٥٥٤	٦٥٣	٣٣٠	٢٨	٨٣٥	٥٦	٣٠	١١,٥٧٨
٢٠٠٤	٣٨٦	٣,٢٣٥	١٠٢	١,٤٠١	٨٨	١٦٧	٤٥	.	٤	٧	٥,٤٣٤
٢٠٠٥	٢٥٧	١,٩٠١	.	٦٦٢	.	.	.	٤٢٥	.	.	٣,٢٤٥
٢٠٠٦	.	٥,١٧٧	.	٩٥	.	.	.	.	.	.	٥,٢٧٢
٢٠٠٧	.	٢,٦٠٥	.	٣١٨	.	٨٧	.	٣	.	.	٣,٠١٣
٢٠٠٨	١١	٥,٠٤٧	٣٩٥	٢٦٨	.	.	.	٩	.	.	٥,٧٣١
حزيران ٢٠٠٩	٢٣	١,٧٤٥	.	٥٤	.	.	.	٥٧	.	.	١,٨٧٩

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية الأمريكية: <http://www.census.gov>

^٦ - بيانات التجارة الخارجية الأمريكية: <http://www.census.gov/foreign-trade/statistics/product/atp/2008/12/ctryatp/atp5020.html>

نلاحظ بوضوح أنه وبعد العام ٢٠٠٣ ودخول قانون محاسبة سورية حيز التطبيق كي- ف أن ال-صادرات التكنولوجية الأمريكية إلى سورية تفلصت إلى نحو ثا ث قيمتها السابقة قبل قانون محاسبة سورية. أما عن الصادرات التكنولوجية السورية إلى الولايات المتحدة فهي تدرج في معظمها ضمن الباب الثا- ث الخاص بالمعلومات والاتصالات، والشكل البياني التالي (3 - 2)^[٧] يبين حجم التبادل التجاري التكنو- وحي بين سورية والولايات المتحدة خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٨):



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية الأمريكية: <http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5020.html#2008>

كما تشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن العقوبات التكنولوجية على سورية قد أدت إلى انخفاض الواردات التكنولوجية السورية من الولايات المتحدة بنحو (١,٣) مليون دولار^[٨]، حيث أن ٣٠% من إجمالي تراخيص تصدير التكنولوجيا العالية إلى سورية تم رفضها خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٧. والجانب الأكثر خطورة في العقوبات التكنولوجية التي نواجهها حالياً هو جهلنا بحقيقة هذه العقوبات وع- دم إدراكنا لها إلا في أوقات لاحقة، وعندها يكون من الصعوبة بمكان إيجاد بدائل أو الالتفاف عليها، فلو- ت قريب كانت الحكومة السورية، وعند كل حالة خطر تكنولوجي تقوم بتأمين البديل المناسب سواء عن طريق دول أخرى (ألمانيا، الصين، إيطاليا... الخ)، أو عن طريق تجار محليين يأخذون على عاتقهم تأمين الطلبات عبر شركات وسيطة في الأردن أو تركيا أو دبي، وأحياناً يتم تغيير الشركة المصنعة وحتى تغيير التصميم المطلوب، ولكن الذي نشهده الآن هو عقوبات على تكنولوجيا لا نحتاجها حالياً، وبالتالي يتم الاعتقاد أن ه- ذه

7 - Census Bureau ,U.S. International Trade Statistics, <http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5020.html#2008> .

8 - Peter G. Peterson Institute for International Economics, Case Studies in Sanctions and Terrorism, Case 86-1 US v. Syria, <http://www.iie.com/research/topics/sanctions/syria3.cfm#top> .

العقوبات فارغة المضمون وعديمة الأثر، إلا أن واقع الحال هو أن هذه العقوبات تستهدف م- مستقبلنا وتقيّد إمكانيّة تطوّرنا وتقطع علينا الطريق بين حاضرنّا ومستقبلنا المنشود، ومن أمثلة ذلك، حظر استضافة خدمات الإنترنت تتضمن قواعد البيانات المتقدمة وعالية الأداء في سورية في مطالع التسعينيات بسبب العقوبات، فكان اعتمادنا على خدمات في مصر، وبدا الأمر أن هذا التقييد عديم الجدوى، وأنه مجرد خبر إعلامي عابر، لأنه وكما هو معروف فإنه في التسعينيات كان استخدام الإنترنت بسيطاً جداً في سورية وكان البديل يلبي الحاجة، ولكن نحن نلمس أثر هذا الحظر في وقتنا الراهن مع تطوّر استخدام الإنترنت في المجتمع السوري بشكل ملحوظ فقد ظهر للعيان مدى خطورة العقوبات الرقمية (e-sanctions) وخاصة في ظل التوجه مستقبلاً باتجاه الحكومة الالكترونية والطبابة الالكترونية والتعليم الالكتروني، ومن أشدّ كالهذه العقوبات الرقمية على سورية هي ما تتبارى به الشركات ومقدمو الخدمات الالكترونية من حجب ومنع للمستخدمين من سورية، ومثال ذلك تقييد عمليات الدفع عبر الإنترنت، وحتى لأمر بسيط هـدفها مجرد الاستماع لأغنية أو قراءة مقالة علمية أو شراء هدية عيد الميلاد.

ويعود الحظر التكنولوجي على سورية لعام ١٩٧٩ عندما حدد قانون إدارة الصادرات بالقسم السادس منه (The Export Administration Act of 1979 [P.L. 96-72]. Section 6(i)) شروطاً جديدة لوزارتي التجارة والخارجية الأمريكيتين تنص على ضرورة إعلام الكونغرس بشكل مسبق وقبل الموافقة على أي ترخيص أو إذن تصدير لتكنولوجيا تزيد قيمتها على (٧) ملايين دولار إلى أي من الدول الموجودة على القائمة الأميركية للدول الداعمة للإرهاب الدولي، وفي عام ١٩٨٥ تم تعديل الفقرة (i) من القسم (٦) ليحل محلها الفقرة (J) التي تخفض السقف المطلوب لمخاطبة الكونغرس إلى مليون دولار. ومايجب الإشارة إليه هنا أنه وبموجب القوانين الأميركية يتم التمييز بين نوعين من التكنولوجيا :

١- التكنولوجيا التي هي مجموعة المعلومات والبيانات النوعية لأجل تطوّر وإنتاج واستخدام المنتجات.

٢- البرمجيات (Software) وهي مجموعة البرامج التي يمكن نقلها بوسائل مختلفة بما فيها الإنترنت. وضمن هذين التصنيفين تم إدراج المنتجات التكنولوجية الأميركية، وفي الوقت نفسه تم تصنيف دول العالم إلى مجموعات عديدة حسب إمكانيّة التعامل التكنولوجي معها وهي:

- المجموعة (أ) : شخصيات النظام (Group A: Regime Members).
- المجموعة (ب) : الأول تقييداً (Group B: Less Restricted).
- المجموعة (د): البلدان ذات الصلة (Group D: Countries of Concern).
- المجموعة (ي) : البلدان الداعمة للإرهاب (Group E: Terrorist Supporting).

وبناء على هذا التصنيف السابق لدول العالم تسمح القوانين الأميركية بتصدير التكنولوجيا إلى دول دون أخرى بحسب تصنيف كل بلد وبحسب تصنيف هذه التكنولوجيا.

و جاء في القسم الثاني الفقرة (١٦) من قانون محاسبة سورية أن الولايات المتحدة ستعمل مع حلفائها في العالم على منع وصول التكنولوجيا والعناصر والخبرات والمعرفة إلى الدول الموجودة على قائمة الإرهاب الأمريكية، وفي الوقت نفسه تؤكد وزارة التجارة الأميركية في تقاريرها الدورية على ضرورة التزام الشركات الأمريكية بضمان عدم وصول التكنولوجيا (أجهزة الكمبيوتر، وتر، البرامج المتطورة، أجزاء الطائرات،.....الخ.) وكل العناصر التي تحوي تكنولوجيا أمريكية إلى سورية، حيث يترتب على أي خرق لهذا الحظر حرمان الشركة أو الجهة المسؤولة من الحصول على تمويل مضمون للتجارة، وعدم القدرة على الانتفاع ببرنامج مجلس التأمين {Office of Public Insurance Counsel (OPIC)} وغيره من برامج التأمين، ولا الحصول على التمويل من بنك التصدير والاستيراد، ولا من إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ولا من شركة الائتمان السليبي. ولكن بالرغم من كل ذلك ما زالت نلاحظ وجود الأجهزة والتكنولوجيا الأمريكية الصنع مثل الحواسيب المحمولة وأجهزة الاتصالات من أنواع (آبل، إتش بي، ديل، آي فون.....الخ) في السوق السورية، ولكن الأثر الذي تركته العقوبات هو غلاء ثمن هذه الأجهزة نتيجة أن الحصول عليها لا يتم مباشرة وإنما عن طريق وسطاء متعددين، إلى جانب مشاكل خدمات ما بعد البيع حيث لا توجد وكالات أو فروع رئيسية لهذه المنتجات لتأمين خدمات الصيانة والتحديث، أما فيما يخص أجهزة الكمبيوتر الاختصاصية وذات السرعة الفائقة والتكنولوجيا العالية فإنه من الصعوبة بمكان إعادة توحيدها إلى سورية نظراً لأن عقود بيعها في الولايات المتحدة والشركات المتخصصة تشترط مراقبة عمليات التصدير وإعادة التصدير وتحظر وصول هذه الأجهزة إلى أي دولة موجودة على قائمة الدول المتهمة بدعم الإرهاب الدولي وذلك بموجب الفقرة (734.4) من قانون إدارة الصادرات الأمريكية (Export Administration Regulations) والخاصة بقيود الصادرات التكنولوجية، وهنا تجدر الإشارة إلى إن مجرد فكرة صعوبة توريد الأجهزة، قد جعلت من عملية التوريد هدفاً بحد ذاته، وتراجعت ألامه أهمية كل النقاط الأخرى، بما فيها جدوى الموضوع والأهداف التي يجب تحقيقها منه، وتفتقد في المؤسسات المعنية الأشخاص المتخصصون بعمليات التوريد على الخبراء والمتخصصين الفنيين والمفكرين الاستراتيجيين، وأصبحت عملية التوريد تناقش بتسرع لا يسمح بالتفكير بالتفاصيل الجوهرية (التصميم، الجدوى، الأولويات)، وبالتالي أصبحنا ندفع مبالغ كبيرة للحصول على مجرد أجهزة بسبب إهمال المركبة الفكرية في المشاريع الإلكترونية والتكنولوجية. وهنا تجلّت آثار العقوبات التكنولوجية على عملية التنمية في سورية نتيجة تولد الضغوط التي أصبحت مزدوجة المصدر على الحركة التنموية، فمن الداخل هناك اتجاه رافض لاستخدامات تكنولوجيا العصر بسبب الاعتقاد على أنماط العمل السابقة وعدم القدرة على مواكبة الفزة التكنولوجية المتسارعة، ومن الخارج هناك الضغوط الأميركية التي تعمل على تفيد حصول سورية على التقنيات الحديثة، وهذا الأمر لمسه في أوضح صورته في المرحلة الانتقالية لتحديث المصرف التجاري، وقد كان جلياً مدى حجم الضغوط التي تعيق عملية تطوير هذه المؤسسة، وعبر عن هذا الأمر مدير المصرف التجاري السوري

بقوله^[9]: « إن فرض عقوبات على المصرف التجاري السوري من قبل الولايات المتحدة الأميركية بما في ذلك احتكار برمجيات وتجهيزات سيؤثر بالتأكيد على النمو الاقتصادي في سورية».

وفي هذا السياق يمكن للمتابع لهذا المجال أن يجد مدى التضيق الذي يتعرض له مستخدم الإنترنت وخاصة لدى التعامل مع كل ما يخص الولايات المتحدة فأغلب الايميلات وخاصة الحكومية منها والمعروفة بلاحقتها (.gov.sy) تستغرق وقتاً أطول لتصل وقد لا تصل مطلقاً، ما يدفع المتعاملين مع الجهات الحكومية إلى اعتماد حسابات جديدة خاصة لاستقبال وإرسال البريد الإلكتروني إلى الولايات المتحدة، كما أنه يتم استبعاد اسم سورية من القوائم المنسدة الخاصة بالدول والتي تشترط تحديد اسم دولة المستخدم قبل السماح له بإكمال عملية التسجيل (Registration) للدخول إلى الموقع المرغوب أو للاستفادة من ميزة أو خدمة معينة، حيث ثبت قيام شركات كبرى تعمل في مجال حجز أسماء المواقع (domain name) بشطب اسم سورية من لائحة أسماء الدول في قوائمها وطلبت من زبائنها اختيار عناوين في بلدان أخرى، وامتدت تضيق الحصار على أصحاب المواقع في سورية إلى درجة وصول رسائل من الشركات بشكل مباشر تطلب منهم تغيير رأي عناوين داخل "حساباتهم" التي يديرون منها الأسماء إلى بلد غير سورية أو الانتقال إلى شركات أخرى، وأمهلتهم (١٥) يوماً لتنفيذ الطلب تحت طائلة شطب الأسماء من سجلات هيئة الأسماء والأرقام الدولية (ICANN)، ومثال آخر عن القيود التي سببتها العقوبات في مجال الإنترنت قيام موقع الشبكات الاجتماعية الشهير linkedin.com بطرد مستخدميه السوريين وإيقاف حساباتهم بشكل نهائي، علماً أنه موقع مخصص فقط لاستخدامات التجارة والأعمال ورواده في معظمهم من رجال الأعمال، وحينما تتم مراسلة خدمة الزبائن الخاصة بشبكة الـ LinkedIn يأتي الجواب عبر البريد الإلكتروني موضحاً "تم حجب حسابك في الشبكة لأنه سوري الجنسية"، وبالتالي فإن أي مستخدم للإنترنت يدخل إلى الشبكة العنكبوتية من عنوان (IP) مخدوم سوري فهو معرض للحجب والمنع من الحصول على الخدمات التي تقدمها العديد من الشركات الأميركية عبر الإنترنت مثل Google وموقع Sun Microsystems^[10].

وفي حالات أخرى تم فيها إيقاف "مخدمات" بعض المواقع السورية المستأجرة من شركات في دول متعددة، استجابة لضغوط العقوبات الأمريكية، كما حصل مع شركة "سيرموبي" المتخصصة في مجال البرمجة والتسويق، والتي اشترت مخدوم "سيرفر" من شركة كندية وباشرت بالعمل على النطاق "الدومين" الخاص بها، ولكن وبشكل مفاجئ توقف السيرفر عن العمل ودون سابق إنذار، ليتبين بعد ذلك أن الشركة الكندية التي تتمركز بياناتها الرئيسية (Data Center) في أمريكا، خضعت لقرار الحظر الأمريكي، ونتيجة ذلك تم ضياع كل بيانات الشركة السورية والتي فقدت ثقة زبائنها أيضاً.

⁹ - د. دريد درغام، ندوة الثلاثاء الاقتصادي ٢٠٠٦/١١/٣٠، http://www.cbs-bank.com/ComercialBank_item.php?item_id=122.

¹⁰ - موقع كلنا شركاء في الوطن: <http://all4syria.info/content/view/7345/75>.

إن كل هذه الإجراءات أحدثت إرباكات كبيرة بالنسبة إلى الشركات التي تتعامل بإنشاء مواقع الإنترنت وأصحاب المواقع الالكترونية المختلفة حتى الثقافية والتعليمية الخاصة لم تسلم من الخطر فموقع محاكم سورية (Syria courts) تم إيقافه لعدة أيام عن العمل، وكذلك موقع سيريا نوبلز (Syria nobles) على الرغم من كونها مواقع خاصة لا علاقة للحكومة السورية في إدارتها، وهذا



موقع سيريا نوبلز أثناء إيقافه

يتناقض مع كل ما تصرح به الولايات المتحدة من حرصها على الديمقراطية والحرية الفردية، فهي من خلال هذه الإجراءات تحرم المواطنين السوريين من حقهم في العلم والمعرفة والتطور، كما تحرم الأفراد من امتلاك مواقع إنترنت بجميع أنواعها، حيث اضطروا الكثيرون إلى تحديد عناوينهم خارج سورية من خلال أقاربهم أو انطلقوا في البحث عن شركات أخرى أوروبية غير خاضعة للقرارات الأميركية. ومن هنا فإن الحد من الخيارات التقنية من جهة، والحد من عملية انتقال الخبرات والمعارف من جهة أخرى تجعل من احتمالات نجاح المشاريع الحديثة ضعيفة جداً، وفي حال استمرار هذا الخطر من جيل إلى جيل، فالنتيجة أن الخطر يتحول من أن يكون إجراء إدارياً تطبقه بعض الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا إلى ثقافة فكرية محلية تنظر لكل عملية نقل للتقانة من منظور الخطر وما يرتبط به، ما يـؤدي لهـذا في الموارد دون انعكاسات تنموية تذكر. وللخروج من هذا الوضع لا بد لنا من اتخاذ استراتيجيات وطنية تولد رد فعل بناء على الخطر التكنولوجي وتحول هذا الخطر إلى محفز وطني لبناء قدرات تكنولوجية يمكن الاعتماد عليها من خلال ملاءمتها لوضع المجتمع والسوق لدينا، ويمكن لنا الاستفادة في هذا المجال من التجارب العالمية وبشكل خاص تلك القائمة في دول مماثلة كالقيام بإنشاء تجمعات تكنولوجية متنوعة مثل :

- مدن التكنولوجيا Technopoles .
- حدائق البحوث Research parks .
- مراكز التميز Centers of excellence .
- التجمعات الصناعية المستندة إلى التكنولوجيات الرفيعة High-technology industry clusters .
- ممرات التكنولوجيا Technology corridors .
- الحاضنات التكنولوجية Technology incubators .

وهذا الأمر في غاية الأهمية ليواكب الانفتاح المعرفي وبرامج نشر الكمبيوتر وتحسين الاتصالات في المجتمع السوري ليتم كل ذلك مع تطور برمجي مناسب من خلال تشجيع شركات البرمجة وتقديم التسهيلات لها بعيداً عن القيود البيروقراطية التي تعتبر صناعة البرمجيات مجرد مصلحة مثل باقي الصناعات الحرفية ويـتم تسجيلها بسجل تجاري عادي دون أي اعتبار للجهد الفكري وحقوق الملكية الفكرية التي تشكل ضمان استمرار عمل هذه الشركات.

ثانياً: أثر العقوبات الاقتصادية على قطاع النقل.

لا يخفى على أحد حجم الأهمية والدور الكبيرين لقطاع النقل بأشكاله المختلفة (البري والبحري والجوي) في عملية التنمية من خلال ما يؤمنه من تدفق السلع والبضائع والأشخاص داخل الجسم الاقتصادي - صادي للدولة ومع العالم الخارجي، بحيث أننا لا نكون نبالغ عندما نعتبر أهمية قطاع النقل بالنسبة للاقتصاد بمثابة أهمية الدورة الدموية لجسم الإنسان. وانطلاقاً من ذلك كان هذا القطاع محط استهداف من العقوبات الاقتصادية الدولية، وعلى كافة المستويات فقد عانت كوبا سابقاً من تهالك البنية التحتية لقطاع النقل فيها نظراً لكون وسائل النقل الكوبية قبل العقوبات في معظمها هي صناعة أمريكية، وبالتالي فإن الحظر منع وصول قطع الغيار وخبرات الصيانة، ما أصابها بالشلل لتتحول وسائل النقل بعد فترة قصيرة إلى مجرد خردة، وأصبح من معالم العاصمة الكوبية هافانا رؤية سيارات تاريخية نادرة تثير فضول السياح، ولكن في سورية ونظراً لتوفر البدائل من دول آسيوية وروسيا ودول أوروبية، فقد كان تأثير العقوبات على النقل البري محدوداً، وأصبح هذا القطاع خارج نطاق الخطر، وخصوصاً بعد افتتاح عدة معامل محلية لإنتاج السيارات في سورية وعدم وجود احتكار أمريكي للتقنيات المستخدمة في هذا المجال، يضاف إلى ذلك قيام الشركات الأم في الدول الغربية بفتح معامل لها في أنحاء العالم للاستفادة من السوق وتوفير اليد العاملة الرخيصة والتوفير في عمليات الشحن عبر المحيطات، وبالتالي ساهم ذلك في انتقال هذه الصناعات بسهولة (تستورد سورية سيارات أمريكية من إنتاج جنرال موتورز "General Motors" من معامل موجودة في كوريا) ولكن على الرغم من ذلك فقد ظهرت في الفترة الأخيرة بعض القيود أمام استيراد سورية لوسائل نقل نوعية ذات ميزات خاصة ومثال ذلك القرار الصادر عن المستشارية الألمانية في أيار ٢٠٠٨ والفاضي بتشديد القيود على تصدير الشاحنات ذات الحمولة فوق الـ (٢٠) طناً محورياً وذلك بحجة أنه يمكن لسورية أن تستخدم هذه العربات في نقل الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، وعليه أصبح استيراد هذه الشاحنات يحتاج إلى أذونات مسبقة من الحكومة الألمانية^[١١].

يضاف إلى ذلك القيود المفروضة على البريد والإرساليات البريدية من وإلى سورية والتي تمنع كثيراً من شركات الخدمات البريدية من تغطية سورية بنشاطاتها، دون أن تستثني هذه القيود الشركات العالمية الكبيرة ذات الاستقلالية في أعمالها مثل الشركة الألمانية "دي اتش إل" (DHL) التي اضطرت لدفع غرامات بنحو (٩,٤) ملايين دولار^[١٢] فرضتها عليها وزارة الخزانة الأمريكية بحجة عدم الالتزام بقوانين العقوبات التي تحظر نقل بعض الطرود البريدية إلى الدول المعاقبة مثل إيران وسورية وتُزعم الشركات الناقلة بحفظ سجلات دقيقة لمدة خمس سنوات عن كل النشاطات في هذه الدول.

¹¹ - <http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601100&sid=aWDjismDQA1D0&refer=germany>

¹² - تقرير وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) بعنوان: واشنطن تعاقب "دي اتش إل" بسبب تعاملها مع إيران وسورية والسودان، ٢٠٠٩/٨/٨.

وفي جانب آخر نجد أن العقوبات الأميركية استهدفت النقل البحري والبواخر التجارية المتعاملة مع كوبا والعراق وإيران وكوريا الشمالية، ووضعت القيود والعراقيل التي اتخذت مظاهر مختلفة بدءاً من الإجراءات الأمنية ودوريات التفتيش وانتهاء بإصدار قوائم سوداء بأسماء البواخر وسفن الشحن وفرض حظر ومنع من الرسو على البواخر التي لا تلتزم بالعقوبات، وفي بداية العام ٢٠٠٩ وبناء على طلب الولايات المتحدة وضغوطاتها قامت قبرص باحتجاز سفينة شحن إيرانية متوجهة إلى سوريا بتهمة انتهاكها للعقوبات الاقتصادية على إيران^[١٣]. وعليه فباستثناء الشحنات المتعلقة بالأسلحة ظل قطاع النقل البحري الذي تعتمد عليه سورية في تغطية جزء كبير من تجارتها الدولية في مأمن من مضايقات العقوبات الأمريكية.

أما الجانب الأهم والأكثر تأثراً بالعقوبات الاقتصادية الدولية فهو قطاع النقل الجوي، ويعود سبب ذلك إلى مجموعة من العوامل نلخصها بما يلي:

✚ مزاي الاحتكار التي تتمتع بها الولايات المتحدة على هذا الصعيد حيث تسيطر صناعة الطيران الأميركية على حصة كبيرة من السوق العالمية، وعلى الرغم من وجود منافسة أوروبية إلا أن صناعات الطيران الأوروبية تستخدم تكنولوجيا أميركية، وفي الغالب بنسبة تفوق الـ (١٠%) من المنتج الأوروبي ما يعطي الولايات المتحدة وبموجب قانون وزارة التجارة والخارجية الأميركية الحق في الموافقة أو رفض أي صفقة تعقدها إيرباص (Airbus) الأوروبية "أو أي شركة أخرى تستخدم هذه النسبة من التكنولوجيا الأميركية" مع جهات خارجية.

✚ أصبح النقل الجوي وسيلة الانتقال الأساسية للأشخاص فيما بين الدول، وبالتالي فإن توقف النقل الجوي في أي دولة من شأنه أن يفرض عليها عزلة تمنع قدوم المستثمرين وتعطل النشاط السياحي إلى جانب خسارة الدولة المستهدفة لمردود مادي كبير تدره عليها شركات الطيران.

✚ يتميز النقل الجوي للبضائع بالسرعة والأمان وبشكل خاص للبضائع والمستوردات العاجلة ومنهـا تلك الأصناف التي تحتاج إلى ظروف تخزينية دقيقة مثل اللقاحات وأنواع من الأمصال، فضلاً عن الجانب الرقابي حيث يسهل للدول الخاضعة للعقوبات استخدام طائراتها في الحصول على حاجاتها بعيداً عن القيود والرقابة الخارجية، وهذا الأمر يصعب تحقيقه في حالات النقل البحري والبري.

بناء على ما سبق فإن قطاع الطيران السوري كان على لائحة الاستهداف في وقت مبكر من العقوبات الأميركية، وهنا نستذكر العقوبات على بيع الطائرات العمودية وبعض أصناف قطع الغيار التي فرضتها الولايات المتحدة منذ ثمانينيات القرن الماضي، لتتوسع دائرة الاستهداف في وقت لاحق لتشمل أسطول الطيران المدني السوري، حيث أصدر الرئيس جورج بوش الإذن قراراً تنفيذياً يصادق بموجبه على قانون محاسبة سورية ويطلب من خلاله أن لا يسمح وزير النقل الأمريكي لأي طائرة تملكها أو تتحكم فيها سورية

¹³ - جريدة الشرق الأوسط، ٣١ / ١ / ٢٠٠٩، العدد (11022) : <http://www.aawsat.com/print.asp?did=505134&issueno=11022>

من الحصول على خدمات النقل الجوي باستثناء ما يسمح به ويتمشى مع فواعد وزارة النقل والمواصلات الأمريكية مثل السماح باستخدام أو تأجير طائرات سورية لنقل مسؤولين حكوميين من وإلى الولايات المتحدة للقيام بمهام رسمية للحكومة السورية. وعدم السماح بالإقلاع أو الهبوط للطائرات السورية في الولايات المتحدة باستثناء حالات الطوارئ^[١٤].

يضاف إلى ذلك فإن سورية تخضع لخطر يمنعها من شراء الطائرات الأميركية فعندما حاولت مؤسسة الطيران العربية السورية شراء طائرات جديدة أو استبدال الطائرات القديمة بأخرى جديدة من شركة بوينغ الأميركية (Boeing) كان الرد بأن الشركة ممنوعة من التعامل مع سورية بموجب عقوبات الحكومة الأمريكية على سورية، والتالي هو النص الحرفي لرد شركة بوينغ على الطلب السوري لشراء الطائرات^[١٥]: «Pleas note that Boeing is barred from doing business with Syria by the U.S government sanctions currently being enforced»، ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما تقوم الولايات المتحدة بعرقلة أي محاولة لشراء طائرات أوروبية، وهذا لمسه في إفشال الصفقة التي كانت على وشك أن تتم بين مؤسسة الطيران العربية السورية وشركة إيرباص الأوروبية، حيث أعلنت الأخيرة أنه على الرغم من الاتفاق القائم بين الجانبين والعقود الموقعة وعلى الرغم من التزام سورية بسداد الدفعات المترتبة عليها فإنه لا يمكن تسليم الطائرات إذا كان هناك ما يتعارض مع قوانين التجارة العالمية، والمقصود هنا القوانين الأمريكية التي تشترط الحصول على موافقة الحكومة الأمريكية على أي صفقة تدخل فيها التكنولوجيا الأمريكية بنسبة تزيد على (١٠%)، وهذا الأمر لا يقتصر على عقود البيع والشراء وإنما يتعدى ذلك ليشمل عقود استئجار الطائرات من الشركة الأوروبية التي أعلنت أنها تحتاج إلى الموافقة الأمريكية قبل تنفيذ أي عقد إيجار للطائرات مع الجانب السوري^[١٦].

ونتيجة لهذه القيود لم تتمكن مؤسسة الطيران العربية السورية من شراء أي طائرة أو استبدال طائراتها القديمة التي وضع بعضها في الخدمة منذ أكثر من (٣٠) عاماً، حيث فقد أسطول السورية (١٦) طائرة خرجت من الخدمة تباعاً، ليتوقف عدد الطائرات العاملة عند (٥) فقط^[١٧].

وبهدف إعطاء مؤسسة الطيران السورية حرية التحرك والمناورة وتحريرها من أي قيود إدارية يمكن أن تعوق تحركها، فقد أصدر مجلس الوزراء السوري قراراً يقضي بالموافقة لمجلس إدارة مؤسسة الطيران العربية السورية على استدراج عروض لاستئجار أربع طائرات، وتوقيع عقود شراء والاستئجار للمحركات وتعميرها والقطع التبديلية للطائرات الموجودة لدى المؤسسة، وتجاوز بعض مواد العقد النم-ونجي حسب الطبيعة الخاصة بعمل مؤسسة الطيران العربية السورية على أن يقدم مجلس الإدارة تقريراً كل ثلاثة أشهر عن النتائج إلى مجلس الوزراء. ولكن ذلك لم يغير في طبيعة المشكلة، وزادت الولايات المتحدة من

¹⁴ - وزارة الخارجية الأمريكية، ١١ أيار ٢٠٠٤، <http://usinfo.stat.gov/utills/arprintpage.html>

¹⁵ - Brian D.Walker, Boeing commercial Airplanes, International & Communications, August 5, 2005.

¹⁶ - مؤسسة الطيران العربية السورية، مديرية الشؤون التجارية والتسويق، المحضر رقم ١/٨١٠٢/د، تاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٥.

¹⁷ - أسامة الأنصاري، رئيس مجلس إدارة السورية للطيران، http://www.alaswaq.net/save_print.php?print=1&cont_id=21927

تشدها فبعد أن كانت تصاريح التصدير الخاصة بالجوانب الأمنية والسلامة العامة التي تستثنىها واشنطن مـ ن العفويات تستغرق شهراً واحداً، أصبحت تحتاج إلى عدة أشهر وحتى السنة لانجاز هـ ذه التـ راخيص، ممـ ا يستدعي توقف الطائرات طوال هذه الفترة وتحميل الطائرات الأخرى ساعات طيران إضافية لمحاولة مـ لء الفراغ والتعويض عن النقص، حيث أصبحت الطائرات العاملة بعددها المحدود تعمل نحو (١٥) ساعة يومياً وهذا ما يسمى بتشغيل جائر فضلاً عن الخسائر الكبيرة الناتجة من عدم الاستخدام الاقتصادي الأمثل لخطوط الطيران حيث يكون من الضروري في بعض الأحيان تشغيل طائرات مخصصة لخطوط السفر الطويلة للعمل على خطوط سفر قصيرة أو من أجل تشغيل الخطوط الداخلية، هذه الخسائر أظهرتها دراسة تقييمية للخطوط الداخلية للعام ٢٠٠٨ والتي قُدرت خسائرها بـ (2.538.994) ^[١٨] دولاراً أمريكياً.

هذه الخسائر دفعت بالقائمين على صيانة الطائرات بإعداد طلبات شراء قطع الغيار بناء على التوقع بحـ ث أنه إذا تمت الحاجة لهذه القطع في المستقبل تكون قد تمت طلبات شرائها منذ مـ ده، ولا تتوقع ف الطـ ائرات المحتاجة لها عن العمل لفترة طويلة ^[١٩]، ولكن في كثير من الأحيان لا يمكن توقع الأعطـ ال أو مـ ا تحتاجـ ه الطائرات مستقبلاً كما حصل عند تأخر الولايات المتحدة في الموافقة على إعطاء سورية نظاماً جديداً فُرض تركيبه على الطائرات بعد أحداث الحادي عشر من أيلول وهو من إنتاج شركة (Honeywell) ويختص فـ ي منع التصادم مع الأبنية المرتفعة، هذا التأخير استمر لنحو عام ونتيجته تم إيقاف الطائرات السورية من مـ نـ وع (Boeing 747) من العمل على خطوط عديدة في أوروبا منها فرنسا وبريطانيا وألمانيا لعـ دم تـ وفر هـ ذا النظام. مع العلم أن الأسطول السوري يمتلك فقط (٦) طائرات إيرباص وطائرتين بوينغ (٧٤٧) واثنين مـ ن طراز بوينغ (٧٢٧) والجدول التالي يبين تفاصيل مواصفات أسطول الطيـ ران التـ ابع لمؤسـ سة الطيـ ران السورية:

الجدول (٣-٢) بيان توضيحي بخصائص أسطول المؤسسة العربية السورية للطيران

نوع الطائرة	الطراز	العدد	السعة	التاريخ الاستلام	التصنيف	ملاحظات
إيرباص	A 320	١+٦ (مستأجرة من الأردن)	١٥٠ في درجتي سفر ١٧٩ في درجة سفر واحدة	تم استلامهم تباعاً ابتداء من عام ١٩٩٩	القصير إلى المتوسط المسافة	اثنان من هذه الطائرات متوقفة بسبب عدم وجود محركات احتياطية بسبب حجزها من قبل شركة اللوفتهانزا تيكنيك الألمانية بسبب الحظر
بوينغ	٧٤٧	٢	أكثر من ٣٥٠ راكباً	تم استلامها عام ١٩٧٥	طويل المدى	هاتان الطائرتان متوقفتان بسبب انتهاء عمرهما الافتراضي ولكن بدأت السورية مؤخراً مفاوضات مع شركة بوينغ الأميركية لإعادة تعمير هاتين الطائرتين
بوينغ	٧٢٧	٤ متوقفات منذ عدة سنوات + ٢ توقفت عام ٢٠٠٨	١٤٥ راكباً في درجتين ١٨٩ وفي درجة واحدة	تم استلامهم ١٩٧٥	قصير إلى المتوسط المسافة	جميع هذه الطائرات متوقفة بسبب انتهاء عمرها الافتراضي وعدم التخطيط لتعميرها

^{١٨} - تقرير اللجنة المؤلفة في مؤسسة الطيران العربية السورية من المهندس سمير النحلاوي مدير التخطيط والدراسات والإحصاءات و محمد سعيد الحكيم مدير الشؤون التجارية والتسويق وهشام الجحى مدير الشؤون المالية، تموز ٢٠٠٩.

^{١٩} - أسامة الأنصاري، رئيس مجلس إدارة السورية للطيران مرجع سابق.

المصدر: المؤسسة العربية السورية للطيران، المديرية الفنية.

ويمكن للمتابع لتفاصيل عمل مؤسسة الطيران العربية السورية أن يلاحظ مدى الأثر الذي تركته العقوبات على الأداء الفني للعاملين في المؤسسة حيث تكوّنت خبرات فنية في مجال الصيانة والأمان يشهد لها بذلك، فضلاً على أن هذه الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسة ولدت إرادة وتصميماً وعناية لدى القائمين على إدارة الأسطول السوري من الطائرات المدنية وهذا ما تؤكد من الجائزة التي نالتها مؤسسة الطيران العربية السورية في العام ٢٠٠٧ من سلطة مطار مانشستر البريطاني والخاصة بأفضل أداء فني مجال الإقلاع والهبوط للشركات ذات المسافات البعيدة.

وفي محاولة للخروج من دائرة التضيق الأمريكية على قطاع الطيران السوري كان أمام الحكومة السورية مجموعة من الخيارات:

✓ استئجار الطائرات.

✓ شراء الطائرات الروسية.

✓ خصخصة مؤسسة الطيران العربية السورية.

✓ السماح بإنشاء شركات طيران خاصة.

فيما يخص استئجار الطائرات وفي سعيه لتسهيل هذه العملية قام مجلس الوزراء بتفويض مؤسسة الطيران العربية السورية للعمل على استئجار حاجتها من الطائرات بعيداً عن القيود والعقبات الإدارية التي يمكن أن تعترض مثل هذه الصفقات، وخصوصاً أن الطائرات المعروضة للإيجار في السوق العالمية لاتتبع طويلاً متوافرة في سوق العرض، وعليه أعلنت مؤسسة الطيران عروض لاستئجار أربع طائرات، وبالفعل فقد تم استئجار طائرة من طراز (إيرباص ٣٢٠) تابعة للشركة الأردنية للطيران، حيث وبموجب العقد الموقع فإن صيانة الطائرة تقع على عاتق الجانب الأردني، والسورية فقط تقدم المساعدة الفنية، ولم يمض وقت طويل حتى برزت أهمية هذه النقطة من عقد الآجار حيث تعطلت الطائرة المستأجرة، وهذا العطل احتاج إلى قطع تبديلية غير متوفرة في سورية وتم أخذ الطائرة إلى الأردن لكون القطع التبديلية متوفرة هناك. علماً أن فترة التعطيل مستثناة من دفع أجور ساعات الطيران والتي تبلغ قيمة الساعة الواحدة /٢٥٥٠/ دولاراً.

فيما يخص شراء الطائرات الروسية فقد جرت مفاوضات سورية روسية للاتفاق على صفقة لشراء طائرات (يوشن) الروسية تتضمن سبع طائرات، ثلاث منها كبيرة الحجم تتسع لـ (٣٠٠) راكب تطير بأربعة محركات و ٤ طائرات متوسطة الحجم من طراز تبوليف (٢٠٤/٣٠٠) وهي تشبه طائرات إيرباص مع تسجيل بعض الاختلافات والملاحظات التي عرضتها الحكومة السورية، كما اشترطت وزارة النقل إنشاء مركز لصيانة وخدمة الطائرات الروسية الموجودة في الشرق الأوسط على الأراضي السورية مقابل شراءها الطائرات الروسية "اليوشن".

ورافقت صفقة اليوشن الكثير من التردد والتأرجح بين المنع والموافقة خصوصاً بعد الأنباء التي طالت خلا- وتلك الطائرات من شروط الأمان وتوقفها عن العمل عام ٢٠٠٥ نتيجة أعطال في نظام المكابح. ونظراً لكون خيار الخصخصة مرفوضاً جملة وتفصيلاً نتيجة طبيعة النظام الاقتصادي في سورية، وكذلك مؤسسة الطيران العربية السورية من المؤسسات الوطنية الراجعة والداعمة للاقتصاد الوطني، لذلك تم استبعاد خيار الخصخصة، ولكن تقدم بنك الاستثمار الأوروبي بعرض لتقديم قرض لمؤسسة الطيران السورية لشراء طائرات بناء على عدد من الشروط منها أن يتم شراء الطائرات من خلال استدراج عروض دولية، وأن يتم إعلان شروط المرجعية في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، وأن تتم إعادة هيكلة مؤسسة الطيران السورية.

أمام كل ما سبق من الصعوبات فقد تم العمل بشكل جدي على الخيار الأخير، وهو السماح بدخول الشركات الخاصة إلى قطاع الطيران السورية، ولكن خشية تضرر مؤسسة الطيران السورية من المنافسة تم الاتفاق على إيجاد شركة خاصة باسم "لؤلؤة الشام" تمتلك مؤسسة الطيران السورية حصة ٢٥% من هذه الشركة، والباقي موزع بين شركة الشام القابضة والعقيلة الكويتية للتمويل والاستثمار، وبرأس مال مقداره مئتان وخمسون مليون ليرة سورية موزعة على خمسمئة ألف سهم قيمة كل منها (500) ليرة سورية، على أن تعمل الشام القابضة والعقيلة الكويتية على تأمين الطائرات وتجاوز العقوبات الأمريكية، وهذا تم بالفعل من خلال استئجار طائرتين بريطانيتين من طراز BAE 146/300 كل منهما بسعة (٩٦) راكباً - مملكتين - شركة RAION AIR الاسبانية، ولكن وبعد أن وضعت هاتان الطائرتان في الخدمة اضطرت شركة لؤلؤة الشام أن توقف كل رحلاتها نظراً لتلقي الشركة الإسبانية تهديداً من وزارة الخزانة الأمريكية لوقف التعامل مع سورية بحجة أن محركات الطائرات أمريكية الصنع وخاضعة للعقوبات الأمريكية.

يضاف إلى ذلك وجود شركة "أجنحة الشام" الخاصة التي تسيّر رحلاتها إلى شرم الشيخ في مصر، وبغداد وببيروت، وتمتلك هذه الشركة طائرات من طراز [إم دي ٨٣] التي تتسع لـ (١٣٩) راكباً - درجة ثانية - ياحية و[١٢] راكباً درجة أولى. وهناك أيضاً قيد التأسيس شركة "الشرقية" للطيران العارض "شارتر".

يمكننا أن نخلص هنا إلى نتيجة مفادها أن العقوبات الاقتصادية على سورية تمكنت أن تلحق أضراراً كبيرة بمؤسسة الطيران العربية السورية، وظهر بوضوح الفشل الكبير في الإدارة السورية لهذا الملف التي سببت للخسائر الناتجة عن العقوبات أن تنعكس سلباً على الخدمات المقدمة، وهذا أدى إلى خسائر إضافية تمثلت في عزوف المسافرين عن استخدام الخطوط السورية وتحولهم إلى خطوط الطيران الأجنبية، ولهذا السبب وجدنا انخفاضاً بنسبة (٣٠%) من ركاب السورية في العام ٢٠٠٩ عن مقابلها للفترة نفسها في العام ٢٠٠٨.^[٢٠]

بقي لنا أن نشير أنه ومع التغيرات السياسية التي شهدتها الولايات المتحدة بدخول إدارة الرئيس أوباما وفي فرنسا بدخول الرئيس ساركوزي، فقد بدأت بوادر انفراج أزمة الأسطول الجوي السوري من خلال توقيـ

٢٠ - موقع صدى سورية، ٢٥/٧/٢٠٠٩، http://www.sadasoria.com/arabic/print_details.php?page=show_det&id=15008

الاتفاقيات مع شركة إيرباص لشراء طائرات جديدة، وموافقة شركة بوينغ الأمريكية على تجميع - ر محرك - ات طائرتين بوينغ (٧٤٧) كانتا قد خرجتا من الخدمة في وقت سابق.

ثالثاً: أثر العقوبات الاقتصادية على القطاع التجاري.

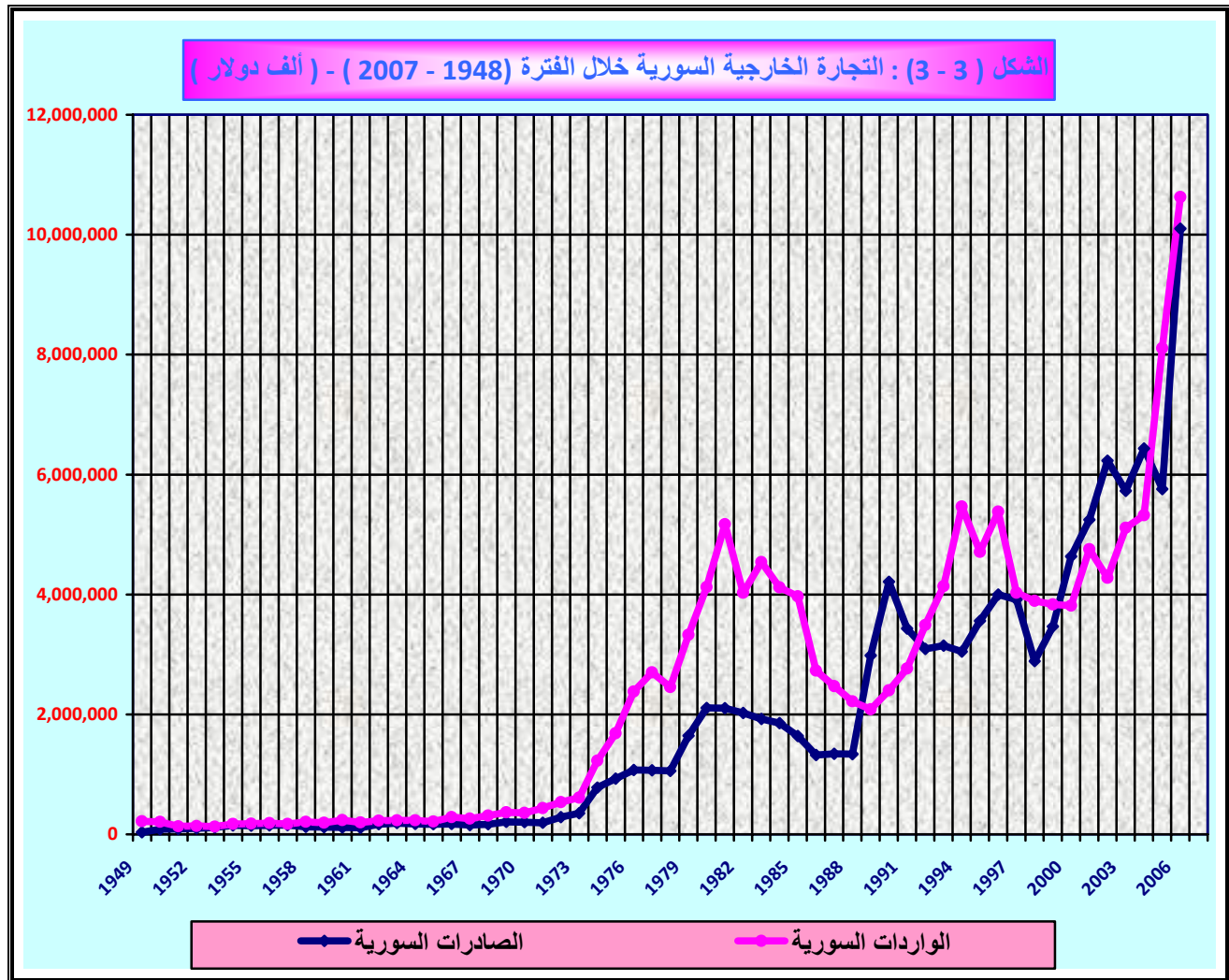
تُعد العقوبات الاقتصادية بشقها التجاري من أقدم أنواع العقوبات المستخدمة عبر التاريخ نظراً لأن العلاقات التجارية بين الدول هي النمط الأكثر أهمية وشيوعاً، والذي يكون في الغالب انعكاساً لأنماط وأشكال العلاقات الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية. والعقوبات الاقتصادية التي تستهدف القطاع التجاري هي - تستهدف ضرب جسور ارتباط الدولة المستهدفة مع العالم الخارجي سواء بشكل كامل أو جزئي، وبالطبع فإن الحظر - ر التجاري الشامل هو من أخطر وأقسى أنواع العقوبات وبشكل عام فإن تطبيقه مرفوض عالمياً - أ وي - تم في - في أصعب الحالات وضع استثناءات للحظر التجاري تضم الأدوية والأغذية والحد الأدنى من الطاقة لأن تجز - ب ذلك يؤدي بشكل حتمي إلى انفجار سكاني، وهذا رأيناه في العقوبات الاقتصادية على العراق فقد أدى الحظر التجاري إلى كوارث إنسانية خطيرة، ونرى ذلك أيضاً في الحصار الشامل الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة الذي أدى في مرحلة شموله الغذاء والدواء والطاقة إلى خروج الناس وكسرهم الحدود والح - واجز م - مع مصر.

وتتنوع العقوبات التجارية وتتأرجح ضمن مستويات مختلفة جداً من حيث شدتها ومن حيث الجهة الفارضة لها، فيمكن أن تكون الجهة عالمية أو إقليمية أو دولة منفردة أو منظمة اقتصادية أو شركة متخصصة، كما - يمكن أن تكون العقوبات التجارية عبارة عن قيود إدارية أو حجب لبعض التسهيلات أو قيود على - بع - ض السلع والمواد كما من الممكن أن يتدرج هذا التقييد ليصل لمرحلة المنع الكامل.

وفي دراستنا هذه نستعرض أثر العقوبات الاقتصادية على القطاع التجاري معتمدين على - تحليل - ل واقع - العقوبات التجارية المفروضة على سورية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، علماً أننا وفي ط - ل نظ - ام العولمة الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات لا يمكن حصر العلاقة التجارية بين بلدين لوجودهما بمع - زل عن الدول الأخرى، وهذا ما سنأخذه في عين الاعتبار خلال دراستنا هذه.

بدأت العقوبات التجارية على سورية مع إدراج اسم سورية على القائمة الأمريكية للدول الداعمة للإرهاب - اب في عام ١٩٧٩، وبالتالي وبشكل تلقائي أصبح هناك قيود على تصدير بعض السلع ذات الاستخدام الم - زدوج من الولايات المتحدة إلى سورية وتطورت العقوبات التجارية مع الوقت لتشتد بشكل كبير مع صدور ق - انون محاسبة سورية الذي اشترط الحصول على أدونات مسبقة من الحكومة الأمريكية لأي ص - فقة تجارية م - مع سورية، وإلى جانب كل ذلك كان هناك بعض القرارات والأوامر التنفيذية التي تضع العراقيل بوجه الحركة - التجارية مع سورية مثل العقوبات على المصرف التجاري السوري الذي يتم عن طريقه - فتح الاعتماد - ادات المستندية لأغلب المستوردات السورية من الخارج، ولكننا نلاحظ من حركة الميزان التجاري السوري وعبر مرحلة زمنية ممتدة من ١٩٤٨ إلى ٢٠٠٧ أن قرارات العقوبات بمختلف أشكالها لم تت - رك أث - راً مم - زاً

(باستثناء فترة الثمانينيات من القرن الماضي) في **المسار الكمي العام للتجارة السورية** كما هو واضح في الشكل البياني (٣ - ٣) التالي:

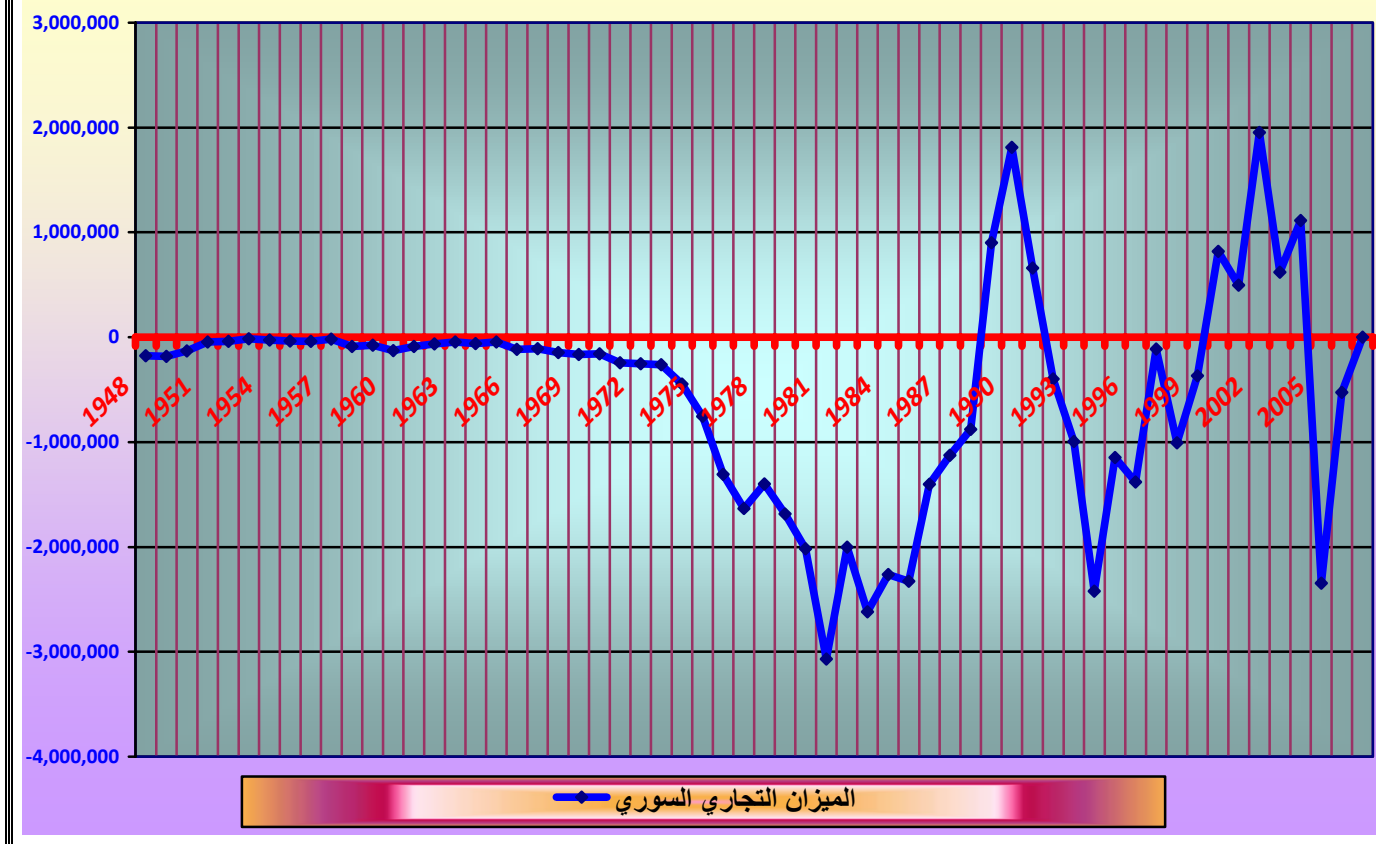


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع: <http://www.thedti.gov.za/econdb/raportt/Syrian%20Arab%20Republicwto.html>

فقد حافظ منحني التجارة السورية على حركته العامة المتصاعدة عدا الفترة بين عام ١٩٨٢ - ١٩٨٩ حيث شهدت حركة الصادرات والواردات السورية انخفاصاً ملحوظاً خلال هذه الفترة، نتيجة المقاطعة التي تعرضت لها سورية. أما العقوبات التي رافقت إدراج سورية على قائمة الإرهاب عام ١٩٧٩ أو تلك التي رافقت قانون محاسبة سورية عام ٢٠٠٢ والنسخة المعدلة من هذا القانون عام ٢٠٠٣، هذه العقوبات لم تؤد إلى انحراف ملحوظ في مسار الصادرات والواردات السورية وحافظ هذا المسار على صموده خلال المراحل التي تلت هذه العقوبات.

كان هذا ما يخص حجم التجارة الخارجية السورية، ولمزيد من التدقيق نعرض المسار العام للميزان التجاري السوري مع العالم الخارجي لنرى إن كان هناك تأثير ملحوظ للعقوبات على الميزان التجاري وفي ربحيته أو خسارته، وذلك من خلال الشكل البياني رقم (٣ - ٤):

الشكل (3 - 4) : الميزان التجاري السوري خلال الفترة (1948 - 2007) - (ألف دولار)

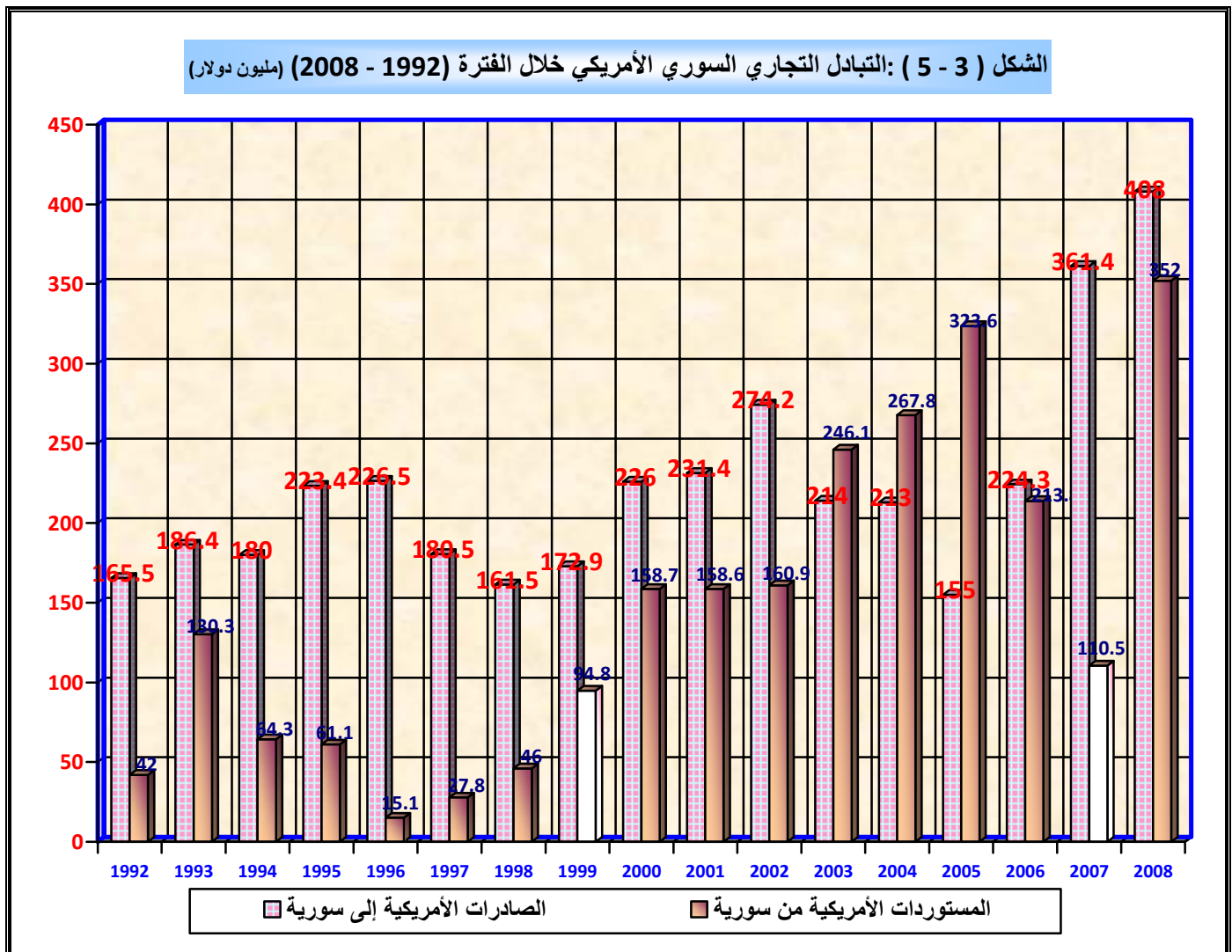


الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع: <http://www.thedti.gov.za/econdb/raportt/Syrian%20Arab%20Republicwto.html>

نلاحظ بوضوح أن الميزان التجاري السوري تأثر بشكل كبير بالأوضاع التي كانت سائدة في الثمانينيات وبشكل خاص منتصف عام ١٩٨٢ حيث بلغت خسارة الميزان التجاري السوري أكبر قيمة لها على الإطلاق. في حين نجد أن العقوبات المترتبة على قانون محاسبة سورية لم تـؤثر في الميزان التجاري السوري وإنما استمر الوضع الراجح للميزان التجاري حتى نهاية عام ٢٠٠٤. بناء على ما سبق نجد أن العقوبات الاقتصادية على سورية لم يكن لها الأثر الكبير على النشاط الإجمالي للتجارة السورية، ومرد ذلك لكون هذه العقوبات أمريكية أحادية الجانب وتخص سلعاً نوعية محدودة ولا تستهدف القطاع التجاري بالمثل، وللتحقق من هذا الأمر بشكل دقيق ننتقل لدراسة العلاقات التجارية السورية الأمريكية بشكل مفصل.

ننتقل في بحثنا عن أثر العقوبات الاقتصادية على النشاط التجاري بين سورية والولايات المتحدة من دراسة عامة لهذا النشاط ومن ثم دراسة تفصيلية للجوانب المتأثرة من العقوبات بشكل أساسي، ولا سيما أن العقوبات الأمريكية جاءت تحمل الصفة النوعية أكثر من كونها تركز على الجانب الكمي، وهذا يفسر لنا التساهل الأمريكي تجاه بعض أذونات التصدير والتشدد الكبير تجاه أذونات أخرى، كما أن هذا يفسر لنا

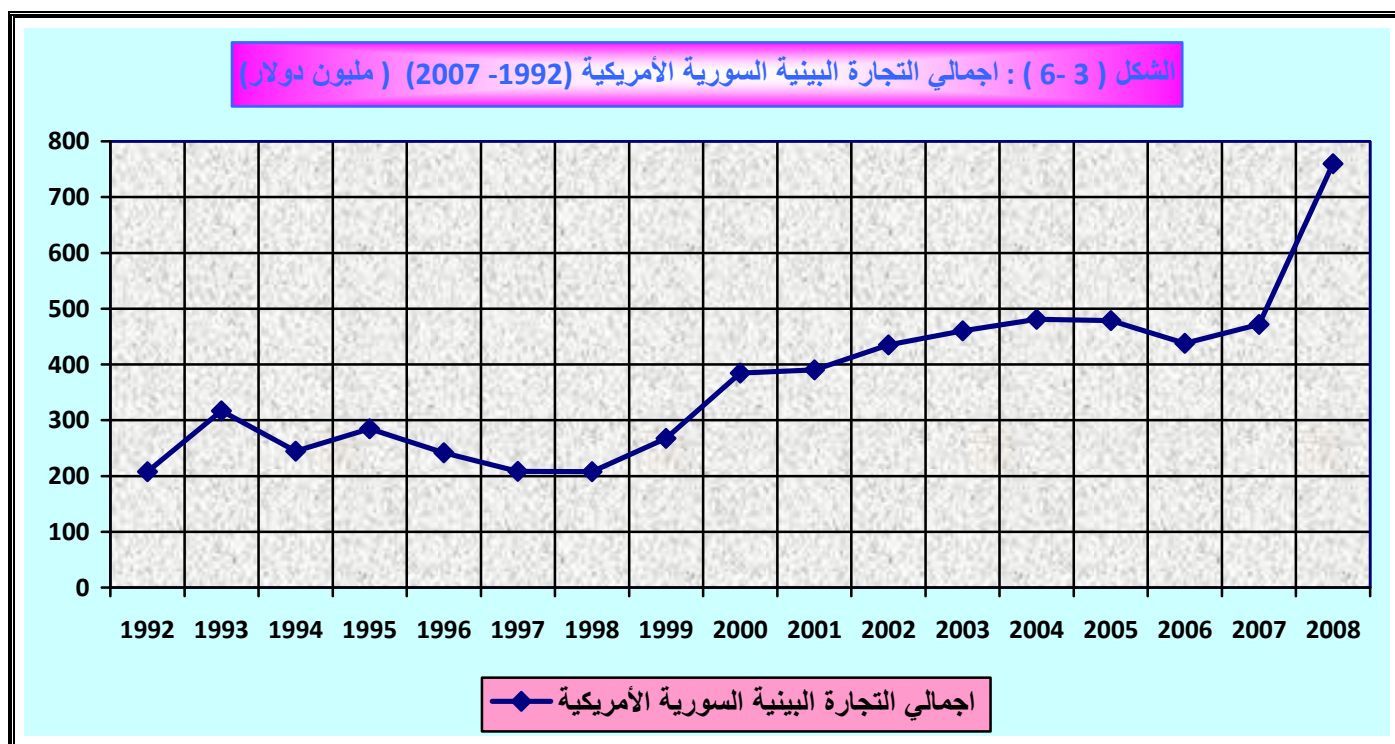
التطور في قيمة التبادل التجاري السوري الأمريكي خلال الفترة الأخيرة لتصل قيمة المصادرات الأمريكية إلى سورية في عام ٢٠٠٧ إلى نحو (٣٦١,٤) مليون دولار. والشكل البياني التالي (٣ - ٥) يوضح الاتجاه العام لحركة الصادرات والواردات بين الولايات المتحدة الأمريكية وسورية^[٣١]:



الشكل من إعداد الباحث بالاستناد على المصدر: <http://www.census.gov/foreign-trade/www/index.html>

وكما هو ملاحظ فإن التطور شمل الصادرات والواردات على حد سواء على الرغم من كون المـستوردات الأمريكية من سورية أكثر استقراراً في تذبذبها من الصادرات الأمريكية إلى سورية التي كما هو واضح أعلاه تتذبذب صعوداً وهبوطاً وبفوارق كبيرة، ويرجع ذلك لكون الصادرات الأمريكية إلى سورية في معظمها تكون على شكل صفقات كبيرة، أما الواردات الأمريكية من سورية فهي تتنوع بقيم مختلفة وبطبيعة مختلفة، وهذا ما سنبحثه بشكل أكثر تفصيلاً من خلال تحليلنا لبنية الميزان التجاري السوري الأمريكي. وبشكل أكثر إيضاحاً نعرض منحى تطور التجارة الإجمالية بين سورية والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة نفسها (١٩٩٢-٢٠٠٧) وذلك من خلال الشكل البياني رقم (٣ - ٦):

21 - U.S. Census Bureau ,Foreign Trade Division, STATISTICS:COUNTRY DATA: TRADE BALANCE, Trade in Goods (Imports, Exports and Trade Balance) with Syria, <http://www.census.gov/foreign-trade/www/index.html>



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية الأمريكية: <http://www.census.gov/foreign-trade/statistics/country/index.html>

إن ما حصلنا عليه من المنحني السابق من نتيجة مفادها أنه في ظل العقوبات الاقتصادية على سورية قد ازداد التبادل التجاري بين البلدين، هذا يستدعي بحث حقيقة هذا الأمر من خلال تحليل بنيتها الصادرات الأمريكية إلى سورية، وكذلك الواردات الأمريكية من سورية لمعرفة كيف أثّرت العقوبات الاقتصادية على التبادل التجاري السوري الأمريكي، ولهذا الغرض نعرض فيما يلي وبشكل مفصل بنية الصادرات السورية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال الجدول التالي الذي يعرض وضمن سلسلة زمنية من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧ الصادرات السورية إلى الولايات المتحدة الأمريكية مصنفة حسب طبيعة الاستخدام النهائي للسلع المصدرة^[٣٢] :

الجدول (٣-٣): الصادرات السورية إلى الولايات المتحدة حسب طبيعة الاستخدام النهائي للمواد خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) (الف دولار)

End-Use Code	رمز الاستخدام النهائي	2003	2004	2005	2006	2007
(00020) Cane and beet sugar	(٠٠٠٢٠) قصب سكر ، الشمندر السكري	0	0	4	0	0
(00110) Dairy products and eggs	(٠٠١١٠) منتجات الألبان والبيض	951	1,093	2,559	217	9
(00120) Fruits and preparations, including frozen juices	(٠٠١٢٠) الفواكه والأعمال التحضيرية، بما فيها المجمدة والعصائر	164	158	162	143	144
(00130) Vegetables and preparations	(٠٠١٣٠) الخضار والأعمال التحضيرية	310	442	867	1,065	1,208
(00140) Nuts and preparations	(٠٠١٤٠) المكسرات والأعمال التحضيرية	20	22	15	29	113
(00150) Food oils and oilseeds	(٠٠١٥٠) البذور الزيتية والزيوت والأغذية	325	806	2,056	1,709	2,928
(00160) Bakery and confectionary products	(٠٠١٦٠) منتجات المخابز والحلويات	462	603	681	1,167	1,096
(00170) Tea, spices, and preparations	(٠٠١٧٠) الشاي والتوابل ، والأعمال التحضيرية	5,978	4,941	8,743	6,052	6,172
(00180) Other (soft beverages, processed coffee, etc.)	(٠٠١٨٠) أنواع أخرى من المشروبات، القهوة المجهزة ، الخ .)	25	169	60	117	255
(00200) Feedstuff and foodgrains	(٠٠٢٠٠) الأعلاف و الحبوب	8	9	4	13	22
(01000) Fish and shellfish	(٠١٠٠٠) الأسماك والحار	0	4	0	0	0
(01010) Alcoholic bevs, except wine and related products	(٠١٠١٠) الكحول ، باستثناء النبيذ والمنتجات ذات الصلة	27	33	31	54	85
(10000) Crude	(١٠٠٠٠) النفط الخام	69,514	44,312	0	85,273	0
(10010) Fuel oil	(١٠٠١٠) زيت الوقود	106,054	168,964	239,213	100,473	72,715
(10020) Other petroleum products	(١٠٠٢٠) غيره من المنتجات النفطية	10,484	9,194	40,130	0	0
(10100) Coal and related fuels	(١٠١٠٠) فحم وأنواع الوقود ذات الصلة	180	130	118	192	82
(11110) Paper and paper products, n.e.s.	(١١١١٠) والورق والمنتجات الورقية	0	5	3	8	0
(12000) Cotton, wool and other natural fibers	(١٢٠٠٠) القطن والصوف والألياف الطبيعية الأخرى	1,017	1,895	3,238	1,046	4,706
(12030) Hides, skins, and fur skins-raw	(١٢٠٣٠) الجلود والفراء والجلود الخام	0	0	0	0	0
(12070) Other (tobacco, waxes, nonfood oils)	(١٢٠٧٠) مواد أخرى (التبغ ، والشموع ،	238	243	516	3	3

	والزيوت الغير غذائية)					
(12100) Cotton cloth and fabrics, thread & cordage	(١٢١٠٠) الأقمشة القطنية والأقمشة والخيوط والحبال	301	346	26	5	17
(12110) Wool, silk, and other veg cloth and fabric, thread	(١٢١١٠) الصوف والحرير ، وغيرها من الألبسة و النسيج و الخيوط النباتية المنشأ	1	4	0	0	0
(12135) Synthetic cloth and fabrics, thread and cordage	(١٢١٣٥) الأقمشة الاصطناعية والقماش والخيوط والحبال	301	830	185	56	37
(12140) Other materials (hair, waste materials, etc.)	(١٢١٤٠) المواد الأخرى (الشعر ، ومواد النفايات ، الخ.)	0	9	0	0	0
(12150) Finished textile industrial supplies	(١٢١٥٠) الإمدادات الصناعية من النسيج المصنعة	1	2	0	1	0
(12500) Plastic materials	(١٢٥٠٠) المواد البلاستيكية	0	0	67	0	0
(12540) Industrial organic chemicals	(١٢٥٤٠) الصناعية والمواد الكيميائية العضوية	0	5	0	0	0
(12550) Other chemicals (photo chems, prnt inks, paint)	(١٢٥٥٠) المواد الكيماوية الأخرى (مواد التصوير الكيماوية، أحبار الطباعة، والطلاء)	15	123	0	4	0
(13020) Stone, sand, cement, and lime	(١٣٠٢٠) الحجر ، والرمل والاسمنت والجير	411	989	1,153	810	957
(13100) Glass-plate, sheet, etc. (excluding automotive)	(١٣١٠٠) - الألواح والصفائح الزجاجية، الخ باستثناء السيارات)	23	19	29	59	36
(13110) Other-finished (shingles, molding, wallboard, etc)	(١٣١١٠) - المواد المصنعة الأخرى (الألواح الخشبية، القوالب، الألواح الجدارية)	43	42	73	26	6
(13120) Nontextile floor and wall tiles and other covering	(١٣١٢٠) بلاط الأرضيات و الجدران و غيره من مواد الإكساء غير النسيجية	0	17	2	0	0
(14100) Iron and steel mill products-semifinished	(١٤١٠٠) منتجات حديد والصلب - نصف المصنعة	0	2	0	0	0
(14280) Other precious metals	(١٤٢٨٠) غيره من المعادن الثمينة	0	0	0	0	7
(15000) Iron and steel products, except advanced manufacts	(١٥٠٠٠) منتجات الحديد والصلب ، باستثناء الصناعات المتقدمة	7	0	0	0	0
(15100) Iron and steel manufactures-advanced	(١٥١٠٠) صناعات الحديد والصلب المتقدمة	24	6	0	3	3

(15200) Finished metal shapes & advncd manuf, except steel	(١٥٢٠٠) أشكال الحديد المصنعة والصناعات المتقدمة، باستثناء الصلب	50	58	3	5	7
(16050) Other (syn rubbers, wood, cork, gums, resins, etc)	(١٦٠٥٠) مواد أخرى من المطاط الصناعي، الخشب، الفلين، الأصماغ، الرزينات ...	0	0	11	7	0
(16120) Other (boxes, belting, glass, abrasives, etc.)	(١٦١٢٠) مواد أخرى من (صناديق، أحزمة، والزجاج، مواد كاشطة، الخ.)	115	146	132	75	72
(21100) Industrial engines, pumps, compressors & generatrs	(٢١١٠٠) المحركات الصناعية، المضخات، الضواغط، المولدات	0	3	0	0	0
(21110) Food and tobacco processing machinery	(٢١١١٠) آلات تصنيع الأغذية و التبغ	80	0	0	29	30
(21140) Woodworking, glass working, & plastic & rubber mch	(٢١١٤٠) المنتجات الخشبية، والمنتجات الزجاجية، المنتجات المطاطية و البلاستيكية الخاصة بصحة الأم و الطفل	197	44	15	0	0
(21150) Pulp and paper machinery	(٢١١٥٠) آلات تصنيع الورق	22	0	0	0	0
(21180) Other industrial machinery	(٢١١٨٠) غيرها من الآليات الصناعية	22	4	0	0	3
(21190) Photo and service industry machinery & trade tools	(٢١١٩٠) الصور وصناعة الخدمات و معدات التجارة	98	28	28	16	52
(21301) Computer accessories, peripherals and parts	(٢١٣٠١) الكمبيوتر والإكسسوارات، والأجهزة الطرفية وأجزائها	0	10	44	8	0
(21400) Telecommunications equipment	(٢١٤٠٠) معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية	0	0	3	0	4
(21500) Business machinery and equipment, except computers	(٢١٥٠٠) آلات و تجهيزات الأعمال التجارية، عدا أجهزة الكمبيوتر	17	3	9	0	2
(21610) Other scientific, medical and hospital equipment	(٢١٦١٠) تجهيزات أخرى علمية وطبية ومعدات المستشفيات	0	15	798	0	2
(30200) Engines and engine parts	(٣٠٢٠٠) محركات وأجزاء محركات	0	0	0	0	3
(40000) Apparel and household goods-cotton	(٤٠٠٠٠) السلع المنزلية والملابس القطنية	22,273	14,217	7,619	5,356	6,019
(40010) Apparel and household goods-wool	(٤٠٠١٠) الملابس والسلع المنزلية الصوفية	1,818	1,597	813	677	603

(40020) Apparel and household goods-other textiles	(٤٠٠٢٠) الملابس والسلع المنزلية النسيجية	6,499	5,001	3,380	891	560
(40030) Nontextile apparel and household goods	(٤٠٠٣٠) الملابس والسلع المنزلية غير النسيجية	97	79	68	116	38
(40040) Footwear of leather, rubber, or other materials	(٤٠٠٤٠) الأحذية الجلدية والمطاطية أو المصنعة من مواد أخرى	3	1	1	0	17
(40050) Sporting and camping apparel, footwear and gear	(٤٠٠٥٠) ملابس و تجهيزات الرياضة والمخيمات	944	800	259	117	58
(40110) Books, magazines, and other printed matter	(٤٠١١٠) الكتب والمجلات وغيرها من المواد المطبوعة	44	31	13	40	24
(40120) Toiletries and cosmetics	(٤٠١٢٠) ومستحضرات التجميل وأدوات النظافة	147	144	52	49	56
(40140) Other products (notions, writing and art supplies)	(٤٠١٤٠) منتجات أخرى (لوازم الفكر و الفن و الكتابة)	17	7	0	37	92
(41000) Furniture, household items, baskets	(٤١٠٠٠) الأثاث واللوازم المنزلية، سلال	522	663	425	631	542
(41010) Glassware, porcelain, and chinaware	(٤١٠١٠) الأواني الزجاجية، والخزف والأواني الصينية	16	6	71	6	26
(41020) Cookware, cutlery, house and garden wares, tools	(٤١٠٢٠) تجهيزات المطبخ، والمطابخ، والسكاكين، وتجهيزات الحدائق	73	94	65	70	28
(41030) Household and kitchen appliances	(٤١٠٣٠) تجهيزات المطبخ و التجهيزات المنزلية	2	0	0	0	0
(41040) Rugs and other textile floor coverings	(٤١٠٤٠) السجاد وغيره من الأغشية النسيجية للأرضيات	69	35	24	31	12
(41050) Other (clocks, port typewriters, oth household gds	(٤١٠٥٠) أخرى (الساعات، والآلات الكاتبة المحمولة و المنتجات المنزلية الأخرى	490	534	382	524	339
(41120) Toys, shooting and sporting goods, and bicycles	(٤١١٢٠) لعب الأطفال، مواد الرماية و الرياضة، والدراجات	96	44	41	30	28
(41140) Musical instruments and other recreational equip.	(٤١١٤٠) غيرها من الآلات الموسيقية الترفيهية تجهيز.	30	4	18	9	18
(41220) Records, tapes, and disks	(٤١٢٢٠) السجلات وشرطه التسجيل والأقراص	0	0	0	8	10
(41300) Numismatic coins	(٤١٣٠٠) القطع النقدية	42	0	252	29	181

(41310) Jewelry (watches, rings, etc.)	(٤١٣١٠) (ساعات ، خواتم ، إلخ.)	0	11	0	0	0
(41320) Artwork, antiques, stamps, and other collectibles	(٤١٣٢٠) (الأعمال الفنية والتحف القديمة ، الطوابع ، وغيرها من المقتنيات)	8,580	2,436	1,947	2,414	7,473
(42000) Nursery stock, cut flowers, Christmas trees	(٤٢٠٠٠) (مواد الحضانة ، والزهور ، أشجار الميلاد)	0	0	0	0	15
(42110) Other gem stones-precious, semiprecious, and imita	(٤٢١١٠) (غيرها من الأحجار الثمينة الأحجار الكريمة ، شبه كريم ، و التقليدية)	3	8	5	5	0
(50010) Other military equipment	(٥٠٠١٠) (غير ذلك من المعدات العسكرية)	0	9	0	0	0
(50020) U.S. goods returned, and reimports	(٥٠٠٢٠) (البضائع الأمريكية المعادة أو المعاد استيرادها)	590	1,208	136	160	630
(50030) Minimum value shipments	(٥٠٠٣٠) (الشحنات ذات الحد الأدنى من القيمة)	5,585	5,160	7,042	3,840	2,964
(50040) Other (movies, misc imports, and spec transactions	(٥٠٠٤٠) (أخرى (أفلام ، مستوردات متفرقة ، و عمليات تجارية محددة)	663	0	9	84	32
TOTAL	الاستخدام النهائي للقانون	246,089	267,814	323,599	213,790	110,539

الجدول من إعداد الباحث استناداً على بيانات التجارة الخارجية الأمريكية: <http://www.census.gov/foreign-trade/statistics/country/index.html>

نجد من المعطيات السابقة أن الصادرات السورية إلى الولايات المتحدة والتي هي في معظمها منتجات طبيعية تم إجراء عمليات تصنيع محدودة عليها، لم تتغير قيم صادراتها بشكل جوهري في الفترة التي تلت إقرار قانون محاسبة سورية باستثناء الصادرات القطنية وبعض أنواع الأقمشة التي انخفضت قيمها بشكل ملحوظ كما هو واضح في البنود (12100) و(12110) و(12135).

وبناء على ذلك يمكن لنا أن نستنتج أن آثار العقوبات الأمريكية على الصادرات السورية إلى الولايات المتحدة كانت محدودة التأثير ولم تحدث تغييراً جوهرياً في بنية هذه الصادرات. ولذلك ننتقل لدراسة الواردات السورية من الولايات المتحدة والتي نعرضها عبر الجدول التالي الذي يظهر بشكل مفصل الواردات السورية من الولايات المتحدة الأمريكية مرتبةً بحسب طبيعة الاستخدام النهائي لهذه المستوردات:

جدول (٣-٤): الواردات السورية من الولايات المتحدة حسب طبيعة الاستخدام النهائي للسلع خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) (آلاف دولار)

End-Use Code	الاستخدام النهائي	2003	2004	2005	2006	2007
(00010) Rice	(٠٠٠١٠) الأرز	257	186	4,463	0	469
(00100) Soybeans	(٠٠١٠٠) فول الصويا	0	28,059	28,160	54,815	71,451
(00110) Oilseeds, food oils	(٠٠١١٠) البذور الزيتية ، والزيوت الغذائية	7	0	0	0	64

(00200) Corn	(٠٠٢٠٠) الذرة	67,871	95,313	100,339	145,728	256,187
(00220) Animal feeds, n.e.c.	(٠٠٢٢٠) الأعلاف الحيوانية	55	4,583	3,615	823	6,727
(00300) Meat, poultry, etc.	(٠٠٣٠٠) اللحوم والدواجن الخ.	268	0	0	0	113
(00310) Dairy products and eggs	(٠٠٣١٠) منتجات الألبان والبيض	0	37	93	61	331
(00320) Fruits, frozen juices	(٠٠٣٢٠) الفاكهة المجمدة والعصائر	667	8	0	0	0
(00330) Vegetables	(٠٠٣٣٠) الخضراوات	4	144	50	0	42
(00340) Nuts	(٠٠٣٤٠) الجوز	219	131	3	1,586	2,432
(00350) Bakery products	(٠٠٣٥٠) منتجات المخابز	60	148	298	342	428
(00360) Other foods	(٠٠٣٦٠) الأغذية الأخرى	2,100	1,327	437	598	1,003
(00370) Wine and related products	(٠٠٣٧٠) النبيذ والمنتجات ذات الصلة	0	9	0	0	0
(01010) Alcoholic beverages, excluding wine	(٠١٠١٠) المشروبات الكحولية باستثناء النبيذ	65	27	39	0	0
(01020) Nonagricultural foods, etc.	(٠١٠٢٠) الأغذية الغير زراعية	1,000	1,497	1,595	3,737	2,166
(10130) Agric. industry-unmanufactured	(١٠١٣٠) مواد صناعية خام غير مصنعة	75	0	0	12	51
(10140) Agric. farming-unmanufactured	(١٠١٤٠) مواد زراعية خام غير مصنعة	7,515	7,065	6,128	5,813	10,831
(10150) Agriculture-manufactured, other	(١٠١٥٠) مواد زراعية مصنعة وغيرها	52	0	50	49	51
(11110) Fuel oil	(١١١١٠) زيوت نفطية	0	10	0	0	0
(11120) Petroleum products, other	(١١١٢٠) المنتجات النفطية الأخرى	318	124	0	0	96
(11130) Natural gas liquids	(١١١٣٠) الغاز الطبيعي المسال	11	26	0	0	0
(11300) Nuclear fuel materials	(١١٣٠٠) مواد الوقود النووي	234	75	108	88	30
(12000) Steelmaking materials	(١٢٠٠٠) مواد لصناعة الفولاذ	18	0	0	0	0

(12100) Iron and steel mill products	(١٢١٠٠) منتجات الحديد والصلب للآلات	125	32	0	0	0
(12110) Iron and steel products, other	(١٢١١٠) الحديد والصلب والمنتجات الأخرى	274	229	0	0	0
(12200) Aluminum and alumina	(١٢٢٠٠) الألومينا والالمنيوم	0	9	0	0	0
(12290) Nonferrous metals, other	(١٢٢٩٠) المعادن غير الحديدية وغيرها	12	12	0	0	0
(12300) Finished metal shapes	(١٢٣٠٠) الأشكال المعدنية الجاهزة	244	190	0	0	0
(12420) Pulpwood and woodpulp	(١٢٤٢٠) لب الخشب	4,134	3,581	0	0	0
(12430) Newsprint	(١٢٤٣٠) وورق الصحف	3,995	2,152	5	15	10
(12500) Plastic materials	(١٢٥٠٠) مواد بلاستيكية	8,571	7,535	1,909	10	0
(12510) Chemicals-fertilizers	(١٢٥١٠) - المواد الكيميائية والأسمدة	1,435	162	0	0	32
(12530) Chemicals-inorganic	(١٢٥٣٠) - المواد الكيميائية غير العضوية	54	0	0	12	0
(12540) Chemicals-organic	(١٢٥٤٠) المواد الكيميائية العضوية	374	128	0	15	374
(12550) Chemicals-other	(١٢٥٥٠) - المواد الكيميائية الأخرى	1,668	510	0	441	172
(12600) Cotton fiber cloth	(١٢٦٠٠) القطن والألياف وقماش	964	93	0	16	0
(12620) Manmade cloth	(١٢٦٢٠) الصناعات القماشية اليدوية	4,727	876	13	0	0
(12630) Hair, waste materials	(١٢٦٣٠) الشعر ومواد النفايات	190	15	0	0	10
(12640) Finished textile supplies	(١٢٦٤٠) لوازم النسيج الجاهزة	728	226	0	0	0
(12700) Synthetic rubber-primary	(١٢٧٠٠) المطاط التركيبي الأولي	43	11	0	0	0
(12720) Nonmetallic minerals	(١٢٧٢٠) الفلزات غير المعدنية	16	0	0	25	0
(12750) Industrial rubber products	(١٢٧٥٠) منتجات المطاط الصناعي	122	56	0	0	0
(12760) Mineral supplies-manufactured	(١٢٧٦٠) اللوازم المعدنية المصنعة	301	53	0	0	0

(12765) Tapes, audio and visual	(١٢٧٦٥) الأشرطة السمعية والبصرية	225	0	0	0	0
(12770) Other industrial supplies	(١٢٧٧٠) غيرها من الإمدادات الصناعية	1,865	1,153	365	47	42
(13100) Logs and lumber	(١٣١٠٠) جذوع الأشجار والخشب	3,174	1,485	0	23	0
(13110) Wood supplies, manufactured	(١٣١١٠) إمدادات الأخشاب المصنعة	0	10	0	0	0
(13200) Glass-plate, sheet, etc.	(١٣٢٠٠) - ألواح الزجاج ، صفائح الخ.	252	112	0	0	0
(13210) Shingles, molding, wallboard	(١٣٢١٠) ألواح ، ورق الحائط	130	81	0	0	0
(13220) Nontextile floor tiles	(١٣٢٢٠) كسوة للأرضيات غير قماشية	0	4	0	0	0
(20000) Generators, accessories	(٢٠٠٠٠) المولدات الكهربائية والإكسسوارات	1,526	126	49	0	0
(20005) Electric apparatus	(٢٠٠٠٥) جهاز كهربائي	1,259	455	22	0	0
(21000) Drilling & oilfield equipment	(٢١٠٠٠) حقول النفط، معدات الحفر	20,059	8,605	0	87	0
(21030) Excavating machinery	(٢١٠٣٠) جهاز حفر	5,698	48	0	0	16
(21040) Nonfarm tractors and parts	(٢١٠٤٠) جرارات غير زراعية وقطعها	417	374	0	0	0
(21100) Industrial engines	(٢١١٠٠) المحركات الصناعية	6,562	1,508	0	3	0
(21110) Food, tobacco machinery	(٢١١١٠) آلات لصناعة الغذاء والتبغ	312	129	0	63	0
(21120) Metalworking machine tools	(٢١١٢٠) الأدوات والآلات المستخدمة في التعدين	575	101	27	0	112
(21130) Textile, sewing machines	(٢١١٣٠) الغزل والنسيج ، وماكينات الخياطة	5,878	296	0	0	0
(21140) Wood, glass, plastic	(٢١١٤٠) الخشب والزجاج والبلاستيك	20	17	0	0	0
(21150) Pulp and paper machinery	(٢١١٥٠) آلات صناعة الورق ومستلزماته	555	126	0	0	0

(21160) Measuring, testing, control instruments	(٢١١٦٠) قياس واختبار ومراقبة الصكوك	1,320	1,208	15	152	42
(21170) Materials handling equipment	(٢١١٧٠) معدات مناولة المواد	148	503	76	0	0
(21180) Industrial machines, other	(٢١١٨٠) الآلات الصناعية ، وغيرها	4,647	1,351	31	29	29
(21190) Photo, service industry machinery	(٢١١٩٠) التصوير والآلات الصناعية الخدمية	1,509	863	25	4	0
(21200) Agricultural machinery, equipment	(٢١٢٠٠) الآلات الزراعية والمعدات	692	74	0	0	0
(21300) Computers	(٢١٣٠٠) الحواسيب	983	351	150	15	25
(21301) Computer accessories	(٢١٣٠١) إكسسوارات الكمبيوتر	866	509	89	86	0
(21320) Semiconductors	(٢١٣٢٠) أشباه الموصلات	210	64	0	0	0
(21400) Telecommunications equipment	(٢١٤٠٠) معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية	3,822	953	418	9	381
(21500) Business machines and equipment	(٢١٥٠٠) الآلات والمعدات المستخدمة في الأعمال التجارية	158	87	4	4	5
(21600) Laboratory testing instruments	(٢١٦٠٠) لتجارب مختبره الصكوك	331	188	150	33	69
(21610) Medicinal equipment	(٢١٦١٠) والمعدات الطبية	3,456	4,094	2,429	6,145	2,524
(22000) Civilian aircraft	(٢٢٠٠٠) الطيران المدني	0	0	255	0	0
(22010) Parts-civilian aircraft	(٢٢٠١٠) - أجزاء الطائرات المدنية	1,261	51	425	0	3
(22020) Engines-civilian aircraft	(٢٢٠٢٠) - محركات الطائرات المدنية	75	28	0	0	0
(22100) Railway transportation equipment	(٢٢١٠٠) السكك الحديدية ومعدات النقل	590	24	0	82	0
(22200) Vessels, excluding scrap	(٢٢٢٠٠) السفن ، باستثناء الخردة	0	40	0	0	0
(22220) Marine engines, parts	(٢٢٢٢٠) البحرية والمحركات والأجزاء	40	377	0	0	0
(30000) Passenger cars, new and used	(٣٠٠٠٠) سيارات الركوب ، الجديدة والمستعملة	1,419	4,018	68	228	68

(30100) Trucks, buses and special purpose vehicles	(٣٠١٠٠) الشاحنات والخافلات والمركبات للأغراض الخاصة	3,384	14,658	31	0	0
(30200) Engines and engine parts (carburetors, pistons, ri	(٣٠٢٠٠) محركات وأجزاء المحرك، المكابس ، ري	691	1,549	0	0	0
(30210) Bodies and chassis for passenger cars	(٣٠٢١٠) والهيئات والهيكل لسيارات الركوب	74	222	0	0	0
(30220) Automotive tires and tubes	(٣٠٢٢٠) إطارات السيارات والأنابيب	125	0	0	0	0
(30230) Other parts and accessories of vehicles	(٣٠٢٣٠) قطع الغيار والملحقات الأخرى من المركبات	3,708	1,065	55	33	0
(40000) Apparel, household goods – textile	(٤٠٠٠٠) الملابس ، والسلع المنزلية - النسيج	126	3	3	0	0
(40030) Apparel,household goods-nontextile	(٤٠٠٣٠) الملابس، والسلع المنزلية- غير نسيجية	276	0	0	0	0
(40050) Sports apparel and gear	(٤٠٠٥٠) الملابس والأدوات الرياضية	7	0	0	0	0
(40100) Pharmaceutical preparations	(٤٠١٠٠) المستحضرات الصيدلانية	1,990	2,078	2,062	1,959	2,753
(40110) Books, printed matter	(٤٠١١٠) والكتب والمواد المطبوعة	199	89	118	47	57
(40120) Toiletries and cosmetics	(٤٠١٢٠) ومستحضرات التجميل وأدوات العناية بالبشرة	226	51	10	30	90
(40130) Tobacco, manufactured	(٤٠١٣٠) صناعة التبغ	14,602	2,270	0	0	0
(40140) Writing and art supplies	(٤٠١٤٠) الكتابة والفن ومستلزماتها	2,704	3,806	37	160	4
(41000) Furniture, household goods, etc.	(٤١٠٠٠) الأثاث واللوازم المنزلية الخ.	302	355	58	92	138
(41010) Glassware, chinaware	(٤١٠١٠) الأواني الزجاجية ، والأواني الصينية	117	0	0	0	0
(41020) Cookware, cutlery, tools	(٤١٠٢٠) تجهيزات المطابخ ، وأدوات المائدة	33	0	0	0	39
(41030) Household appliances	(٤١٠٣٠) الأجهزة المنزلية	1,436	1,422	115	0	0

(41040) Rugs	(٤١٠٤٠) البسط والأغطية	35	41	0	0	0
(41050) Other household goods	(٤١٠٥٠) غيرها من السلع المنزلية	1,143	406	127	254	1,012
(41110) Pleasure boats and motors	(٤١١١٠) زوارق الترفيه والمحركات	5	0	0	0	0
(41120) Toys/games/sporting goods	(٤١١٢٠) لعب / ألعاب / السلع الرياضية	292	100	4	10	64
(41140) Musical instruments	(٤١١٤٠) الآلات الموسيقية	15	8	0	0	0
(41200) TV's, VCR's, etc.	(٤١٢٠٠) التلفزيون وأجهزة الفيديو الخ.	51	7	38	0	0
(41210) Stereo equipment, etc.	(٤١٢١٠) معدات الستيريو ، الخ.	27	115	0	7	0
(41220) Records, tapes, and disks	(٤١٢٢٠) السجلات واشطره التسجيل والأقراص	807	64	124	47	0
(41320) Artwork, antiques, stamps, etc.	(٤١٣٢٠) الأعمال الفنية والمتحف القديمة ، طوابع ، الخ.	327	55	0	0	49
(50010) Aircraft launching gear, parachutes, etc.	(٥٠٠١٠) الزوارق الشراعية عدة الصيد ، المظلات ، الخ.	13	0	0	0	0
(50070) Parts for military-type goods	(٥٠٠٧٠) الأجزاء والسلع من النوع العسكري	29	0	0	0	0
(60000) Minimum value shipments	(٦٠٠٠٠) الحد الأدنى لقيمة الشحنات	471	503	369	470	796
60010) Miscellaneous domestic exports and special transact	(٦٠٠١٠) صادرات محلية متنوعة وتعاملات خاصة	1,991	63	0	9	37
TOTAL	الإجمالي	214,010	212,978	155,049	224,315	361,420

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية الأمريكية: <http://www.census.gov/foreign-trade/statistics/country/index.html>

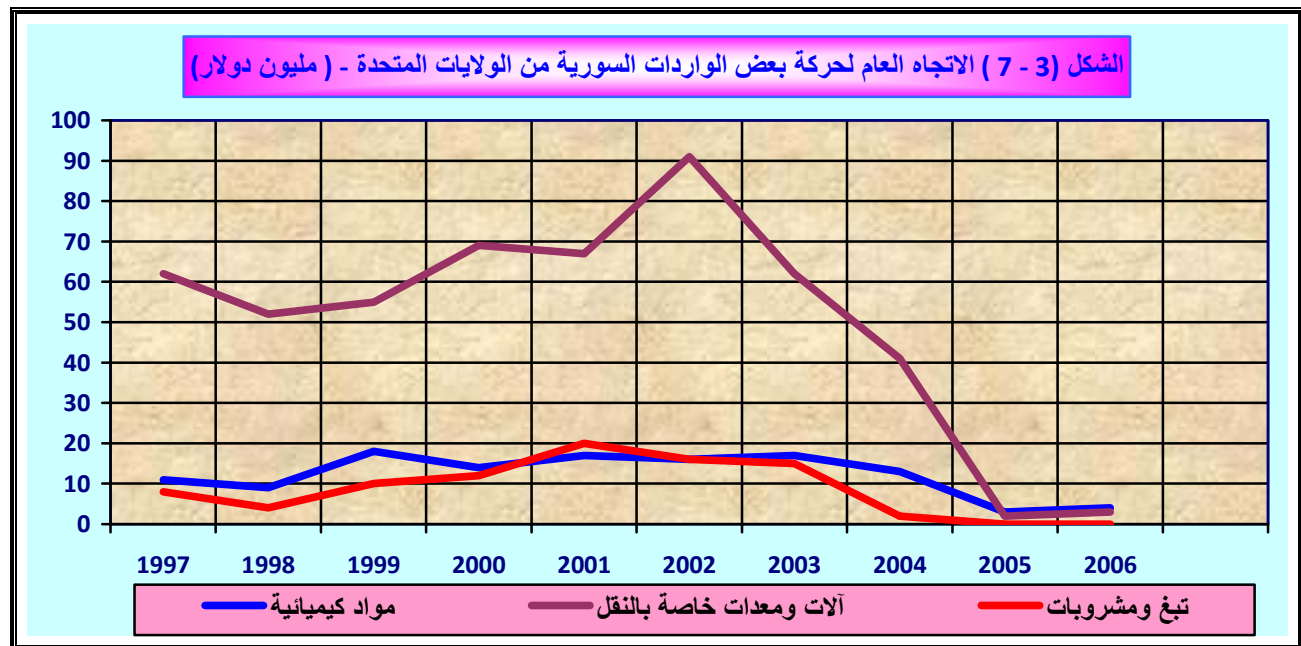
نجد من تحليل المعطيات السابقة أن العقوبات الاقتصادية على سورية أثرت بشكل واضح على مـستوردات سورية من الولايات المتحدة، حيث يظهر بوضوح أن هناك انخفاضاً عاماً في منحى كل أذـواع الـصادرات الأمريكية إلى سورية وبشكل خاص بعد العام ٢٠٠٢ أي بعد صدور قانون محاسبة سورية، هذا الانخفاض يرجع إلى أسباب عديدة نذكر أهمها:

١. وجدنا في بداية هذا المبحث كيف فرض قانون محاسبة سورية قيوداً إدارية وشروطاً للحصول على أدونات مسبقة لأي عملية تصدير إلى سورية، وهذا أدى بطبيعة الحال إلى حالة نفور من قبل المصدرين والمستوردين.

٢. تتميز الولايات المتحدة بآلية عمل مؤسسية دقيقة، وبالتالي فإن صدور قانون محاسبة سورية أدى وبشكل فوري إلى التزام كل الجهات داخل الولايات المتحدة بنصوص هذا القانون.

٣. للعامل النفسي والدعائي دور مهم في حركة التجارة بين البلدين حيث يبحث المصدرون والمستوردون عن البدائل في الأسواق العالمية حتى قبل محاولة تأمين البضائع من السوق الأمريكية لتجنب ضياع الوقت والتكاليف.

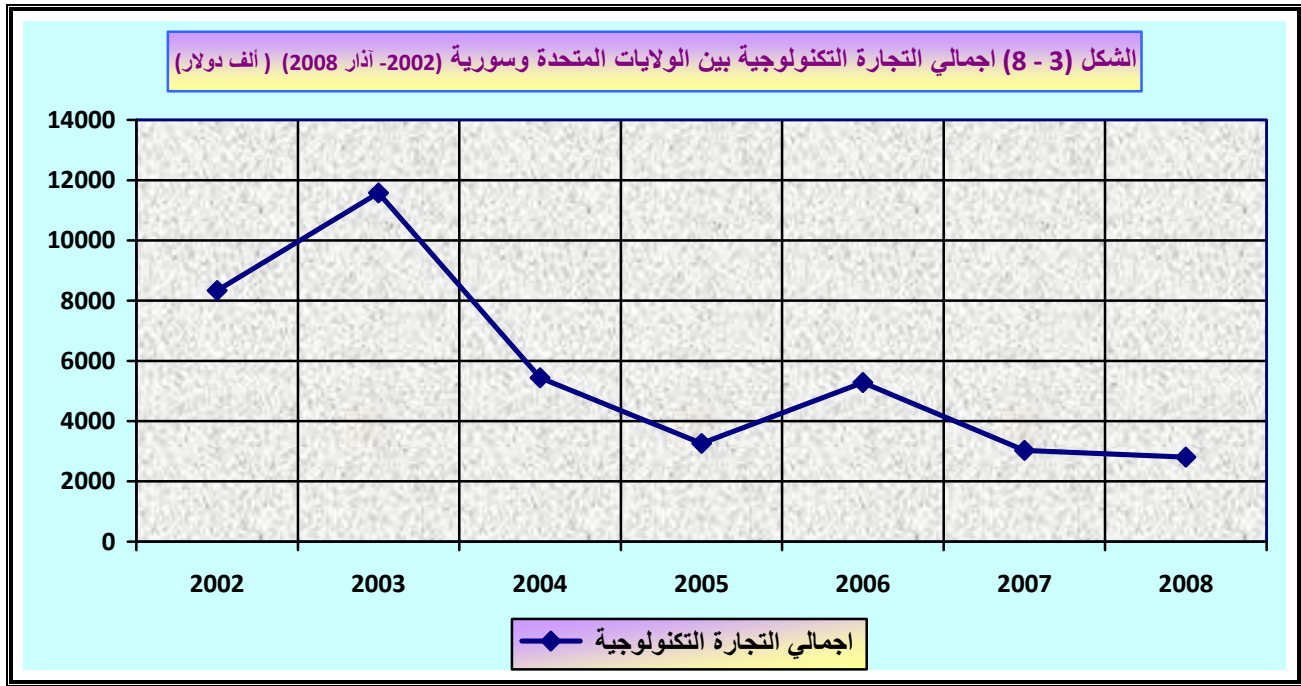
إذن، فالعقوبات الاقتصادية أثّرت بشكل مباشر في انخفاض الصادرات الأمريكية إلى سورية، وهذا التأثير شمل بنوداً وسلعاً محددة في الميزان التجاري السوري الأمريكي، ومثال ذلك ما هو موضح في الشكل البياني التالي^[٢٣]:



الشكل من إعداد الباحث استناداً على بيانات التجارة الخارجية الأمريكية: [http://www.thedti.gov.za/econdb/raportt/USA%20Trade%20by%20SITC5020.html#U.S.A.%20EXPORT%20%20by%20SITC%20\(million%20US%20dollars\)%20Syria](http://www.thedti.gov.za/econdb/raportt/USA%20Trade%20by%20SITC5020.html#U.S.A.%20EXPORT%20%20by%20SITC%20(million%20US%20dollars)%20Syria)

كما هو واضح فإن العام ٢٠٠٢ كان نقطة تحول في منحى الصادرات الأميركية إلى سورية المرتبطة بالبند الثلاثة (تبغ ومشروبات + معدات خاصة بالنقل + مواد كيميائية)، يضاف إلى ذلك أن العقوبات قد طالت بشكل كبير التجارة التكنولوجية بين سورية والولايات المتحدة، حيث شهد العام ٢٠٠٣ بداية هبوط كبير في حجم التبادل التكنولوجي بين البلدين وهو ما نعرضه في الشكل البياني التالي (الشكل ٣ - ٨):

²³ [http://www.thedti.gov.za/econdb/raportt/USA%20Trade%20by%20SITC5020.html#U.S.A.%20EXPORT%20%20by%20SITC%20\(million%20US%20dollars\)%20Syria](http://www.thedti.gov.za/econdb/raportt/USA%20Trade%20by%20SITC5020.html#U.S.A.%20EXPORT%20%20by%20SITC%20(million%20US%20dollars)%20Syria)



يظهر بشكل واضح كيف أن العقوبات الاقتصادية تؤثر بشكل نوعي أكثر من تأثيرها الكمي حيث إنه خلال سنتين بعد صدور قانون محاسبة سورية انخفض التبادل التكنولوجي السوري الأمريكي بأكثر من (٧٥%) على الرغم من كون التبادل التجاري الإجمالي كان يشهد نمواً ملحوظاً.

تبقى الإشارة هنا إلى أن أثر العقوبات على القطاع التجاري يؤثر بشكل كامل على حركة التنمية، وذلك لكون القطاع التجاري لديه تداخلات وارتباطات مع جميع القطاعات الأخرى داخل البلد، فالانخفاض في واردات مادة معينة ليس فقط رقماً سالباً في جدول الواردات، وإنما يتبع هذا الانخفاض تأخر في قطاع حيوي آخر قد يكون صحي أو إنتاجي أو خدمي.

رابعاً: أثر العقوبات الاقتصادية على الاستثمار.

تتحدد علاقة الاستثمار بالعقوبات الاقتصادية بطريقتين مختلفتين هما:

أ- تكون هذه العلاقة مباشرة بحيث يمكن بسهولة استنتاج أثر العقوبات على الاستثمار، ومثال ذلك العقوبات المفروضة بموجب قانون "داماتو" الذي سبق دراسته والذي استهدف قطاع الاستثمار النفطي الليبي والإيراني ووضع الحدود المسموح بها للشركات الأجنبية أن تبني عليها عقودها النفطية مع هذين البلدين.

ب- أن تأخذ العلاقة بين العقوبات الاقتصادية والاستثمار طابعاً غير مباشر بحيث تكون الآثار المتبادلة مخفية وتحتاج إلى التحليل الدقيق لمعرفة حجم وطبيعة آثار العقوبات على الاستثمار، ومثال ذلك العقوبات على سورية، حيث يتم فرض قيود غير مباشرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية كقيود التحويلات المالية وقيود توريد الآلات والتكنولوجيا المتقدمة، إلخ.

مع الإشارة إلى أن القيود على الاستثمار وعمل الشركات كان مدرجاً كأحد البنود الستة التي تم رفعها بموجب قانون محاسبة سورية للرئيس الأمريكي للمصادقة عليها، إلا أن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لم يختار هذا البند الخاص بالاستثمار وعليه فإن العقوبات الأمريكية على الاستثمار لم تكن مباشرة حتى الآن.

تعتمد دراستنا لأثر العقوبات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) على تحليل الواقع الاستثماري والعوامل المؤثرة فيه ونقاط الضعف التي تستهدفها العقوبات وكيفية تجاوز الآثار السلبية لأي عقوبات محتملة على المناخ الاستثماري العام.

إن سبب استهداف الاستثمار الأجنبي من قبل فإرضي العقوبات الاقتصادية الدولية يعود إلى عاملين:

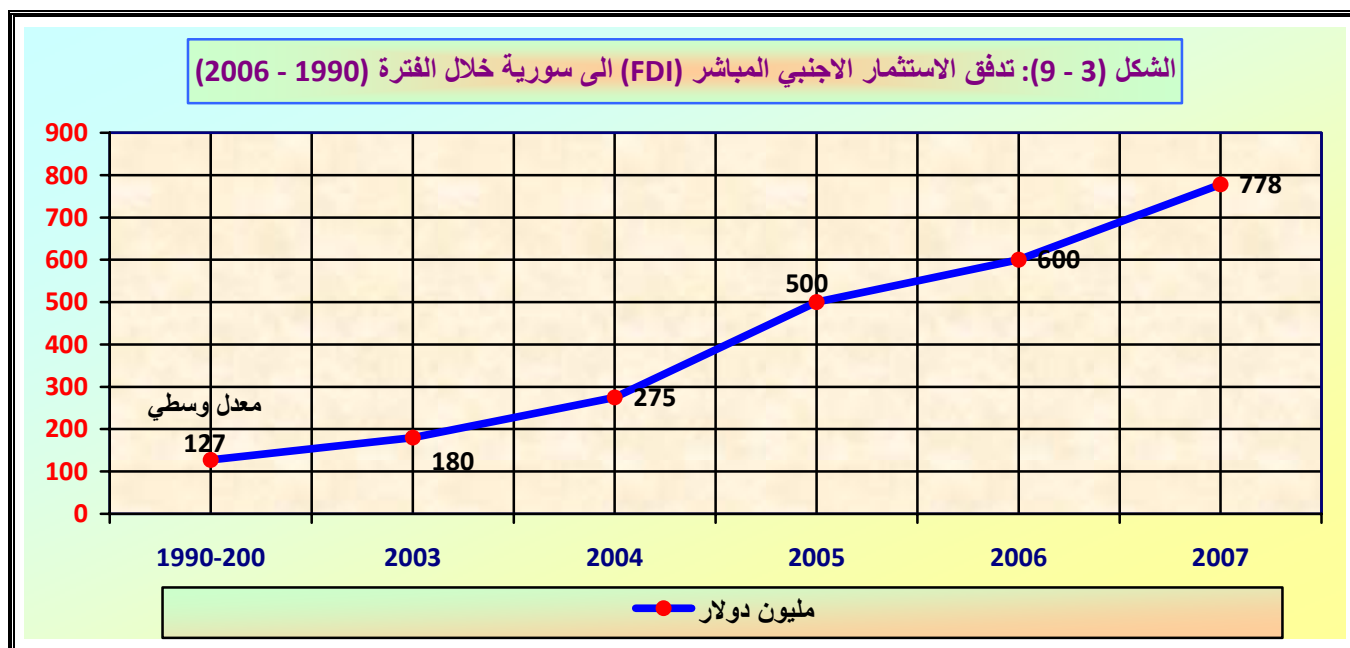
- **أولهما** يتعلق باستكمال الهدف من أي عقوبات وهو الضغط والعزلة، وتفيد الاستثمار الأجنبي فقطع الطريق أمام إقامة علاقات اقتصادية إستراتيجية طويلة الأمد بين الدولة المستهدفة والعالم الخارجي، وبمهمد لعزلة اقتصادية مستقبلية محتملة، ونظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية في بنية اقتصاد أي دولة من الدول النامية فإن المساس بهذا القطاع يعتبر مؤلماً لاقتصاديات هذه البلدان وتطورها، وهذا يمدد بحدد ذاته أداة للضغط تستغلها الدول الفارضة للعقوبات.

- **أما العامل الآخر** فهو يتعلق بإمكانيات التحكم وسهولة السيطرة الخارجية على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدولة المعاقبة اقتصادياً، يساعد في ذلك التشابكات الاقتصادية العالمية للشركات الكبرى وحساسية رأس المال تجاه المخاطر المحتملة عند خرق العقوبات الاقتصادية.

من هنا فإنه يترتب على الدولة الخاضعة للعقوبات القيام بجهود أكبر وتفديم تدابير أكثر لتحفيز الاستثمارات الأجنبية على القدوم وتجاهل العقوبات، ولهذا الأمر تكاليف، ويترتب عليه خسارة فرص ضائعة كالاضطرار لتقديم عقرات بأسعار رمزية وفقدان إمكانيه وضع شروط تتعلق بالعمالة الوطنية والتأهيل ونقل الخبرات، وفي ظروف أخرى كحالات العقود النفطية وعقود استخراج الثروات الباطنية تفقد الدول المعاقبة جزءاً كبيراً من حصتها لصالح الشركات الأجنبية لإقناع هذه الشركات بالمغامرة وكسر حظر العقوبات، وهذا

الأمر يسبب خسائر للاقتصاد لا تقل خطورة عن الخسائر الناجمة عن إجماع الاسـتثمارات الأجنبية -ع-ن الدخول إلى سوق الدولة المعاقبة اقتصادياً.

بناء على ذلك فإن دراستنا لأثر العقوبات الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى سورية يشكل أساساً في معرفة الدور الذي لعبته العقوبات الاقتصادية على عملية التنمية الوطنية، ويظهر الشكل البيـاني (٣ - ٩) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٦):



الشكل البياني من إعداد الباحث استناداً على المصدر: UNCTAD , World Investment Report 2007, country fact sheet, Syria

نلاحظ أن منحني تطور تدفق الاستثمار الأجنبي إلى سورية لم يتعرض إلى هزات في فترة إو-رار-ق-ان-ون محاسبة سورية، وإنما استمر معدل النمو في الفترة بعد عام ٢٠٠٣ من قيمة (١٨٠) مليون دولار ليصل في العام ٢٠٠٧ إلى نحو (٧٧٨) مليون دولار، وما يجب الإشارة إليه أنه وعلى الرغم من كون العقوبات على سورية هي أميركية المنشأ إلا أنه لم تتوقف في أي فترة الاستثمارات الأميركية في سورية، حيث قامت الشركات الأميركية بالتعاقد وإنجاز أعمالها في مجال الطاقة والتصنيع والخدمات، ودخلت الكثير من الوكالات الأميركية المعروفة إلى السوق السورية، ولكن أثر العقوبات ظهر في مراحل مابعد دخول الاستثمارات، ومثال ذلك قيام شركة كونيوكو الأميركية بإقامة معمل للغاز في محافظة دير الزور ولكن وبعد انتهاء المدة المسموح لهذه الشركة أن تستثمر المعمل خلالها، وتعويضها لنفقاتها وتحقيق الأرباح، انتقل المعمل بكل تفتياته ومعداته إلى الحكومة السورية، وهنا بدأت تظهر أعراض العقوبات لناحية صعوبة تأمين قطع الغيار وصعوبة تحديث البرامج المتطورة التي يعمل بموجبها هذا المعمل المؤتمت بشكل كامل.

ودخلت السوق السورية خلال العام ٢٠٠٧ عدة شركات أميركية باستثمارات كبيرة منها شركة كارغيل التي تقوم بإنشاء مصفاة للسكر في مدينة حمص بطاقة مليون طن، كما أعلنت شركة كوكا كولا عن سعيها لإقامة

مصنع لتعبئة المياه الغازية بالتعاون مع شركة تركية سعودية. وأُطلق في دمشق أيضاً معمل سوري لتـصنيع السجائر بامتياز من العلامة التجارية "لاكي سترايك" الأمريكية. ويأتي هذا المصنع الذي تملكه المؤسسة العامة للتبغ، تنفيذاً لاتفاقية التصنيع بامتياز المعقودة بين المؤسسة العامة للتبغ وشركة "بريتيش أمريكـان توبـاكـو" وتنص الاتفاقية على أن تؤمن المؤسسة موقع العمل واليد العاملة، بينما تؤمن الشركة آلات التصنيع والخبرات الفنية والتقنية وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمعمل (١٠) آلاف سيجارة في الدقيقة إضافة إلى طاقة للتغليـف تبـلـغ (٥٠٠) علبة في الدقيقة الواحدة ، وفي هذا المجال أيضاً كانت المؤسسة العامة للتبغ قد وقعت مذكرات تفـاهـم مع شركة (فيليب موريس) الأمريكية التي تنتج (المالبورو). وبشكل عام نعرض من خلال الجـدول التـالي مجموعة الشركات الأمريكية المسجلة للعمل في سورية وطبيعة عملها^[٢٤] :

الجدول (٣-٥): الشركات الأمريكية المسجلة للعمل في سورية

تسلسل	الجنسية	اسم الشركة	مجال عملها
1	أمريكية	AIR ROUTING INTERNATIONAL CORP	تقوم بجميع الأعمال القانونية التي قد تندمج الشركات بنطاقه وأن تمتلك مكاتب وتمارس الصلاحيات التي يمنحها قانون تكساس لعمل الشركات وتعديلاته بين الحين والآخر
2	أمريكية	DAMASCUS PETROLUM LTD	تنقيب عن النفط والمنتجات الهيدروكربونية وحفر الآبار للتنقيب عنها واستخراجها وتنفيذ الشركة العقد المبرم مع الشركة السورية للنفط
3	أمريكية	DURBIN ENTERPRISES LTD	تنفيذ جميع أعمال الهندسة والإنشاء والتصميم والمعدات لجميع المشاريع الصناعية بما فيها مشاريع الاستضافة كالفنادق في الولايات المتحدة والعالم
4	أمريكية	ENRON OIL SYRIA INC	التنقيب والتنمية والإنتاج المتعلقة بالنفط والمواد الهيدروكربونية وتقوم حالياً بتنفيذ عقد مع الحكومة السورية والشركة السورية للنفط
5	أمريكية	ENSCO DRILLING COMPANY	تقوم بكافة أعمال النفط والحفر. تقوم بتنفيذ العقد سي /٥١٩١/ مع شركة الفرات للنفط
6	أمريكية	GILBERT-ASSOCIATED -INC	الاستشارات الإدارية والمحاسبية وخدمات تشغيل المرافق العامة الإنشاء والتركيب والبناء تنفيذ العقد مع وزارة الكهرباء
7	أمريكية	INTERNATIONAL MEDICAL TECHNOLOGY.LTD	تنفيذ المشاريع الصناعية والمشاركة وبيع المنتجات الشركة الام (باكستر) والشركات الأخرى التابعة لها
8	أمريكية	LANDMARK CONTRACTING COMPANY INC	القيام بتحضير موقع العمل وخدمات المرافق الأرضية والبيوت السكنية
9	أمريكية	PECTEN SYRIA CO.	نفطية
10	أمريكية	SPERRY – SUN INTERNATIONAL INC	القيام بتصنيع وبيع وخدمة وتأجير آلات ومعدات تسجيل ضغط توجيهية انحدارية وغيرها من الآلات والمعدات التخصصية إلى شركات الضغط والمناجم
11	أمريكية	SYRIAN AMERICAN OIL CORPORATION SAMOCO	نفطية
12	أمريكية	UNOCAL SYRIA LTD	ممارسة الأعمال المتعلقة بالتنقيب عن النفط والغاز والمواد الهيدروكربونية الأخرى وتنميتها وإنتاجها
13	أمريكية	UNOCAL EL- HASEKAH LTD	التنقيب عن البترول والمواد الهيدروكربونية وتنميتها وإنتاجها ونقلها وتصنيعها تقوم الشركة بتنفيذ عقد الحكومة السورية والشركة السورية للنفط
14	أمريكية	VAREL INTERNATIONAL INCORPORATION	التصنيع والتوزيع وتجارة المبيعات وأدوات التطور والخدمات والتجهيزات المستخدمة في التعدين وآبار المياه والنفط والغاز
15	أمريكية	WESTERN ATLAS INTERNATIONAL INC	خدمات الطاقة والأحواض واختبار الآبار والخدمات المرتبطة بها
16	أمريكية	الدولية لتنمية الموارد البشرية	تقديم التدريب الفني وإجراء دورات تدريبية في مجال النفط والغاز للعاملين في شركة الفرات للنفط.
17	أمريكية	امبروفد بتروليوم ريكفري انترناشيونال ليمتد	القيام بأعمال قياسي او جيولوجي البترول والغاز الطبيعي والعمل بصيغة مستشارين ومديرين في

²⁴ - وزارة الاقتصاد، مديرية الشركات والوكالات الأجنبية، دمشق، ٢٠٠٨.

18	أمريكية	ب ج سرفيس انترناشيونال	ممارسة أعمال التأمين الطينية الإسمنتية لآبار النفط والغاز	مجال العمليات البترولية والغاز الطبيعي
19	أمريكية	ب ج هيوز سي ا ليتمد	أعمال إنتاج وتكرير وتخزين النفط وأعمال التنقيب والتطوير والصيانة	
20	أمريكية	باسيفيك انترناشيونال اويل سيرفيس	تقديم كافة الخدمات المتعلقة بصناعة النفط	
21	أمريكية	برودكشن تستينغ سيرفيس	تقديم خدمات آبار النفط والغاز	
22	أمريكية	بكتن الشام	أعمال الاستكشاف النفط والمواد الهيدروكربونية والقيام بكافة نشاطات التطوير المتعلقة بذلك	
23	أمريكية	بنسات انترناشيونال للاتصالات	تقديم كافة الخدمات السلكية واللاسلكية. ستقوم الشركة بتقديم بطاقات النداء المدفوعة بـلاتفومش وتنفيذ البرنامج في الجمهورية العربية السورية.	
24	أمريكية	ترافالجار هاوس انكوربوريشن	ممارسة الأعمال التجارية والصناعية والإنتاجية والبحرية والتنقيبية	
25	أمريكية	ديفون سورية المحدودة	التنقيب عن البترول وتطويره وإنتاجه	
26	أمريكية	ديفي مكي كوربوريشن	تقوم بأعمال التصميم والدراسات الهندسية وإنشاء المشاريع	
27	أمريكية	رويال ريجنسي انك	حيازة وتشيد وتصميم وتجهيز وإدارة وتشغيل الفنادق والموتيلات والمنجعات إضافة إلى المطاعم والأحواض وملاعب الغولف والكازينو والأنشطة والديكور	
28	أمريكية	ريمكس اندستريز انكوربورييتد	تنفيذ المعاملات والصفقات القانونية للوسائل الصناعية وإنتاج وصنع الموتورات الكهربائية.	
29	أمريكية	شركة أويل ريم اند ستريز	تنفيذ كافة الأعمال الشرعية وفق أحكام قانون الشركات التجارية في تكساس والتنقيب عن النفط وتصنيع الأدوات وكافة معدات النفط	
30	أمريكية	شركة بيكتن سورية للنفط	التنقيب عن النفط	
31	أمريكية	شركة ماراثون سورية للنفط المحدودة	نفطية	
32	أمريكية	فورني كوربوريشن	تعمل الشركة في مجال التصميم والصنع والتكيب والصيانة والخدمة لمعدات الاحتراق وملحقاتها وأنظمة التحكم بالاحتراق والحراقات	
33	أمريكية	كفارنر يواس انك	القيام بالأعمال الهندسية والخدمات الإنشائية المتعلقة بمصانع الغاز ومحطات تجميع الغاز أو خطوط الأنابيب والإشراف على معالجة ادعاءات الضمان وتقديم المساعدة	
34	أمريكية	كورال بتروليوم سورداك	نفطية	
35	أمريكية	كي انجينيرينج المساهمة	الأعمال المتعلقة بالامتلاكات العقارية لها عقد مع الفرات للنفط	
36	أمريكية	لينكولن سورية المحدودة المسؤولة	الاستكشاف وإدارة وتوزيع وتنمية حقول النفط في سورية	
37	أمريكية	مكرووي الهندسية المساهمة	الخدمات و الأعمال القانونية التي تنشأ من أجلها الشركات في تكساس	
38	أمريكية	وذرفورد لمعدات الزيوت (الشرق الأوسط)	تقديم الخدمات الفنية لآبار البترول والغاز الطبيعي	

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الاقتصاد، مديرية الشركات والوكالات الأجنبية، دمشق، ٢٠٠٩.

إذن وبناء على المعطيات السابقة نجد أن النشاط الاستثماري الأمريكي في سورية هو في أغلبه يندرج في مجال الطاقة، حيث استمر هذا التعاون السوري الأمريكي في كل مراحل العقوبات ولم يزد -ر في أي مرحلة مفاطعة استثمارية كاملة من قبل الشركات الأمريكية، ولكن وبعد إقرار قانون محاسبة سورية أصدرت إجراءات تعاقد الشركات الأمريكية الراغبة في العمل في سورية أكثر صعوبة، وهذا قد يولد عاملاً سلبياً يؤثر على المناخ الاستثماري العام نتيجة طول الفترة التي يأخذها توقيع العقد بين الشركة الأمريكية الأم والجانزب السوري، وفي السنوات الأخيرة ومع تقاص نشاط شركات الطاقة الأميركية العاملة في سورية دخلت مجموعة شركات أميركية خدمية تعمل في مجال الأغذية والدراسات، إلى جانب بعض الشركات الصناعية ولكن لم

يكتمل هذا الانفتاح حيث قامت هيئة الأوراق المالية والبورصة في نيويورك بإعداد قائمة س-دءاء بألس-ماء الشركات التي يمكن أن تكون نشاطاتها تذهب إلى تمويل أنشطة إرهابية من خلال تعاملاتها مع سورية، وكان دافع ذلك هو رسالة من رئيس اللجنة المصرفية في مجلس الشيوخ الأمريكي أرسلها إلى رئيس هيئة الأوراق المالية والبورصة، يحثه فيها بصفته الجهة المنظمة، على مضاعفة الجهود الرامية إلى "حماية المستثمرين الأمريكيين من التورط دون علم منهم، مع الجهات التي ترعى الإرهاب وتنتهك حقوق الإنسان" أي أن كل شركة سوف يتم إدراج اسمها في القائمة السوداء ستكون معرضة لعزوف المستثمرين عن شراء أسهمها لكي لا تكون استثماراتهم محل شبهة في تمويل الإرهاب، وهذا القرار أثار الذعر والغضب لدى الشركات المختلفة ومنها شركة "زيروكس" لصناعة آلات الطباعة والتصوير التي ألغت عقودها فوراً مع الدول المتهمه ب-دعم الإرهاب والتزمت فقط باستمرار الصيانة وقطع الغيار، أما شركة "كادبوري" المتخصصة في صنع الحلوى، فذكرت أن منتجاتها توزع وتباع على يد موزعين مستقلين تابعين لأطراف أخرى في كثير من الأسواق. واق الصغيرة، وإنها لن تقوم بأي أعمال مباشرة في سورية وردت الشركة على إدراج اسمها في القائمة السوداء الخاصة بالمتعاملين مع سورية: "لا نعتقد أن إدراج أسماء الشركات في القائمة السوداء على هذا النحو، و، دون ذكر لأي تفاصيل أو بيان لحجم علاقتها مع البلد المعني يساعد المستثمرين أو غيرهم ممن قد يكون لديهم اهتمام بهذه الأمور"^[٢٥]. ولم يعرف بالضبط آلية اختيار الشركات ووضعها على القائمة والس-ثناء شركات أخرى، إلا أننا سنعرض فيما يلي الشركات التي وضعت على قائمة الشركات المتعاملة مع سورية وتم تحذير المستثمرين من التعامل معها وهي^[٢٦]:

[Amerex Group, Inc](#) , [Cadbury Schweppes Public Ltd Co](#) , [ConocoPhillips](#) , [Credit Suisse Group](#) , [Energy Exploration Technologies Inc](#), [Four Seasons Hotels Inc](#), [HSBC Holdings](#), [Imperial Tobacco Group PLC](#), [ING Groep NV](#) , [Iridex Corp](#), [Mindray Medical International LTD](#), [Nokia Corp](#), [Overseas Shipholding Group, Inc.](#), [Petro Canada](#), [Reuters Group PLC /ADR/](#), [Royal Dutch Shell plc](#), [Schlumberger Ltd /NV/](#), [Siemens Aktiengesellschaft](#), [Speaking Roses International Inc](#), [Syngenta AG](#), [Total SA](#), [Unilever N.V.](#), [Unilever PLC](#), [WWA Group Inc](#) .

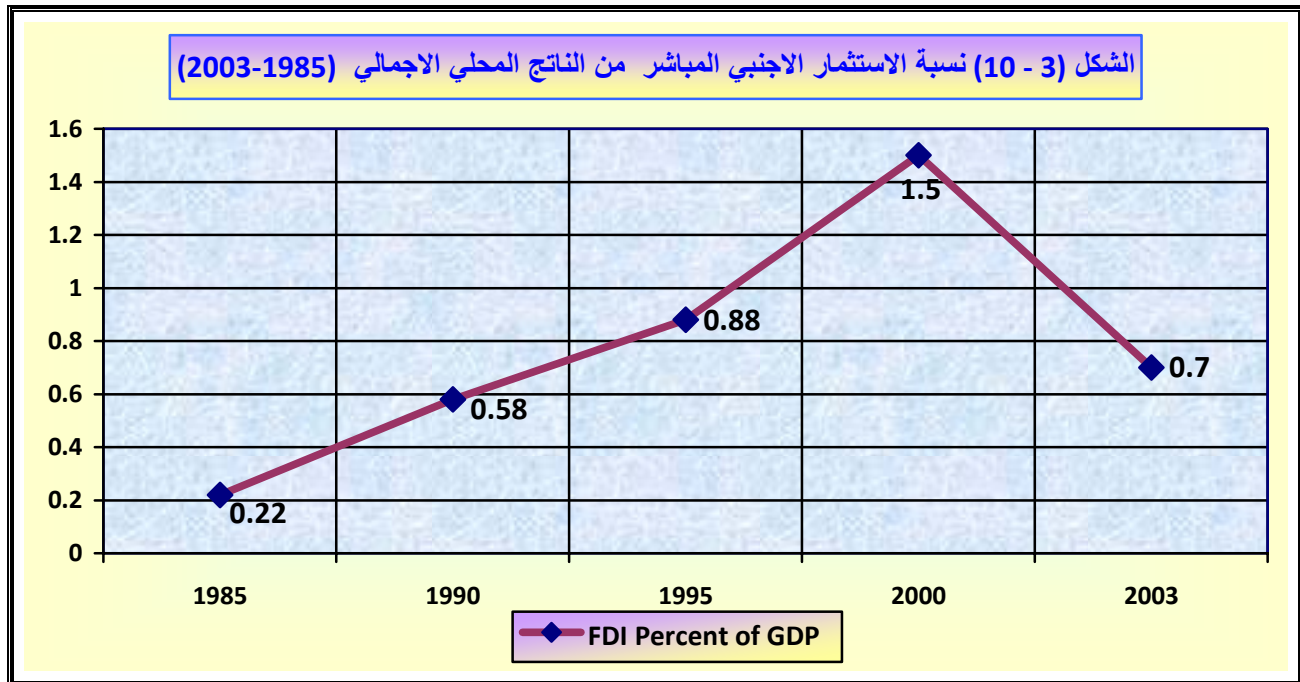
وقد كان لكل ذلك أثر سلبي على البيئة النفسية والدعائية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وولدت حالة نفور لدى بعض الشركات وعبر عن ذلك النائب الاقتصادي لمجلس الوزراء السوري بقوله: «الضرر النفسي كان أشد وطأة، لقد أثرت العقوبات على دخول الاستثمارات الأجنبية إلى سورية»^[٢٧]. والجانب الآخر الواجب الاطلاع عليه هو الدور والأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد السوري خلال المراحل الزمنية المختلفة قبل وبعد العقوبات، وفي هذا المجال نستعرض نسبة الاستثمار

²⁵ - جيرمي غرانت، فرانسيسكو غويريرا، القائمة الأمريكية لداعمي الإرهاب تفجر غضب الشركات، فايننشال تايمز - ٢٠٠٧/٧/٤: <http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk/2/hi/business/6278384.stm>

²⁶ - U.S. Securities And Exchange Commission, The 2006 annual report of each company listed here contains some reference to business relating to Syria. <http://www.sec.gov/> .

²⁷ - بهية مارديني - العقوبات الأميركية على سورية ذات تأثير سلبي، إيلاف - الأحد ٢٥ شباط 2007 .

الأجنبي المباشر (FDI) من الناتج المحلي الإجمالي السوري (GDP) خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٣ كما هـ- و
واضح في الشكل البياني التالي (٣ - ١٠) [٢٨]:



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المرجع: <http://globalis.gvu.unu.edu/indicator>

لقد انخفضت نسبة الاستثمارات الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي من (١,٥ %) خلال العام ٢٠٠٠ إلى نحو (٠,٧ %) عام ٢٠٠٣ وهي نسبة منخفضة جداً كانت سورية تجاوزتها منذ عام ١٩٩٤.

هذه المؤشرات التي استعرضناها سابقاً قد تكون محصلة لعدد كبير من الم- وثرات المختلفة، والعقوبات الاقتصادية على سورية هي واحدة من هذه المؤثرات، ولكن الذي يمكن لنا أن نوضحه هو أن العقوبات مهما كانت طبيعتها بمجرد صدورها وتداولها في الإعلام تؤثر على مناخ الاستثمار العام وهذا يؤدي إلى اضطراب المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في تحليل مناخ الاستثمار في دول العالم المختلفة، وهذه المؤشرات بطبيعتها الحال تُعتبر مرشداً للشركات والمستثمرين لمعرفة أين يمكنهم أن يوجهوا استثماراتهم، وعليه نعرض مائلي:
أولاً: المؤشر المركب للمخاطر القطرية [٢٩]: هذا المؤشر تصدره مجموعة بي آر اس (PRS) منذ عام ١٩٨٠، وهذا المؤشر يصدر شهرياً من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) وهو يغط- ي ١٤٠ دولة [٣٠]، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية هي :

- مؤشر تفويم المخاطر السياسية ويشكل نسبة (٥٠%) من المؤشر المركب.
- مؤشر تفويم المخاطر الاقتصادية ويشكل نسبة (٢٥%) من المؤشر المركب.
- مؤشر تفويم المخاطر المالية ويشكل نسبة (٢٥%) من المؤشر المركب.

28 - http://globalis.gvu.unu.edu/indicator_detail.cfm?country=SY&indicatorid=155

29 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أبحاث ودراسات، المطبوعات، التقارير السنوية.

30 - www.prsgroup.com

وتنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفعت قيمة المؤشر، ويتم تصنيف الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة:

- درجة مخاطرة مرتفعة جداً قيمة المؤشر من (٠) إلى (٤٩,٥).
- درجة مخاطرة مرتفعة قيمة المؤشر من (٥٠) إلى (٥٩,٥).
- درجة مخاطرة معتدلة قيمة المؤشر من (٦٠) إلى (٦٩,٥).
- درجة مخاطرة منخفضة قيمة المؤشر من (٧٠) إلى (٧٩,٥).
- درجة مخاطرة منخفضة جداً قيمة المؤشر من (٨٠) إلى (١٠٠).

والجدول التالي يبين لنا تصنيف سورية حسب المؤشر المركب للمخاطر الفطرية :

الجدول رقم (٦-٣): موقع سورية الاستثماري تبعاً لمؤشر المخاطر القطرية

سورية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
درجة المخاطرة	منخفضة	منخفضة	معتدلة	منخفضة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة
النقاط	٦٩,٥	٧١,٥	٦٩,٨	٦٩,٨	٦٨,٨	٦٧,٨	٦٦,٨	٦٥,٨
الترتيب بين الدول	٦٢	٦٧	٦٧	٦٨	٦٨	٦٩	٦٩	٦٩

الجدول من إعداد الباحث استناداً على بيانات المصدر: www.prsgroup.com

نجد أنه وبعد أن كانت سورية تُصنّف من ضمن مجموعة البلدان ذات المخاطر المنخفضة ويتراوح ذ. صيها في حدود السبعين نقطة مئوية، فقد تدهور ترتيبها لتدخل ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة وتنخفض نقاطها إلى حدود (٦٧) نقطة مئوية، وتراجع ترتيب سورية بين الدول العالمية من الترتيب (٦٢) في العام ٢٠٠٠ إلى الترتيب (١٠٥) عام ٢٠٠٧، ويمكن القول إن الأثر السياسي للعقوبات يبدأ بالظهور على مناخ الاستثمار بعد سنوات قليلة من فرض العقوبات.

ثانياً: مؤشر الانستيتيوشنال انفستور (institutional investor) :

صدر هذا المؤشر منذ عام ١٩٩٨ بمعدل مرتين سنوياً، وهذا المؤشر مكون من (١٠٠) نقطة ويتم احتسابه بالاستناد إلى مسح استقصائية يتم الحصول عليها من كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى. ونعرض من خلال الجدول التالي تصنيف سورية في هذا المؤشر:

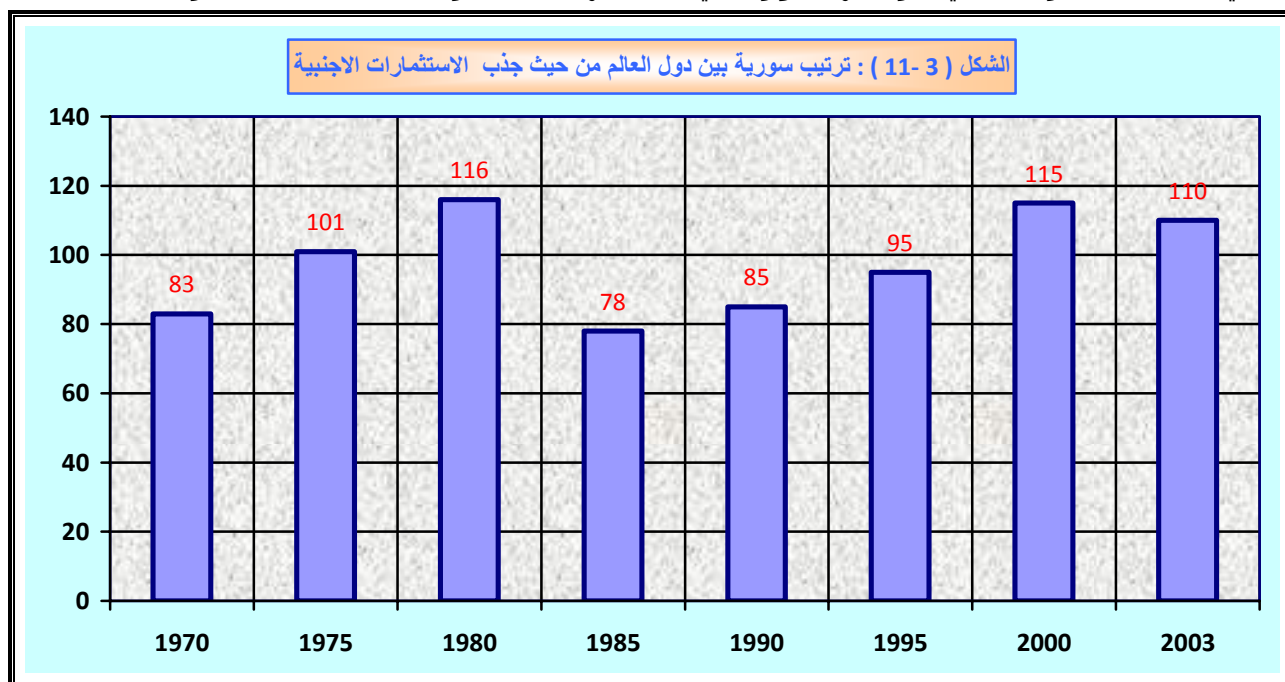
الجدول رقم (٧-٣): موقع سورية الاستثماري تبعاً لمؤشر الانستيتيوشنال انفستور

سورية	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تصنيف المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
النقاط	٢٣,١	٢٥,٢	٢٨,٣	٣١,٢	٢٨,٩	٣١,٣	٣١	٢٨

الجدول من إعداد الباحث استناداً على المصدر: <http://www.institutionalinvestor.com>

نجد أن هذا المؤشر سريع الحساسية للعوامل السياسية حيث تذبذبت نقاط سورية في هذا المؤشر خلال فترة صدور قرار محاسبة سورية، ومع اشتداد الضغوط السياسية على سورية في المراحل اللاحقة ارتفعت درجة المخاطرة، ففي سنة ٢٠٠٥ لوحدها خسر المؤشر نقطتين من (٣١,٢) إلى (٢٨,٩) .

ماسبق ذكره يمكن لنا أن نوضحه من خلال عرض لموقع سورية ضد من ترتيب دول العالم في جذب الاستثمارات الأجنبية خلال سلسلة زمنية من عام ١٩٧٠ وحتى عام ٢٠٠٣، ليظهر لنا من خلال الشكل البياني (٣-١١) المراحل التي مرت بها سورية في استقطابها للاستثمارات الأجنبية على الخريطة العالمية:



الشكل البياني من إعداد الباحث اعتماداً على المصدر: <http://globalis.gvu.unu.edu/indicator.cfm?IndicatorID=155&Year=2003&Country=SY>

نجد كيف أن مكانة سورية في سوق الاستثمارات الأجنبية الوافدة قد تراجعت من الترتيب (٧٨) عام ١٩٨٥ ليصل الترتيب إلى أدنى مستوى له عام ٢٠٠٠ حيث بلغ (١١٥)، وهذا يعكس تأخر سورية عن مواكبة التطورات التي شهدتها دول العالم في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وأخيراً فإن ما يجب ذكره هنا أن الاستثمارات الخارجية القادمة إلى سورية من منطقة الخليج العربي قد ساهمت بشكل كبير في تخفيف الآثار التي سببتها العقوبات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في سورية، حيث ساعدت الأموال الخليجية التي فدمت إلى سورية وأقامت استثمارات عديدة وهي في أحيان كثيرة تكون مسجلة بأسماء شركاء سوريين فلا يمكن حصرها بدقة لتحليل حجمها، ولكن كانت هذه الاستثمارات أقل تأثيراً بالعقوبات الأمريكية بسبب العوامل العديدة القائمة بين سورية ودول الخليج النفطية.^[٣١]

³¹ - موقع صحيفة غولف نيوز (gulf news) : <http://archive.gulfnews.com/articles/08/08/14/10236919.html>

خامساً: أثر العقوبات الاقتصادية على القطاع المالي والمصرفي.

في إطار التحول الذي شهدناه مؤخراً للاحية التوجه نحو العقوبات النوعية "الذكية" والتي تستهدف قطاعاً محدداً في اقتصاد الدولة المستهدفة بالعقوبات، وفي ظل ظهور أبحاث ونظريات تطلب تشديد القيود على القطاع المالي والمصرفي تحت شعارات تبرر هذه التصرفات مثل "تجفيف منابع الإرهاب" أو "تفليس الإرهابيين"، ومهما تعددت الحجج والمبررات فإن استهداف القطاع المالي في أي دولة يعد إحدى أدوات الضغط التي تجد الدول العظمى أن لها إمكانية استخدامها وممارسة الإكراه على الدول المستهدفة من خلالها لتغيير توجهاتها، وفي أغلب الأحيان فإن العقوبات المالية تستهدف إيرادات الدولة المستهدفة من العملات الصعبة وقنوات إدخالها وإخراجها، بما يحقق العزلة التجارية وقطع أدوات الاتصال الاقتصادية مع العالم الخارجي.

والجانب الآخر الذي يمكن أن تستهدفه العقوبات المالية هو الأرصدة المالية (العامة أو الخاصة) لحرمات الدولة الخاضعة للعقوبات من ربح استثمار هذه الأرصدة، وللضغط على جهات خاصة يتم تجفيف أموالها لدفعها إلى نفل هذه الضغوطات إلى صنّاع القرار داخل الدولة المستهدفة، ولكن هذه المرة يكون الضغط من الداخل إلى الداخل، وبناء على ماسبق فإن العقوبات الاقتصادية على القطاع المالي والمصرفي يمكن أن تستهدف كلاً من:

- ✚ المصارف التي تمول الواردات وتستقبل عوائد الصادرات.
- ✚ الأموال المنقولة أو غير المنقولة التي تمتلكها الدولة المستهدفة في الخارج والأصول التي تعد ملكيتها لهيئات أو أشخاص يمكن أن يؤثروا على صنّاع القرار في الدولة المستهدفة.
- ✚ قنوات التحويل المالي وقواعد إدارة التحويلات إلى البلد المستهدف.
- ✚ أيضاً يمكن أن تكون العملة الوطنية للبلد المستهدف هدفاً للعقوبات لخلق خلل في قيمتها الاسرائية، واضطراب في أسعار الصرف أمام العملات الأجنبية، وممارسة المضاربات المالية في أسواق المال.

وفيما يلي سنقوم وبشكل مفصل بدراسة كل جانب من جوانب الاستهداف الذي يمكن أن تطوله العقوبات الاقتصادية بشقها المالي والمصرفي مع تركيز دراستنا المقارنة هذه على الحالة السورية:

١ - العفويات على المصارف التي تمول الواردات وتستقبل عوائد الصادرات:

خلقت العولمة الاقتصادية في وقتنا الحاضر تشابكات اقتصادية عديدة على الساحة العالمية، وسخرت التكنولوجيا لتسهيل هذه الترابطات، وهذا الأمر لمسناه بشكل واضح في القطاع المصرفي، حيث مكّنت الشبكات الالكترونية من ربط مباشر بين كل مصرف وبين فروع المنتشرة في جميع أنحاء العالم، كما أن هناك شبكات وبرامج تربط المصارف المختلفة مع بعضها البعض لتسهيل عملية التبادل وتسريع العمليات المصرفية المتبادلة، يضاف إلى ذلك أن النظام الذي يحدد آليات القيام بالعمليات التجارية يعتمد بشكل أساسي على هذا الترابط المصرفي العالمي لفتح الاعتمادات المستندية وضمانات الاستيراد والعمليات الائتمانية... الخ، من هنا وجد منظروا سياسات العقوبات الاقتصادية الدولية أنه من الضروري استغلال هذا الجاذب في ممارسة العفويات الاقتصادية على الدول المستهدفة، بحيث يتم إخراجها من هذا النظام المصرفي العالمي، وهذا ينسجم مع جوهر سياسات العزل الأخرى المتبعة.

بناء على ما سبق لم يكن من المستغرب مسارعة الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على المصرف التجاري السوري، والحجة التي تم استخدامها لتبرير القرار هي تبييض الأموال، والمتعارف عليه بالعقوبات التي تستهدف المصارف هو تجميد الأصول المصرفية للمصرف المستهدف ومنع التعامل مع المصارف الأخرى، فبدلية الأمر تمنع الولايات المتحدة المصرف المعاقب من أي تعامل على أراضيها وتمنع المصارف الأميركية وحتى فروعها في الخارج من القيام بأي تعامل مع المصرف المعاقب، حيث إنه في الغالب تكون العلاقات المهمة هي مع فروع المصارف في الخارج وليس داخل الولايات المتحدة، ولكن العقوبات لا تميز بين الفرع والأصل، وإنما تكون جميع المصارف الأميركية ملازمة بينود العقوبات، وهذا الأمر يجب أن تنتبه له الجهات المعرضة للعقوبات بأن تعرف جنسية البنوك والمؤسسات التي تتعامل معها، فيما إذا كانت أميركية وأصولها في الولايات المتحدة أم في دول أخرى، حيث نجد أن بعض الدول، ونتيجة عدم الاهتمام بهذا الجاذب، تمكنت الولايات المتحدة من تجميد بعض الأصول المالية الموجودة في فروع خارجية لمصارف أميركية النشأة، والجدول التالي يبين الأصول العائدة للدول المتهمه بالإرهاب والتي جمدها الولايات المتحدة في فروع مصارفها خارج أراضيها:

الجدول رقم (٨-٣): الأصول المجمدة من قبل الولايات المتحدة في فروع مصارفها الخارجية (مليون دولار أميركي)

تسلسل	الدولة	الأصول المجمدة في فروع المصارف الأميركية خارج أراضي الولايات المتحدة ٢٠٠٥	الأصول المجمدة في فروع المصارف الأميركية خارج أراضي الولايات المتحدة ٢٠٠٦
١	كوبا	0.3	0.3
٢	كوريا الشمالية	0.2	0.2
٣	السودان	0.1	0.1
	المجموع	0.6	0.6

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة الخزانة الأميركية - مكتب مراقبة الأصول الأجنبية "Office of Foreign Assets Control".

نلاحظ من خلال الجدول السابق بقاء القيم على حالها بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ لأن الجهة المعاقبة تسارع إلى سحب باقي أصولها وتمتنع عن التعامل مع المصرف الذي جمد لها أرصدها سواء كان هذا التجديد جزئياً أم شاملاً.

وتبدأ بعد ذلك مروحة الضغوطات العلنية والمخفية التي تمارسها وزارة الخزانة الأميركية وبشكل خاص مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على المصارف العالمية، لدفعها إلى الالتزام بقرار العقوبات الأمريكي، وبشكل تدريجي يجد المصرف المعاقب نفسه معزولاً ويجد صعوبة في فتح اعتمادات مستندية في الخارج وبشكل خاص في الدول التي يوجد معها تعاملات تجارية كبيرة، وهذا يضطره (أي المصرف المعاقب) أن يفقد اعتماداً مستندياً ثنائياً باستخدام مصرف وسيط بينه وبين المصرف الذي يقاطعه **م.م.ا.ي. ضاعف تكاليف العمليات ويؤخر الصفقات التجارية لوقت إضافي**. ومن واقع التجربة السورية في التعامل مع العقوبات التي تعرض لها المصرف التجاري السوري تبين أن المصارف الأجنبية التي التزمت فوراً بالعقوبات وفرضت مقاطعتها على المصرف التجاري السوري هي تلك المصارف المملوكة لجهات على خلاف سياسي مع سورية أو موجودة في بلدان تملك الولايات المتحدة فيها نفوذاً كبيراً، وتشير التصريحات الرسمية السورية إلى أن عدد المصارف والمؤسسات المالية التي التزمت بمقاطعة المصرف التجاري نحو (٢٠) مؤسسة مالية دولية^[٣٢]، ولهذا نجد مفارقات غريبة حيث تتمثل مصارف صغيرة وهامشية بالمقاطعة بينما نجد مصارف عالمية ومشهورة جداً غير ملتزمة بقرار العقوبات، ولكن في نهاية المطاف فإن أي مصرف يجد أن مصالحه مع الولايات المتحدة يمكن أن تتضرر وهذه الرسالة لا تتوانى الولايات المتحدة عن إيصالها وبشكل مستمر فإنه يرسل علماً إلى المصرف التجاري السوري بأنه سيلتزم بقرار العقوبات الأمريكية وسيبني التعامل بينهما، وبالتالي هنا لا جدوى من التفاوض مع إدارة هذا المصرف لبيان أن قرار المقاطعة ظالم وأن مسوغات العقوبات باطلة وملفقة "هذا نجده في عدم استجابة جمعية المصارف الأمريكية للدعوات المتكررة المقدمة لها من الجانب السوري للقدوم والتأكد من عدم وجود أي شبهة لأعمال غير شرعية في المصرف التجاري السوري" لأن كل ذلك معلوم ومعروف للجميع، ولكن القرار تم اتخاذه وسيتم العدول عنه حالما تعدل الحكومة الأميركية عن ضغوطاتها.

ويمكن للمتابع لهذا الملف أن يلاحظ بوضوح أن المسؤولين الأمريكيين يتناسون قرار العقوبات وتدخل ضغوطاتهم في مرحلة سبات عندما تكون العلاقات السياسية بين سورية والولايات المتحدة تحمّل به وادر انفراج، وعندما تتوتر هذه العلاقات وتسوء نتيجة لحدث ما، أو عندما ترغب الولايات المتحدة بإيصال رسالة إلى سورية لتحفيزها على اتخاذ قرار ما، تسارع الحكومة الأمريكية لتخرج من جعبتها قرار العقوبات وتهدد به بعض المصارف وترسل مبعوثيها لإفهام هذه المصارف بضرورة مقاطعة المصرف التجاري السوري، وتكون النتيجة أن نسمع وبشكل مفاجئ وبلا مقدمات بقرار بعض المصارف الالتزام بالعقوبات الأميركية على

³² - موقع سيريان فاينانس : http://www.syrianfinance.org/PrintNews_ara_551.html

المصرف التجاري، وللتوضيح عن كيفية حصول هذا الأمر نعرض مثال أحد المصارف التي التزمّت بالعقوبات الأمريكية فور صدورها وهو بنك دالاس (Bank of Dallas) الذي أصدر في ٧ آذار ٢٠٠٦ المذكرة الإدارية رقم (١٩-٠٦) بعنوان التدابير الخاصة التي يجب اتخاذها ضد المصرف التجاري السوري بناء على قرار وزارة الخزانة الأمريكية فرض العقوبات عليه، ومن بين الأمور الأساسية التي تنص عليها المذكرة الإدارية منع التعامل مع المصرف التجاري بأي شكل من أشكال الخطابات المصرفية وحسابات الاعتماد، وهذا المنع يشمل المصرف التجاري السوري وكل من ينوب عنه وجميع مكاتبه وفروعه في سورية أو في الخارج، كما أنه تم فرض تشديد القيود والتعهد من قبل المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية عند أي تعامل معها بضرورة ضمان عدم وصول هذه التعاملات وتقاطعها مع أي نشاط للمصرف التجاري السوري، وعليه يجب التأكد من أي حوالة ووجهتها، وضمان عدم وصولها إلى المصرف التجاري بشكل مباشر أو غير مباشر، ويتكتم المصرف التجاري السوري عن المعطيات الخاصة بالمصارف المقاطعة له من باب حرصه على سمعته في السوق المصرفية، كما أن الولايات المتحدة تتكتم على هذه البيانات كونها تعتبر أن هذا الملف يحمل طابعاً استخباراتياً وسرياً يقوم به مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأميركية وهيئة مكافحة الإرهاب المالي، كما تقوم شبكة تبادل المعلومات المالية (THE CLEARING HOUSE) أو بتسميتها الرسمية (The New York Clearing House Association L.L.C) وهي بمثابة رابطة تعنى بشؤون المقاصة والخطابات المستندية بين المصارف ومقرها نيويورك، تقوم بتجميع المعلومات وتحليلها وإنذار بعض المصارف التي تخرق العقوبات المالية بأن نشاطاتها أصبحت محط شبهة في تبييض الأموال والتمويل الإرهاب، وذلك كحالات ضبط بعض التعاملات مع المصرف التجاري السوري وتضمن هذه الرابطة عضوية المؤسسات المالية التالية، والتي تلتزم مباشرة بقرارات المقاطعة وقيود التعامل التي تصدرها الرابطة وهي:

- بنك أوف أمريكا (Bank of America).
- الوكالة الوطنية (National Association).
- نيويورك بنك (The Bank of New York).
- سيتي بنك (Citibank, N.A).
- بنك الثقة الأميركي الألماني (Deutsche Bank Trust Company Americas).
- بنك اتش اس بي سي (HSBC Bank).
- جي بي مورجان بنك (JPMorgan Chase Bank).
- لاسال بنك (LaSalle Bank).
- بنك الاتحاد الوطني (U.S. Bank, National Association).
- ويلز فارغو بنك (Wells Fargo Bank).
- امريكان اكسبريس بنك (American Express Bank).

- باركلي بنك (Barclay's Bank PLC).
- واتشوفيا بنك (Wachovia Bank).
- يو بي اس إيه جي (UBS AG).

وما تجدر الإشارة إليه هو أن العقوبات على المصرف التجاري السوري كانت في منتهى الخطورة على الاقتصاد السوري عندما كان المصرف التجاري محتكراً للعمليات المالية مع الخارج ويتم الاعتماد عليه بشكل مطلق من قبل القطاعين العام والخاص في تمويل عملياتهم التجارية وفتح الاعتمادات المستندية، ولا سيما أن التجارة العالمية تتم في أغلبها بالدولار الأمريكي، وأدت العقوبات لتضع قيد على إمكانيات المصرف التجاري التعامل بالعملة الأمريكية، ولم يكن هناك بديل لهذا المصرف ليتم اللجوء إليه، وبالتالي فإن الولايات المتحدة كانت تعرف بأنها تمسك في يدها ورقة ضغط مهمة، ونتيجة حرص الولايات المتحدة على استخدام هذه الورقة بشكل تدريجي وعلى مراحل لتحقيق أفضل ما يمكن من المكاسب، فقد توفّر للحكومة السورية الوقت الكافي لاتخاذ مجموعة من الإجراءات :

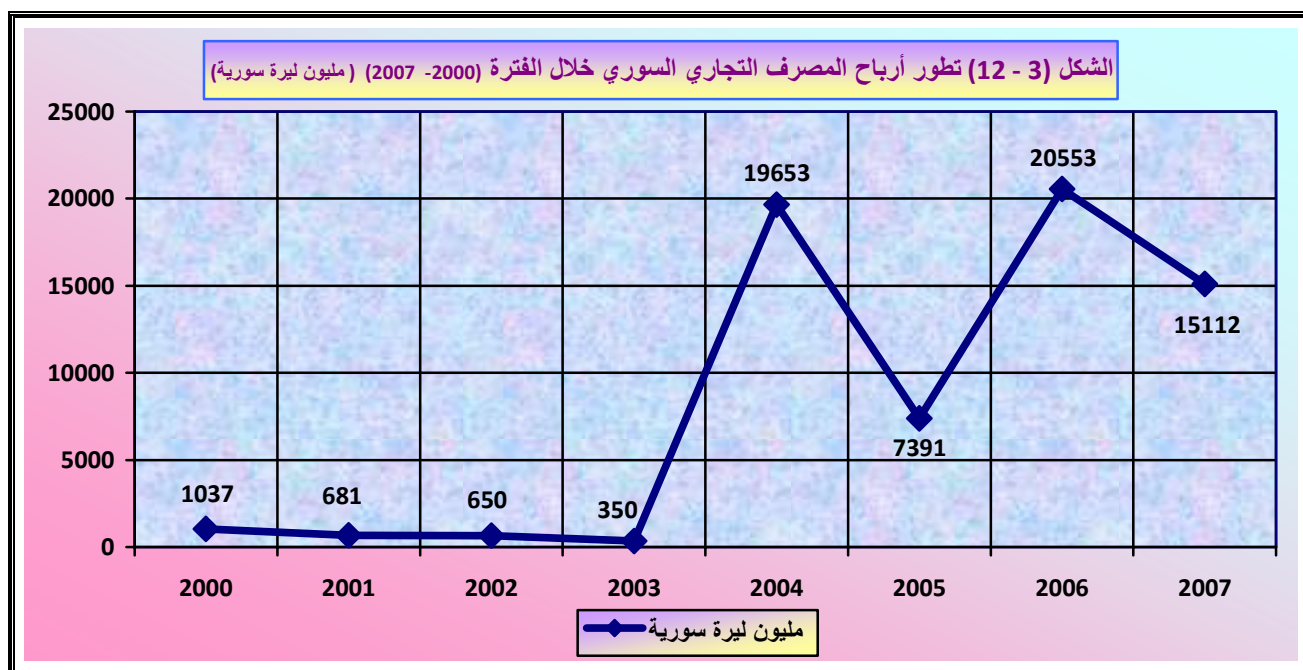
- النهوض بالقطاع المصرفي وإنقاذ الاقتصاد من احتمال دخوله في تعقيدات كبيرة في تعاملاته الخارجية.

- تحويل التعاملات التجارية السورية لتركز مع دول صديقة بما يقلل من الاعتماد على المصارف الموجودة في الدول الغربية، وتحول بالتالي التعامل المالي إلى المصارف الموجودة في هذه الدول الصديقة.

- سمحت سورية بالترخيص للمصارف الخاصة التي تمتلك فروعاً لها في بلدان مهمة من حيث التعاملات المصرفية مع سورية، كما تم منح ترخيص لإقامة المصرف التجاري السوري الإيراني المشترك برأس مال قدره (50) مليون دولار، بمساهمة مشتركة بين بنك صادرات إيران وكل من شركة "غدير" للاستثمار و"ساليا" الإيرانية والمصرف التجاري السوري وبعض الشخصيات الاعتبارية^[33]. يضاف إلى تلك الإجراءات الخطوات المتخذة لتحديث المصارف العامة والمصرف التجاري على رأسهم ليتمكن من المنافسة وتحقيق الأرباح التي تمكنه من تغطية أي نفقة زائدة وتجاوز أي قيود سببتها العقوبات الأمريكية، والشكل البياني التالي يبين لنا تطور أرباح المصرف التجاري السوري خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2007^[34]:

³³ - شبكة الأخبار العربية "محيط"، ١٦ - ٧ - ٢٠٠٨ : <http://www.moheet.com/newsPrint.aspx?nid=145992>

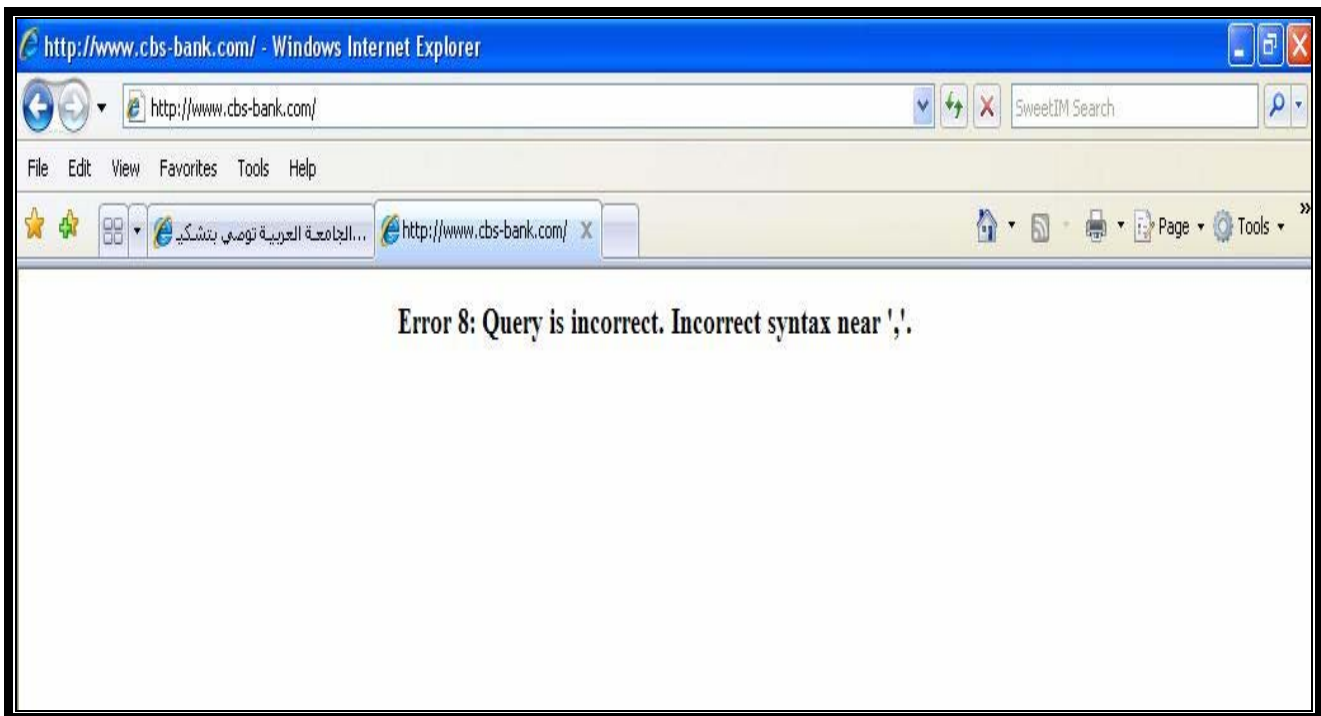
³⁴ - المصرف التجاري السوري، مديرية التخطيط، التقارير السنوية للأعوام من 2000 حتى 2007.



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المصرف التجاري السوري.

بملاحظة البيانات السابقة نجد أنه خلال الأعوام الأولى لفرض العقوبات الأمريكية بموجب قانون محاسبة سورية تقلصت الأرباح الصافية للمصرف التجاري السوري بنسبة كبيرة وصلت إلى (٥٠ %) في العام ٢٠٠٣ عما كانت عليه في العام السابق، ولكن بعد ذلك ارتفعت نسبة الأرباح بشكل كبير جداً لتصل إلى حوالي (١٩) مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٤، ولكن وفي عام ٢٠٠٥ تاريخ فرض العقوبات الأمريكية على المصرف التجاري السوري انخفضت الأرباح الصافية للمصرف لتصل إلى نحو (٧,٣) مليارات ليرة سورية، بعد ذلك مالبت المصرف التجاري السوري أن استعاد نشاطه وحقق أرباحاً في العام ٢٠٠٦ قدرت بـ (٢٠) مليار ليرة سورية.

أما فيما يتعلق بجاذب الخدمات فقد فرضت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على المصرف التجاري صعوبات في الحصول على البرامج والتكنولوجيا المصرفية الحديثة إلا أن المصرف تمكن من تأمين كل ما يلزمه من مصادر أخرى غير أمريكية، ولم تؤثر العقوبات على سير العمل في المصرف التجاري إلا مع بداية العام ٢٠٠٩ عندما توقف الموقع الإلكتروني للمصرف التجاري السوري (www.cbs-bank.com) عن العمل وظهرت رسالة على الصفحة الرئيسية للموقع كما هي مبينة فيما يلي:



وكان من وراء ذلك الشركة الأمريكية التي تدير النطاق (.com) حيث أوقفت ليومين تقديم الخدمة لموقع المصرف التجاري السوري، وذلك على الرغم من كون سجلات الهيئة العالمية للأسماء والأرقام (ICANN) تُظهر بأن الاسم محجوز لصالح المصرف حتى بداية العام ٢٠١٠، وجاء رد المصرف التجاري السوري بأن "آخر ردت الفعل الأمريكية على البنك هو منعنا من استعمال صفة الموقع: www.cbs-bank.com،" وعليه تم تخصيص نطاقات جديدة لموقع المصرف موضحة بمايلي :



حيث دعا المصرف التجاري السوري المتعاملين مع الموقع إلى استبدال (.com) بـ (.sy) بحيث أصبح عنوان الموقع "من الآن وصاعداً" www.cbs-bank.sy. واللاحقة (.sy) هي اللاحقة الخاصة بسورية وتستطيع أن تضيف أي نطاق يتبع لها دون أي تدخل خارجي.

٢- الأموال المنفولة أو غير المنفولة التي تمتلكها الدولة المستهدفة في الخارج أو تلك الأصول التي تعود ملكيتها لهيئات أو أشخاص يمكن أن يؤثروا على صناعة القرار في الدولة المستهدفة.

عند مراجعتنا لأنظمة العقوبات الاقتصادية المختلفة نجد أن قرارات حجز الأموال ووضع اليد على ممتلكات الجهة المستهدفة هي في طليعة قرارات العقوبات، ودافع ذلك كي لا تتمكن الجهة صاحبة هذه الأم- وال م- ن إيجاد الوقت الكافي لتحويل أموالها أو نقل ملكيتها، كما تهدف قرارات الحجز هذه إلى حرمان الدولة المعاقبة- من ريع هذه الأموال سواء إذا كان هذا الربيع بمثابة فوائد أو عوائد استثمارية، وفي أحيان كثيرة ف- إن ق- رار تجميد الأصول الخاصة بالجهة التي تتم معاقبتها يترك المجال مفتوحاً لإدارة هذه الأصول لتحقيق- ق مكاس- ب وعوائد يمكن من خلالها تغطية مصاريف فرض وتطبيق العقوبات الاقتصادية المقررة.

وجدنا في النموذج الإيراني يتم تجميد الأموال تحت غطاء أن هذه الأموال تساهم ب- شكل مباشر- ر أو غير- ر مباشر في تمويل البرنامج النووي الإيراني، وفي حالة كوبا تم تجميد الأموال تحت ذريعة أن النظام الك- وبـي يستخدم عوائدها في قمع الشعب الكوبي ومصادرة حرياته، وفي النموذج ال- سوري ف- إن ملاحقة- الأم- وال والأصول السورية في الولايات المتحدة يتم بذريعة أن هذه الأموال تحمل شبهة دعم وتمويل الإرهاب، وفي وقت لاحق وبشكل غريب دخلت ذريعة جديدة على قاموس تبرير قرصنة الأموال وهي مكافحة الفساد وإيقاف استغلال النفوذ وهذا ما استخدمته الإدارة الأميركية ضد بعض رجال الأعمال السوريين.

هذا ويتم بشكل دوري رفع تقارير إلى الكونغرس الأمريكي عن الأصول الأجنبية الموجودة في الولايات المتحدة والتي تعود عائلتيها إلى مجموعة الدول التي تتهمها الولايات المتحدة بدعم الإرهاب، والجدول التالي يبين قيمة الأصول التابعة لكل من هذه الدول والموجودة في الولايات المتحدة [٣٥]:

الجدول رقم (٣-٩): الأصول المجمدة في الولايات المتحدة للدول المتهمه بالإرهاب (مليون دولار)

تسلسل	اسم الدولة	الأصول المجمدة لعام ٢٠٠٥	الأصول المجمدة لعام ٢٠٠٦
١	كوبا	268.3	196.1
٢	إيران	1.4	1.1
٣	كوريا الشمالية	30.5	31.7
٤	السودان	68.2	80.6
٥	سورية [٣٦]	249	249
	المجموع	٦١٧.4	٥٥٨.5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الخزانة الأمريكية

³⁵ - U.S. Department of the Treasury, Office of Foreign Assets Control, Assets in the United States of Terrorist Countries and International Terrorism Program Designees, TERRORIST ASSETS REPORT, Report to Congress-2006.

³⁶ - Source: Calendar Year 2000 Annual Report to the Congress on Assets in the US Belonging to Terrorist Countries or International Terrorist Organizations, (January, 2001), OFAC, Department of the Treasury.

يضاف إلى ماسبق أن بعض الأصول التي تتهمها الولايات المتحدة بأنه يتم استعمالها لتقديم الدعم للمنظمات الإرهابية قد تكون موجودة في الولايات المتحدة أو في أي دولة من أنحاء العالم، حيث أدت الولايات المتحدة جهازاً رفائياً بهدف ملاحقة هذه الأصول حول العالم والعمل بجميع الطرق على تجميد هذه الأصول - أو مصادرتها، وتبين التقارير إلى أنه تم لغاية العام ٢٠٠٢ تجميد ما يقدر بـ (١١٣) مليون دولار أمريكي - تعود إلى ما يزيد على (٥٠٠) حساب بنكي متهم بالإرهاب^[٣٧]، ويمكن هنا أن نشير إلى أن الأصول المجمدة في الولايات المتحدة والتي تعتبرها الحكومة الأميركية، أنها تمول المنظمات الإرهابية - وتتكون مملوكة - لأشخاص محددين أو لجمعيات خيرية، وحتى أن عائديتها يمكن أن تكون لدور أيتام أو لرعاية أسر الشهداء ((من بين ذلك مؤسسة الشهيد، وجمعية القرض الحسن الخيرية في لبنان.. الخ))، ونعرض هذه البيانات - من خلال الجدول التالي^[٣٨] :

الجدول رقم (٣-١٠): الأصول المجمدة في الولايات المتحدة لمؤسسات وكيانات وأشخاص متهمين بالإرهاب

تسلسل	اسم المنظمة	التسمية الأميركية	الأصول المجمدة (دولار أمريكي)			
			2003	2004	2005	٢٠٠٦
١	القاعدة	AL-QAIDA	771,956	3,889,655	7,457,579	7,764,452
٢	حماس	HAMAS	5,196,634	5,893,101	6,201,874	8,405,981
٣	مجاهدي خلق	MUJAHEDIN-E KHALQ ORGANIZATION	--	90,073	108,255	109,565
٤		NEW PEOPLE'S ARMY	--	3,750	3,750	3,750
٥	الجهاد الإسلامي	PALESTINIAN ISLAMIC JIHAD	17,746	17,746	18,795	19,044
٦		KAHANE CHAI	201	201	201	201
٧	طالبان	TALIBAN	5,394	1,809	2,648	2,648
٨	حزب الله	HIZBALLAH	--	--	--	108,176
المجموع			5,991,931		13,793,102	16,413,733

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الخزانة الأميركية: U.S. Department of the Treasury.

والجانب الجديد في قرارات ملاحقة الأموال الأجنبية هو استهدافها أشخاص معروف قريبهم من السلطات وصنّاع القرار في البلاد المستهدف بالعقوبات، وهذا من شأنه كما يعتقد من يدير دفة العقوبات الاقتصادية أن يخلق شرخاً بين إدارة البلاد المعاقب والموالين له في الداخل الذين تضررت مصالحهم نتيجة العقوبات وهـذا يولد ضغطاً إضافياً تعتقد الجهة الفارضة للعقوبات بأن من شأن ذلك أن يسرع في اقتناع الجهة المستهدفة بأن تغيير سلوكها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجية كما بقية أنواع العقوبات الاقتصادية قد تولد رد

37 - Press Release, Office of the Press Secretary, Fact Sheet: News About the War Against Terror (Nov. 16, 2002), <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/11/print/20021116-1.html> [hereinafter White House Fact Sheet].

38 - U.S. Department of the Treasury, Office of Foreign Assets Control ... OP-Cit.

فعل عكسي، أي أنها يمكن أن تزيد اللحمة بين السلطة والموالين لها باعتبارهم أصبحوا جهة واحدة م- تستهدف من العقوبات، وهذا يدفع هؤلاء الأشخاص إلى سحب أموالهم من الخارج وإعادتها إلى بلادهم خشية ملاحقتها، ما يعزز من مكانتهم داخل الدولة ويقربهم أكثر من أصحاب القرار بدل حصول العكس.

إن قرارات تجميد ومصادرة الأموال التي أصدرتها الولايات المتحدة ضد سورية كانت في معظمها تظ- ول أشخاصاً وجهات سياسية أو عسكرية، وهذه الجهات بطبيعة الحال لم يكن لديها أي أصد- ول في الولايات المتحدة لأنها معروفة بإمكانية استهدافها، وبالتالي بقيت القرارات هذه من باب الدعاية وال- ضغوط النفسية والإعلامية، أما عن التحول المفاجئ الذي شهدته العقوبات الأميركية باستهدافها رجال الأعمال فقد كان ه- ذا القرار الأول من نوعه لأشخاص سوريين لا يتعاطون بالشأن العام، وعلى الرغم من عدم وجود أي أصد- ول مالية مودعة في البنوك الأميركية ليتم الحجز عليها، إلا أن قرارات الحجز ومنع التعامل تُعتبر مقدمة لفرض عقوبات على مؤسسات سورية خاصة وشركات مملوكة للقطاع الخاص وتدار بالكامل بعيداً ع- ن الأجه- زة الحكومية السورية، ومن هذه المؤسسات شركة (SES International Corp) التي تعمل بمجال الاس- تيراد والتصدير، وشركة "راماك" المختصة بإدارة الأسواق الحرة وتعاملاتها التجارية جميعها بالدولار الأميركي- ي، وأيضاً شركة الاتصالات الخليوية السورية "سيرياثل"، ومن المتوقع أن تؤثر العقوبات على ه- ذه الشركات لحاجتهم في عملهم إلى البضائع والتكنولوجيا التي قد تكون ذات منشأ أميركي حصري.

وتقدر الإحصائيات الرسمية الأميركية أن الأصول السورية الموجودة لديها تتوزع وفق التالي:

الجدول رقم (٣-١): تقديرات الأصول السورية الموجودة في الولايات المتحدة

	طبيعة الأصول السورية في الولايات المتحدة	قيمة الأصول (مليون دولار)					
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
١	إفصاح وزارة الخزانة الأميركية ع- ن رأس المال الدولي في النظام الاحتياطي الفدرالي	34.0	33.0	-	65.0	86.0	58
٢	مسح الحصص الأجنبية ل- اسندات المالية الأميركية	19.0	24.0	-	20.0	43.0	43
٣	إقرارات الخزانة الأميركية عن رأسمالها الدولي	2.0	3.0	-	-	4.0	3
المجموع		51.0	54.0	58.0	85.0	133.0	104

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد ببيانات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية: U.S. Department of the Treasury, Office of Foreign Assets Control

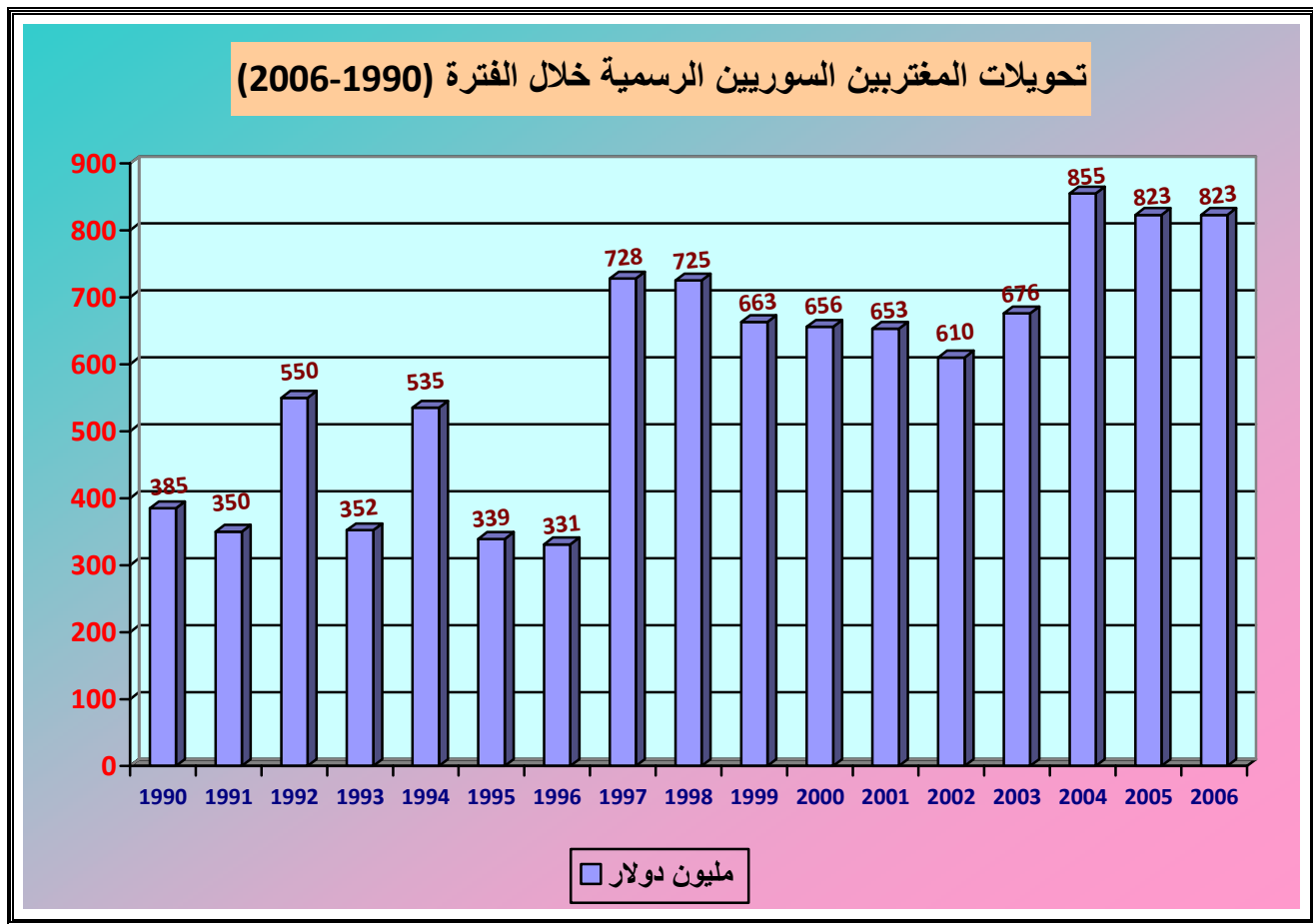
لقد كانت الأصول السورية المذكورة في العام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ تزيد على مئة مليون دولار ولكن وبمجرد صدور قانون محاسبة سورية نجد أن هذه الأصول قد بدأت بالتناقص لتصل بعد سنتين من العقوبات إل- ى حدود الخمسين مليون دولار.

٣ - فنوات التحويل المالي وفوائد إدارة التحويلات إلى البلاد المستهدفة.

في الوقت الذي يكون فيه من الصعوبة تقييد منابع التمويل المالي للدول المستهدفة بالعقوبات، يكون الخيار المتاح أمام فارضي العقوبات الاقتصادية هو استهداف فنوات التحويل، وبالتالي فإن فنوات التحويل الرسمية المتمثلة بالمصارف وشركات تحويل الأموال ستكون في مقدمة الاستهداف من خلال وضع القيود الإدارية والكمية على نشاطاتها في تحويل الأموال إلى البلاد الخاضع للعقوبات، كما أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، وإنما يتم العمل على تقييد فنوات التحويل غير الرسمية أيضاً (حقائب السفر، مكاتب التحويل غير المرخصة،.... الخ).

تتركز ضغوط العقوبات على الجهات والدول التي تنطلق منها التحويلات دون غيرها، حيث تكون مصادر التحويلات تجمعات إقليمية ودولاً محددة بذاتها دون غيرها (الجزائر والمغرب وتونس ٨٠% من التحويلات تأتيها من أوروبا، في حين لبنان وسورية ومصر فإن تحويلاتهم تأتي بنسبة كبيرة من الخليج العربي ونحو ١٠% من أوروبا)^[٣٩]، وعليه فإن عملية ملاحقة تطبيق العقوبات المالية الخاصة بالتحويلات تنشط في دول المصدر بحيث يتم سن التشريعات ووضع القوانين التي تضمن تطبيق هذه العقوبات، فنجد على سبيل المثال قرارات بوضع سقف للمبلغ المسموح تحويله شهرياً أو سنوياً من الأفراد إلى الدولة الخاضعة للعقوبات. وتشمل العقوبات التي تستهدف فنوات التحويل المالي، وضع قيود على المصارف بوجوب إخطار جهات مالية دولية، قبل القيام بتحويل أي مبلغ تزيد قيمته عن مقدار محدد، وأخذ موافقة هذه الجهات قبل إتمام عملية التحويل إلى البلاد المعاقب، وفي نموذج العقوبات الأمريكية على سورية فإن الوضع القائم الآن يقتصر على تقييد التحويلات إلى المصرف التجاري السوري والتهديد بأن أي جهة تتعامل مع هذا المصرف ستكون مصالحتها مهددة في الولايات المتحدة، وستكون عرضة لدفع الغرامات، كما أن تحويل المبالغ الكبيرة من الولايات المتحدة إلى سورية يواجه تقييداً من قبل وزارة الخزانة الأمريكية التي ترفض السماح بتحويل هذه المبالغ، ولكن وفي بداية العام ٢٠٠٩ وتزامناً مع التغييرات السياسية الأمريكية، وافقت وزارة الخزانة الأمريكية على تحويل مبلغ (٥٠٠) ألف دولار إلى جمعية في سورية ترعى الأطفال المصابين بالسرطان، وأما ما يخص عمليات التحويل الأخرى للمبالغ الصغيرة فإن الأمر مازال مقتصر على جمع المعلومات ومراقبة تحركات هذه المبالغ لمعرفة مصدرها ووجهتها، ولذلك نجد في حالات كثيرة أنه يتم تحويل المبالغ الكبيرة إلى دول مجاورة عن طريق الفنوات الرسمية لينتج بعد ذلك إدخالها إلى الفطر من خلال فنوات غير رسمية، وذلك تفادياً لأي مساءلة أو شبهة مستقبلية لأصحاب هذه الأموال.

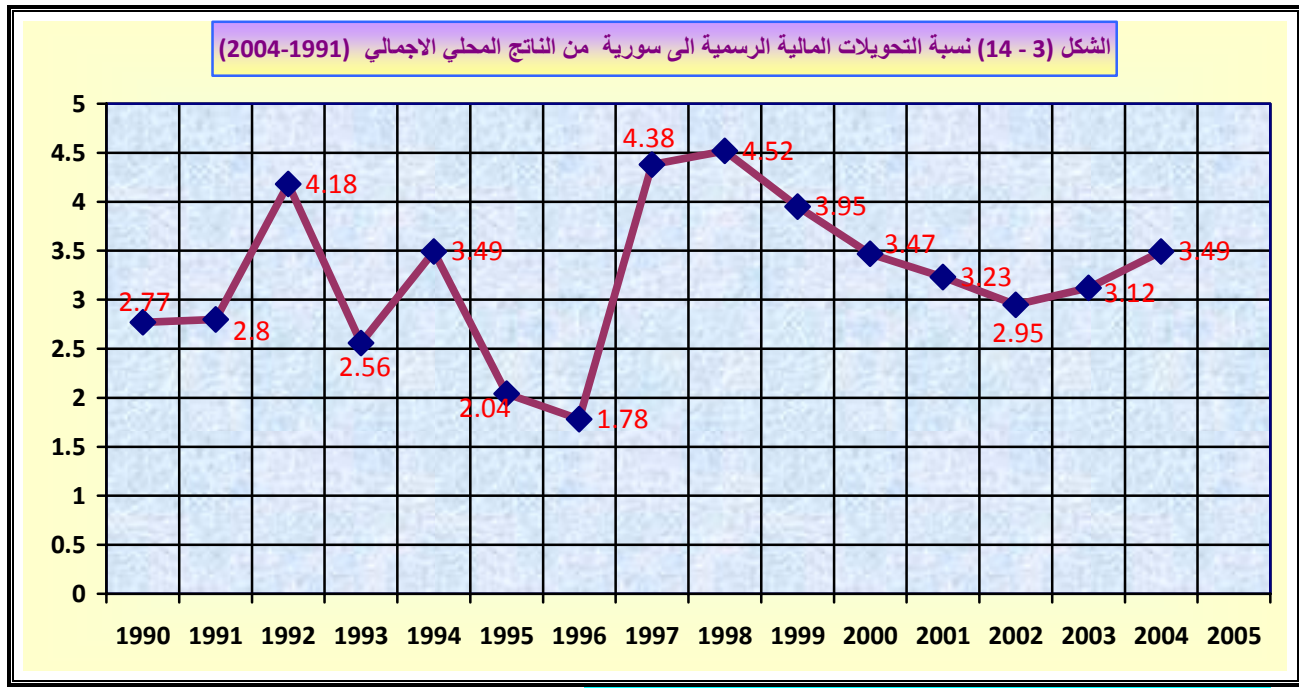
وبشكل عام فإن العقوبات على سورية ضيقت الخناق قليلاً على حركة الأموال القادمة إلى القطر، ولكن لا يمكن لها هذا التأثير الكبير، نظراً لعدم وجود أي مضاعفات سلبية كتآكل احتياطي العملات الصعبة أو مشاكل عدم توفر السيولة لتغطية المستوردات.... إلخ، ومن خلال البيانات الرسمية التي حاولت رصد قنوات التحويل الرسمي لأموال السوريين في الخارج نجد من خلال الشكل البياني التالي أن هذه التحويلات بطابعها الرسمي، وعلى الرغم من العقوبات، لم تُصب بانتكاسة وإنما استمر نمو تدفقها طوال فترة العقوبات (الشكل ٣-١٣) [٤٠]:



مما سبق نلاحظ أنه ومع اشتداد العقوبات في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ وعلى الرغم مما صدح به صدور قرار محاسبة سورية من ضغوط فإن التحويلات الرسمية استمرت بالتدفق إلى سورية لترتفع من نحو (٦١٠) مليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى (٨٥٥) مليون دولار عام ٢٠٠٤، وذلك بحسب إحصائيات البنك الدولي الذي أشار إلى أن هذه التحويلات الرسمية تشكل جزءاً بسيطاً من إجمالي التحويلات التي لا يمكن إدراجها بالكامل بسبب طابعها غير الرسمي، ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه وعلى الرغم من ذلك، ون التحويلات المالية الرسمية القادمة إلى سورية لم تنخفض بقيمتها المطلقة، إلا أن نسبة مساهمة هذه التحويلات

٤٠ - تقرير البنك الدولي ٢٠٠٧: www.worldbank.org/prospects/migrationandremittances

الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بشكل ملحوظ خلال العامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ لتُعاود هــه النسبة بالارتفاع بعد ذلك، وهذا نبينه بالشكل البياني التالي (٣-١٤)^[٤١] :



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاستناد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

بالإضافة إلى أثر العقوبات في خفض قيمة التحويلات، هناك جانب تلعبه هذه العقوبات في التأثير على طبيعة التحويلات أيضاً، ففي الغالب تساهم العقوبات في زيادة التحويلات غير الرسمية مقابل التحويلات الرسمية التي تتعرض للقيود والرقابة من جراء العقوبات، وعليه فإن انخفاض قيمة التحويلات الرسمية أو تراجع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي قد يكون تفسيره الأساسي هو تغير في طبيعة هذه التحويلات واعتمادها على الطرق غير الرسمية في الوصول إلى سورية، وهذا مما لا يمكن حصره بالإحصاءات والأرقام.

ومما ساعد سورية على تجاوز محنة تقييد التحويلات المالية إليها هو عدم تمركز هــه التحويلات في الولايات المتحدة التي كان لها أن تتحكم بهذه التحويلات بشكل كبير كما فعلت مع كوبا، ولكن بالعكس من ذلك فإن التحويلات المالية القادمة إلى سورية تأتي في معظمها من دول قريبة مثل لبنان والخليج العربي ودول أخرى منتشرة في أنحاء أوروبا وهذا يصعب على أي نظام عقوبات من تقييد هذه التحويلات.

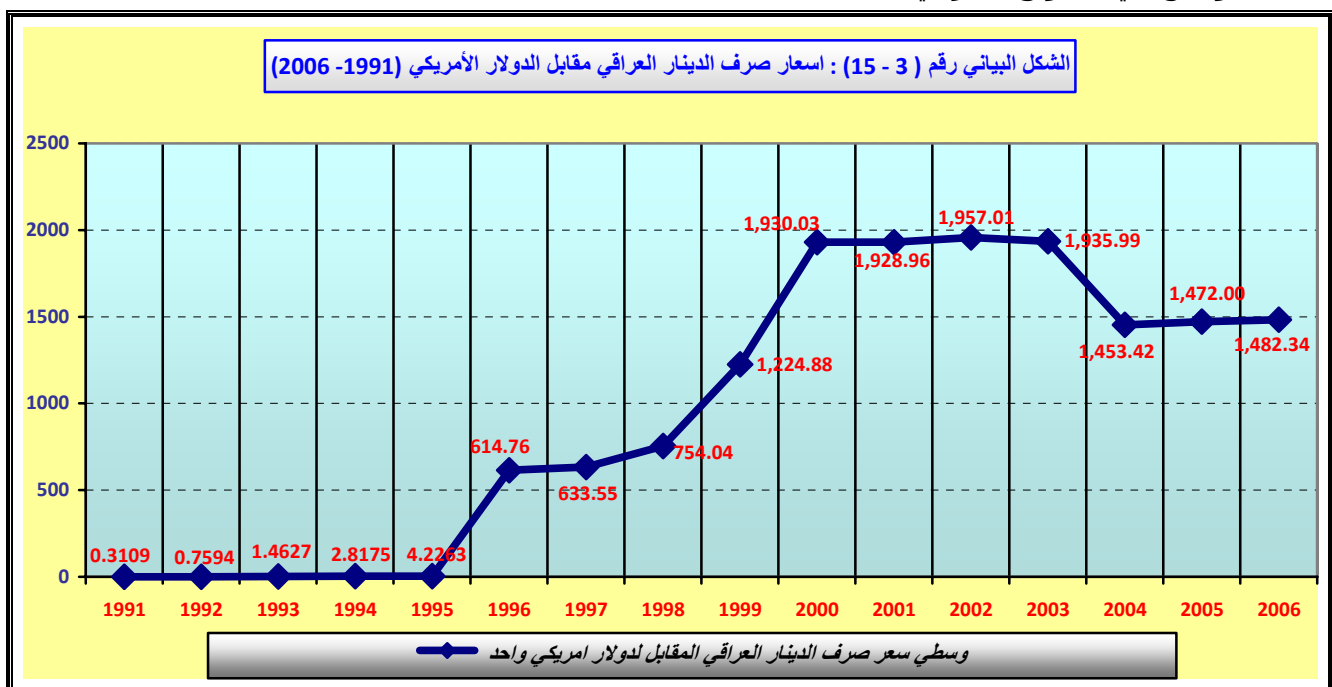
⁴¹ - تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦، الفصل العاشر، الملحق رقم (٢/١٠)، الصفحة ١٩٣.

٤ - استهداف العملة الوطنية.

في جميع نماذج العقوبات الاقتصادية التي درسناها سابقاً وجدنا أن العقوبات الاقتصادية أدت بشكل ملحوظ إلى انخفاض القيمة الشرائية لعملة البلد الخاضع للعقوبات، وانهيار أسعار صرفها مقابل العملات الأجنبية في بعض الحالات، وتعتبر الاضطرابات في أسعار الصرف نتيجة طبيعية لأي قرار عقوبات مهما كانت طبيعته، نظراً للحساسية العالية لأسواق المال تجاه أي متغيرات اقتصادية أو سياسية تتعرض لها أي دولة من الدول، وفي هذا السياق يمكن لنا أن نميز بين حالتين في تأثير العقوبات:

الحالة الأولى تتمثل في هزات مترافقة لصدور العقوبات تكون بمثابة تداعيات طارئة لا تلبث أن يزول أثرها بعد فترة في حال كانت العقوبات ذات فعالية محدودة واقتصاد الدولة المستهدفة يمتلك من القوة ما يكفي لاستعادة التوازن.

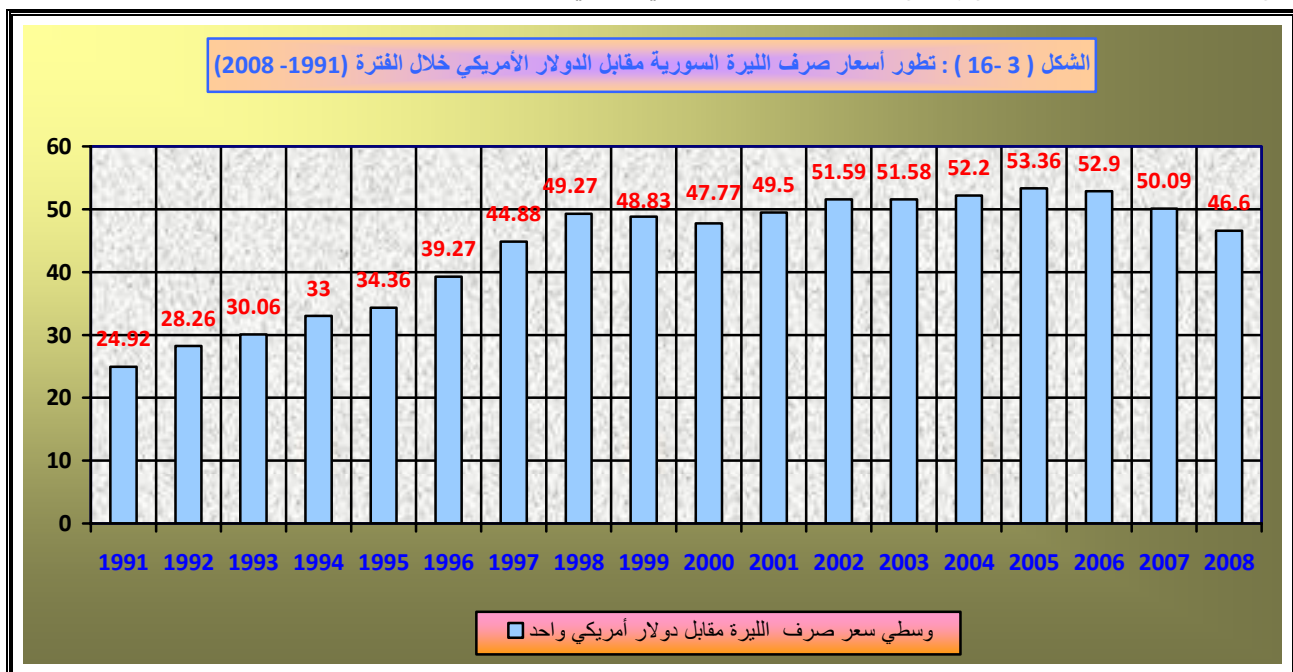
أما الحالة الثانية فنجد أن العقوبات تسبب انهياراً حقيقياً في العملة الوطنية للدولة المستهدفة ويـستمر هـذا الانهيار يوماً بعد يوم دون التمكن من إيقافه أو العودة إلى ما كان عليه الأمر قبل العقوبات، وتكـون كـل الحلول المتاحة غير نافعة بسبب شدة العقوبات وبسبب ضعف بنية وهيكـل الاقتصاد، وهذه الحالة وجـدناها بشكل واضح في النموذج العراقي^[٤٢]:



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاستناد على بيانات صندوق النقد العربي.

⁴² - صندوق النقد العربي، إحصائيات، مؤشرات اقتصادية، أسعار صرف العملات المحلية أمام الدولار (متوسط الفترة).
http://www.amf.org.ae/amf/website/pages/XlsToHtmlViewer.aspx?filename=uploads/Docs/ECONOMIC%20DEPT/Eco_Ind/BOPFRM01.xls&xlsType=2

وحتى في حالات عدم استهداف العقوبات للعملة المحلية بشكل مباشر، إلا أن أسعار الصرف تكـون ذات حساسية عالية وتتأثر سريعاً بشكل مباشر أو غير مباشر بالعقوبات الاقتصادية مهما كان شكلها وطبيعتها. وفي حالات كثيرة فإن مجرد التهديد بفرض العقوبات يولد اضطرابات في أسعار الصرف لتـأثير العالمـل النفسي لدى المدخرين وأصحاب رؤوس الأموال الذين يسارعون في الغالب إلى استبدال أرصدهم من العملة الوطنية وتحويلها إلى العملات الدولية ما يزيد من عرض العملة الوطنية ويزيد من الطلب على العملة الصعبة، ونتيجة محدودية موارد العملات الصعبة، التي تكون العقوبات سببا في تقييد إيراداتها، تصاب أسعار الصرف باضطرابات شديدة تنعكس بشكل سلبي على كل نواحي الاقتصاد الوطني في البلد المستهدف. ونقوم فيما يلي بتتبع تطور أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة زمنية ممتدة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٨ في محاولة لمعرفة مدى ارتباط تغيرات أسعار الصرف بمراحل تطـور العقوبات الاقتصادية على سورية وهذا يبينه الشكل البياني التالي (٣- ١٦):



من الشكل البياني السابق نلاحظ انخفاض قيمة الليرة السورية أمام الدولار خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٦ وبشكل تدريجي ومتصاعد، وكان للتهديد بفرض العقوبات الأممية على خلفية اغتيال رفيق الحريري الأثر الكبير على تدهور سعر الصرف والتسبب بخسائر كبيرة للمدخرين السوريين الذين حولوا أرصدهم إلى الدولار ثم خسروا نتيجة شرائهم الدولار بأسعار عالية، في تلك الفترة وهذا نلاحظه واضحاً في بيانات العام ٢٠٠٥ من الشكل أعلاه، إلا أنه وبعد العام ٢٠٠٦ نجد أن سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار قد تحسن بشكل ملحوظ لينخفض دون حاجز الخمسين ليرة مقابل الدولار الأمريكي الواحد ليصل وسطى سعر الصرف إلى (٤٦) ليرة مقابل الدولار في العام ٢٠٠٨، ويرجع تحليل ذلك إلى عدة أسباب منها انخفاض قيمة الدولار في الأسواق العالمية، وتحويلات الأموال القادمة للاستثمار في القطاع

العفاري في سورية وخاصة من دول الخليج ما زاد من عرض الدولار في السوق السورية، ويضاف إلى ذلك قيام الحكومة السورية بتحويل احتياطها وتجارتها الخارجية إلى اليورو بدلاً من الدولار كرد على قرار سابق أصدرته وزارة الخزانة الأمريكية يمنع المصرف التجاري السوري من التعامل بالعملة بالأمريكية.

خامساً: أثر العقوبات الاقتصادية على قطاع الطاقة.

لقد خصت الولايات المتحدة الأمريكية قطاع الطاقة باهتمام بالغ في سياستها الخارجية، وكان على الدول هناك لجان ومستشارون في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، مدعومون من لوبي النفط وشركات الطاقة الأمريكية، تقدم تصوراتها لتوجيه السياسات الأمريكية باتجاه ضمان مزيداً من السيطرة على مصادر الطاقة في العالم بما يؤثّر احتياجات السوق الأمريكية ويمنع من وقوع هذه المصادر في أيدي أي من الدول والجهات المنافسة على الساحة العالمية.

بناءً عليه فليس من المستغرب نمو فكر مستقل لعقوبات الطاقة (Energy Sanctions) عن سياسات العقوبات الاقتصادية، ولكن هذا التمايز لا يحمل طابع التناقض، وإنما هناك توافق عام بين هاتين السياستين، ويمكن القول إنه في بعض الأحيان يكون الدافع الاقتصادي، ومصلح الاحتكارات النفطية الأمريكية، وسياسات السيطرة التي تنتهجها الولايات المتحدة على مصادر الطاقة، هي المحرض وراء فرض عقوبات الطاقة وليس الموقف السياسي للدولة المعاقبة. وفي جميع الأحوال فإن عقوبات الطاقة بما تشكله من أهمية ضمن القطاعات التي تستهدفها عادةً العقوبات الاقتصادية لا يقتصر أثرها على تقييد الإنتاج أو الاستثمارات الأجنبية أو القدرة التكريرية فحسب، وإنما قد تستهدف أيضاً كما في حالة كوريا الشمالية قيوداً على استهلاك الطاقة، وفي دراستنا المقارنة هذه للنموذج السوري نجد أن **عقوبات الطاقة الأمريكية على سورية جاءت ضمن السياق العام للعقوبات الاقتصادية الأمريكية، ولم يتم التركيز عليها بشكل مستقل كما حصل في النموذج الليبي والإيراني بوضع سقف للمبالغ المسموح للشركات الأجنبية أن تستثمرها في قطاع الطاقة، كما لم يتم فرض قيود على تصدير أو استيراد النفط كما رأيناه في النموذج العراقي، إلا أن عقوبات الطاقة على سورية جاءت ضمن التوجه المعروف للعقوبات الاقتصادية الأمريكية في ممارسة الضغوط على سورية والتأثير في نواحي الاقتصاد الحساسة ومحاولة عزل سورية عن العالم الخارجي، فمجرد كون سورية موجوداً على لائحة الدول الداعمة للإرهاب وبموجب القانون (104-132) الذي أصدره الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في ١٩٩٦/٤/٢٤ الذي يعيّر تعامل أي مواطن أمريكي مع جهات متهمّة بالإرهاب بمثابة جريمة مالية^[٤٣]، فإن من شأن ذلك أن يشكّل هاجساً لدى الشركات الأمريكية والمستثمرين وتدفعهم للإحجام عن القدوم إلى سورية وممارسة أي نشاط سواء في قطاع الطاقة أو غيره، ويضاف إلى ذلك الخشية من أن تمتد العقوبات التي فُرضت بموجب قانون محاسبة سورية لتشمل قطاع الطاقة والاستثمار.**

إلا أن التغاضي الأمريكي عن تطبيق بعض قوانين العقوبات ومنح التراخيص لبعض الشركات (شركات الطاقة خصوصاً) للسماح لها بمزاولة الأعمال في سورية جعل العلاقات مستمرة، ولم تنقطع بشكل كامل لأن في ذلك مصلحة للشركات والاقتصاد الأمريكي. وفيما يلي نبين المسار العام الذي شهده تطور قطاع الطاقة في سورية خلال المراحل المختلفة والظروف والمتغيرات التي تؤثر في هذا القطاع. مع الإشارة إلى أنه سنتطرق إلى موضوع الطاقة الكهربائية والطاقة النووية لأنها كانت أيضاً محل استهداف من قبل العقوبات الأمريكية على سورية، ولكن نبدأ أولاً بدراسة قطاع النفط والغاز.

بدأ إنتاج النفط محلياً في سورية مع بداية العام ١٩٦٨، وسمح للشركات الأجنبية بالعمل في سورية منذ عام ١٩٧٤ ولكن كان إنتاج النفط في معظمه من النوع الثقيل، ولم يتم إنتاج النفط الخفيف حتى عام ١٩٨٤ حيث ازداد الإنتاج بنسب عالية وزادت حصة الصادرات النفطية بعد العام ١٩٨٥، وأصبح النفط بالإضافة للغاز يشكّل المصدر المهم للطاقة في سورية (النفط ٧٥% والغاز بنسبة ١٨% والطاقة الكهرومائية بنسبة ٧%)^[٤٤] وبالتالي يمكن لنا أن نميز بين ثلاث مراحل مر بها قطاع النفط السوري:

الأولى: مرحلة ما قبل التأميم (عام ١٩٦٤).

الثانية: مرحلة التأميم وتمتد (١٩٦٤-١٩٧٤).

الثالثة: مرحلة التعديل واعتبار الشركات الأجنبية فاعلاً حقيقياً، وتمتد منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن. ويهمننا في دراستنا هذه المرحلة الثالثة لأن هذه الفترة شكّلت النشاط الرئيسي للـشركات الأجنبية كما أن العقوبات الاقتصادية على سورية لم تكن قد بدأت قبل هذه الفترة، ولكن سنقوم فيما يلي باستعراض الشركات الأجنبية العاملة بالطور عبر المراحل المختلفة نظراً لما تتميز به عقود النفط من ميزات مختلفة عن غيرها مثل طول مدة العقد، وقيام الشركة بتأسيس بنية تحتية كبيرة لتتمكن من البدء بعملها، وهذا يجعل من المفضل أن يستمر النشاط وتتجدد العقود لفترات أطول.

- في عام ١٩٣٣ حصلت شركة (منهل الأمريكية) على امتياز للتنقيب، وأجرت بعض المـسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية، ثم حفرت ٦ آبار في تركيب "قطاع" كراتشوك في شمال شرق سورية، وتم الحصول على أول تدفق تجاري من كراتشوك عام (١٩٥٦-١٩٥٧).^[٤٥]

- يضاف إلى ذلك قيام شركة (كونكوريا الألمانية) بحفر ١٢ بئراً نفطياً.

- كما تم بالتعاون مع مؤسسة إكسبورت السوفيتية وضع خريطة جيولوجية للقطاع بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١، بالإضافة إلى أعمال استكشافية في شمال شرقي سورية تم تأكيد وجود النفط والغاز فيها.

- في العام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٣٣/١٩٦٤، الذي ينص على أنه: (يمنع إعطاء أي امتياز لاستثمار الثروات المعدنية والنفطية لأي شخص طبيعي أو اعتباري)، لتكون سورية بذلك أول بلد عربي يؤمّم قطاعه النفطي.

٤٤ - د. زياد عريش، السياسات النفطية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرين، دمشق، ٢٠٠٧، ص(٣).

٤٥ - د. أحمد معلا، استخراج واستثمار النفط والغاز في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشر، ٢٠٠٤/٣/٣٠.

بعد ذلك لجأت سورية في منتصف الستينيات إلى استثمار الثروة النفطية بمساعدة دول المنظومة الاشتراكية (عقود المساعدات الفنية، أي تحصل الشركات على التعويض نقداً، أو كميات من النفط المنتج، مقابل خدمات محددة)، حيث وضعت برنامجاً استثمارياً لتطوير الحقول، وإنشاء شبكة أنابيب تربط حقل كرات-شوك بمرفأ طرطوس، وتجهيز مصفاة حمص، وبدأ إنتاج النفط في عام ١٩٦٨ بـ ٢٠ ألف ب/ي ليصل إلى ١٩٢ ألف ب/ي عام ١٩٧٦.^[٤٦]

ولكن وفي الفترة بعد عام ١٩٧٣ ظهرت حاجات تنموية اصطدمت بنقص التكنولوجيا، ورؤوس الأم-وال، والخبرة المتكاملة في الشؤون النفطية، وارتفاع نسبة المستوردات النفطية إلى المستوردات الكلية، ترافق ذلك مع عدم القدرة على استكشاف أكثر من (٨%) من المناطق المفتوحة للتنقيب، ما اضطر الحكومة السورية إلى دعوة الشركات الأجنبية عام ١٩٧٤، (ما سمي حينها بسياسة الانفتاح)، والتي أعطت الشركات الأجنبية الحق في الوصول إلى المصادر النفطية عن طريق عقود تقاسم الإنتاج، على أن تتحمل تلك الشركات مخاطر التنقيب، ونفقات التنمية والإنتاج، مقابل حصة من الخام - عيناً أو نقداً - تعويضاً لخدماتها.

واحتفظت الشركة السورية للنفط بالتراكيب التي مثلت أعلى درجة احتم-ال، وفتحت الم-ناطق الأخرى للشركات الأجنبية. وفي عام ١٩٧٤ تم التعاقد مع شركة Rompetrol الرومانية، وحتى عام ١٩٩٢ تم التوقيع على ٢٧ عقداً نفطياً، لتليها فترة انقطاع استمرت من عام ١٩٩٢ لغاية عام ٢٠٠٠، لم يوقع خلالها إلا على عقد كونوكو الأمريكية (معمل الغاز بقيمة ٤٣٠ مليون دولار)، لتحصل الشركة البلغارية م-ول (Mol) والكرواتية إينا (INA) على عقود تنقيب وإنتاج بعد هذا الانقطاع، وتتوالى بعدها ع-ودة اهتمام الشركات النفطية الدولية، حيث تم التوقيع منذ عام ٢٠٠٣ حتى نهاية عام ٢٠٠٦ على (١٤) عقداً جديداً م-ع شركات الاستكشاف والإنتاج الدولية.^[٤٧] تعمل جميع هذه الشركات في مجالات الاستكشاف والتنقيب وتنمية الإنتاج من النفط والغاز وهي: شركة إينا نفتابيلين الكرواتية، وشركة ديفون إنرجي الأمريكية وشركة IPR الأمريكية، وشركة ONGC وفيدبش الهنديتين، شركة HBSI التونسية، وشركة ستراتيك إنرجي، وشركة CNOPC الصينية، وشركة دبلان وشركة بتروكندا الكنديتين، وشركة نيكرو الكندية، شركة دين-ون الأمريكية، وشركة ستاندرز بتروليوم الأمريكية، وشركة اكسون موبيل الأمريكية، وشركة سيوزنفت غاز الروسية، وشركة غولف ساندز النفطية البريطانية، ويضاف إلى ماسبق وجود شركتي توتال الفرنسية وشل الهولندية العاملتين بشراكة مع الشركة السورية للنفط.

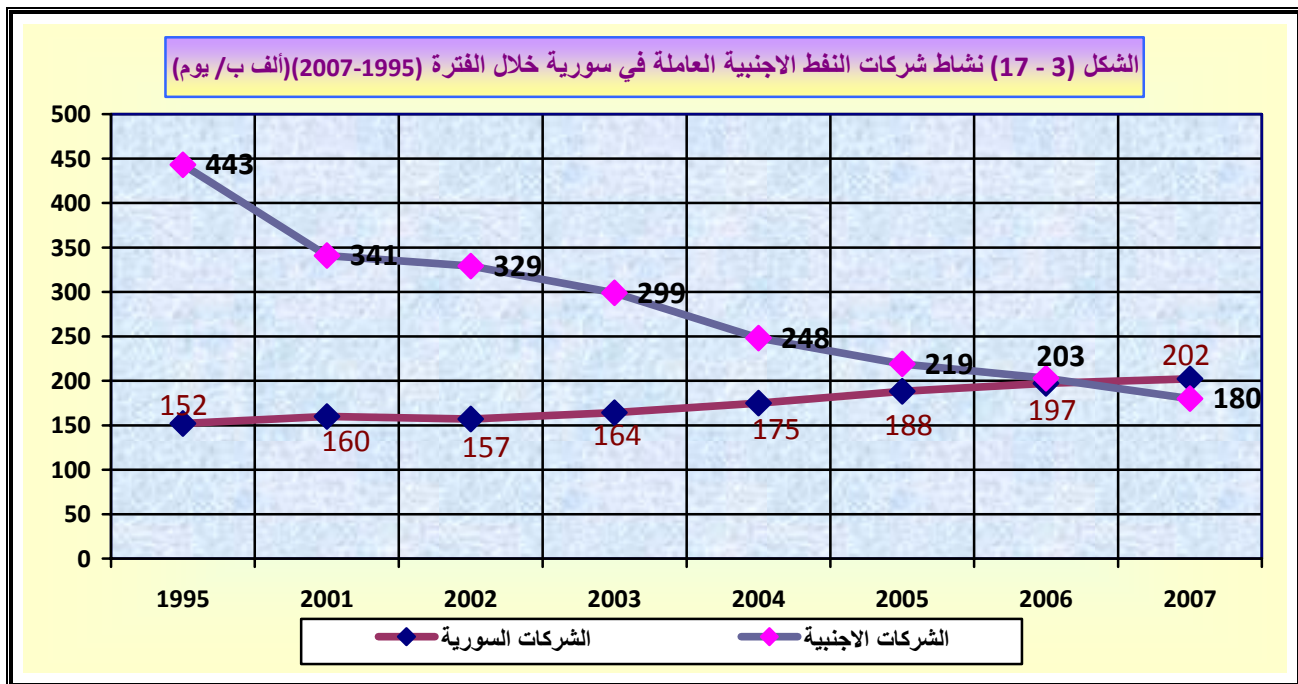
وبالتالي نجد أن العقوبات الاقتصادية لم تؤد إلى انقطاع كامل لأعمال الشركات النفطية الأجنبية في سورية ولكن يمكن ملاحظة أن نشاط هذه الشركات قد تقلص في بعض المراحل، وذلك يرجع لعوامل تتعلق بطبيعة العقود وطبيعة الجدوى الاستثمارية من بعض المشاريع، ولم يكن لعوامل العقوبات الاقتصادية أو ال-ضغوط الأمريكية الأمر الحاسم في قرارات الشركات الأجنبية الراغبة في العمل في سورية، بالنسبة لتشاء الشركات

٤٦ - د. زياد عريش، السياسات النفطية في سورية، مرجع سابق.

٤٧ - د. زياد عريش، السياسات النفطية في سورية، مرجع سابق.

الأمريكية الجنسية التي كانت تواجه مشكلة توريد قطع الغيار والمعدات والتكنولوجيا الأمريكية الخاصة بأعمال الإنتاج النفطي، وهذا الأمر رأيناه مع انتهاء شركة كونوكو الأمريكية من تجهيز معمل الغاز في دير الزور حيث إنه وبعد صدور قانون محاسبة سورية ووضع القيود على الصادرات الأمريكية إلى سورية لم يعد بالإمكان توريد قطع الغيار المطلوبة للمعمل الذي هو بكامل أدواته وبرامجه أمريكي المنشأ، وعند الحاجة لأي قطعة غيار كان يتم اللجوء إلى السوق السوداء وبعض التجار الذين يتمكنون بفعل علاقاتهم من توريد هذه القطع إلى دول وشركات أخرى ومن ثم إيصالها إلى سورية، كما أنه عندما دعت الحاجة لإعادة برمجة البرنامج الذي يدير المعمل بشكل أوتوماتيكي لم يتم التمكن من الحصول على هذه الخدمة من الشركة الأمريكية وإنما وبطريقة التفاوضية تم القيام بذلك عن طريق فرع للشركة المصممة للبرنامج مقره في روسيا، ونتيجة لذلك فقد وجدت كل من سورية والشركات الأمريكية نفسها أنهم في مواجهة عقبات تتعلق بتوريد الآلات وقطع الغيار أدت إلى تراجع العقود مع الشركات الأمريكية، خاصة شركات الخدمة، خلال الفترة التي تلت قانون محاسبة سورية، وهذا أيضاً تكرر مع شركة ماراثون الأمريكية التي تستثمر في سورية منذ عام ١٩٨٨ وتقدر قيمة عقودها بـ ١٢٥ مليون دولار، حيث خفّضت الشركة أعمالها في سورية بشكل كبير مما دفع الحكومة السورية إلى توجيه سؤال للشركة فيما إذا كانت ستسحب من العمل في سورية أو أنها ستستمر، ولكن وبعد مداوولات عديدة تم التوصل إلى اتفاق بأن تقوم الشركة الأمريكية "ماراثون" بالتنازل عن عقودها لشركة أخرى هي "بترو كندا" وعليه قامت "ماراثون" بتوقيع عقد مع شركة "بترو كندا" على شراء ٩٠ في المئة من حصتها في العقد الموقع مع الحكومة السورية لتنمية النفط والغاز واستثمارهما في حفلي الشاعر والشريفة وسط سورية واحتفاظ ماراثون بنسبة ١٠ في المئة من العقد^[٤٨].

ولمزيد من التحليل لأثر العقوبات على عمل الشركات النفطية الأجنبية في سورية ندرس نشاط هذه الشركات (الإنتاجية فقط) من خلال رسم بياني لإنتاج هذه الشركات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٧):



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات هيئة تخطيط الدولة لغاية العام ٢٠٠٧.

الحقيقة التي يجب علينا الوقوف عندها من البيانات السابقة هو تراجع واضح في نشاط الشركات النفطية الأجنبية العاملة في سورية، ولكن نلاحظ في الوقت ذاته أن هذا التراجع كان مترافقاً مع تزايد وادوارها بشكل بسيط في إنتاج الشركات الوطنية، ما يعني أنه لو كان سبب التراجع يعود إلى طبيعة النفط السوري أو لأمور جيولوجية تتعلق بالمخزون الاحتياطي أو لأسباب تقنية لكان من المفروض أن يتراجع إنتاج الشركات الوطنية أيضاً، مع الإشارة إلى "أن المخزون الاحتياطي النفطي السوري المؤكد وفق تقرير أوبك^[٤٩] بلغ نحو (٤,٢) مليار برميل نفط وذلك تبعاً للبيانات المتوفرة لعام ٢٠٠٧، وهذه الاحتياطات تطورت بشكل واضح عن العام ٢٠٠٦ الذي كان رقم الاحتياطات المؤكدة فيه (٣) مليارات برميل وهو ذات الرقم في العام ٢٠٠٥، فيما كان في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٣ يقدر بـ (٣,٢) مليار برميل"، وبالتالي نحن نواجه ظاهرة تراجع الإنتاج مترافقة بواقع زيادة الاحتياطي النفطي غير المستخرج، ولتفسير هذه الظاهرة نعرض الاحتمالات التالية:

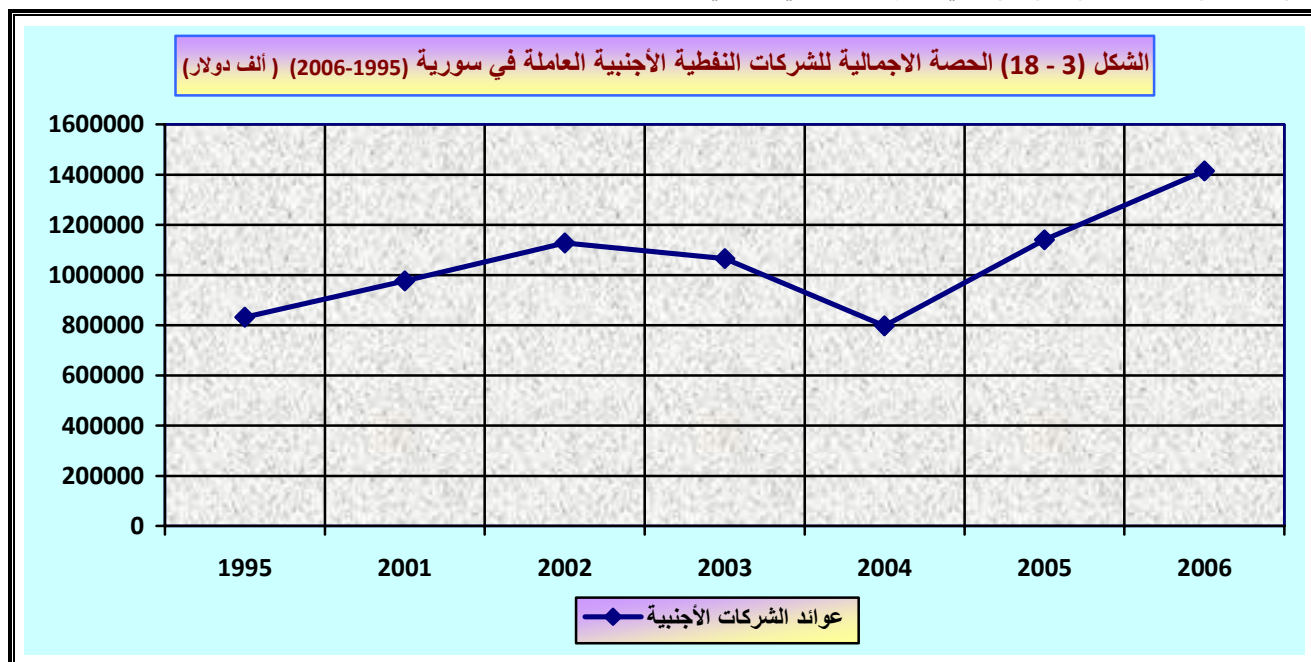
أولاً: أن تكون العقود الموقعة مع الشركات الأجنبية في الفترة الأخيرة قد تركزت على مجال الاستكشاف والدراسات ولم تتركز على جوانب الإنتاج ما أدى إلى تراجع في إنتاج الشركات الأجنبية مع الزمن.

ثانياً: أن يكون هناك إجهاد من الشركات الأجنبية على توسيع أعمالها في ظل ظروف العقوبات ومحاولتها منها لتصفية الأعمال القائمة بما يجنبها مواجهة مشاكل وعقبات في حال فرض عقوبات مستقبلية أشد فعالية.

ثالثاً: أن تكون سورية تجنب توقيع عقود جديدة مع الشركات العاملة لتوسيع أعمالها أو مع شركات جديدة لمباشرة أعمال إنتاج جديدة، بسبب المناخ السياسي الغير مستقر الذي شهدته المنطقة في السنوات العشر الماضية ما يدعو للتريث قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بوجهة عقود النفط في الفترة القادمة.

٤٩ - موقع خطوات سورية: <http://www.syriasteps.com/index.php?d=136&id=33516>

ومهما كانت الأسباب التي أدت إلى تراجع إنتاج شركات النفط الأجنبية في سورية، فإن ارتفاع أسعار النفط قد ساعد كل من الحكومة السورية والشركات النفطية على الثبات على الوضع القائم دون الحاجة إلى تغيير. ر طارئ لمواجهة انخفاض الإنتاج، حيث إن ارتفاع أسعار النفط قد غطى على تراجع العائد المتحصل من تراجع الإنتاج، كما هو موضح في الرسم البياني التالي:



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة تخطيط الدولة.

من البيانات أعلاه نجد أن موارد شركات النفط الأجنبية العاملة في سورية قد ارتفع وينسب عالية وذلك على الرغم من انخفاض إنتاجها من (50) مليون برميل عام 1995، إلى (37,2) مليون برميل عام 2002، وإلى (22,9) مليون برميل عام 2006، إلا أنه ونتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط، فقد ازدادت حصة تلك الشركات من (832) مليون دولار عام 1995، إلى (1,12) مليار دولار عام 2002، ثم إلى (1,41) مليار دولار عام 2006.

من جهة أخرى وبعبارة عن النشاطات الاستخراجية والاستكشافية فإن أول ما نلاحظه من نتائج للعقوبات الاقتصادية على القطاع النفطي هو تراجع القدرات التكريرية كمياً ونوعياً، لأنه وكما هو معروف فإن تكرير النفط وخاصة الثقيل منه يحتاج إلى تكنولوجيا وخبرات من الصعب الحصول عليها بعيداً عن الشركات الغربية الكبرى والتي تكون عادة ملتزمة بأي عقوبات تفرضها الولايات المتحدة بسبب تقاطع المصالح بين هذه الشركات والحكومة الأمريكية، ونتيجة لكون عقود إنشاء مصافي النفط هي عقود خدمة واستثمارات طويلة الأجل فلا يمكن المخاطرة بهذه العقود سواء من قبل الشركات أو من قبل الحكومة السورية، كما أن الشركات الكبرى لها مصلحة في أن يتم تصدير النفط بشكله الخام لأنها هي نفسها تمتلك مصافي تكرير في مناطق مختلفة من العالم وتعمل على استيراد النفط الخام وتكريره وإعادة تصديره وتحقق قيمة مضافة عالية جداً. ولكن في سورية ونتيجة وجود مصفايتين للنفط (حمص وبانياس) وعملهما على تغطية جزء من حاجات

السوق الداخلية ((تكرر المصفتان بحدود ٢٥٠ ألف ب/ي)) دفع الحكومة السورية إلى التريث في إنشاء محطات تكرير جديدة وليس للعقوبات الاقتصادية الأمريكية دور مهم في تأخير إنشاء مصاف جديدة كوننا لم نشهد محاولات جدية في هذا الاتجاه من قبل الحكومة السورية حتى قبل صدور قانون محاسبة سورية، ولكن الآن وأمام التقادم التكنولوجي لمصفاة حمص وبانياس وزيادة حاجة السوق المحلية للمشتقات النفطية، إضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد والاستهلاك الذاتي في عمليات التكرير، فإن الحاجة ملحة جداً لإقامة مصاف جديدة لعدم زيادة الطاقة التكريرية يؤدي حالياً إلى استيراد كميات كبيرة من المازوت، حيث يبلغ الإنتاج المحلي من هذه المادة نحو (٤) ملايين طن، بينما فاق الاستهلاك الكلي لهذه المادة مستوى (٧) ملايين طن، الأمر الذي يشكل نزيفاً للقطاع الأجنبي، وخسارة لقيم مضافة. كل ذلك يستدعي تحركاً سريعاً وجدياً من الحكومة السورية التي قامت في الفترة الأخيرة بتوقيع اتفاق تعاون بين وزارة النفط السورية وشركة النفط الوطنية الصينية "سي إن بي سي" لإنشاء مصفاة تكرير بطاقة (١٠٠) ألف برميل يومياً في منطقة أبو خشب بدير الزور على أن تبدأ العمل في العام ٢٠١١ كما هو مخطط لها، وينص الاتفاق على أن الشركة الصينية تساهم بنسبة (٨٥) بالمائة من تكاليف إنشاء المصفاة وتسهم الحكومة السورية بنسبة (١٥) بالمائة من التكاليف، وأن تتم دراسة قيام الحكومة الصينية بتقديم قرض ميسر لتمويل حصة الحكومة السورية في إنشاء المصفاة^[٥٠]. والمشروع الآخر الذي تم التوقيع عليه هو المصفاة المشتركة بين سورية وكل من فنزويلا وإيران وماليزيا والمقرر إنشاؤها في منطقة الفرقلس في حمص، حيث تم بتاريخ 30/10/2007 إنشاء شركة "مصفاة الفرقلس" لتمويل المشروع واستكمال الدراسات حيث إن المساهمات في هذه الشركة هي على الشكل التالي: الشركة الوطنية الإيرانية (NIORDC) بحصة (٢٦%)، وشركة النفط الفنزويلية (PDVSA) بحصة (٣٣%)، وشركة بتروفيلاد الماليزية (٢٦%)، وشركة مصفاة حمص (١٥%)، ومن المقرر أن ينطلق عمل هذه المصفاة في منطقة إنتاجية تبلغ (١٤٠) ألف برميل في اليوم^[٥١].

والمشروع الثالث هو مصفاة أخرى في دير الزور حيث تم في تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢١ توقيع مذكرة تفاهم مع شركة نور للاستثمار المالي الكويتية لقيادة تحالف فني ومالي لتنفيذ مشروع إقامة مصفاة في منطقة دير الزور، بطاقة تكريرية قدرها (١٤٠) ألف برميل يومياً.

من الملاحظ كيف أن العقود السابقة منحت لدول وجهات ذات توجهات سياسية صديقة لسورية ولم يتم المغامرة بمنح هذه العقود الإستراتيجية لجهات غربية قد تكون أكثر استجابة وحساسية لأي عقوبات اقتصادية في المستقبل، ما يضع مصير أي مشروع موقع في مهبط التجاذبات وصراع المصالح المختلفة، وهنا يتبين أهمية العامل السياسي الذي يحكم قرارات الطاقة، وهذا أمر معروف في سورية وخارج سورية، وجاذب من هذا الأمر يرجع إلى نفوذ شركات الطاقة وترابط مصالحها مع الحكومات والإدارات السياسية الحاكمة في الدول المختلفة، وأكثر الحالات وضوحاً في الإشارة لما سبق هو الأحداث التي رافقت طرح سورية لمناقصة

50 - موقع صدى سورية: http://www.sadasoria.com/arabic/page-select-id-show_det-14-9256.htm

51 - موقع وزارة النفط السورية: <http://www.syria-oil.com/?p=638>

مشروع غاز جنوب المنطقة الوسطى، فقد فشلت شركة "توتال - فينا - اف" الفرنسية في الفوز بالعقد، الذي فازت به شركة تتشكل من تجمع ثلاث شركات هي "اوكسيدنتال" الأميركية و"بتروكندا" الكندية و"بتروفاك" الكندية - البريطانية، ولكن المعروف عن هذه الشركة أنها أمريكية رأس المال، حيث ظهرت مشكلة ضمانات رسمية طلبتها سورية لضمان استمرار العمل خشية توقف المشروع بسبب أي عقوبات أمريكية مستقبلية، ومن ثم اقتراح ضمانات مصرفية أولية بقيمة (٤٠٠) مليون يورو، ثم حُفِّضَتْ إلى (٣٠٠) مليون يورو، لم تستطع شركة بتروكندا تقديمها إلى الحكومة السورية، مقترحةً في المقابل تقديم ضمانات من نوع آخر مثل قيام شركتي "بتروكندا" و"بتروفاك" بشراء حصة "اوكسيدنتال" الأمريكية في حال انسحبت من السوق السورية نتيجة أي عقوبات مستقبلية، ونتيجة هذه الخلافات فقد تم تحويل المشروع لشركة الغاز الروسية "ستروي ترانس غاز"، وكان نتيجة تدخل الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك بشكل شخصي لمحاولة إعطاء المشروع لشركة توتال وعدم تكالٍ مبادرته بالنجاح، أن أدى ذلك إلى تدهور سياسي حاد في العلاقة بين سورية وفرنسا وكان من تبعات ذلك قيام فرنسا بالوقوف في موقف معارض لسورية في المحافل الدولية، كما قامت فرنسا بتبني والمشاركة في صياغة القرار (١٥٥٩) الصادر عن مجلس الأمن^[٥٢]، ولكن وبعد تحسن العلاقات السياسية بين سورية وفرنسا في عهد الرئيس الفرنسي الجديد نيكولا ساركوزي عادت الحكومة السورية ووقّعت عقداً جديداً مع شركة توتال الفرنسية.

على جانب آخر ونتيجة قيام الولايات المتحدة بتوسيع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وفرضت حظراً يمنع المؤسسات والأفراد الأمريكيين من التعامل مع رجل أعمال سوري يمتلك من خلال صندوق المشرق الاستثماري حصة في شركة "جاف ساندز بتروليوم" الأمريكية تقدر بـ (٦,٣) % من رأسمال الشركة، ونظراً لكون الشركة عاملة في سورية وحقت اكتشافات نفطية تجارية مهمة في منطقة خربة الشرق "الموقع ٢٦". فقد قررت هذه الشركة التخلي عن مسؤوليتها التنفيذية الذين يحملون الجنسية الأمريكية ونقل مركز عملياتها والمقر الرئيسي لها من تكساس في الولايات المتحدة إلى لندن في بريطانيا حفاظاً على مصالحها في مواجهة العقوبات الأمريكية^[٥٣]. **هذه المصالح هي أيضاً التي حالت دون إدراج قطاع الطاقة واستهدافه من قبل العقوبات الأمريكية على الرغم من الجهد الذي بذله البعض في الولايات المتحدة لشل هذا القطاع الحيوي للاقتصاد السوري، ومن هؤلاء النائب الأميركي أليوت اغيل، النائب الديمقراطي عن نيويورك، الذي صرح ناطقه الرسمي بأنه يتم العمل على «خطوة العقوبات النفطية على سورية للوصول إلى حظر عمل شركات النفط الأميركية في سورية كخطوة أولى في الضغط على دمشق وأنه سيلجأ المزيد من العقوبات الاقتصادية ثم العقوبات الدبلوماسية»^[٥٤]. وكان الاستشاريون في الولايات المتحدة وعند كل حالة مراجعة للعقوبات على سورية يقدمون مقترحات واستشارات توصي بضرورة استهداف قطاع الطاقة، وهذا نجده في**

⁵² - موقع سيرييا نيوز : http://www.syria-news.com/newstoprint.php?sy_seq=101

⁵³ - موقع وزارة الخارجية الأمريكية: <http://www.ameinfo.com/cgi-bin/arabic/page.cgi?page=print.link=100080>

⁵⁴ - جريدة الشرق الأوسط، العدد (٩٢٤٣)، تاريخ ٢٠٠٤/٣/١٩.

المقترحات المعروضة ضمن مشروع القرار المقدم للكونغرس (H. R. 2332) والذي خص الجزء الثاني من مقترحاته بشكل كامل لتأسيس قيود ووضع برامج استهداف قطاع الطاقة السوري (TITLE II— SANCTIONS TARGETING SYRIA'S ENERGY SECTOR) ومن بين المقترحات التي يقدمها هو فرض عقوبات على أي جهة تستثمر أكثر من (0) ملايين دولار في قطاع الطاقة السوري. كما وصل الأمر لدى البعض الداعين لاستهداف قطاع الطاقة السوري من أمثال بيتر شفايزر "Peter Schweizer" الباحث في معهد هوفر "THE HOOVER INSTITUTION" إلى حد القول^[55]: ((أنه لا يكفي فقط تجيش أوروبا ضد سورية بل يجب عزلها حتى عربياً، وذلك عبر محاصرة وضرب قطاع النفط والطاقة لديها من خلال شركات النفط الأمريكية العاملة في البلاد، حيث إن قطاع النفط والغاز حيوي بالنسبة لسورية، وهناك الكثير من شركات النفط الأمريكية التي تعمل على إبقاء قطاع الطاقة السوري في حالة نشاط: كونيكو فيليبس، شيفرون، تكساكو، وأوكسيدنتال، وكلها تقدم للسوريين الخبرات والمعدات الضرورية، وهناك عوامل أخرى يجب أيضاً أن نستخدمها: خط الغاز العربي سوف ينقل كميات هائلة من الغاز الطبيعي إلى سورية وهناك أيضاً العديد من المشاريع البتروكيمياوية الضخمة، هذه المشاريع تعتمد على التمويل من مؤسسات مصرفية دولية، مثل مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد السوري، ويجب على الإدارة الأمريكية ممارسة ضغوطها في هذا المجال)).

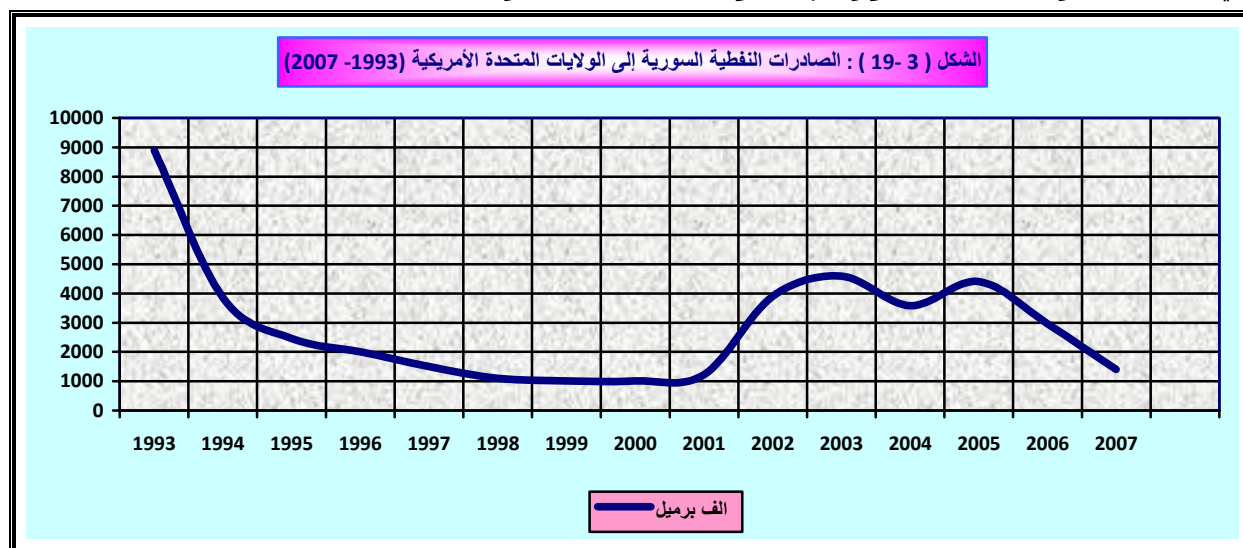
كما سبق وأشرنا فإن لشركات النفط الأمريكية حساباتها أيضاً ولديها تأثيرها على آلية إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، كما أن نفوذها هذا يكفل لها ضمان مصالحها، فنجد أن مجموعة "بوتوماك" وهي شركة أمريكية قابضة وتمتلك مجموعة من الشركات النفطية، تمكنت من الحصول على موافقة الإدارة الأمريكية على تأسيس شركة للعمل في سورية متمثلة بـ شركة (ESI Energy sources - inc) وتحويل مبلغ خمسة ملايين دولار إلى مصرفين خاصين في سورية هما بنك عودة وبنك سورية والمهجر، مع العلم أن إجمالي ميزانية الشركة الجديدة في سورية ستصل إلى (01) مليون دولار أمريكي، وسيتم التعامل المالي مع المصرف الأمريكي "بي.إيه"، وعند سؤال المدير العام للمجموعة عن كيفية قيامهم بهذه الخطوة رغم قانون محاسبة سورية أجاب ببساطة أنهم حصلوا على موافقة مسبقة من الإدارة الأمريكية وأعلموا السفارة الأمريكية في دمشق والسفارة السورية في واشنطن بذلك^[56].

إن ما يجب الإشارة إليه هنا هو أن غالبية العقود الموقعة تُلزم الشركات العاملة بمسؤولية استكمال الأعمال وإيجاد الحلول في حال عدم تمكنها لسبب من الأسباب من استكمال عقودها، ولهذا السبب نجد أن التعامل النفطي بين سورية والولايات المتحدة لم ينقطع لأن ذلك سيؤدي إلى أضرار في مصالح الشركات النفطية الأمريكية وأضرار أقل للجانب السوري وخصوصاً في ظل توافر البديل الأوروبي والآسيوي، وعليه نجد أن

⁵⁵ - صحيفة يو اس تودي: http://www.usatoday.com/news/opinion/editorials/2005-07-31-syria-schweizer-sanctions_x.htm

⁵⁶ - مجلة الاقتصادية، العدد (٤٨٠٢)، تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٤: http://www.aleqt.com/2006/12/04/article_67924.print

الولايات المتحدة الأمريكية استمرت باستيراد النفط السوري ولم تحصل قطيعة في هذا المجال، والشكل البياني التالي يبين الصادرات النفطية السورية إلى الولايات المتحدة الأمريكية [٥٧]:



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات إدارة الطاقة الأمريكية: U.S Energy information Administration, 28/7/2008

نجد من الشكل أعلاه كيف أن الصادرات النفطية السورية إلى الولايات المتحدة قد ازدادت خلال فترة إقرار قانون محاسبة سورية وأن العقوبات الأمريكية لم تؤثر على واردات أمريكا النفطية من سورية، ولكن وبعد العام ٢٠٠٥ انخفضت الصادرات النفطية السورية إلى الولايات المتحدة بشكل كبير، وأحد الأسباب الرئيسة لهذا الانخفاض هو القرار الذي أصدره مكتب تسويق النفط التابع لرئاسة مجلس الوزراء السوري القاضي ببيع النفط السوري باليورو بدلاً من الدولار.

عرضنا فيما سبق ما يخص طاقة النفط والغاز، ولكن العقوبات الاقتصادية الأمريكية لم يقتصر تأثيرها على هذين المجالين وإنما امتد ليشمل مصادر الطاقة الأخرى الكهربائية والنووية، فكما هو معروف فإن العقوبات الأمريكية حظرت وحتى قبل صدور قانون محاسبة سورية أي تعامل نووي مع سورية باعتبار أن التكنولوجيا النووية تدرج ضمن تصنيف "تكنولوجيا ومواد ذات استخدام مزدوج" أي إنه بحجة عدم تمكين سورية من استخدام التكنولوجيا النووية في أغراض عسكرية تم حرمانها من المزايا المدنية لهذه التكنولوجيا من طبيعة زراعية وتوليد طاقة كهربائية، وهذا الحظر والحرمان لم يشمل الشركات الأمريكية فقط، وإنما تم تشديد الرقابة على هذا الحظر لمنع أي جهة عالمية من خرق العقوبات الأمريكية تحت مسمى "خطر انتشار الأسلحة النووية" ولم تكنف الولايات المتحدة بهذا الأمر، وإنما أوصات رسالة للجميع بأنه حتى لو تمكنت سورية من تجاوز هذا الحظر بأي شكل من الأشكال فإن الولايات المتحدة ستدمر ولو باستخدام القوة أي فرصة أمام سورية للاستفادة من هذه التكنولوجيا المعاصرة، وهذا ما فعلته بالتعاون مع إسرائيل بقصف منشأة عسكرية (موقع الكبر) في دير الزور بحجة الاشتباه بإمكانية تحوله إلى منشأة نووية، وعليه فإن عدم الامتناع عن استخدام الطاقة النووية سيؤدي في المستقبل عندما لن يكفي النفط والغاز السوري في تأمين الطاقة للبلاد إلى

57 - U.S Energy information Administration, 7/28/2008 <http://tonto.eia.doe.gov/dnav/pet/hist/mttmusvy1a.htm>

عجز واعتماد على استيراد واسترجار الطاقة من الخارج عبر شبكات الكهرباء التي تربط س- وريه بال- دول المجاورة وشبكة الغاز المعروفة بخط الغاز العربي، وهذا الوضع سيؤدي إلى نتائج اقتصادية وسياسية وحالة ارتهان لا يمكن التكهّن بأضرارها، وخصوصاً أن سورية في الوقت الراهن وفي ظل توفر النفط والغاز تواجه عجزاً في الطاقة الكهربائية يظهر بوضوح ويلحق أضراراً اقتصادية كبيرة في أوقات الذروة ، وقد أرجعت الحكومة السورية سببه إلى العقوبات الأمريكية والضغط الغربي التي أدت إلى امتناع ثلاث شركات م-ن أصل أربع شركات عالمية مختصة في إنشاء محطات الطاقة الكهربائية عن إقامة محطة-ين للطاقة ب-درة (٧٥٠) ميغاواط لكل منهما، واحدة في دير علي جنوب دمشق والأخرى في دير الزور ولم ترس منافسة هذه المشاريع على أحد على الرغم من طرحها خمس مرات في السوق العالمية، والشركات الممتنعة هي شركة جنرال إلكتريك الأمريكية وشركة ميتسوبيشي اليابانية وشركة أريستون الفرنسية التي أدت-دهور العلاقات الفرنسية السورية في عهد الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى إحجامها عن تنفيذ أعمال في س- وريه ، وب-ي الخيار المطروح هو شركة سيمنس الألمانية^[٥٨]، وما زاد الأمر صعوبة هو احتكار هذه الشركات وس-ي طرتها على السوق العالمية في ظل غياب المنافسة الجدية فيما بينها واحتكار أسواق إنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية^[٥٩]، هذا الأمر دفع الحكومة السورية إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية بعد أن كان هذا النشاط حكراً على القطاع العام، وأعلنت التزامها بشراء كامل الإنتاج المتولد من تلك المحطات، ومن المقرر أن تنطلق أول محطة توليد كهربائية يديرها القطاع الخاص متم-ثلاً ب-شركة "الخرافي شام" وهي مشروع كويتي سوري مشترك بين شركة شام القابضة السورية وثلاث شركات كويتية-هي مجموعة الخرافي، والشركة السورية الكويتية القابضة، والشركة الكويتية لمشاريع التخصيص القابضة. وقد أنشئت هذه الشركة برأس مال كبير وصل إلى (٥) مليارات ليرة سورية بهدف بناء أول محطة خاصة لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة إنتاج تصل إلى ٧٥٠ ميغاواط وسيتم بناء المصنع في منطقة ج-د-ر-ق-رب حمص^[٦٠].

من هنا فإنه يجب التنبيه لحساسية هذا القطاع تجاه العقوبات الاقتصادية حيث إن أي صعوبة في توفير قط-ع الغيار سيؤدي إلى إغلاق محطات التوليد، ما يستدعي على القائمين على هذه المحطات ضرورة تأهيل كوادر محلية قادرة على التعامل مع أي عطل وإصلاحه أو توفير البديل المناسب، كما يجب أن تتم مراعاة ضرورة إلزام الشركات المنفذة لمشاريع الطاقة من خلال العقود الموقعة بضمان استمرار عمل ه-د-ه-الم-شاريع في المستقبل.

نجد أن أمن الطاقة لا يقل أهمية عن الأمن الغذائي وأن قطاع الطاقة مستهدف أكثر بكثير من القطاع-ات الأخرى من قبل العقوبات الاقتصادية، وبالتالي يجب تحصينه وحمايته والتخطيط الجيد-د-للم-مستقبل-لضمان

٥٨ - وكالة الأنباء الكويتية: <http://www.news.gov.kw/a/45510>

٥٩ - New York Times, By HUGH NAYLOR, Tired of Energy Ills, Syrians Doubt the West Is to Blame, August 15, 2007

http://www.nytimes.com/2007/08/15/world/middleeast/15syria.html?_r=2&adxnnl=1&adxnnlx=1187175777-1thGhqeJT9GKy+rxWZYIMw&oref=slogin

٦٠ - موقع وزارة الخارجية الأمريكية: <http://www.ameinfo.com/ar-106728.html>

مواجهة أي عقوبات أو مخاطر، كما يجب الاهتمام بالمشاريع المحلية التي تعتمد على المزايا النسبية لـ سورية واستغلالها في توليد الطاقة كالأطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومشاريع السدود والأطاقة المتولدة من حرق النفايات، حيث إن مثل هذه المشاريع أوفر على الصمود في مواجهة الضغوط الخارجية والعقوبات المستقبلية.

سابعاً: أثر العقوبات الاقتصادية على القطاع الصحي.

حرصت الولايات المتحدة ومنذ المراحل الأولى لتطبيق العقوبات الاقتصادية على سورية على التأكيد أن هذه العقوبات تستهدف قطاع الصحة والغذاء، وإن هذين القطاعين متروكان خارج دائرة الاستهداف والتصيق، وكان هناك حرص على إلحاق عبارة "Except food and medicine" في نهاية كل فقرة تنص على قيود أو عقوبات جديدة، واستمر هذا الأمر مع صدور قانون محاسبة سورية وما تبعه من قيود أمريكية على الاقتصاد السوري وخاصة التجارية منها، وعليه يظن المرء أن هذين القطاعين قد سلما من العقوبات ولم ينالهما أي تأثير، ولكن واقع الأمر ينفي هذا الاعتقاد ويبين أنه دعاية لإظهار مراعاة الجانب الإنساني في العقوبات الاقتصادية، فقد تبين لنا من دراستنا للنماذج السابقة أن العقوبات مؤلمة فقط للناس العاديين الذين ستتأثر لقمة عيشهم ووضعهم الصحي أكثر من أي شيء، ويرجع هذا الأمر إلى الأسباب التالية:

أولاً: إن العقوبات الاقتصادية تستهدف الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية والصحية والغذائية، لأن هذه المؤشرات مترابطة مع بعضها ولا يمكن عزل إحداها عن الأخرى، فمن البديهي أن أي عقبة تواجه الاقتصاد الوطني سيكون هناك انعكاس لآثارها على مستوى معيشة الفرد وعلى وضعه الغذائي والصحي، فعندما تؤدي العقوبات إلى حالة تضخم يعجز المواطن ضمن دخله المتاح من تأمين حاجاته الغذائية والطبية بالشكل الأمثل، ما يؤدي مع الزمن إلى ظهور الأمراض المختلفة وعدم توفر الإمكانيات لضبطها لكون أسباب ظهورها مستمرة وقائمة.

ثانياً: إن القيود التكنولوجية وحظر توريد واستخدام بعض منجزات العلم الحديث مثل الليزر والتكنولوجيا النووية وبعض أنواع الأشعة بحجة أنها ذات استخدام مزدوج، يسبب قصوراً وتخلفاً في القطاع الصحي الذي أصبح يعتمد على هذه التكنولوجيا في معالجة الأورام وبعض الأمراض المستعصية، وهذا بالفعل ما واجهته سورية في محاولاتها المتكررة للحصول على مفاعلات بحنية لاستخدامها في المجالات الطبية والتجريبية ولكن التدخلات الأمريكية حالت دون التمكن من ذلك، ففي عام ١٩٩١ أعلنت الصين الوكالة الدولية للطاقة الذرية نيتها بيع مفاعل اختباري طبي بطاقة (٣٠) كيلوواط إلى سورية، لكن الوكالة أوقفت هذه العملية. وفي عام ١٩٩٥ ضغطت الولايات المتحدة على الأرجنتين كي تتخلى عن بيع مفاعل يستخدم في الأغراض المدنية والبحوث الطبية إلى سورية. وفي ٢٣ شباط ١٩٩٨ وقّعت سورية وروسيا اتفاقية حول برنامج زمني لتوريد مفاعل أبحاث نووي روسي طاقته (٢٥) ميغاواط، يعمل بالماء الخفيف، بمشاركة الشركتين الروسييتين أتموم

سترويكسبورت ونيكييت، ويتم تركيبه في محطة للأسمدة في حمص تملكها هيئة الطاقة الذرية الـسورية، إلا أن الولايات المتحدة مارست ضغوطاً على روسيا لإيقاف هذه الصفقة أيضاً^[61].

نتيجة هذه القيود لم تتمكن سورية من توسيع نشاطاتها في مجال الطب النووي، واقتصرت إمكانياتها على وجود مفاعل بحثي واحد "مفاعل البحث منسر" يعمل بالماء الخفيف ومصنوع عام ١٩٩٦م، جرى تصنيع المفاعل في معهد الطاقة الذرية الصيني CIAE وفق نموذج المفاعل الكندي SLOWPOKE ويستخدم هذا المفاعل في الأبحاث والتجارب وإنتاج النظائر المشعة^[٦٢].

كان من نتائج ماسبق ظهور حالة من التباطؤ في تطور هذا القطاع الطبي المهم واقتصر العلاج بالطب النووي في سورية على مركز وحيد موجود في دمشق، ويشهد هذا المركز ضغوطاً في تلبية حاجات المرضى القادمين من مختلف مناطق القطر وخصوصاً في ظل ظروف انتشار الأمراض والأورام التي تحتاج لها العلاج بشكل أكثر من السابق نتيجة أنماط الحياة المعاصرة ومشاكل التلوث.

إن التكاليف العالية للنظائر المشعة المستخدمة في العلاج، والتي كان من الممكن أن تتوفر بكميات كافية وأسعار مقبولة لو أزيلت القيود عن امتلاك سورية لأدوات ومتطلبات استخدام هذه التكنولوجيا، تشكل عبءاً إضافياً على المرضى وذويهم إضافة إلى وجود العامل الزمني المهم في مثل هذه العلاجات وخطورة ما ينتج عن التأخر في الحصول على العلاج بالوقت المناسب، والجدول التالي يبين أهم الأمراض التي تحتاج إلى النظائر المشعة والمركبات الصيدلانية التي يمكن إنتاجها محلياً في هيئة البحوث والطاقة الذرية^[٦٣]:

الجدول رقم (٣-١٢): النظائر المشعة واستخداماتها والتي يتم إنتاجها في سورية

الفئة	الرمز	الاستخدام الطبي
SYRTCK-01	طاقم MDP	لتصوير العظام
SYRTCK-02	طاقم DTPA	لدراسة الكليتين
SYRTCK-03	طاقم phytate	لتصوير الكبد
SYRTCK-04	طاقم PYP	لوسم الكريات الحمراء
SYRTCK-05	طاقم MIBI	لدراسات القلبية
SYRTCK-06	طاقم GH	لدراسة الكليتين
SYRTCK-07	طاقم DMSA (III)	لتصوير الكليتين
SYRTCK-08	طاقم DMSA (V)	لتصوير الأورام
SYRTCK-09	طاقم غراونيات الكبريت	لتصوير الكبد
SYRTCK-10	طاقم MAA	لتصوير الرئتين
SYRTCK-11	طاقم ECD	لتصوير الدماغ
SYRTCK-12	طاقم EC	لدراسة وظيفة الكليتين
SYRTCK-13	طاقم Br-IDA	لدراسة الأوعية الصفراوية
SYRTCK-14	طاقم الغراونيات النانوية	لتصوير نقي العظم الليمفاوي
SYRIK-01	محلول اليود - ١٣١	لأغراض التشخيص والعلاج
SYRIK-02	مركب يود - ١٣١ ميتا أيودونزيل غوانيدين	جرعات تشخيصية

⁶¹ - موقع الجزيرة نت : <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A73ED539-9248-4A16-869F-E145AA09C7D9.frameless.htm>

⁶² - <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114903>

⁶³ - هيئة الطاقة الذرية السورية (AECS)، قسم الكيمياء وإنتاج النظائر المشعة، دمشق.

كيسولات تشخيصية	يود-١٣١	SYRIK-03
كيسولات علاجية	يود-١٣١	SYRIK-04

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد على معطيات هيئة الطاقة الذرية السورية.

توضح البيانات المذكورة في الجدول السابق كيف أن النظائر المشعة وتطبيقات الطب النووي تشكل ركناً أساسياً في العلاج الطبي ولمختلف الجوانب المرتبطة بصحة الإنسان، وأي تحجيم له - ذا الذ - شاط - س - ينعكس مباشرة على القدرة العلاجية والتشخيصية لأغلب المواطنين السوريين العاديين الذين لا يملكون إمكانيات العلاج في الخارج.

ثالثاً: روجت الولايات المتحدة من خلال العقوبات التي فرضتها على سورية على أن أحد مبررات هذه العقوبات هو إيقاف برامج التسليح الكيميائية والبيولوجية التي تنترض أن سورية تمتلكها وتعمل على تطويرها، واستخدمت الولايات المتحدة ذلك كغطاء لفرض قيود على التعامل ببعض المركبات الكيميائية ومنع الشركات العالمية من توريدها إلى سورية، وفي حالات كثيرة تعمل سورية إلى تف - ديم الإثباتات وال - ضمانات له - ذه الشركات لتأكيد أن هذه المواد سيتم استخدامها في تركيب المستحضرات الصيدلانية والدوائية وليس لأغراض أخرى، ويجد الموردون الأجانب أنفسهم بحاجة إلى تطمينات تبديد خوفهم وخشيتهم من أي م - ساءلة أمريكية مستقبلية على خلفية أي صفقة يعقدونها مع سورية، ونجد في بعض الحالات تقصد الولايات المتحدة ممارسة الضغوط على الشركات الأجنبية على الرغم من توفر الضمانات والتأكيدات بأن توريد المنتجات الكيميائية هو فقط للاستخدامات الطبية، وتهدف الولايات المتحدة من وراء ذلك إلى إيقاع - اف التعاملات الم - مستقبلية له - ذه الشركات مع الجانب السوري وتعطيل احتمال استمرار التعاون وعقد صفقات جديدة في المستقبل، إضافة إلى إنذار الشركات والجهات الأخرى وتنبيهها إلى ما يمكن أن تواجهه من جراء تعاملاتها مع سورية، وهذا م - حصل للشركة الألمانية العريقة شوت غلاس فيركه "Schott Glass werke" التي خضعت بشكل م - مستمر لمساءلات لقيامها بتوريد خلاطات وأفران حرارية ومكابس الآيزوستاتك ومستحضرات كيميائية مختلفة، م - العلم أن جميع هذه النشاطات قانونية وتتوافق مع القانون والأنظمة الألمانية، ولكن ذلك لم يعف الشركة م - ن الضغوط والمضايقات الأمريكية^[٦٤].

كانت هذه أهم الجوانب التي تؤثر من خلالها العقوبات الأمريكية على القطاع الصحي في سورية، ي - ضاف إلى ما سبق واقع كون الولايات المتحدة الأمريكية سباقة في إنتاج المعدات الطبية ذات الجودة العالية والتقنية المتقدمة والمشهود لها في سوق الأدوات الطبية العالمي، وكان للعقوبات تأثير ولو بشكل غير مباشر على توجه المستوردين تجاه الأسواق الأوروبية والآسيوية ما حرم السوق السورية من التميز الموجود لدى الدول المجاورة التي تعتمد على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الطبية الحديثة في الولايات المتحدة، وهذا أك - سب المراكز العلاجية في هذه الدول السمعة الجيدة والشهرة الواسعة ما يدفع عدداً من المرضى في سورية إلى

Wisconsin Project on Nuclear Arms Control, The Risk Report, Syria's Chemical Weapons, Volume(3) - 64
<http://www.wisconsinproject.org/countries/syria/chem.html> (December 1997), Washington, DC.

الذهاب لنيل العلاج في هذه المراكز على الرغم مما تحتاجه من تكاليف مادية عالية، يمكن أن تكون المـشافي السورية أولى في هذه المبالغ، ولا سيما أن نسبة كبيرة من الأطباء العاملين في هذه المراكز المنتـشرة فـي الدول المجاورة هم أطباء سوريون تم استقطابهم للعمل هناك.

المبحث الثالث: تقييم منعكسات العقوبات الاقتصادية على عملية التنمية:

لا بد لنا في معرض تقييمنا للعقوبات الاقتصادية على سورية من الإشارة إلى تساؤل يدور في ذهن الكثيرين مما هم على دراية بالأسلوب الذي تستخدمه الولايات المتحدة في إدارة نظام عقوباتها على سورية، وهو لماذا لا تفرض الولايات المتحدة عقوبات شديدة على سورية وتكتفي بعقوبات يراها الكثيرون عديمة الأثر. ركنـمع الطائـرات السورية من الهبوط في الولايات المتحدة وهي أصلاً لا تطير إلى الولايات المتحدة، أو قرار تجميد أصول سوريين في المصارف الأمريكية وهم بطبيعة الحال لا يملكون أرصدة وحسابات مصرفية في البنـوك الأمريكية، يذهب البعض في تحليلهم إلى أن الولايات المتحدة فقدت صدـوابها مـن جـراء هـذه الفـرارات الموصوفة في كثير من التصريحات بأنها "سخيفة". والبعض الآخر يرى أن الولايات المتحدة لا تقـدر علـى فرض عقوبات شديدة لأسباب تتعلق بالنتائج السلبية للعقوبات السابقة على العراق وأنها لا تمتلك التأييد الكافي الذي يمكنها من اتخاذ قرارات كهذه، ولكن في حقيقة الأمر ومن خلال دراستنا هذه تبين لنا أن أياً من هـذين التحليلين غير صحيح فالولايات المتحدة لم تفقد صوابها، ولا هي تكثر بموضوع وجود تأييد من عدمه لأنها وفي حال احتياجها للتأييد فإمكانها خلقه بطريقة أو بأخرى، ولكن تحليلنا نحن يبين أن نظام العقوباتـات علـى سورية يحمل شيئاً من التميز والابتكار الجديد الذي وجد فيه منظرو هذه العقوبات أنه النظام الأمثل الذي يمكن استخدامه وتطبيقه مع النموذج السوري.

نظام العقوبات هذا وإن كانت لم تتكشف بشكل واضح كل تفاصيله ومراحله المستقبلية، ولكن ومن خـلال استقراءنا للأحداث وإطلاعنا على تحليلات المفكرين الأمريكيين الذين هم على دراية أكثر بخلفية العقوباتـات بحكم عملهم في مراكز الأبحاث والمعاهد الإستراتيجية، التي تعد أحد الجهات التي تزود صناع الفـرار فـي الولايات المتحدة بدراساتها وخلاصة أبحاثها^[٦٥]، تبين لنا أنه يمكن التعبير بشكل مبدئي عن نظام العقوبات هذا بتسمية "**نظام العقوبات الزاحفة**" (creeping sanctions system) هذا النظام لا يستهدف في مراحله الأولى إيلام الضحية أو ترويعها وإنما على العكس من ذلك يهدف إلى:

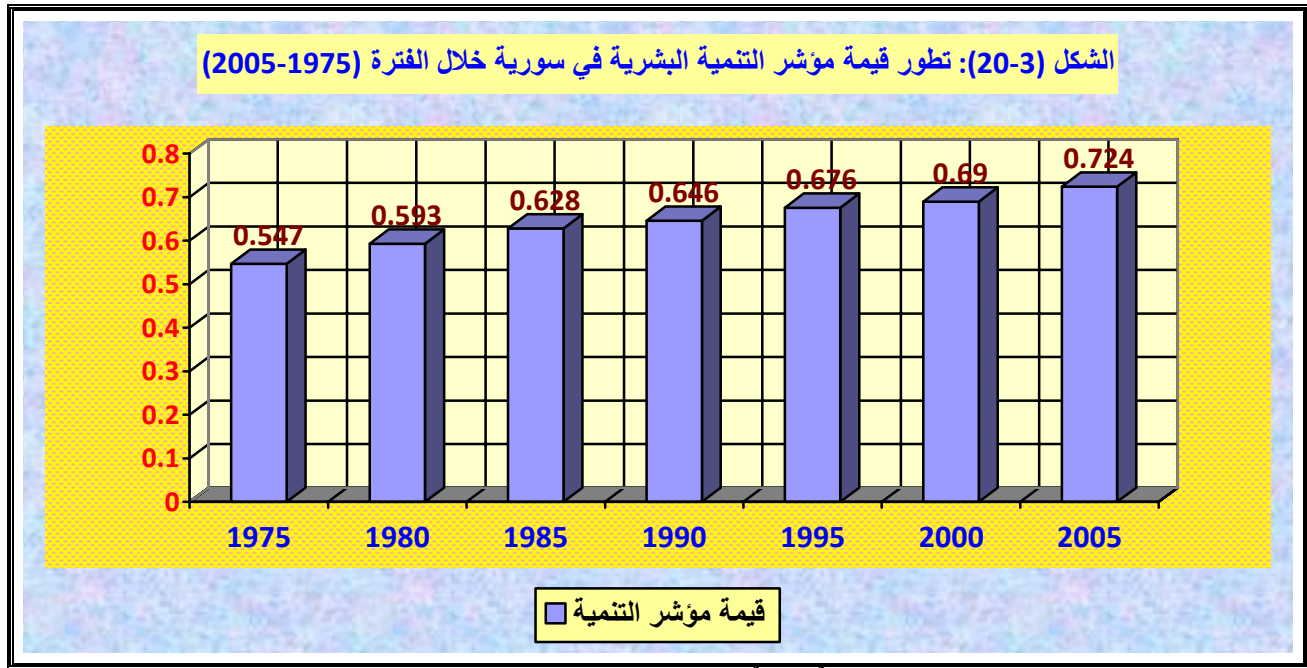
- ١ - تشتيت انتباه الجهة الهدف.
- ٢ - دفعها قدر الإمكان إلى عدم الاكتراث.
- ٣ - إنتاج رد فعل يتصف باللامبالاة.

⁶⁵ - Rupert Cornwell, Bush imposes sweeping sanctions on Syria, The Independent, Wednesday, 12 May 2004.

وفي هذه الأثناء يتم بهدوء وبشكل منظم ويعيداً عن الأضواء تأسيس هيكلية وشبكة من الإجراءات المتشعبة والقوانين والتشريعات التي يمكن من خلالها إدارة عقوبات مستقبلية شديدة الفسادة وبشكل محكم، وعليه فليس هناك عجلة بموجب هذا النظام للحصول على مخرجات سريعة، وكل ما في الأمر أنه يتم إدخال مداخل متنوعة وبمراحل متتالية ومراقبتها وتحليلها وبناء على نتائجها يتم إدخال مداخل أخرى وانتظار مخرجات مستقبلية في مراحل تكون تعاطمت فيها الآثار، وبدأت هذه الإجراءات تعطي نتائج ملموسة دفعة واحدة.

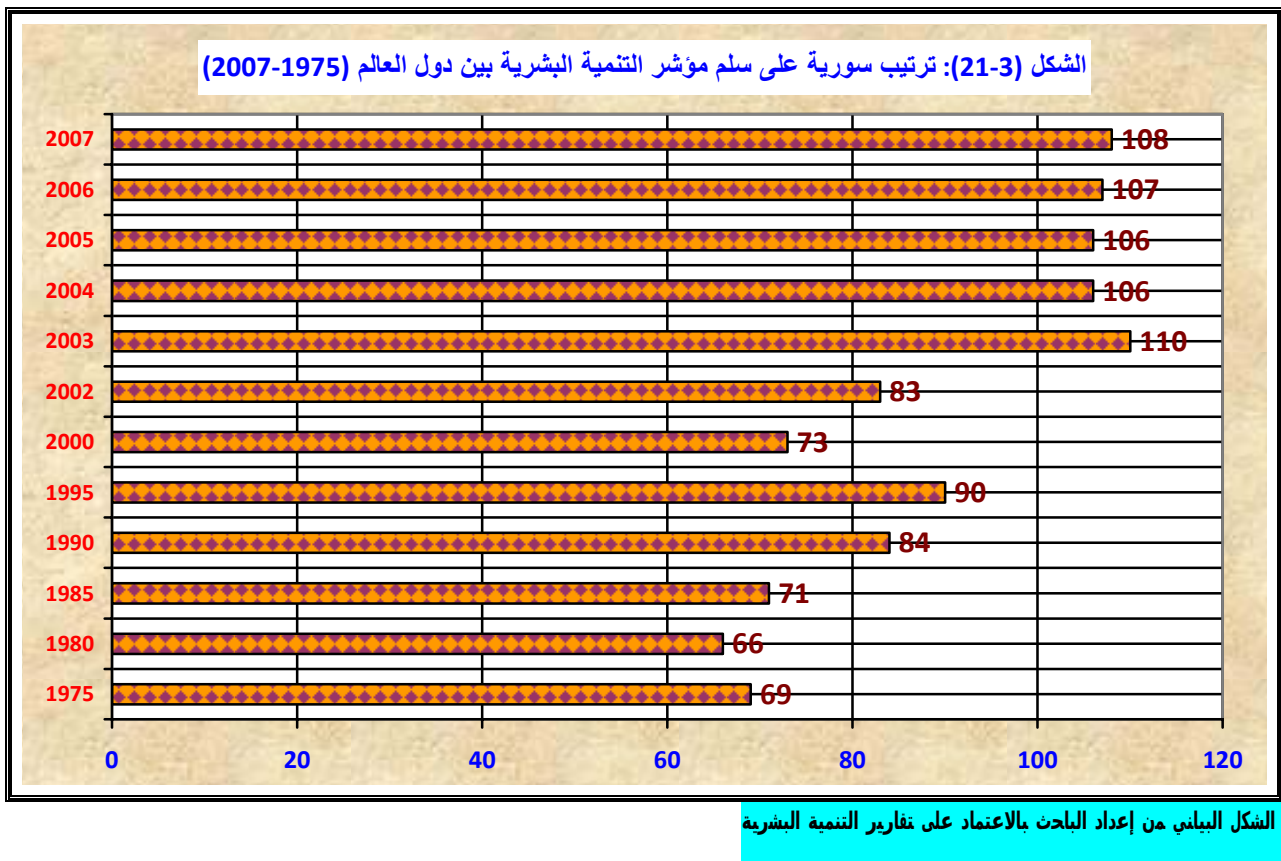
بناء عليه فإن **العقوبات الأمريكية على سورية لم يكن من بين أولوياتها إحداث انتكاسة خاطفة وفي المؤشرات الاقتصادية كما حصل مع العراق أو كوبا**، لأن من شأن ذلك دفع سورية إلى خيارات استتخدام أوراق تملكها في المعادلة السياسية في وقت مبكر، وهذا من شأنه تعقيد الأمور أكثر في هذه المرحلة، وذلك كان يكفي حرف المسار البياني لهذه المؤشرات نحو التراجع التدريجي مع الزمن وانتظار اللحظة المناسبة التي تتراكم فيها المشاكل والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية ويضعف فيها دور الدولة، وبذلك تكون نجحت في إيفاء آلية البناء الذاتي والتطور التلقائي للهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة السورية، تمهيداً لخروج ظروف جديدة يمكن من خلالها أن تقول الولايات المتحدة إنها كانت على صواب بعقوباتها على سورية وتشجع كل من الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة أو المنظمات العالمية إلى تبني العقوبات الأمريكية، وفي هذه الحالة ومع انشغال الدولة السورية بحل المشاكل التنموية يكون هناك صعوبة في مواجهة ظروف كهذه وضغوط بهذا الحجم، وخصوصاً في حال عدم تمكننا من تحقيق معدلات تنموية مرتفعة، لأن النمو المنخفض في المؤشرات التنموية في مرحلة العقوبات الخفيفة سيتحول إلى تراجع وانهايار في هذه المؤشرات في مرحلة اشتداد العقوبات، نعبر عن ذلك فيما يلي بالشكل البياني رقم (٣-٢٠) الذي يرصد تطور مؤشر التنمية البشرية في سورية خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٥) [٦٦]:

66 - تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، http://hdrstats.undp.org/countries/data_sheets/cty_ds_SYR.html



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاستناد على تقارير التنمية البشرية

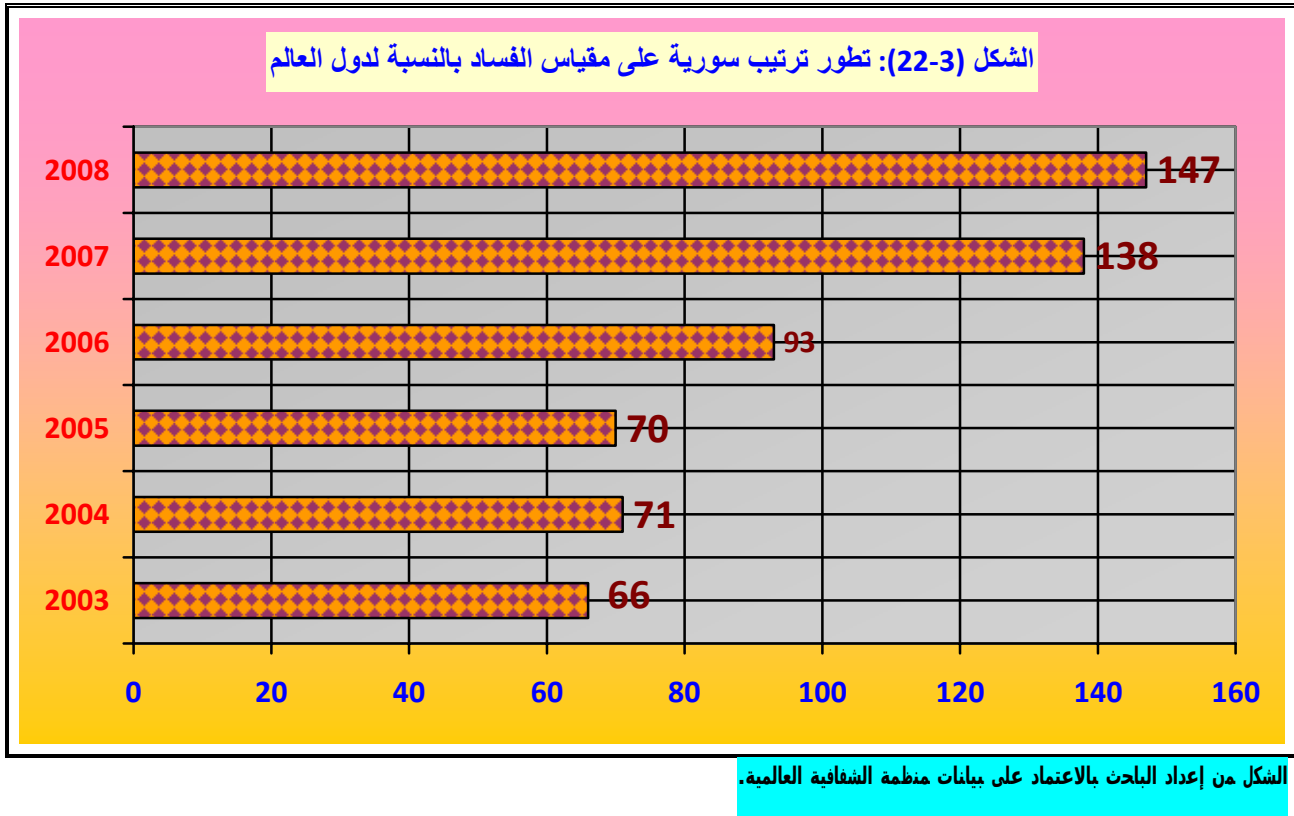
من هذه البيانات يمكن لنا أن نرى أن مؤشر التنمية البشرية في سورية يتحسن بشكل بطيء جداً - فخلال العشرين عاماً الممتدة من عام ١٩٨٥ وحتى ٢٠٠٥ ارتفع مؤشر التنمية بمقدار (٠,٩٦)، وبقيت سورية طوال الفترة بين عام ١٩٧٥ وعام ٢٠٠٥ ضمن مستوى البلدان متوسطة التنمية، حيث إن البلدان منخفضة التنمية تصنف بمؤشر تنمية بشرية أقل من (٠,٤٩)، والبلدان ذات تنمية بشرية عالية تصنف بمؤشر تنمية بشرية يزيد على (٠,٨٤)، ولمعرفة واقع سورية التنموي بشكل أكثر موضوعية، لابد من مقارنتها مع الدول الأخرى لمعرفة الاتجاه العام الذي نسير فيه، والمكانة التي نحتلها على الساحة الدولية، ولذلك نعرض من خلال الشكل البياني (٣-٢١) التالي ترتيب سورية مقارنةً مع دول العالم في تقارير التنمية البشرية^[٦٧]:



إن معدلات النمو التي رأيناها سابقاً لم تنعكس إيجابياً على موقع سورية التنموي، وبالعكس من ذلك فقد تراجع ترتيب سورية في مؤشرات التنمية البشرية بشكل كبير فبعد أن كانت سورية تحتل المرتبة (٦٩) عام ١٩٧٥ تراجعت مكانتها لتصل إلى الترتيب (١٠٨) عام ٢٠٠٧. وخلال فترة العقوبات الأمريكية المتمثلة بقانون محاسبة وما بعده يظهر بوضوح تراجع ترتيب سورية من الترتيب (٧٣) عام ٢٠٠٠ إلى الترتيب (١١٠) عام ٢٠٠٣، من هنا لا بد من التنبيه لهذا الوضع الذي نحن فيه، والتنبيه للعوامل التي تـ وفرت لـ دول الأخرى ومكنتها من تحقيق تنمية بشرية عالية وتجاوزتنا في مكانتها التنموية، وإلى جانب ذلك ماهي العوامل التي تـأخرنا وما هي السبل التي أدت إلى تأخرنا تنموياً عن مسيرة التقدم الذي شهدته الدول الأخرى.

إن فهمنا الدقيق لطبيعة نظام العقوبات بشكله العام بعيداً عن الغوص في تفاصيل صغيرة قد تكون مرحلية وغير معبرة، يساعدنا على إدراك وتفسير المرحلة التي نعيشها بعيداً عن التشتت في أفكار وتحليلات تكـون غير منسجمة مع بيئة العقوبات الخاصة بنا، بمعنى آخر ليس من الحكمة الذهاب إلى اعتبار الالتـفاف علـى العقوبات الاقتصادية الأمريكية في مجالات معينة بمثابة كسر لطوق هذه العقوبات وانتصار عليها، لأنه فـي طبيعة الأمر العقوبات الأمريكية ليست عقوبات عزل وحصار وإنما عقوبات ضغط وتضييق، وبالتالي فـإن لجوءنا إلى السوق السوداء أو الشركات الوسيطة للالتفاف على العقوبات بما يحمله هذا الأمر من تكـاليف إضافية وجودة منخفضة ومخاطر محتملة، وانتشاراً لاقتصاد الظل، وظهور رجـالات المافيا والمهـربين بمظهر أبطال وطنيين، هذا كله يمثل بحد ذاته مخرجا من مخرجات العقوبات الأمريكية أكثـر ممـا يمثـل انتصارا في مواجهة هذه العقوبات، لأن وجود السوق السوداء وانتشار التهريب وطهـور طبقة رجـال

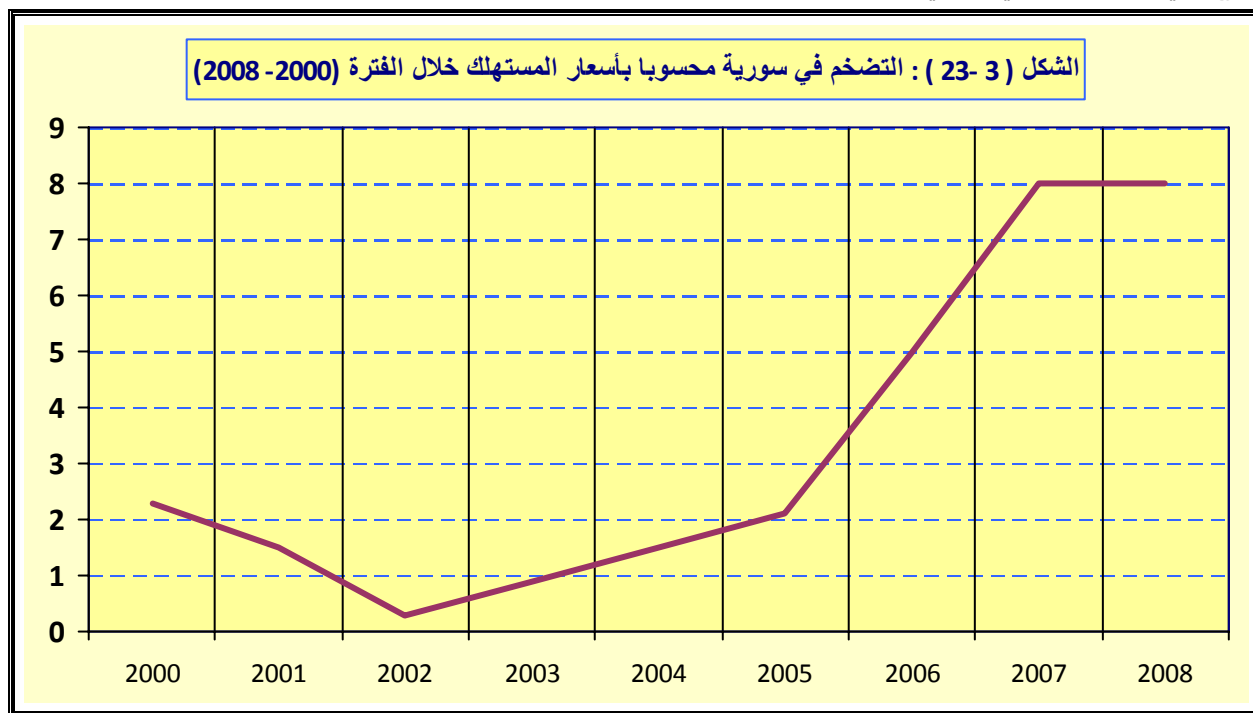
الأعمال الذين يزودون السوق المحلية بالسلع والخدمات من خلال التفاهم على فيود العقوبات، يؤدي إلى ضعف الجهاز الإداري داخل الدولة وتفتيت فرص أرباح على الخزينة العامة بمبالغ طائلة وهذا الأمر واحد من أهم أهداف أنظمة العقوبات الاقتصادية، وإذ ذلك وجدنا خلال الفترة التي تلت فرض قانون محاسبة سورية كيف تراجعت مكانة سورية بين دول العالم لناحية النظافة من الفساد وهذا يبينه بوضوح الشكل (٣-٢٢) :



بلغ تراجع سورية على مقياس الفساد كما هو واضح أعلاه نحو ٨٠ درجة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨). ولهذا الأمر نجد أن ادعاء الولايات المتحدة باستهداف عمليات الفساد واستغلال السلطة بعقوباتها أمر غير صحيح وتضليل للحقيقة التي رأيناها بوضوح في دراستنا للنموذج العراقي كيف أن العقوبات مكّنت المتنفذين في الدولة من خلال احتكاراتهم أن يحققوا ثروات هائلة، ويتحكموا بأرزاق المواطنين بشكل لم يكن يتخيله أحد لولا وجود العقوبات، وعليه فإنه من السذاجة اختصار مشكلة العقوبات بالمقدرة أو عدم المقدرة على الحصول على هذه المادة أو تلك، أو بالنظر إلى آثار أي قرار عقوبات بعد أيام من صدوره لمعرفة إن كان فعلاً أم عديم الفعالية كما حصل بعد قرار الولايات المتحدة بمنع المصرف التجاري السوري من التعامل بالـ دولار الأمريكي، إذ إنه وبعد ثلاثة أيام من صدور القرار ارتفع سعر صرف الـ دولار بنسبة بـ سيطرة جـ دأ (٣٠ قرشاً)^[٢٨] إذ كان قبل القرار (٥٢,٧٠ ل.س) وارتفع بعد ثلاثة أيام من إعلان الحظر ليصل إلى (٥٣ ل.س) واعتبر البعض أن هذا دليل على أن العقوبة غير فعالة، وهذا ليس دقيقاً إذ يجب أن ندرس بتعمق أكثر ركن النواحي المتشعبة التي تؤثر بها العقوبات وعلى المدى البعيد وليس لفترة زمنية محدودة، وبالتالي وفي هذه

٦٨ - موقع جريدة الثورة : http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=26840037020060311142131

الحالة لا يجب الاقتصاد على تحليل سعر الصرف واعتباره مؤشراً كافياً، وإنما الغوص في تحليل التبعات التي تبعت العقوبات كنتائج قرار تحويل الاحتياطي إلى اليورو، وتحليل نتائج العقوبات على الأسعار المحلية، لأن الاقتصاد السوري وكما هو معروف شهد تضخماً بنسبة عالية وخلال فترة زمنية قصيرة كما هو ظاهر بوضوح في الشكل البياني التالي (٣-٢٣) [٦٩]:



الشكل البياني من إعداد الباحث استناداً على المصدر: CIA World Factbook

هناك مفصلان أساسيان في الاتجاه العام لمسار التضخم أعلاه أولهما العام ٢٠٠٢ والثاني وفي العام ٢٠٠٥، ونحن في دراستنا هذه المعنية بالعقوبات الاقتصادية نعلم أن العام ٢٠٠٢ شهد تحولاً أساسياً وفي مسار العقوبات الأمريكية على سورية متمثلاً بتطبيق قانون محاسبة سورية، كما أن العام ٢٠٠٥ شهد توجهاً من قبل الإدارة الأمريكية أعلنت عنه صراحةً بأنها ستشدد العقوبات على سورية وتعمل على نقلها إلى عقوبات أممية على أثر اغتيال رفيق الحريري في لبنان، وتبقى المشكلة الحقيقية كامنة في عدم القدرة على العودة إلى الوضع السابق قبل حدوث التضخم، على الرغم من زوال الظروف والعوامل الضاغطة التي ساهمت في نشوء الوضع التضخمي. وهنا نجد أن العقوبات الاقتصادية لا تكفي في إيجاد الحلول خلال التضخم وإنما تخلق البيئة المناسبة للحفاظ على هذا الوضع نتيجة لاستهدافها الموارد المالية للدولة المعاقبة سواء أكانت هذه الموارد صناعات نفطية أم خدمات سياحية أم شركات حكومية... إلخ، يضاف إلى ذلك استئثار الفساد وظهور طبقة المنتفعين وازدهار التهريب الذي يكون في جانب منه يهدف إلى كسر طوق العقوبات، ولكن في الجوانب الأخرى يؤدي الاقتصاد الوطني ويلحق خسائر كبيرة في موارد

⁶⁹ - Unless otherwise noted, January 1, 2008 CIA World Factbook, Syria - Inflation rate (consumer prices) (%)

http://indexmundi.com/syria/inflation_rate_consumer_prices.html

الخزينة من الضرائب والرسوم، كل هذا من شأنه أن يضعف فدره الحكومة على التـدخل لكـبح التـضخم وتحسين مستوى المعيشة.

إن الطبيعة النوعية للعقوبات الأمريكية على سورية تحتم علينا تقييماً نوعياً لآثار هذه العقوبات، مع التـسليم أن هذه الآثار لها تداعيات وتشعبات ولا تنف عند القطاع المستهدف بذاته، وعليه فـإن تقييماً للعقوبات الأمريكية على قطاع الطيران يكون بما أحدثته من تداعيات كمية ونوعية بهذا القطاع وآثاره على القطاعات الأخرى كالسياحة والشحن، وكذلك العقوبات على المصرف التجاري ومدى نجاحها في تحقيق قـعـزل هـذا المصرف عن تعاملاته الخارجية ومدى التزام المصارف العالمية بالعقوبات الأمريكية، كل ذلك يبين لنا ماهي القطاعات والمجالات التي يمكن أن تستهدفها العقوبات الأمريكية مستقبلاً لأن صانعي العقوبات يعملون على استقرار نتائجها السابقة وتقييمها والعمل على استنساخها على قطاعات أخرى يجدون أنها مـن الممكن أن تعطي نتائج أفضل، وهذا وجدناه عندما أدركت الولايات المتحدة أن عقوباتها أدت إلى تـدقق الاستثمارات الإيرانية إلى سورية، وهذا يتعارض مع مصالحها في المنطقة، ولذلك بدأت بإعادة تقييم بنية العقوبات^[٧٠]، كما تم ملاحظة أن قانون محاسبة سورية يغفل جانب المستوردات الأمريكية من سورية، وهذا أدى إلى زيادة تدفق الصادرات السورية إلى الولايات المتحدة وافتصرت العقوبات على صادرات الولايات المتحدة إلى سورية. ولذلك يجب علينا أيضاً أن نقوم بمواكبة هذه الأحداث والدراسات بأبحاث ودراسات مضادة، لأنه حتى الآن ظلت سورية في إطار ردها على العقوبات تدور في دائرة إيجاد المنافذ والسعي للاختراق، مع محاولة القيام ببعض الردود التي رأينا منها العزم على محاسبة الولايات المتحدة بقانون مشابه لقانون محاسبة سورية، والعمل على تأسيس فريق لإدارة الأزمات متخصص بدراسة العقوبات^[٧١]، ولكن حتى الآن لم تترق إلى الردود السورية لأن تكون متوازنة في وضوح إستراتيجيتها مع الإستراتيجية المحكمة التي تنتهجها الولايات المتحدة في إدارة عقوباتها على سورية، وهذا مرده إلى عدم إدراك المخاطر الحقيقية للعقوبات وذهاب البعض إلى اعتبارها عديمة الأثر، وحتى أن بعض التحليلات تذهب إلى اعتبار العقوبات مفيدة وأنها بمثابة واقـعـي حمـل سورية من الصدمات المالية والائتمانية واضطرابات أسواق المال والأزمة العالمية وذلك نتيجة ضعف صلات سورية مع العالم الخارجي^[٧٢]، ولكن في حقيقة الأمر إن تقييم العقوبات لا يقتصر على تحليل هذه العقوبات ودراسة طبيعتها فحسب، وإنما يعتمد بقدر كبير على دراسة الآلية والردود التي تعتمدها سورية وكيفية تصرفها تجاه هذه العقوبات.

إن ما يجب الإشارة إليه أيضاً هو أن العقوبات الأمريكية على سورية ليست هدفاً بطبيعة الحال للولايات المتحدة، وعليه فإن خرقها من قبل سورية يجب أن لا يكون هدفاً بحد ذاته، وإنما كل ذلك يعتبر وسيلة لتحقيق أهداف يسعى الطرفان إليها، ولذلك يجب أن لا يستحوذ سعينا لكسر العقوبات على كل طموحاتنا وإنما العمل

⁷⁰ - Hugh Naylor, The New York Times, U.S. sanctions drive Iranian businesses and exports to Syria, October 3, 2007.

⁷¹ - موقع إيلاف: <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2005/11/102859.htm?sectionarchive=Economics>

⁷² - الأيستر ليون، جريدة القبس، العدد (١٢٦٩٩) تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٦. <http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=435145>

على إزالتها بالكامل والارتفاع فوق أي أضرار محتملة ناتجة عن توسيعها، وهنا تكمن الصعوبة الحقيقية التي تحتاج إلى بذل الجهود الكبيرة نظراً للبيئة التشريعية التي أقرت قانون محاسبة سورية والتي ربطت إلغاء هذا القانون بإجراءات تشريعية مماثلة لإجراءات إقراره ومصادرة جـ- صراً عـ- ن الكـ ونغرس بمجـ- سيه الذـ واب والشيخ، وعليه فإن أي إدارة أمريكية لن يكون بمقدورها إلغاء قانون محاسبة سورية من دون قرار صـ- ادر عن الكونغرس وكل ما يمكن للإدارة الأمريكية فعله هو فقط تعطيل تنفيذ بعض البنود والإجراءات التنفيذية.

من هنا يجب علينا الإدراك بأن الانتصار على العقوبات يكون في القدرة على تحويل هذه العقوبات إلى عامل إيجابي كمحفز على البناء الذاتي وتوطين التكنولوجيا والاعتماد على الذات والنهوض بالقطاعات المـ-ستهدفة وتنميتها لتتمكن من أن تتحرر من جميع آثار العقوبات الحالية والمستقبلية، كما أن الانتصار على العقوبات يكون بأحد أشكاله متمثلاً في إزالة هذه العقوبات نهائياً من خلال الأدوات والأساليب المختلفة التي تمتلكها سورية والتي يمكن لها بموجبها أن تفاوض لإزالة العقوبات مع إدراك أن هذا الأمر قد يتطلب دفع أثمان غالباً ما تكون باهظة وغير ممكنة.

مناقشة الفرضيات

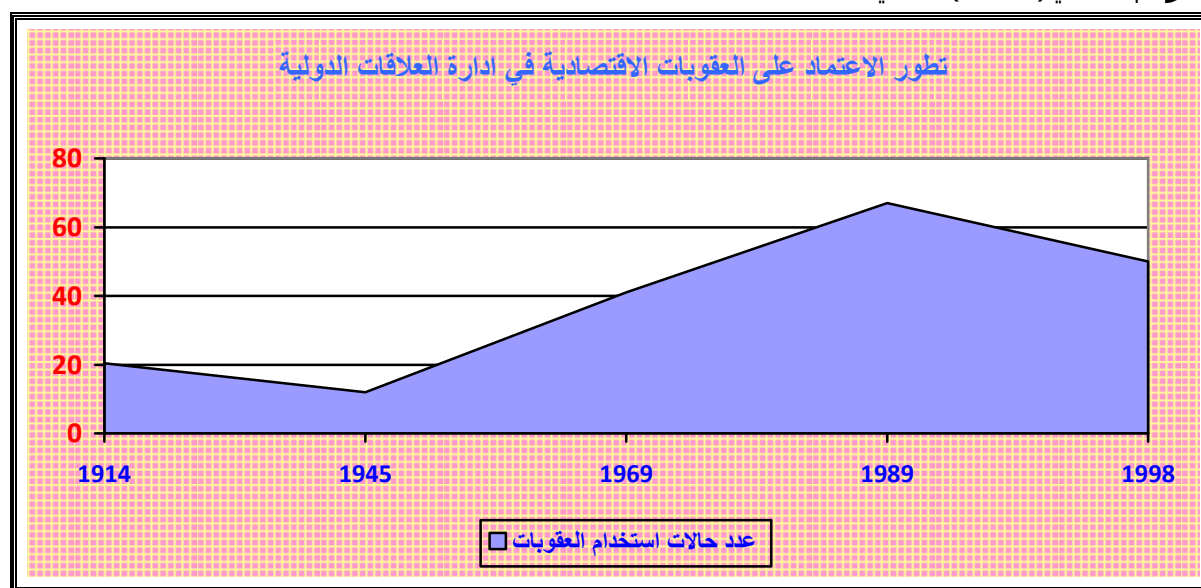
مناقشة الفرضيات

المناقشة	الفرضية
فرضية محققة وقد وصلنا لذلك من خلال بيان إحصائيات تظهر بوضوح ازدياد حالات استخدام العقوبات الاقتصادية سواء بشكل جماعي أو أحادية الجاذب.	١- أصبحت سياسة العقوبات الاقتصادية أحـد أهـم المناهج المتبعة في عالمنا المعاصر لممارسة الضغوط على الدولة الخصم لدفعها لتغيير سلوكها.
فرضية محققة جزئياً فدراستنا للنماذج السابقة بين لنا وجود الاختلاف في أنظمة العقوبات في كل نموذج عن الآخر واختلاف في نتائج العقوبة عند تطبيقها على نمودجين مختلفين، ولكن هذا الاختلاف ليس جذرياً حيث وجدنا أن هناك قواسم مشتركة في أنظمة العقوبات المختلفة كقصية استهداف الطيران المدني والبنوك التي تمول العمليات التجارية وبرامج التسليح في مختلف النماذج المدروسة.	٢- إن العقوبات الاقتصادية تحكمها مجموعة مـن العوا مـل الـسياسية والاقتـصادية والجغرافية والطبيعية والديمقراطية ومعرفة هذه العوامل يشكل المرحلة الأولى في صياغة هذه العقوبات، وعليه فإن العقوبات الاقتصادية ليست نموذجاً واحداً.
فرضية غير محققة فقد وجدنا أنه مهما حاولت الحكومات أن تتجابه آثار العقوبات وتستغل الوضع الجديد لتحقيق نجاحات نوعية، فإن ذلك لم يلب الأثر السلبي للعقوبات على عملية التنمية .	٣- ليس بالضرورة أن تؤدي العقوبات إلى نتائج سلبية على عملية التنمية، فهناك دول استغلت العقوبات لتحفيز الاقتصاد الوطني وتنفيذ إمكانيات الابتكار والاعتماد على الذات.
فرضية محققة فقد وجدنا كيف أن الدول المستهدفة تضطر إلى التعامل مع أسواق الطل وتنميتها، وهذا أدى إلى قفزات كبيرة في مؤشرات الفساد في البلدان التي درسناها.	٤- العقوبات الاقتصادية تسهم في انتشار وتقوية الفساد داخل الدولة المستهدفة.
فرضية محققة فقد ظهرت الخبرة السورية في إدارة ملف العقوبات من خلال إبداء التصاب والمواجهة في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ ومن ثم إظهار المرونة المطلوبة لمعالجة ملف العقوبات في ظل التغيرات الدولية التي شهدناها منذ العام ٢٠٠٨، ولكن هذه الخبرة السياسية في إدارة العقوبات لم تشهد مواكبة لها على الصعيد الاقتصادي وظل الشق الاقتصادي يدور في فلك ردود الأفعال.	٥- لقد تعرضت سورية للعقوبات خلال الثمانينيات من القرن العشرين وهذا أكسبها ذـوع مـن المنة والمرونة في مواجهة العقوبات الحالية، ولكن التطور في الفكر الذي يستحدث هذه العقوبات لم يتم مواكبته بإجراءات وقائية تسهل عملية المواجهة التي تخوضها سورية في مجابهة العقوبات الأمريكية.

النتائج والتوصيات

النتائج:

إن نتائج دراستنا المعمقة فيما سبق للعقوبات الاقتصادية الدولية، ومن خلال تحليلنا المقارن للنماذج المتعددة في التعامل مع هذه الظاهرة وكيفية السيطرة على آثارها وتداعياتها على عملية التنمية، كل ذلك يوصلنا إلى حقيقة ما طرحناه من فرضيات في بحثنا هذا حول اعتماد السياسات الدولية على العقوبات الاقتصادية كـ أداة رئيسية في إدارة العلاقات بين الدول وبشكل أكثر من أي وقت مضى، حيث رأينا في عالم ما بعد الحرب الباردة، ذاك الكم الهائل من قوانين العقوبات والمقاطعة الاقتصادية، سواء تلك التي تُرضت تحت غطاء الشرعية الدولية، أو التي اتبعتها الدول فرادى وجماعات، ومن خلال تجميع البيانات المتوفرة يتبين لنا هذا التوجه الواضح في السياسات الدولية للاحية الاعتماد على العقوبات، نعبّر عن ذلك من خلال المنطقة المظلمة في الرسم البياني (٣-٢٤) التالي^[٧٣]:



الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات معهد الاقتصاد العالمي - كاليفورنيا، ١٩٩٩.

كلّ هذا يجري في زمن بات الحديث فيه يبتدأ بعولمة التجارة والتجمعات الاقتصادية ذات النطاق العالمي كالثافتا والاتحاد الأوروبي، أو البين قاري كمنظمة التجارة في دول المحيط الهادي ولا ينتهي عند إلغاء التعرفة الجمركية وفتح الأسواق والشركات متعددة الجنسية ما يكسب العقوبات قدرةً فعالةً في حرمان الدول المعاقبة من الاستفادة من مكاسب العولمة.

إضافة إلى ذلك فقد تبين لنا أن العقوبات الاقتصادية ليست مجرد قرارات تتخذها جهات فارضة للعقوبات على الجهة الهدف، وإنما هي محصلة لعوامل متنوعة لا يتطابق فيها نموذج من العقوبات مع نمـ وذج آخر، وذلك لحقيقة أن كل دولة لها معطياتها الخاصة وميزاتها النسبية التي تميزها عن غيرها، وصلنا إلى حكمنا

⁷³ - Gary Clyde Hufbauer, Fred J. Hansen, Trade as a Weapon, Institute for International Economics, San Diego, California, April 12-18, 1999.

هذا بعد العرض السابق والمفصل لمراحل العقوبات في النماذج المدروسة في بحثنا والتي بينت لنا أن الدول الفارضة للعقوبات تتعامل مع كل حالة بشكل منفرد، كما وجدنا أنه بالإضافة للمعطيات الجغرافية والطبيعية والسياسية والتشريعية، **يوجد لدينا عوامل نسبية داخل الدولة المستهدفة تشكل مرتكزات أساسية في تفريدها نتيجة العقوبات أهمها:**

- ١ - قوة ميزان المدفوعات داخل الدولة وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية وامتصاصها.
 - ٢ - قوة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية وما تتمتع به هذه العملة من تاريخ وقيمة بين العملات الأخرى، وذلك من خلال أنظمة أسعار الصرف التي تخضع لآليات السوق.
 - ٣ - قوة الجهاز الإنتاجي داخل الدولة وقدرته على سد الاحتياجات الداخلية والقدرة على إيجاد فائض قادر على المنافسة عند التصدير.
 - ٤ - مرونة الجهاز الإنتاجي في إنتاج السلع المختلفة، والتحول والتكيف السريع مع تغيرات الطلب.
 - ٥ - كبر حجم السوق الداخلي في الدولة وتنوعه بحيث يكون السوق الداخلي متوافقاً مع إمكانيات الدولة الإنتاجية، ويمكنه استيعاب النشاط الإنتاجي والخدمي.
- يضاف إلى ما سبق من العوامل الداخلية هناك مجموعة من العوامل الخارجية المؤثرة في نتيجة العقوبات وأهم هذه العوامل وجود شبكة العلاقات التجارية والاقتصادية المتنوعة مع عدد كبير من دول العالم، ووجود شركاء دوليين داعمين بقوة ومستعدين لتحدي العقوبات وتأمين البدائل.
- كل هذا يستدعي من أي دولة أن تدرس العقوبات ضمن المعطيات الخاصة بها، مع التأكيد على أنه من الضروري الاطلاع على النماذج الأخرى لاستخلاص العبر والقواعد والأخذ بكل ما يخدم تحقيق الهدف المطلوب، وصولاً إلى خلاصة تقييم مقبولة لنظام العقوبات المدروس، مع الإشارة إلى أن تقييم نتيجة أي عقوبات يخضع لمعايير تختلف بين الدولة الفارضة والدولة الهدف، ولكن يبقى المهم دراسة تقييم الدولة الفارضة للعقوبات لأن نتائج تقييمها هي التي تحدد مستقبل العقوبات كونها اللاعب الذي يدير خيط اللعبة لمصلحتها، وعليه فإننا بدراستنا هذه **نعرض من خلال الملحق رقم (٢) [٧٤] خلاصة نتائج أنظمة العقوبات المختلفة لناحية نسبة نجاحها بميزان يتدرج من رقم ١ حتى الرقم ١٦ مع حفل خاص بأثر العقوبات كنسبة من الناتج القومي الإجمالي GNP حيث إن ***

$$GNP = GDP + NR \text{ «Net income from assets abroad»}$$

⁷⁴ - The Peterson Institute for International Economics, Case Studies Index, Summary of economic sanctions episodes, 1914–2006.

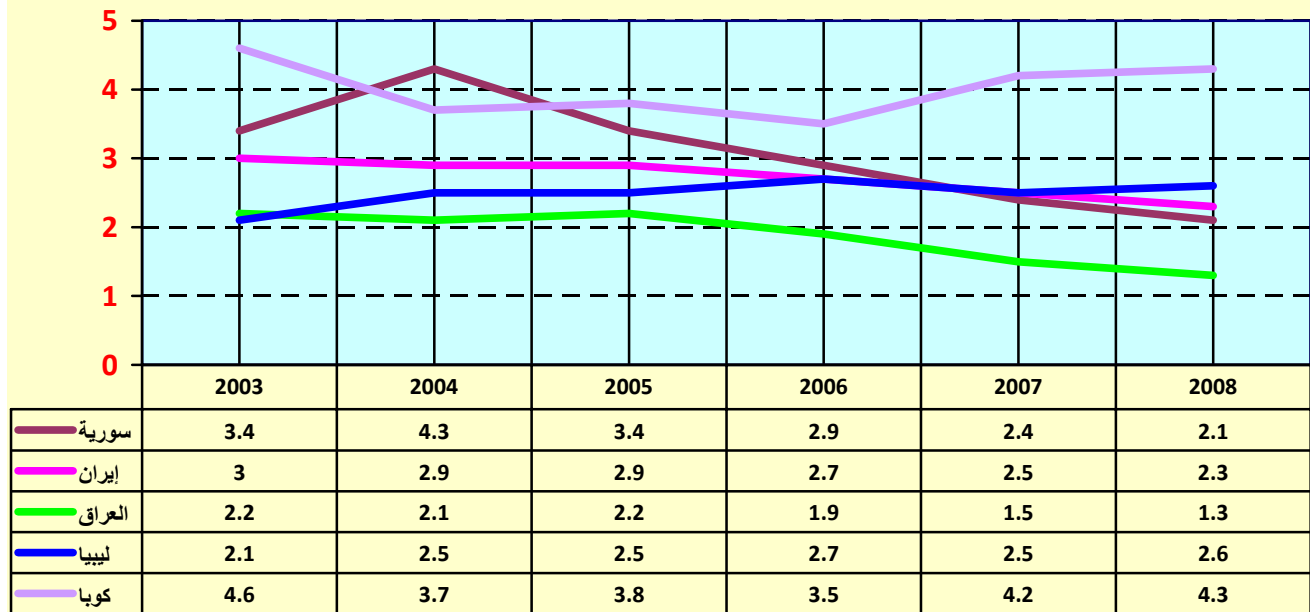
*Formula for Calculation:	GDP = consumption + investment + (government spending) + (exports – imports)	GNP = GDP + NR (Net income from assets abroad (Net Income Receipts)
---------------------------	--	---

وجدنا انه لا يمكن بأي حال من الأحوال ومهما تضمنت أنظمة العقوبات من استثناءات إنسانية أو اجتماعية ومهما وصفت العقوبات بأنها ذكية أو موضعية، أن نعتبرها عديمة الأثر على عملية التنمية. لأنه وكما لاحظنا فإن آثار العقوبات تبدأ بمجرد التهديد بها ولا تنتهي إلا برفعها والعمل الجاد على إزالة تداعيات رولس-بها، وحقيقة الإدارة الناجحة لبعض الحكومات في مواجهة العقوبات ومحاولة استثمار الوضع الذي خلقته هـ-هـ ذه العقوبات في تحقيق نهضة نوعية لا ينفي تأثير عملية التنمية في تلك البلدان، وهذه الإدارة الناجحة يمكن لها أن تخفف من الآثار السلبية بأحسن الأحوال، لأن الدول الفارضة للعقوبات ليست بالسذاجة لتفرض عقوبات عديمة الأثر فهي تعرف جيداً إمكانيات وخيارات الجهة المستهدفة وعليه تبني إستراتيجية العقوبات عليها. إن كل ما تقوم به البلدان المستهدفة من إجراءات احترازية تضمن تحصينها مستقبلاً في مواجهة آثار العقوبات الاقتصادية، تعتبر إجراءات منخفضة التكلفة إذا ما قارناها مع الخسائر الممكنة من حصولها بعد العقوبات، بمعنى آخر إذا قامت الجهة المستهدفة بسحب أرصدها المهددة بالعقوبات وإيداعها في حسابات آمنة فإن الخسائر المترتبة على عملية السحب هذه، والمتمثلة بفقدان أرباح محتملة أو فوائد قائمة، تبقى تكاليف بسيطة، إذا ما قارناها مع الخسائر المترتبة على تجميد هذه الأرصدة بعقوبات اقتصادية، والتي في كثير من الأحيان، يتم بموجب العقوبات السماح باستثمار الأرصدة المجمدة لتغطية نفقات برنامج العقوبات الذي تديره الجهة الفارضة ولتغطية خسائرها المحتملة من قرار العقوبات الذي اتخذته. كذلك الأمر فيما يخص استراتيجيات تنويع الموارد الاقتصادية وإقامة شبكة من الروابط التجارية مع مختلف الأسواق العالمية كل هذه الإجراءات تحمل طابع الإيجابية وتعطي الجهة المستهدفة عناصر قوة وصمود في مواجهة العقوبات الاقتصادية بأقل التكاليف.

إن دراستنا السابقة بينت لنا الارتباط العضوي بين العقوبات الاقتصادية وانتشار الفساد، ففي النموذج الليبي وطوال فترة العقوبات أصبح المهربون هم الطبقة العليا في المجتمع وتوسعت أعمالهم لتشمل حتى تهريب البشر من أفريقيا إلى أوروبا بالتعاون مع المافيا الإيطالية، وفي العراق ازدهر الفساد بشكل لم يسبق له مثيل ووجدنا مؤشرات الفساد في العراق أصبحت تماثل ما هي عليه في البلدان المنهارة التي تحكمها العصابات والمليشيات كالصومال، وفي إيران تضخمت ثروات تجار النفط الذين يهربون البنزين إلى الأسواق الإيرانية وذلك على حساب الجودة وبتكاليف أعلى من أسعار السوق العالمية، وفي سورية ظهرت الحاجة الماسة للاعتماد على رجال الأعمال وإعطائهم الميزات لتمكينهم من تغطية حاجات السوق الداخلية من خلال علاقاتهم في عالم الأسواق والشركات في مختلف أنحاء العالم، وهذا جعل من الضروري تخلي الدولة عن إدارتها لبعض القطاعات ولو بشكل جزئي لصالح رجال الأعمال كما هو عليه الحال في المصارف والطيران والاتصالات.

وبشكل أكثر دقة نعرض فيما يلي المؤشر العام للفساد [corruption perceptions index (CPI)] وفي الدول المعنية في دراستنا، ويعبر مؤشر الفساد كما يراه الخبراء ورجال الأعمال عن درجة الشفافية ومدى استشراف الفساد داخل الدولة المعنية وتتراوح قيمته بين (١٠) نظيف جداً و(٠) فاسد جداً:

الشكل (3 - 25) : تطور مؤشر الفساد في الدول المدروسة خلال الفترة (2003 - 2008)



الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية: http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi

كما هو ملاحظ أعلاه فإن درجة الفساد عالية في جميع الدول المذكورة وهناك حالة من انتشار للفساد مع مرور الوقت حتى في الدول التي رفعت عنها العقوبات مثل ليبيا والعراق حيث لم تتمكن هـ.ذ.ال.دول من معالجة مشكلة الفساد على الرغم من زوال العقوبات وهذا أشرنا إليه سابقاً بأن مواجهة العقوبات تستمر حتى بعد رفعها ومن الصعوبة إزالة آثارها سريعاً.

إن تجربة سورية مع العقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها منذ فترة طويلة وبأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة الفسادة أثبتت براعة سورية في تجاوز هذه العقوبات وتقليل آثارها وتحجيم اندفاعها، ولكن إدارة ملف العقوبات بجانبه السياسي يحتاج إلى مؤازرة ودعم عملائي على أرض واقع الاقتصاد الوطني بما يملك من تقوية الموقف التفاوضي للإدارة السورية في سعيها لرفع العقوبات وإيقافها، وهذا الأمر لم يسنا خلاً وتقصيراً واضحاً به في جوانب عديدة منها ملف الطيران السوري، حيث كان من المفروض التنبيه إلى الحاجة المبكرة لتعزيز الأسطول الجوي، وكانت الأجواء مناسبة لهذا الأمر في العقد السابق لإقرار قانون محاسبة سورية، ولو تم اتخاذ إجراء كهذا لكانت العقوبات الأمريكية محدودة الأثر، ولم تستطع أن تصيب مؤسسة الطيران السورية بما أصابها من خسائر. والأمر نفسه تكرر عام ٢٠٠٥ عندما أدت الضغوطات على الإدارة السورية إلى هزة كبيرة في أسعار الصرف مقابل الدولار ما دفع الحكومة إلى تغيير سياسة الاعتماد على الدولار وإعطاء دور أساسي للتعامل باليورو وهذا القرار كان من المفترض أن يتم سابقاً وعدم الانتظار حتى تحصل المشكلة لنبدأ بإيجاد الحلول. بناء عليه وكما أشرنا في فرضيتنا الخامسة من بحثنا هذا فإن الحنكة في التعامل مع العقوبات أمر مهم وضروري ولكن غير كافٍ ولا بد من المواكبة الاقتصادية الحديثة والسير بالسرعة نفسها التي يسير بها تطور الفكر الغربي في تعامله مع العقوبات الاقتصادية الدولية.

التوصيات:

إن التوصيات التي سنقوم بطرحها في نهاية بحثنا هذا، هي مجموعة من الأفكار والمقترحات التي تخـ ص الجهة الخاضعة للعقوبات أكثر مما يتعلق الأمر بالجهة الفارضة للعقوبات، منطلقين في ذلك من أمرين اثنين: أولهما إن نموذج دراستنا المقارنة هذه هي سورية وهي دولة خاضعة للعقوبات وليست فارضة للعقوبات. الأمر الثاني هو أن الجهة الفارضة للعقوبات يفترض بها، إلى جانب توافر الإمكانات، توافر الدراية أيـ ضاً والمعرفة الجيدة لفوائد لعبة العقوبات.

بناء على ذلك وفي خلاصة دراستنا نشير إلى مايلي:

أولاً: لا يجب بأي حال من الأحوال الانتظار حتى يتم فرض العقوبات للانطلاق في إجـ راءات وتـ دابير مواجهتها، وإنما من المهم جداً المباشرة في تحصين القطاعات الاقتصادية ضد آثار العقوبات وإعـ داد البيئة المناسبة لمقاومتها حتى قبل توافر العلم باحتمال فرضها، لأن الوقاية من العقوبات له أكبر الأثر ليس فقط في مواجهتها وإنما في ردعها ومنع فرضها أساساً.

ثانياً: إن عنصر المعلومات يلعب دوراً استراتيجياً في قضية العقوبات الاقتصادية، اذك لا بد من وجـ ود قنوات تسمح بالوصول إلى دوائر صنع قرارات العقوبات، والعمل قدر المستطاع على التغلغل ضـ من هـ ذه القنوات لاستشراف أي قرار مستقبلي، كما يمكن في مراحل لاحقة من توطيد العلاقات مع الأشخاص ومراكز النفوذ المسؤولة عن إقرار العقوبات من التدخل لتجميد صدورها أو تأخيرها بطريقة أو بأخرى... الخ.

ثالثاً: إن لدول الجوار والمحيط الإقليمي دوراً كبيراً في كسر أي قرار عقوبات والاتفاف عليـ هـ بـ سهولة، اذك لابد من توطيد العلاقات وإيجاد شبكات اقتصادية متشعبة مع دول المحيط يمكن من خلالها إدارة الأعمال والاتفاف على العقوبات بطريقة أقل كلفة وبعيداً عن الابتزاز والاستغلال، ويتم ذلك بتأسيس شركات محليةـ ة في دول الجوار تشكل بوابة خلفية لكسر أي عقوبات بعيداً عن أي شبهة (كما هو الحال بالنـ سبة لـ شركات الإيرانية في دبي).

رابعاً: في حال تم فرض العقوبات ومهما كانت هذه العقوبات محدودة التأثير لا يجب الاسـ تهانة بهـ ا أو الاستهتار بخطورتها، لأن العقوبات هي عبارة عن نظام وهيكلية طويلة الأمد، وإن التصريح بعـ دم فعاليتها يشكل غطاء للجهة الفارضة للاستمرار بفرض عقوبات جديدة ويكسبها مصداقية بأن عقوباتها لا تمس الجانب الإنساني، وأنها تنتهج الحكمة والتأني في إدارة العقوبات، وعليه يجب التركيز بدل ذلك على إبراز خطـ ورة العقوبات وأضرارها ومخالفاتها للجانب الإنساني والحقوق وتعارضها مع القيم الأخلاقية للسياسات الدولية.

خامساً: في حملة مواجهة العقوبات لا يجب الاكتفاء باستصدار قرارات الإدانة والشجب للعقوبـ ات فـ ي المحافل الدولية الصديقة، وإنما التركيز على أن تكون هذه القرارات تحمل صفة العملانية وتتضمن قـ رارات واضحة بكسر العقوبات وتشجيع خرقها وعدم الالتزام بمضمونها، وأن يكون لهذه القرارات أثر ملموس على أرض الواقع.

سادساً: إن الانتصار على العقوبات لا يتم من خلال خرقها والالتفاف عليها وإفراغها - أ - ن - م - ضمونها فحسب، وإنما الأهم من كل ذلك خلق العوامل السياسية والاقتصادية المختلفة التي تؤدي إلى إزالة العقوبات أو تحميدها على أبعد تقدير.

سابعاً: إن الجهة الفارضة للعقوبات تدير هذه العقوبات من خلال اختصاصيين يحدّدون إدارة أنظمة العقوبات وتطويعها، وعليه فإن ذلك يحتم على الجهة الخاضعة للعقوبات أن تمتلك إدارة حكيمّة لمواجهتها. العقوبات تكون بمثابة جهاز إداري أو لجنة متخصصة تنطلق في عملها من محاور ثلاثة هي:

١ - العمل على الوفاية من العقوبات المستقبلية.

١ - العمل على الوقاية من العقوبات المستقبلية.

٢- العمل على خرق العقوبات وتحجيم آثارها.

٣- العمل على إزالة العقوبات.

٤- الرصد والتوثيق لنداعيات العقوبات، وإعداد بيانات بالجهات المختلفة حول العالم سواء حكومية أو خاصة، والتي استجابت للعقوبات الأمريكية واتخذت تدابير ضد المصالح السورية.

وبالطبع يجب الإشارة إلى أهمية إعداد سياسة إعلامية واضحة ومصادر معلومات كثيفة وموثقة، ليتمكن أصحاب القرارات من الاسترشاد إلى ما يجب فعله بكل مرحلة وفي الوقت المناسب.

ثامناً: في بعض الجوانب يمكن العمل على استغلال العقوبات وتحقيق منافع وإنجازات وطنية مهمة، تنطلق من تحفيز الاعتماد على الذات والابتكار وخلق الدوافع نحو توطيد صناعات وقدرات إنتاجية وخدمية معيّنة، وتشجيع استقطاب رؤوس الأموال الوطنية الموجودة في الخارج بما يساهم في منعة الاقتصاد الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية.

تاسعاً: إن لبعض القطاعات الاقتصادية حساسية بالغة وتحتاج إلى عناية مركزة لمواجهة العقوبات، ولا بد من بذل جهد مضاعف للسيطرة على تداعيات العقوبات على هذه القطاعات والتي من أهمها أسعار الصرف والاحتياطي من العملة الأجنبية، إلى جانب كل ما يمس بالحياة اليومية للمواطن من حيث الغذاء والصحة والتعليم والسكن، وعدم السماح باستشراء الفساد الذي يظهر نتيجة استغلال البعض للعقوبات لتحقيق مصلح شخصية، والتركيز على السيطرة على الأثر النفسي الذي يمكن أن تسببه العقوبات والذي في حال تدهوره وانخفاض الروح المعنوية يمكن أن يؤدي إلى الاضطراب في الأسواق وزعزعة استقرار المجتمع.

عاشراً: إن الولايات المتحدة تمهد لأي قرار عقوبات ضد سورية بإعداد مجموعة ذرائع متجددة ومتواصلة ومبتكرة، شهدنا منها ذريعة تطوير برامج أسلحة كيميائية، ممارسة الإرهاب، انتهاك حقوق الإنسان، دعم المنظمات الإرهابية، زعزعة استقرار دول الجوار، تسليح المقاتلين إلى العراق، عمليات الاغتيال في لبنان، بناء مفاعل نووي، المحاسبة وعدم الإفلات من العقوبة.... إلخ. الهدف من هذه الذرائع هو إيجاد غطاء ومبرر لقرار العقوبات وتحفيز المؤسسات الأمريكية على اليقظة في تعاملاتها مع سورية على النحو الذي إن لم يـُؤد إلى المصادرة والحجز، فعلى الأقل سيؤدي إلى تعطيل المعاملات المالية وإبطاء عملية تنفيذها، وهذه الذرائع

تؤمن أيضاً تبريراً للقرار السياسي بتعطيل الأعمال والمصالح التي يمكن أن تحققها الشركات الأمريكية في تعاملاتها مع سورية، كل هذا يستدعي مواكبة حديثة من قبل الجانب السوري في مواجهة هذه الذرائع وإبطالها وبيان زيفها بطريقة إستراتيجية معاصرة ومقنعة.

حادي عشر: عند العمل على إزالة العقوبات يجب إدراك تشعباتها جيداً والقرارات الفرعية الناتجة عنها. والمطبقة في المؤسسات المختلفة، وهنا لا يجب اقتصار الجهد على إبطال قانون محاسبة سورية فحسب، وإنما التركيز على إزالة اسم سورية والمصالح السورية من الفوائم الأمريكية المستهدفة بقرارات العقوبات السابقة والتالية للقانون المذكور والتي من أهمها:

- قانون المساعدات الأمنية الدولية والحد من تصدير السلاح.
- قانون إدارة الصادرات لعام ١٩٧٩.
- قانون مكافحة الإرهاب والأمن الدبلوماسي المتعدد المفعول لعام ١٩٨٦.
- قانون التصحيح المتوافق للموازنة لعام ١٩٨٦.
- قانون مكافحة المخدرات لعام ١٩٨٦.
- تعديلات العام ١٩٨٦ على قانون مكافحة الإرهاب وقانون الحد من تصدير السلاح.
- مشاريع قوانين المساعدات التي أُقرت بدءاً من العام ١٩٨١ والتي تضم فقرات خاصة تحرم سورية من تسلم المساعدات الأمريكية.
- قانون العمليات الخارجية وتحويل الصادرات وبرامج الاعتمادات المرتبطة بها لعام ١٩٩١ والتي مدد العمل بها وفقاً لقانون استمرار سريان مفعول القوانين، التي تنص أحد فقراته على حظر رصد أو صرف أي اعتماد لثماني دول محددة بالاسم إحداها سورية.
- قانون محاسبة سورية والأوامر التنفيذية التي تلتها وقرارات وزارة الخزانة الأمريكية المتلاحقة.
- قرار الإدارة الأمريكية بتوسيع العقوبات على سورية في العام 2006، وتعزيزها في العام ٢٠٠٧ لتشمل مسؤولين سوريين اتهمتهم واشنطن "بالفساد".

ثاني عشر: إن أهم ما تهدف له العقوبات الاقتصادية بنماذجها المتعددة هو إضعاف البنية الهيكلية للدولة المستهدفة وضرب آليات البناء والنمو الذاتي، وعليه فإن سورية وفي ظل عملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي يجب التنبيه إلى ضرورة تعزيز دور الدولة وعدم الانكشاف أمام سطوة العقوبات المستقبلية.

الملاحق

❖ الملحق رقم (1): آراء لأصحاب الشأن والمهتمين بالعقوبات الاقتصادية على سورية.

❖ الملحق رقم (2): ملخص تقييم أنظمة العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة خلال

الفترة 1914 - 2006 مرتبة حسب تاريخ فرض العقوبة.

❖ الملحق رقم (3): النص الحرفي لمشروع «قانون محاسبة وتحرير سورية».

(١) الملحق رقم

آراء لأصحاب الشأن والمهتمين بالعقوبات الاقتصادية على سورية.

نظرا لكون العقوبات الاقتصادية ظاهرة جديدة ولم يسبق البحث المعمق فيها من قبل الكتاب والباحثين السوريين، فإننا نهدف من خلال عرضنا للآراء التالية، الإطلاع على وجهة نظر المسؤولين والمعنيين بهذه القضية لكون أصحاب الاختصاص هم أقدر على التعبير فيما يتعلق باختصاصهم ومعرفتهم، بحكم تجربتهم العملية وخبرتهم الشخصية.

سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد : "لم تقدم الولايات المتحدة أي دليل يبرر فرضها عقوبات اقتصادية على سورية، ونحن ليس لدينا ردود أفعال وهذا ليس لأن العقوبات لا تؤثر فينا ولكن لأننا لا نعرف بالضبط كيف ستكون آثارها علينا في المدى البعيد".

قناة الجزيرة، ١٣ أيار ٢٠٠٤ : <http://english.aljazeera.net/archive/2004/05/2008410112656362271.html>

الصحفي نيكولاس بلانفورد : "إن الرئيس السوري بشار الأسد يحضر بلاده لتتمكن من مواجهة أي عقوبات اقتصادية يمكن أن يتم فرضها من قبل الأمم المتحدة على خلفية ملف اغتيال الرئيس اللبناني السابق رفيق الحريري".

Nicholas Blanford, USA TODAY : Syria appears to be readying for sanctions, 11/13/2005 .

عيسى درويش معاون وزير الخارجية السوري : "إن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء فرض العقوبات الاقتصادية الأميركية تتمثل في ضغط اللوبي الصهيوني على الإدارة الأميركية لمعاقبة سوريا بسبب موقفها من الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأميركي للعراق".

محمد-----د الح-----وراني، مجل-----ة الن-----ور، الع-----دد (١٥٧)، ت-----اريخ ٢٠٠٧/١١/١٨ : http://www.annoormagazine.com/mag/ar/157/ahdath/ahdath_i.asp

نائب رئيس الوزراء السوري عبد ا الدردري : "إن سورية التي تتمتع باكتفاء ذاتي في النفط والمواد الغذائية، يمكنها احتمال أية عقوبات اقتصادية تفرض عليها، كما أن احتياطي سورية الوافر من العملة الصعبة، وقلة ديونها ستمنحها مقاومة ضد أية عقوبات. إذ أننا نتمتع بالاكتفاء الذاتي في عدة مجالات. وفي معاملتنا نحن أقوى، لأننا أول اعتمادا، والاقتصاد أول عرضة للضغوط الأجنبية الخارجية، إن سوريا، التي يقدر ناتجها المحلي الإجمالي بنحو ٢٢ مليار دولار، واجهت بشكل جيد العقوبات الأميركية، لا أتصور أن يبلغ مستوى العقوبات، التي قد تفرض على سوريا، حد أننا لا نستطيع شراء قطع غيار للجرارات و أن اقتصاد سورية المتنوع في حالة جيدة، لتحمل أية عقوبات. وعلى مدى عقد كامل جمعت سورية احتياطيا كافيا من العملة

الصعبة، من عائدات تصدير النفط، وأرباح المؤسسات الحكومية. نحن نعيش في عالم يقوم على الاعتماد المتبادل. لا توجد دولة تتمتع بالاكتمال الذاتي مائة في المائة. ومن الحمق التفكير في أننا لن نتأثر لحد ما بسبب العقوبات. وإذا أردت فرض عقوبات على سورية، فلنك بذلك تعاقب لبنان والعراق، والتدفق التجاري بين تركيا والخليج... إن فرض عقوبات على سورية، ليس أمراً هيناً.. نحن أحد الطرق الرئيسية إلى العراق، ومعظم تجارة العراق تنتقل عبر سورية. وإن ازدياد الضغوط السياسية واحتمال فرض عقوبات اقتصادية لم يثبطا من عزم المستثمرين الأجانب، الذين استمروا في جلب السيولة النقدية إلى البلاد مع انفتاحها".

جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٨٣٨، تشرين الثاني ٢٠٠٥ : <http://www.aawsat.com/print.asp?did=331762&issueno=9838>

أندرو تابلر المحال في الشؤون السورية لمؤسسة ستانلي : "إن العقوبات الأمريكية على سوريا لم تؤت أكلها، فبشكل رسمي ارتفع التبادل بين البلدين وغصت الأسواق السورية بالسلع الأميركية".

الجزيرة نت، العقوبات الاقتصادية على سورية لم تنثر، ٢٠٠٨/١/١٢ : <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1080579>

عبد ا الدردري، نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية : "العقوبات الأمريكية تزامنت مع أصعب مراحل التحول الاقتصادي السوري، وأثرت على سرعة الإصلاح، وعلى رغبة الآخرين في الاستثمار في سوريا، وعلى قدرتنا في الحصول على تكنولوجيات كان يمكن أن نحقق نتائج أفضل وأسرع، لكن عملية الإصلاح استمرت. العقوبات أمريكية بحته، لكن شركة ألمانية مثلاً تريد أن تستثمر في سوريا ولكن ترى أن هناك عقوبات، فتعيد التفكير. ويجب القول بأن بعض الشركات الأجنبية التزمت بالعقوبات الأمريكية أكثر من الشركات الأمريكية نفسها، وبالتالي كان لها أثرها المباشر وغير المباشر بسبب التزام بعض الشركات الدولية، وللأسف بعض المصارف العربية، بالعقوبات الأمريكية على سوريا".

وكالة "انتر بريس سيرفس"، تموز ٢٠٠٨ : <http://ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=1256>

وزير الاقتصاد والتجارة السوري السابق غسان الرفاعي : "إن العقوبات الأميركية على سورية مربكة وسيكون لها تأثير سلبي على اقتصاد البلد حتى لو لم يكن لها اثر مباشر، في وقت نحن لا نحتاج فيه إلى مثل هذه الإشارة الغير جيدة".

جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٣٣٠ ، حزيران ٢٠٠٤ : <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=9330&article=239238&feature>

حسن زينب معاون وزير النفط السوري : "إن العقوبات على المصرف التجاري السوري تؤثر بشكل كبير على قطاع النفط في سورية، حيث أن الصعوبة تكمن في فتح الكفالات بالنسبة لشركات عقود الخدمة الجديدة".

جريدة المستقبل، ٢٠٠٧/٦/٢ : <http://futuremovement.org/forum/showthread.php?t=19677>

الدكتور دريد درغام المدير العام للمصرف التجاري السوري : "إن الاحتكار الأميركي المباشر وغير المباشر لبعض التجهيزات والبرمجيات ستؤثر بكل تأكيد على تسريع النمو الاقتصادي في سورية. أيضا فإن إجبار بلد على تحويل احتياطياته التي كانت ترتكز على الدولار إلى عملات أخرى قد تتسبب بخسائر مختلفة. وبالتالي في ظل الضغوط الأميركية المتزايدة ضد المصرف التجاري لا يمكن الاعتماد على المصارف الخاصة الحالية في تنفيذ العبء الكبير ويخشى في حال استمرار تلك المقاطعة أن تتنامى أشكال غير قانونية من الأعمال التجارية أو التحويلات وهو أمر لا ترغب به سورية أو أميركا أو باقي دول العالم... وقد قام المصرف التجاري بإجراءات تحديثية وصلت بالمصرف إلى مواقع متقدمة من حيث الأرباح حيث انتقلت من ٤ مليارات ليرة عام ٢٠٠٤ إلى ١٧ مليار ليرة عام ٢٠٠٥ وكان بالإمكان تحقيق المزيد لولا العقوبات المذكورة".

<http://www.banquecentrale.gov.sy/Archive/archive-ar/archive2006/news30-11-2006/news-ar/news1-ar.htm>

الدكتور عماد مصطفى السفير السوري لدى الولايات المتحدة : "إن الولايات المتحدة والعالم يعرفان أن أي مسؤول سوري لا يملك أي أموال أو ممتلكات في الولايات المتحدة، وبالتالي فإن بوش عندما يعلن تشديد العقوبات يعتقد أنه يقدم حلقة جديدة من مسلسل طويل مات الناس منه... وهو مؤشر قوي على فقدان المنطق والعقل، وحتى النضوج أمام أعين العالم".

جريدة الرياض، 17 شباط ٢٠٠٨ - العدد ١٤٤٨٢ : <http://www.alriyadh.com/2008/02/17/article318541.html>

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى : «الأزمة الاقتصادية العالمية تعزز فاعلية العقوبات الأميركية على سوريا، والعقوبات تبقى أداة مهمة للتأكد من أن الانخراط مع سوريا يحقق للولايات المتحدة أهدافها السياسية. وعوضا عن إسقاط العقوبات، فإنه يجب على واشنطن تعديلها من أجل معادلة الضغط على دمشق الذي تفاقم جراء الأزمة الاقتصادية العالمية».

, Global Economic Crisis Boosts Utility of U.S. Sanctions on Syria, Washington institute, February 26, Andrew J. Tabler
<http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=30182009>

الدكتور محمد الحسين وزير المالية السوري : "إن تجميد أرصدة لمسؤولين سوريين لدى البنوك الأميركية ليس إلا مناوشة سياسية ولا يوجد أساس مالي للقضية برمتها، كما أنه لا يحق للرئيس الأميركي ولا لوزارة الخزانة الأميركية ولا لرئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أن يتهم أي مسؤول سوري أو أي مسؤول في أي بلد آخر بالفساد، وإذا كان منع المسؤولين السوريين من دخول الولايات المتحدة لأسباب تتعلق بفسادهم يحدده فإن ذلك لن يزيدنا إلا إصراراً على الاستمرار في سياستنا التي تقوم على الحفاظ على كرامتنا وانتمائنا العربي، والولايات المتحدة ليست حريصة على المال العام لا في سوريا ولا في العراق ولا في أفغانستان، لينظروا للفساد الذي تسببوا به في العراق وأفغانستان حيث يشرفون على الديمقراطية هناك".

موقع صدى سوريا، ٢٠٠٨/٢/٢ : http://www.sadasoria.com/arabic/print_details.php?page=show_det&id=8353

الدكتور راتب الشلاح رئيس اتحاد غرف التجارة السورية : "في وقتنا الحاضر وفي ظل العولمة فإن العقوبات الاقتصادية شيء من الماضي، والحكومات لن تنتظر للعقوبات كآلية مؤثرة في سياساتها، ولهذا الأمر نستطيع أن نحصى عدة شركات أمريكية تعمل مع سورية، جنرال موتورز على سبيل المثال تقوم بأعمال جيدة جدا ومبيعاتها في سورية أكثر مما كان متوقع، كما أن العقوبات على سورية تتركز على توريد التكنولوجيا العالية وهذا بطبيعة الحال لا يمثل شيء أساسي في الميزان التجاري بين البلدين، كما أن الولايات المتحدة وفي ظل وجود الأسواق الأخرى لا تشكل مصدرا أساسيا للسوق السورية".

The Media Line Agency: <http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1210668664797&pagename=JPost/JPArticle/ShowFull>

الدكتور الياس نجمة : "ليس لقرار العقوبات الأمريكية على المصرف التجاري مسوغات مصرفية ومالية مباشرة، لكن يجب عدم الاستخفاف به لأنه سيكون له كلفة مالية في مبادلات كثيرة وكلفة، على مستوى أسعار الفوائد، وكذلك كلفة على مستوى تصنيف الائتمان المصرفي في الخارج، وبالتالي يجب علينا أن نتخذ إجراءات فيها الكثير من الحكمة وأن نتعامل معه بمهنية عالية، وأن تدرك الإدارات المصرفية والنقدية لدينا إن هذا القرار يجب التعامل معه بحملة اتصالات ترسخ مصداقيتنا في التعامل المصرفي، وبالتالي هنا تبرز الحاجة لوجود إدارات مصرفية ونقدية واعية وجدية للتعامل مع هذا الحدث الجائر والهام في الوقت ذاته. وأنصح بالابتعاد عن التصريحات التي لاتخدم مثل هذه الإجراءات التي ادعوا لها، إذ لا يكفي أن نقول: إن أسبابه سياسية وأنه لا يؤثر علينا نهائيا لأن الكلام الذي لا يملك المصدقية له آثار سلبية، كما أنه أيضا يجب عدم التهويل بمخاطر هذا القرار لأننا نستطيع إذا أحسنا التصرف أن نتعامل بأقل الخسائر".

جريدة الثورة السورية، ٢٠٠٦/٣/١٢ : http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=26840037020060311142131

محمد ايمن مولوي أمين سر غرفة صناعة دمشق : "إن العقوبات الأمريكية ليست بجديدة أو من غير المتوقعة حيث أنه منذ فترة وكصناعيين نشعر بان البنوك الأمريكية قد بدأت تعيق أعمال المصارف التجارية السورية وتعطل التحويلات ولذلك فقد تقلصت العلاقة المباشرة مع هذه البنوك وأصبح التعامل أكثر مع البنوك الأوروبية، وأعتقد أنه لن يكون هناك أي تأثير على الوضع الاقتصادي إلا فيما يخص بعض التعاملات ومضايقة بعض المتعاملين في البداية حيث أنه سيتم تجاوز ذلك وستعود الأمور للاستقرار من جديد".

جريدة الثورة السورية، ٢٠٠٦/٣/١٢ : http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=26840037020060311142131

الأستاذ عبد الفتاح العوض رئيس قسم الاقتصاد في صحيفة تشرين : "سواء كان اقتصادنا اقتصاد سوق اجتماعي أو تخطيط مركزي أو اقتصاد حر سوف يتأثر بالعقوبات فلا يمكن لأي اقتصاد أن يتجنب تأثير العقوبات. وبالنسبة لسوريا، اختبرت من قبل العقوبات وكان تأثيرها على الاقتصاد السوري واضحا في مجمل

القطاعات الاقتصادية. لكن الضمانة التي نحصل عليها من اقتصاد السوق هي أن الدولة لن تترك - أو هكذا ينبغي - لن تترك الطبقات الفقيرة تدفع ثمن العقوبات.

مجلة أبيض وأسود، العدد ١٤٨ ، الإثنين ١ تشرين الأول 2007 ، <http://www.awaonline.net/index.php?action=show&type=news&id=525>

روجرت توكيز رئيس غرفة التجارة العربية البريطانية: "إن العقوبات الاقتصادية لا تحدث تغييرات سياسية غالباً. فالعقوبات لن تؤثر على النمو الاقتصادي في سورية بكل تأكيد لأن سورية فتحت أبواب التطور وهي ماضيه في هذا الطريق".

موقع Syria steps : <http://syriasteps.com/index.php?d=143&id=597>

بشار الجعفري الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة : إن "الولايات المتحدة الأمريكية فامت بفرض عقوبات تجارية أحادية الجانب وخارج إطار الشرعية الدولية، وهي لا تزال سارية المفعول، هذه العقوبات تنتهك مبادئ القانون الدولي وقواعد التجارة الدولية التي تستدعي مساءلة الولايات المتحدة الأمريكية جراء هذا التصرف، كما أن جهود سورية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تصطدم بعراقيل سياسية مفتعلة وذلك على الرغم من أن سورية حققت المعايير التي تؤهلها للحصول على العضوية في هذه المنظمة".

موقع سوريا نيوز: http://www.syria-news.com/newstoprint.php?sy_seq=79061

الناطق الرسمي باسم الخارجية الروسية ميخائيل كامينين: « إن روسيا ستقوم بكل ما هو ضروري كي لا يكون هناك محاولات لفرض عقوبات دولية ضد سورية»

سنانا - ٢٧ / ١٠ / ٢٠٠٥ : http://wehda.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=93596081720051026222924

الملحق رقم (2)

ملخص تقييم أنظمة العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة خلال الفترة ١٩١٤ - ٢٠٠٦ مرتبة حسب تاريخ فرض العقوبة:

سنة فرض العقوبات	سنة انتهاء العقوبات	الجهة الفارضة	البلد الهدف	سبب العقوبات	ميزان تقييم نجاح العقوبات من ١ حتى ١٦	تكاليف العقوبات على البلد الهدف كنسبة من إجمالي الناتج القومي (percent of GNP)
1914	1918	بريطانيا	ألمانيا	التسلح	12	7.1
1917	1918	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	النقل البحري للحلفاء	4	0.8
1918	1920	بريطانيا	روسيا	زعزعة البلاشفة	2	4.1
1921	1921	عصبة الأمم المتحدة	يوغوسلافيا	تقسيم ألبانيا عسكريا	16	—
1925	1925	عصبة الأمم المتحدة	اليونان	الانسحاب من بلغاريا	16	—
1932	1935	عصبة الأمم المتحدة	باراغواي	تسوية حرب Chaco	6	غير مذكورة
1932	1935	عصبة الأمم المتحدة	بوليفيا	تسوية حرب Chaco	6	2.6
1933	1933	عصبة الأمم المتحدة	الاتحاد السوفييتي	إطلاق سراح المواطنين البريطانيين	12	0.02
1935	1936	عصبة الأمم المتحدة	إيطاليا	الانسحاب من إثيوبيا	2	1.7
1938	1947	الولايات المتحدة الأمريكية	المكسيك	نزع الملكية	9	0.2
1939	1945	الولايات المتحدة الأمريكية	ألمانيا	تغيير النظام	8	1.4
1939	1945	الولايات المتحدة الأمريكية	ألمانيا	التسلح	12	1.4
1940	1941	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	الانسحاب من جنوب آسيا	1	0.9
1941	1945	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	تغيير النظام	8	1.9
1941	1945	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	التسلح	12	1.9
1944	1947	الولايات المتحدة الأمريكية	الأرجنتين	الضغط على بيرون	4	0.8
1946	مستمرة	الولايات المتحدة الأمريكية	إسرائيل	القضية الفلسطينية	4	1.7
1948	1994	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد السوفييتي	إضعافه عسكريا	6	0.2
1948	1955	الاتحاد السوفييتي	يوغوسلافيا	زعزعة استقرار حكومة تيتو	1	-2.5
1948	1949	الولايات المتحدة الأمريكية	هولندا	الاعتراف باندونيسيا	16	0.2
1948	1949	الاتحاد السوفييتي	فرنسا	حصار برلين	2	غير مذكورة
1948	1949	الاتحاد السوفييتي	بريطانيا	حصار برلين	2	0.1
1948	1949	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة الأمريكية	حصار برلين	2	0.1
1948	1948	الهند	حيدر أباد	ضم حيدر أباد	8	2
1949	1970	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	إضعاف قدراتها العسكرية	2	0.5
1950	مستمرة	الولايات المتحدة الأمريكية	كوريا الشمالية	تغيير النظام	1	1.2
1950	مستمرة	الولايات المتحدة الأمريكية	كوريا الشمالية	إضعاف قدراتها العسكرية	4	1.2
1950	1953	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	تقسيم كوريا عسكريا	2	0.5
1951	1953	الولايات المتحدة الأمريكية	إيران	زعزعة حكم مصدق	12	14.3
1954	1984	اسبانيا	بريطانيا	السيادة على جبل طارق	6	0.009
1954	1974	الولايات المتحدة الأمريكية	شمال فيتنام	الإضعاف العسكري	1	1.6
1954	1961	الهند	البرتغال	احتواء غاوا	8	غير مذكورة

1954	1954	الاتحاد السوفييتي	استراليا	ترحيل المنشق السوفييتي	2	0.5
1956	1983	الولايات المتحدة الأمريكية	إسرائيل	أسباب مختلفة ومقطعة	4	0.1
1956	1962	الولايات المتحدة الأمريكية	لاوس	زعزعة الاستقرار	9	4.2
1956	1956	الولايات المتحدة الأمريكية	مصر	تأميم قناة السويس	9	3.4
1956	1956	الولايات المتحدة الأمريكية	بريطانيا	إنهاء التدخل في قناة السويس	12	0.3
1957	1963	فرنسا	تونس	مساعدة الثوار الجزائريين	2	0.9
1957	1962	اندونيسيا	هولندا	السيطرة على غرب إيريان	8	0.7
1958	1959	الاتحاد السوفييتي	فيلندا	الموقف من سياسات الاتحاد السوفييتي	16	1.1
1960	1989	الولايات المتحدة الأمريكية	كوبا	زعزعة حكم كاسترو	1	3.9
1960	1989	الولايات المتحدة الأمريكية	كوبا	تجنب مغامرات عسكرية	8	3.9
1960	1970	الاتحاد السوفييتي	الصين	إضعاف القوة العسكرية	4	0.5
1960	1962	الولايات المتحدة الأمريكية	جمهورية الدومينكان	زعزعة حكم تروجيلو	12	1.9
1961	1965	الولايات المتحدة الأمريكية	سيلان	مصادرة الملكيات	16	0.6
1961	1965	الاتحاد السوفييتي	ألبانيا	زعزعة خوجا	1	0.6
1961	1962	الولايات المتحدة الأمريكية	ألمانيا الديمقراطية	جدار برلين	2	—
1962	1994	الأمم المتحدة	جنوب إفريقيا	إنهاء التمييز العنصري، ناميبيا	8	1.2
1962	1964	الولايات المتحدة الأمريكية	البرازيل	التأميم، زعزعة الاستقرار	12	0.6
1962	1963	الاتحاد السوفييتي	رومانيا	الحد من الاستقلال الاقتصادي	2	—
1963	1974	منظمة الوحدة الإفريقية	البرتغال	تحرير المستعمرات الإفريقية	8	0.3
1963	1966	اندونيسيا	ماليزيا	"ماليزيا Crush"	2	1
1963	1966	الولايات المتحدة الأمريكية	اندونيسيا	تغيير النظام	8	2
1963	1966	الولايات المتحدة الأمريكية	اندونيسيا	تدمير ماليزيا	8	2
1963	1965	الولايات المتحدة الأمريكية	مصر	التدخل في اليمن والكونغو	12	1.4
1963	1963	الولايات المتحدة الأمريكية	جنوب فيتنام	زعزعة حكم ديم	12	0.3
1964	1966	فرنسا	تونس	نزع الملكية	6	1.5
1965	1979	الولايات المتحدة الأمريكية	روديسا	حكم الأغلبية	12	13
1965	1967	الولايات المتحدة الأمريكية	الهند	السياسات الزراعية	16	0.08
1965	1966	الولايات المتحدة الأمريكية	تشيلي	خفض سعر النحاس	9	—
1967	1970	نيجيريا	بيافرا	نهاية الحرب الأهلية	12	15.2
1968	1974	الولايات المتحدة الأمريكية	البيرو	نزع الملكية	12	0.7
1968	1968	الولايات المتحدة الأمريكية	البيرو	المقاتلات الفرنسية	1	0.7
1970	1973	الولايات المتحدة الأمريكية	تشيلي	زعزعة الليندي	12	1.5
1971	1971	الولايات المتحدة الأمريكية	باكستان	الإضعاف العسكري	4	0.3
1971	1971	الولايات المتحدة الأمريكية	الهند	الإضعاف العسكري	4	0.1
1971	1971	بريطانيا	مالطا	اتفاقية الدفاع	6	4.4
1972	1979	الولايات المتحدة الأمريكية	أوغندا	زعزعة حكم أمين	12	2.6
1973	1977	الولايات المتحدة الأمريكية	كوريا الجنوبية	حقوق الإنسان	4	1.8
1973	1974	الجامعة العربية	هولندا	دعم إسرائيل	9	4.0
1973	1974	الجامعة العربية	الولايات المتحدة الأمريكية	دعم إسرائيل	9	0.2

0.2	1	الانقلاب، الإضعاف العسكري	تركيا	الولايات المتحدة الأمريكية	1978	1974
0.04	4	تخصيب اليورانيوم	الهند	كندا	1976	1974
0.1	4	تخصيب اليورانيوم	باكستان	كندا	1976	1974
1.2	6	الانسحاب من كامبوديا	شمال فيتنام	الولايات المتحدة الأمريكية	1998	1975
0.01	8	حرية الهجرة	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة الأمريكية	1994	1975
0.7	8	الديمقراطية، حقوق الإنسان	تشيلي	الولايات المتحدة الأمريكية	1990	1975
0.005	4	السياسات النووية	جنوب إفريقيا	الولايات المتحدة الأمريكية	1982	1975
6.4	2	ردع فيتنام، حقوق الإنسان	كمبوديا	الولايات المتحدة الأمريكية	1979	1975
—	16	تخصيب اليورانيوم	كوريا الجنوبية	الولايات المتحدة الأمريكية	1976	1975
0.04	6	ضد المقاطعة	الجامعة العربية	الولايات المتحدة الأمريكية	مستمرة	1976
0.3	6	حقوق الإنسان	أورغواي	الولايات المتحدة الأمريكية	1981	1976
0.1	16	السياسات النووية	تاوان	الولايات المتحدة الأمريكية	1977	1976
0.2	9	حقوق الإنسان	كواتيمالا	الولايات المتحدة الأمريكية	2005	1977
-6.3	6	مصادرة الملكية، حقوق الإنسان	أثيوبيا	الولايات المتحدة الأمريكية	1992	1977
0.1	6	حقوق الإنسان	البرازيل	الولايات المتحدة الأمريكية	1984	1977
0.1	6	حقوق الإنسان	الأرجنتين	الولايات المتحدة الأمريكية	1983	1977
0.1	6	حقوق الإنسان	باراغواي	الولايات المتحدة الأمريكية	1981	1977
0.5	6	حقوق الإنسان	السلفادور	الولايات المتحدة الأمريكية	1981	1977
1.0	12	زعزعة حكم سموزا	نيغاراكو	الولايات المتحدة الأمريكية	1979	1977
0.002	9	الضمانات النووية	الاتحاد الأوروبي	كندا	1978	1977
0.01	9	الضمانات النووية	اليابان	كندا	1978	1977
1.7	12	زعزعة حكم الفذافي	ليبيا	الولايات المتحدة الأمريكية	2004	1978
1.7	12	تخصيب اليورانيوم	ليبيا	الولايات المتحدة الأمريكية	2004	1978
3.5	6	الانسحاب من كمبوديا	فيتنام	الصين	1988	1978
3.3	2	ضد التصريحات الصينية	ألبانيا	الصين	1983	1978
-0.4	2	اتفاقية كامب ديفيد	مصر	الجامعة العربية	1983	1978
غير مذكورة	4	السياسات النووية	الأرجنتين	الولايات المتحدة الأمريكية	1982	1978
0.01	4	السياسات النووية	الهند	الولايات المتحدة الأمريكية	1982	1978
0.002	4	السياسات النووية	البرازيل	الولايات المتحدة الأمريكية	1981	1978
0.003	2	حقوق الإنسان	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة الأمريكية	1980	1978
1.0	1	السياسات النووية	باكستان	الولايات المتحدة الأمريكية	1997	1979
0.7	12	اغتيال ليتيرير	تشيلي	الولايات المتحدة الأمريكية	1990	1979
1.7	6	المخدرات، حقوق الإنسان	بوليفيا	الولايات المتحدة الأمريكية	1982	1979
3.8	12	عودة الرهائن	إيران	الولايات المتحدة الأمريكية	1981	1979
0.003	12	خطة نقل السفارة	كندا	الجامعة العربية	1979	1979
0.1	4	الإرهاب	العراق	الولايات المتحدة الأمريكية	2003	1980
0.04	2	غزو أفغانستان	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة الأمريكية	1981	1980
0.04	2	أفغانستان، الإضعاف للقدرات	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة الأمريكية	1981	1980
3.2	8	زعزعة السانديين	نيغاراكو	الولايات المتحدة الأمريكية	1990	1981
0.1	9	أسباب متنوعة	بولندا	الولايات المتحدة الأمريكية	1987	1981

1981	1986	الاتحاد الأوروبي	تركيا	استعادة الديمقراطية	6	0.2
1981	1982	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد السوفيتي	بولندا، إضعاف القدرات	1	0.03
1982	1991	هولندا	سورينام	ليبيا-كوبا، حقوق الإنسان	9	6.2
1982	1986	جنوب إفريقيا	لوسوتو	عودة اللاجئين	16	5.1
1982	1982	بريطانيا	الأرجنتين	الانسحاب من جزر الفوكلاند	12	0.6
1983	1989	الولايات المتحدة الأمريكية	رومانيا	الهجرة، حقوق الإنسان	6	0.4
1983	1988	الولايات المتحدة الأمريكية	زيمبابوي	السياسات الخارجية	4	0.4
1983	1986	استراليا	فرنسا	التجارب النووية	2	غير مذكورة
1983	1983	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد السوفيتي	إسقاط طائرة الـ KAL 007	2	غير مذكورة
1983	1983	الولايات المتحدة الأمريكية	جيراندا	زعزعة المتعاطفين مع الشيوعية	8	غير مذكورة
1984	مستمرة	الولايات المتحدة الأمريكية	إيران	الإرهاب، تخصيب اليورانيوم	4	0.4
1984	1997	الولايات المتحدة الأمريكية	لبنان	الرهائن، حزب الله	6	1.0
1985	1991	الولايات المتحدة الأمريكية	جنوب إفريقيا	التمييز العنصري	12	1.9
1986	مستمرة	الولايات المتحدة الأمريكية	سورية	الإرهاب	6	0.02
1986	1999	اليونان	تركيا	حقوق الإنسان، جزر بحر إيجة، قبرص	4	0.1
1986	1992	الولايات المتحدة الأمريكية	أنغولا	الماركسية، القوات الكوبية	6	0.04
1986	1986	فرنسا	نيوزيلاندا	عودة الوكالات الفرنسية	12	0.005
1987	2001	الهند	فيجي	تعديل الدستور، استعادة الديمقراطية	4	0.9
1987	1990	الولايات المتحدة الأمريكية	بانما	زعزعة نوريجا	8	6.0
1987	1990	الولايات المتحدة الأمريكية	هايتي	الانتخابات، المخدرات، حقوق الإنسان	6	2.9
1987	1988	الولايات المتحدة الأمريكية	السلفادور	العفو العام	16	—
1988	مستمرة	الولايات المتحدة الأمريكية	بورما	الانتخابات، حقوق الإنسان	4	1.7
1988	مستمرة	الولايات المتحدة الأمريكية	الصومال	الحرب الأهلية، حقوق الإنسان	2	7.5
1989	مستمرة	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	حقوق الإنسان	2	غير مذكورة
1989	مستمرة	الولايات المتحدة الأمريكية	السودان	الديمقراطية، حقوق الإنسان	4	3.7
1989	مستمرة	أذربيجان، تركيا	أرمينيا	الانسحاب من ناغورني كاراباخ	2	4.0
1989	1990	الهند	النيبال	العلاقات مع الصين	9	4.6
1990	مستمرة	الولايات المتحدة الأمريكية	كوبا	زعزعة حكم كاسترو	4	14.0
1990	1997	الولايات المتحدة الأمريكية	زائير	الديمقراطية	4	3.8
1990	1997	الولايات المتحدة الأمريكية	et al. اليمن	فرض حظر دولي ضد العراق	9	5.2
1990	1994	الولايات المتحدة الأمريكية	الأردن	فرض حظر دولي ضد العراق	6	5.6
1990	1993	الولايات المتحدة الأمريكية	رومانيا	الانتخابات، الديمقراطية	6	0.4
1990	1993	الولايات المتحدة الأمريكية	السلفادور	إنهاء الحرب الأهلية، حقوق الإنسان	9	1.3
1990	1993	الولايات المتحدة الأمريكية	كينيا	حقوق الإنسان، المعتقلين السياسيين، الديمقراطية	6	2.3
1990	1991	الأمم المتحدة	العراق	تعطيل الجيش، تحرير الكويت، تحرير الرهائن	2	30.0
1990	1990	الاتحاد السوفيتي	ليتوانيا	إلغاء إعلان الاستقلال	6	1.5
1991	مستمرة	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	تخصيب اليورانيوم	4	غير مذكورة
1991	2003	الأمم المتحدة	العراق	زعزعة الاستقرار	1	54.0
1991	2003	الأمم المتحدة	العراق	إضعاف القدرات العسكرية	9	54.0

13.3	9	الحرب الأهلية في البوسنا	يوغوسلافيا	الأمم المتحدة	2001	1991
0.1	2	حقوق الإنسان ، تيمور الشرقية	اندونيسيا	الولايات المتحدة الأمريكية	1997	1991
19.8	12	حقوق الإنسان	تركمانستان	روسيا/الاتحاد السوفييتي	1995	1991
0.5	12	حقوق الإنسان ، الديمقراطية	البيرو	الولايات المتحدة الأمريكية	1995	1991
14.2	4	الديمقراطية	هايتي	الأمم المتحدة	1994	1991
0.04	6	الانقلاب	تايلاند	الولايات المتحدة الأمريكية	1992	1991
غير مذكورة	8	الانقلاب	الاتحاد السوفييتي	الولايات المتحدة الأمريكية	1991	1991
3.4	4	حقوق الإنسان ، الديمقراطية	توغو	الاتحاد الأوروبي	مستمرة	1992
0.9	12	تسليم المشتبه بهم في طائرة البانام	ليبيا	الأمم المتحدة	2003	1992
0.7	1	إنهاء حصار أرمينية	أذربيجان	الولايات المتحدة الأمريكية	2002	1992
15.0	6	حقوق الإنسان ، الديمقراطية	غينيا الاستوائية	الاتحاد الأوروبي	2000	1992
1.0	4	حقوق الإنسان	أستونيا	روسيا/الاتحاد السوفييتي	1999	1992
10.2	12	الحرب الأهلية	ليبيريا	الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	1998	1992
1.0	4	حقوق الإنسان	لاتفيا	روسيا/الاتحاد السوفييتي	1998	1992
0.2	4	الديمقراطية ، حقوق الإنسان	كاميرون	الولايات المتحدة الأمريكية	1998	1992
غير مذكورة	6	حظر الخمير الحمر	كامبوديا	الأمم المتحدة	1997	1992
2.4	12	السيطرة المدنية والعسكرية ونزع الملكيات	نيغاراكوا	الولايات المتحدة الأمريكية	1995	1992
0.01	12	مبيعات الأسلحة لتايوان	فرنسا	الصين	1994	1992
-0.1	4	الديمقراطية	الجزائر	الاتحاد الأوروبي	1994	1992
6.6	16	حقوق الإنسان ، الديمقراطية	مالاوي	الولايات المتحدة الأمريكية	1993	1992
0.4	6	الإرهاب ، الاضطهاد الديني	السودان	الولايات المتحدة الأمريكية	مستمرة	1993
7.5	12	الديمقراطية ، الحرب الأهلية	يونيتا ، أنغولا	الأمم المتحدة	2002	1993
0.4	4	المخدرات ، الديمقراطية ، حقوق الإنسان	نيجيريا	الولايات المتحدة الأمريكية	1998	1993
7.1	6	السيطرة على أسطول البحر الأسود ، والأسلحة النووية	أوكرانيا	روسيا/الاتحاد السوفييتي	1997	1993
4.6	9	قضايا الاستقلال ، وموارد الطاقة	كازاخستان	روسيا/الاتحاد السوفييتي	1996	1993
-	9	تخصيب اليورانيوم	كوريا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية	1994	1993
1.3	16	الانقلاب	كويتمالا	الولايات المتحدة الأمريكية	1993	1993
-0.02	6	الديمقراطية	غامبيا	الولايات المتحدة الأمريكية	1998	1994
3.2	9	الاعتراف بالهوية القومية	مقدونيا	اليونان	1995	1994
2.9	16	الإفراج عن قادة العرقية اليونانية	ألبانيا	اليونان	1995	1994
-5.6	2	حروب أهلية	رواندا	الأمم المتحدة	1995	1994
غير مذكورة	8	نزاع حدودي	البيرو	الولايات المتحدة الأمريكية	1998	1995
غير مذكورة	8	نزاع حدودي	الإكوادور	الولايات المتحدة الأمريكية	1998	1995
غير مذكورة	4	التجارب النووية	فرنسا	أستراليا	1996	1995
غير مذكورة	9	حقوق الإنسان	تركيا	الاتحاد الأوروبي	1995	1995
4.9	9	الديمقراطية	نيجيريا	الولايات المتحدة الأمريكية	2000	1996
10.4	6	الديمقراطية	بروندي	أعضاء شرق إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية	1999	1996
2.9	4	الإصلاح الدستوري ، حقوق الإنسان	زامبيا	الولايات المتحدة الأمريكية	1998	1996

0.2	6	المخدرات، حقوق الإنسان	كولومبيا	الولايات المتحدة الأمريكية	1998	1996
—	12	الانقلاب	باراغواي	الولايات المتحدة الأمريكية	1996	1996
2.6	4	الديمقراطية	كامبوديا	الأمم المتحدة	مستمرة	1997
5.8	8	الديمقراطية	سيراليون	الولايات المتحدة الأمريكية	2003	1997
1.0	4	السياسات النووية	باكستان	الولايات المتحدة الأمريكية	2001	1998
0.2	2	تخصيص اليورانيوم	الهند	الولايات المتحدة الأمريكية	2001	1998
8.3	12	زعزعة ميلوسيفيتش	يوغسلافيا- صربيا	الولايات المتحدة الأمريكية	2001	1998
8.3	6	كوسوفو	يوغسلافيا- صربيا	الولايات المتحدة الأمريكية	1999	1998
—	9	القادة الأكراد	إيطاليا	تركيا	1999	1998
0.2	12	استقلال تيمور الشرقية	اندونيسيا	الولايات المتحدة الأمريكية	2002	1999
1.1	2	تسليم اسامة بن لادن	أفغانستان	الأمم المتحدة	2002	1999
0.3	6	الديمقراطية، الانقلاب	ساحل العاج	الولايات المتحدة الأمريكية	2002	1999
غير منكرة	2	الديمقراطية، الانقلاب	باكستان	الولايات المتحدة الأمريكية	2001	1991
18.8	8	دعم الجبهة الثورية	ليبيريا	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	2006	2000
—	12	الانقلاب	الإكوادور	الولايات المتحدة الأمريكية	2000	2000
0.6	1	تخصيص اليورانيوم	كوريا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية	2006	2002

الملحق رقم (٣)

النص الحرفي لمشروع «قانون محاسبة وتحرير سورية» Syria Accountability and Liberation Act الذي تقدمت به رئيسة اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي إلينا روس ليتينين ومجموعة من النواب الآخرين بتاريخ ١٥ أيار ٢٠٠٧ و برقم (2332) H.R.

مشروع القانون

لتكريس العقوبات ضد الحكومة السورية ولترسيخ برنامج لدعم الانتقال إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً في سورية ولإعادة السيادة والحكم الديمقراطي إلى لبنان ولأغراض أخرى.
من قبل مجلسي الشيوخ والنواب للولايات المتحدة الأميركية أثناء التثام الكونغرس مجتمعاً.
الباب ١: العنوان المختصر، لائحة المحتويات.

أ - العنوان المختصر

يمكن الإشارة إلى هذا القانون بعبارة «قانون تحرير لبنان وسورية».

ب - لائحة المحتويات.

الباب ٢ - التعريفات.

العنوان ١ - تشديد العقوبات الدولية ضد سورية

القسم ١٠١: إعلان السياسة:

استند الكونغرس إلى السياسة التالية:

١ - إن نشاط حكومة الجمهورية العربية السورية بما في ذلك دعمها للإرهاب وتطويرها لصواريخ بعيدة المدى ولبرامجها وقدراتها لتطوير أسلحة دمار شامل واحتلالها المستمر للجمهورية اللبنانية في انتهاك للالتزامات الدولية ودعمها وتسهيلها النشاطات الإرهابية في العراق وانتهاكها الخطر والمنهجي وغير العادي لحقوق الإنسان للشعبين اللبناني والسوري، الذي يشكل تهديداً لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة وللسلام الدولي.

٢ - سياسة الولايات المتحدة سوف تكون بحرمان سورية من قدرتها على المضي في ما يلي:

(أ) تمويل وتأمين المأوى أو مختلف سبل دعم المنظمات الإرهابية.

(ب) تطوير أسلحة بيولوجية وكيميائية و/أو نووية وصواريخ باليستية بعيدة المدى.

(ت) استمرار احتلالها للبنان والتدخل في شؤون الحكومة اللبنانية بما يخالف قرارات مجلس الأمن الدولي ٤٢٥

و٤٢٦ (١٩٧٨) - ٥٢٠ (١٩٨٢) و١٥٥٩ (٢٠٠٤) وتعهدات أخرى ذات صلة.

(ث) استمرار قمع الشعب السوري .

٣ - يجب على الرئيس (الأميركي جورج بوش) أن يؤيد وأن يعطي إرشاداته لممثل الولايات المتحدة الدائم في الأمم المتحدة

للسعي من داخل مجلس الأمن الدولي الى فرض حظر دولي على الحكومة السورية وفقاً للفقرة ٤١ من شرعة الأمم المتحدة.

٤ - أي دولة تتلقى مساعدات من الولايات المتحدة وتساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة سورية على تطوير قدراتها

في أسلحة نووية وبيولوجية أو كيميائية وبرنامج تطوير صواريخ باليستية بعيدة المدى، أو تساعد في تشغيل أي تسهيلات نووية في سورية، سيكون لعملها تأثير قوي على المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لمثل هذه الدولة.

القسم ١٠٢: تدوين قوانين العقوبات الموجودة

عقوبات الولايات المتحدة وقراراتها التنفيذية المتعلقة بسورية والأشخاص الذين يتم التأكد من أنهم يقومون بمساعدة الحكومة السورية السارية المفعول في وقت سن هذا القانون، يجب أن تبقى نافذة إلى أن يصادق الرئيس واللجان المعنية في الكونغرس على أن:

(أ) الحكومة الموجودة في سورية:

«1» أوقفت أي وكل دعم للإرهاب.

«2» قامت بتفكيك كلي لبرنامج سورية للأسلحة النووية والبيولوجية أو الكيميائية وتعهدت بمحاربة انتشار مثل هذه الأسلحة.

«3» قامت بالانسحاب من لبنان واحترمت حدود وسيادة الدول المجاورة.

«4» تدعم وتدافع عن الحقوق المدنية والإنسانية.

(ب) تمت إعادة السيادة إلى لبنان وأجريت فيه انتخابات حرة وتشكلت حكومة ديمقراطية معترف بها دولياً.

القسم ١٠٣: عقوبات ضد بعض الأشخاص

(أ) خطر: في حال تم التعرف على أي شخص ينقل من أو إلى سورية سلعاً أو تكنولوجيا ويشارك في جهود سورية للحصول على تطوير كميات أو أنواع من الأسلحة المتطورة المعمول بها أو تطوير وإنتاج أو تخزين أسلحة نووية وبيولوجية أو كيميائية وصواريخ باليستية بعيدة المدى، فالعقوبات المقررة في الفقرة (ب) سوف تطبق عليه.

(ب) عقوبات: العقوبات التي يجب فرضها وفقاً للفقرة (أ) هي كما يلي:

«1» عقوبات احترازية: حكومة الولايات المتحدة لن تنجز أو تدخل في أي عقد للحصول على سلع أو خدمات من الشخص الخاضع للعقوبات.

«2» عقوبات التصدير: لن تصدر الولايات المتحدة أي رخصة تصدير من أو إلى الشخص الخاضع للعقوبات.

«3» عقوبات الاستيراد: سيمنع الرئيس استيراد أي سلعة منتجة من الشخص الخاضع للعقوبات.

القسم ١٠٤: عقوبات ضد بعض الدول الأجنبية:

(أ) خطر: إذا قرر الرئيس أن حكومة أي دولة أجنبية تنقل وبعلمها أو تعيد نقل سلع وتكنولوجيا أو تمت مساعدة تساهم في جهود سورية للحصول على أو لتطوير كميات أو أنواع من الأسلحة المتطورة المعمول بها أو تطوير وإنتاج أو تخزين أسلحة نووية وبيولوجية أو كيميائية وصواريخ باليستية بعيدة المدى، عندها فإن اثنتين أو أكثر من العقوبات المقررة في الفقرة (ب) سوف تطبق.

(ب) عقوبات: العقوبات المشار إليها في الفقرة (أ) هي كما يلي:

«1» وقف مساعدات الولايات المتحدة: سوف توفى حكومة الولايات المتحدة مساعدة الولايات المتحدة للدولة الخاضعة للعقوبات.

«2» عقوبات التصدير: لن تصدر الولايات المتحدة أي رخصة لأي عملية تصدير من أو إلى البلد الخاضع للعقوبات.

«3» عقوبات الاستيراد: سيمنع الرئيس استيراد أي سلعة منتجة في البلد الخاضع للعقوبات.

«٤» مساعدة المؤسسات المالية الدولية: سيعطي وزير الخزانة توجيهاته للمدير التنفيذي للولايات المتحدة في كل المؤسسات المالية الدولية (كما هو محدد في الفقرة ١٧٠١ - ج - ٢ من قانون المؤسسات المالية الدولية) للمعارضة والتصويت ضد تقديم أي من هذه المؤسسات مساعدات مالية أو تقنية إلى البلد الخاضع للعقوبات.

«٥» وقف اتفاقات التنمية والإنتاج المتبادلين: الولايات المتحدة ستعلق تنفيذ التزاماتها في أي مذكرة تفاهم مشترك مع البلد الخاضع للعقوبات لناحية التنمية والإنتاج المتبادلين لأي من السلع الواردة على لائحة الولايات المتحدة للاعتدة الحربية (المعتمدة في الفقرة ٣٨ من قانون تنظيم التصدير الحربي ٢٢ - ٢٧٧٨ يو اس سي) بما فيها أي التزام بتنفيذ مذكرة التفاهم المشترك بدءاً من بيع بيانات أو مساعدات تقنية للبلد الخاضع للعقوبات أو ترخيص تصدير أي مواد إلى البلد الخاضع للعقوبات.

«٦» لائحة الولايات المتحدة للاعتدة الحربية: لن تصدر أي من المواد الواردة على لائحة الولايات المتحدة للاعتدة الحربية (المعتمدة وفقاً للفقرة ٣٨ من قانون تنظيم التصدير الحربي) إلى البلد الخاضع للعقوبات.

«٧» تعليق اتفاقات التبادل العسكري والتقني الثنائية: الولايات المتحدة ستعلق تنفيذ التزاماتها في أي اتفاق للتبادل التقني التي تتضمن تبادل الاستخدامات التقنية والعسكرية بين الولايات المتحدة والبلد الخاضع للعقوبات التي لا تؤثر بشكل مباشر على أمن الولايات المتحدة، ولن يتم تصدير أي استخدامات عسكرية وتقنية من الولايات المتحدة إلى البلد الخاضع للعقوبات وفقاً للاتفاقية أثناء تلك الفترة.

القسم ١٠٥: الجهود الدبلوماسية

(أ) جهود ثنائية: من اعتبارات الكونغرس أنه على وزير الخارجية الأميركية أن يضمن أن جميع أفراد السلك الدبلوماسي الأمريكي المنتشرين في العالم، وفي اتصالاتهم مع المسؤولين الأجانب، ينقلون دوافع سياسة الولايات المتحدة وعقوباتها ضد الحكومة السورية، ويحضون الحكومات الأجنبية على التعاون بصورة أكثر فاعلية مع حكومة الولايات المتحدة.

(ب) جهاز الأمم المتحدة: سوف يرشد الرئيس الممثل الدائم للولايات المتحدة في الأمم المتحدة وفي منظمات التابعة للأمم المتحدة وفي الوكالات المنبثقة عن الأمم المتحدة، إلى الاستمرار في استخدام صوت الولايات المتحدة في التصويت ضد عضوية سورية وترشحها لقيادة أي منصب في مثل هذه المؤسسات، وأن يخطر في جهود دبلوماسية لتأمين دعم جماعي لمثل هذه الجهود.

(ج) لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: سوف يقوم الرئيس بالخطوات الضرورية لتأمين دعم فرار من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يحمل الحكومة السورية مسؤولية خرقها المنهجي لحقوق الإنسان للمواطنين السوريين واللبنانيين ويدعو مفرري اللجنة الخاضعين إلى التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان هذه.

(د) المؤسسات المالية الدولية: سيعطي الرئيس توجيهاته للمدير التنفيذي للولايات المتحدة في كل المؤسسات المالية الدولية (كما هو محدد في الفقرة 1701 - ج - ٢ من قانون المؤسسات المالية الدولية) لاستخدام صوت الولايات المتحدة في التصويت ضد أي قرض أو مساعدة أخرى تقدم إلى سورية ولمعارضة عضوية سورية في المؤسسة.

(هـ) الوكالة الدولية للطاقة الذرية: سيعطي الرئيس توجيهاته إلى الممثل الدائم للولايات المتحدة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية للسعي نحو تبني قرار يدعو سورية إلى الإعلان عن كل المنشآت النووية لديها وتعليق أي نشاط قد يستخدم لتطوير قدرات أسلحة نووية وبصورة فورية ومن دون شروط والسماح لمراقبي الوكالة بالوصول إلى منشآتها النووية.

(و) الولايات المتحدة ومجموعات التواصل الإقليمية: سوف يسعى الرئيس إلى إقامة مجموعات تواصل مع الدول المعنية في الشرق الأوسط لإقامة منتدى حيث يكون بإمكان المسؤولين الأميركيين عن جهود محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل أن يلتقوا، مرتين سنوياً على الأقل، مع نظرائهم من مثل هذه البلدان لـ:

«1» مناقشة التهديد العالمي الذي يسببه الانتشار النووي الإيراني ودعم الإرهاب الدولي.

«2» تطوير إستراتيجية لمواجهة فعالة لهذه التهديدات.

الفصل ١٠٦: تقرير عن المساعدة أو التجارة مع سورية

(أ) تقرير: في فترة أقصاها تسعين يوماً بعد إقرار هذا القانون، ومن ثم على فاعدة سنوية، سوف يعلم الرئيس اللجان المعنية في الكونغرس تقرير حول تعاون أو تجارة تقوم بها دولة أجنبية مع سورية أثناء فترة الاثنى عشر شهراً الماضية.

(ب) محتويات: كل تقرير مطلوب في الفقرة (أ) سوف يتضمن، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، المعلومات التالية، في نطاق تواجد مثل هذه المعلومات:

«1» وصف للمساعدة الثنائية التي تقدم لسورية من أي بلد أجنبي بما فيها المساعدات الإنسانية.

«2» وصف التجارة السورية مع الدول الأجنبية بما فيها تحديد هوية الشركاء التجاريين ونطاق هذه التجارة.

«3» وصف مشاريع مشتركة تمت أو تحت الدرس يقوم بها مواطنون أجانب أو شركات أعمال ترتبط بمنشآت في سورية، بما فيها تحدد هوية وجود المنشآت المذكورة ووصف شروط اتفاقية التعامل المشترك وأسماء الشركاء المتورطين.

«4» تحديد قيمة الديون على الحكومة السورية التي تدين بها إلى كل الدول الأجنبية، بما فيها:

أ - مقدار الديون المتبادلة والممنوحة، أو المخفضة تحت شروط كل الاستثمارات أو العمليات في سورية المتورط بها مواطنون أجانب.

ب - مقدار الديون التي تدين بها سورية والتي تم استبدالها أو منحها أو تخفيضها مقابل منح من الحكومة السورية لملكية أسهم استثمارية أو عمليات للحكومة السورية أو مواطنين سوريين.

«5» وصف الخطوات المتخذة للتأكد من أن المواد الأولية أو غير المصنعة أو المصنعة والمنتجة في منشآت سورية متورط بها مواطنون أجانب لن تدخل سوق الولايات المتحدة مباشرة ولا عبر بلد أو شريك ثالث.

«6» تحديد هوية الدول والمؤسسات التي تزود أو زودت سورية بأسلحة ومواد حربية أو دخلت بطريقة مختلفة في اتفاقيات مع سورية لتزويدها باستخدامات حربية بما فيها:

أ - وصف المعدات أو الأجهزة الحربية أو مواد تم بيعها أو مفايضتها أو تبادلها بين سورية ومثل هذه البلدان.

ب - لائحة بالسلع والخدمات والفروض وأي مكافأة أخرى تلقتها سورية في تبادل لمعدات أو أجهزة أو مواد حربية.

ج - أحكام وشروط أي اتفاقية مماثلة.

(ج) صيغة: صيغة التقرير المقدم بموجب القسم الفرعي (أ) سوف تكون غير سرية ولكن يمكن تضمينه ملحقاً سرياً.

العنوان ٢: مساعدة داعمي الديمقراطية في سورية والسيادة والديمقراطية في لبنان

الفصل ٢٠١: إعلان سياسة

(أ) سورية: سوف تكون سياسة الولايات المتحدة بدعم قوى حقوق الإنسان المستقلة والداعمة للديمقراطية في سورية تعمل على تأسيس حكومة ديمقراطية:

«1» سوف تدين وتحارب الإرهاب.

«2» تفكك برامج سورية للأسلحة النووية والبيولوجية أو الكيماوية، وتتعهد بمحاربة نشر مثل هذه الأسلحة.

«3» ستحترم حدود وسيادة الدول المجاورة لها وتعيش بسلام وأمن مع كل الدول في المنطقة.

«4» ستدعم وتدافع عن الحقوق المدنية والإنسانية لمواطنيها.

(ب) لبنان: تنفيضي سياسة الولايات المتحدة ببدء الجهود لإعادة سيادة لبنان بما فيها الانسحاب الفوري وغير المشروط لكل

السوريين من لبنان وإدعم المجتمع المدني اللبناني ومؤيدي الديمقراطية في تشكيل حكومة منتخبة وديمقراطية ومتعارف عليها دولياً.

الفصل ٢٠٢: مساعدة الانتقال إلى الديمقراطية في سورية وإعادة الحكم الديمقراطي إلى لبنان السيد.

(أ) تفويض: بصرف النظر عن أي فقرة من القانون، للرئيس السلطة بتقديم المساعدة وأي دعم آخر لأشخاص ومنظمات مستقلة غير حكومية لدعم الانتقال إلى انتخابات حرة وحكومة ديمقراطية متعارف عليها دولياً في سورية وإعادة الحكم السيد والديمقراطي إلى لبنان.

(ب) النشاطات الداعمة: المساعدة المقدمة بموجب القسم الفرعي (أ) ستكون ضمن نطاق أقصى المستطاع الممكن لدعم هذه النشاطات التالية:

«1» دعم جهود البناء الديمقراطي والمجتمع المدني في لبنان وسورية، بما فيها تدابير مساعدة يقرها الرئيس لدعم المنظمات الديمقراطية المستقلة، ضحايا القمع وعائلاتهم سجناء الرأي وعائلاتهم.

«2» البث الإذاعي والتلفزيوني إلى سورية ولبنان لدعم جهود البناء الديمقراطي والمجتمع المدني في لبنان وسورية.

(ج) تفويض تخصيص: هناك ما هو معهود بأنه من اختصاص الرئيس للتوقيع على القسم المتعلق بالمبالغ المالية الضرورية للعام ٢٠٠٦ المالي وكل السنوات المالية اللاحقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع "REFERENCES"

أولاً: الكتب العربية.

- ١ - سائد درويش، هنري كيسنجر "النظام العالمي الجديد"، الطبعة الأولى ص (١٤٧)، دانة للنشر والترجمة، عمان، ١٩٩٢.
- ٢ - د. محمود عبد الوهاب الساكت، دراسات في النظام الدولي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٩٦.
- ٣ - الدكتور عبد الله الأشعل، الجزاءات غيرالعسكرية في الأمم المتحدة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٧٦، ص (٨٦-٨٧).
- ٤ - عصام الدين بسيم، منظمة الأمم المتحدة دراسة نظرية للقواعد الواردة في الميثاق وتطبيقاتها العملية، مطابع الطويجي، القاهرة، ص ١٣، ٢٠٠٢.
- ٥ - د. أحمد محمد رفعت، الأمم المتحدة دراسة قانونية تحليلية للجانب العضوي والوظيفي والتطبيقي للمنظمة العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص (٢٥٠).
- ٦ - د. علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية، ١٩٩٧، ص (١١).
- ٧ - د. ميلود المهدي- قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي جدلية الشرعية والمشروعية، مركز الحضارة العراقية، ٢٠٠٠، ص (٢٠٨).
- ٨ - بيتر رودولف، العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات عالمية، العدد (٥٦)، ٢٠٠٧، ص (١٣).

ثانياً: المجلات والنفائير.

- ١ - أنا سيغال، العقوبات الاقتصادية الدولية القيود القانونية والسياسية، المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد ٨٣٦، الصفحات (٧٦٣ - ٧٨٤)، ١٩٩٩/١٢/٣١.
- ٢ - David A. Baldwin, Economic statecraft, Princeton University Press, 1985, P(13-14).
- ٣ - مدين علي، التحولات العالمية والنظرية السياسية المعاصرة، مجلة الدراسات الإستراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، جامعة دمشق، العدد (١٢-١٣)، الصفحة (١٨)، ٢٠٠٤.
- ٤ - صالح رجب عبيده، الاقتصاد الليبي: رؤية من منظور تاريخي، كلية الاقتصاد - جامعة التحدي - سرت / ليبيا، ٢٠٠٧/٠٧/٠٤.
- ٥ - إبراهيم نوار، الحصار والتنمية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد (٦٠)، ١٩٩٧.
- ٦ - د. مغاوري شلبي علي، الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب، مجلة السياسة الدولية- العدد ١٦٨، نيسان 2007.
- ٧ - قطب العربي ومحمد عايش، هروب جماعي للشركات الإيرانية من طهران إلى دبي لتجنب العقوبات الأمريكية، أسواق نت، ٢٠٠٨/١٢/١٧، http://www.alaswaq.net/save_print.php?print=1&cont_id=13393.
- ٨ - تقرير اللجنة المؤلفة في مؤسسة الطيران العربية السورية من المهندس سمير النحلاوي مدير التخطيط والدراسات والإحصاءات و محمد سعيد الحكيم مدير الشؤون التجارية والتسويق وهشام اليحيى مدير الشؤون المالية، تموز ٢٠٠٩.
- ٩ - مجلة الاقتصادية، العدد (٤٨٠٢)، تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٤ : http://www.aleqt.com/2006/12/04/article_67924.print.

ثالثاً: الرسائل الجامعية.

١. د.نشأت الهلالي، الأمن الجماعي الدولي، دار الطوبجي ، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨٥، ص ٢٠٠.
٢. فاتنة عبد العال، أطروحة دكتوراه، العقوبات الدولية: الأساس القانوني للعقوبات في منظمة التجارة العالمية، ص(١٢٩)، مصر- عين شمس، عام ٢٠٠٠.

رابعاً: المؤتمرات والندوات العلمية.

- ١ - United national conference on Trade and Development -world Investment Report, country fact sheet (IRAN).
- ٢ - د. دريد درغام ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي ٢٠٠٦/١١/٣٠ ، http://www.cbs-bank.com/ComercialBank_item.php?item_id=122
- ٣ - د. زياد عريش، السياسات النفطية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرين، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٣.
- ٤ - د. أحمد معل، استخراج واستثمار النفط والغاز في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة، ٢٠٠٤/٣/٣٠.

خامساً: الصحف.

- (١) بارتون جيلمان ، تحالف الحرب الجوية يضرب العراق بشكل واسع، واشنطن بوست، ٢٣ حزيران ١٩٩١.
- (٢) جريدة الشرق الأوسط، ٤ تموز\٢٠٠٤، العدد رقم (٩٣٥٠)،
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=242992&issueno=9350>
- (٣) قطب العربي ومحمد عايش، هروب جماعي للشركات الإيرانية من طهران إلى دبي لتجنب العقوبات الأمريكية ، أسواق نت، ٢٠٠٨/١٢/١٧،
http://www.alaswaq.net/save_print.php?print=1&cont_id=13393
- (٤) جريدة الحياة، سمر أزمثلي، ٢٠٠٧/١٢/٧.
- (٥) جريدة الشرق الأوسط، ٣١ /١/ ٢٠٠٩، العدد (11022) :
<http://www.aawsat.com/print.asp?did=505134&issueno=11022>
- (٦) الأسواق نت، أسامة الأنصاري، رئيس مجلس إدارة السوربة للطيران،
http://www.alaswaq.net/save_print.php?print=1&cont_id=21927
- (٧) جيرمي غرانت، فرانسييسكو غويريرا ، القائمة الأمريكية لداعمي الإرهاب تفجر غضب الشركات، فايننشال تايمز- ٢٠٠٧/٧/٤ :
<http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk/2/hi/business/6278384.stm>
- (٨) بهية مارديني – العقوبات الأميركية على سوريا ذات تأثير سلبي، إيلاف- الأحد ٢٥ شباط 2007 .
- (٩) صحيفة غولف نيوز (gulf news) : <http://archive.gulfnews.com/articles/08/08/14/10236919.html>
- (١٠) جريدة المستقبل - الخميس ١ حزيران ٢٠٠٦ - العدد ٢٢٨١ - الصفحة الأولى - صفحة ١.
- (١١) جريدة الشرق الأوسط، العدد(٩٢٤٣)، تاريخ ٢٠٠٤/٣/١٩.
- (١٢) صحيفة يو اس تودي: http://www.usatoday.com/news/opinion/editorials/2005-07-31-syria-schweizer-sanctions_x.htm
- (١٣) Rupert Cornwell, Bush imposes sweeping sanctions on Syria, The Independent, Wednesday, 12 May 2004
- (١٤) Hugh Naylor, The New York Times, U.S. sanctions drive Iranian businesses and exports to Syria, October 3, 2007
- (١٥) أليستر ليون ، جريدة القبس، العدد (١٢٦٩٩) تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٦ . <http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=435145>

سادساً: مراكز الأبحاث والدراسات.

1. United State, General Accounting Office, Washington, D.C 20548
2. Institute for international Economic & center for Global Development, Washington, DC, April 2006
3. الأمم المتحدة، العقوبات الاقتصادية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة: www.un.org/news/oss/sanctions.htm
4. Barry E.Carter, International Economic Sanctions, Cambridge University Press, 1988,P12.
5. Shigeto Tsuru, Japans Capitalism(Canto Edition), Cambridge University Press,1996,P(8).
6. David A.Baldwin, Economic statecraft, Princeton University Press, 1985, P(13-14).
7. Peter G. Peterson, Institute for International Economics, Case Studies Index, Case 60-3, US v. Cuba (1960- : Castro), Washington, DC - 2007.
8. تقرير كوبا بشأن القرار رقم (٥٩/١١) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٥.
9. د. باولا « The Impact of the U.S. Economy of Lifting the Food and Medical Embargo on Cuba World Policy Institute، ٢٠٠٠، " <http://www.worldpolicy.org/projects/uscuba/index.html> »
10. دراسة لصالح مركز السياسات الدولية أجرتها مجموعة ذي براتل The Brattle Group وهذه الدراسة جاءت بعنوان: "The Impact of the U.S. economy of lifting restrictions on travel to Cuba" – Washington, DC.
11. Economic Benefits to the United States from the Ban on Travel to Cuba ،Sanders and Patrick Long ،University of Colorado at Boulder ،Cuba Policy Foundation, 25/6/2002.
12. Dr. Abdelrahim Saleh,US-Libya Relations 1969-2002: A Descriptive Account, Libya: Our Home,Thursdays, 13 March, 2003. <http://www.libya-watanona.com/adab/asaleh/as13033a.htm>.
13. تقرير السفير سيلول.ن.أموريم المقيم إلى مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٣٠ آذار عام ١٩٩٩ برقم(١٩٩٩/٣٥٦/س)
14. تقرير لوزارة الخارجية العراقية – بغداد، آثار الحصار الاقتصادي الشامل على العراق، ص (٤٤)، ١٩٩٩.
15. مارك يوسويت، دراسة مقدمة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية وتعزيز حقوق (E/CN.4/Sub.2/2000) ٢١٠، ٢٠٠٠، الإنسان،
16. اليونسيف- الدراسة الاستقصائية لوفاة الأمهات والأطفال في العراق منذ عام ١٩٩٠- التقرير الأولي ١٩٩٩
17. Jay Gordon-When Economic Sanctions Become Weapons of Mass Destruction -social since research council-March 2004 -<http://conconflicts.ssrc.org/archives/iraq/> .
18. The Effects of the embargo on Education in Iraq <http://www.unesco.org/delegates/iraq/education.htm> تقرير : اليونيسكو
19. Kenneth Katzman – Iraq: Oil-For-Food Program, International sanctions and illicit Trade, Report for Congress, April 2003.

20. United Nations, Report to the Secretary-General on humanitarian needs in Iraq, S\22799- 17 July 1991, P(138).
21. أحمد السيد نجار، العقوبات الاقتصادية على إيران: من يعاقب من ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، <http://www.ahram.org.eg/acpss/Ahram/2001/1/1/FI1E103.HTM>
22. Iran Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal- P(5), October 2007 - Energy Information Administration.
23. United States Government Accountability Office, IRAN SANCTIONS: Impact in Furthering U.S. Objectives Is Unclear and Should Be Reviewed, December 2007, P(29).
24. World Bank, Multilateral Investment Guarantee Agency, Country, Iran, <http://www.fdi.net/index.cfm>
25. تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦، الصفحة (٢٧٢)
26. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، الجدول رقم (٢)، الصفحة (٢٣٦)
27. China Hand-US Sanctions Send Iran Into the Arms of Asia, Global Research, April 11, 2008.
28. Peter G. Peterson Institute for International Economics, Case Studies in Sanctions and Terrorism, Case 86-1 US v. Syria, <http://www.iie.com/research/topics/sanctions/syria3.cfm#top> .
29. بيانات التجارة الخارجية <http://www.census.gov/foreign-trade/statistics/product/atp/2008/12/ctryatp/atp5020.html> الأمريكية:
30. وزارة الخارجية الأمريكية، ١١ أيار ٢٠٠٤ : <http://usinfo.stat.gov/utis/arprintpage.html>
31. مؤسسة الطيران العربية السورية، مديرية الشؤون التجارية والتسويق ، المحضر رقم ١/٨١٠٢/د.ت ، تاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٥ .
32. Brian D.Walker, Boeing commercial Airplanes, International & Communications, August 5, 2005.
33. U.S. Census Bureau ,Foreign Trade Division, STATISTICS:COUNTRY DATA: TRADE BALANCE, Trade in Goods (Imports, Exports and Trade Balance) with Syria, <http://www.census.gov/foreign-trade/www/index.html>
34. UNCTAD , World Investment Report 2007, country fact sheet, Syria.
35. وزارة الاقتصاد، مديرية الشركات والوكالات الأجنبية، دمشق، ٢٠٠٨
36. U.S. Securities And Exchange Commission, The 2006 annual report of each company listed here contains some reference to business relating to Syria. <http://www.sec.gov/> .
37. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أبحاث ودراسات ، المطبوعات ، التقارير السنوية
38. وزارة الخزانة الأميركية - مكتب مراقبة الأصول الأجنبية : Office of Foreign Assets Control
39. المصرف التجاري السوري، مديرية التخطيط، التقارير السنوية للأعوام من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٧

40. U.S. Department of the Treasury, Office of Foreign Assets Control, Assets in the United States of Terrorist Countries and International Terrorism Program Designees, TERRORIST ASSETS REPORT, Report to Congress-2006.
41. Press Release, Office of the Press Secretary, Fact Sheet: News About the War Against Terror (Nov. 16, 2002), <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/11/print/20021116-1.html>
42. www.worldbank.org/prospects/migrationandremittances : تقرير البنك الدولي ٢٠٠٧
43. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية في الدول العربية، الفصل العاشر، الصفحة (١٩٣)
44. صندوق النقد العربي، إحصائيات، مؤشرات اقتصادية، أسعار صرف العملات المحلية أمام الدولار (متوسط الفترة) http://www.amf.org.ae/amf/website/pages/XlsToHtmlViewer.aspx?filename=uploads/Docs/ECONOMIC%20DEPT/Eco_Ind/BOPFRM01.xls&xlsType=2
45. Energy information administration - Global Energy Sanctions-Country Analysis Briefs- Syria- Page (6)- 14/7/2004.
46. U.S Energy information Administration, 7/28/2008 , <http://tonto.eia.doe.gov/dnav/pet/hist/mttimussy1a.htm>
47. New York Times, By HUGH NAYLOR, Tired of Energy Ills, Syrians Doubt the West Is to Blame, August 15, 2007 http://www.nytimes.com/2007/08/15/world/middleeast/15syria.html?_r=2&adxnnl=1&adxnnlx=1187175777-1thGhqeJT9GKy+rxWZYIMw&oref=slogin
48. هيئة الطاقة الذرية السورية AECS ، قسم الكيمياء وإنتاج النظائر المشعة، دمشق
49. Wisconsin Project on Nuclear Arms Control, The Risk Report, Syria's Chemical Weapons, Volume(3) (December 1997), Washington, DC. <http://www.wisconsinproject.org/countries/syria/chem.html>
50. http://hdrstats.undp.org/countries/data_sheets/cty_ds_SYR.html، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨
51. Syria - Inflation rate (consumer prices) (%), CIA World Factbook - Unless otherwise noted, January 1, 2008 [http://indexmundi.com/syria/inflation_rate_\(consumer_prices\).html](http://indexmundi.com/syria/inflation_rate_(consumer_prices).html)

سابعاً: مواقع الانترنت.

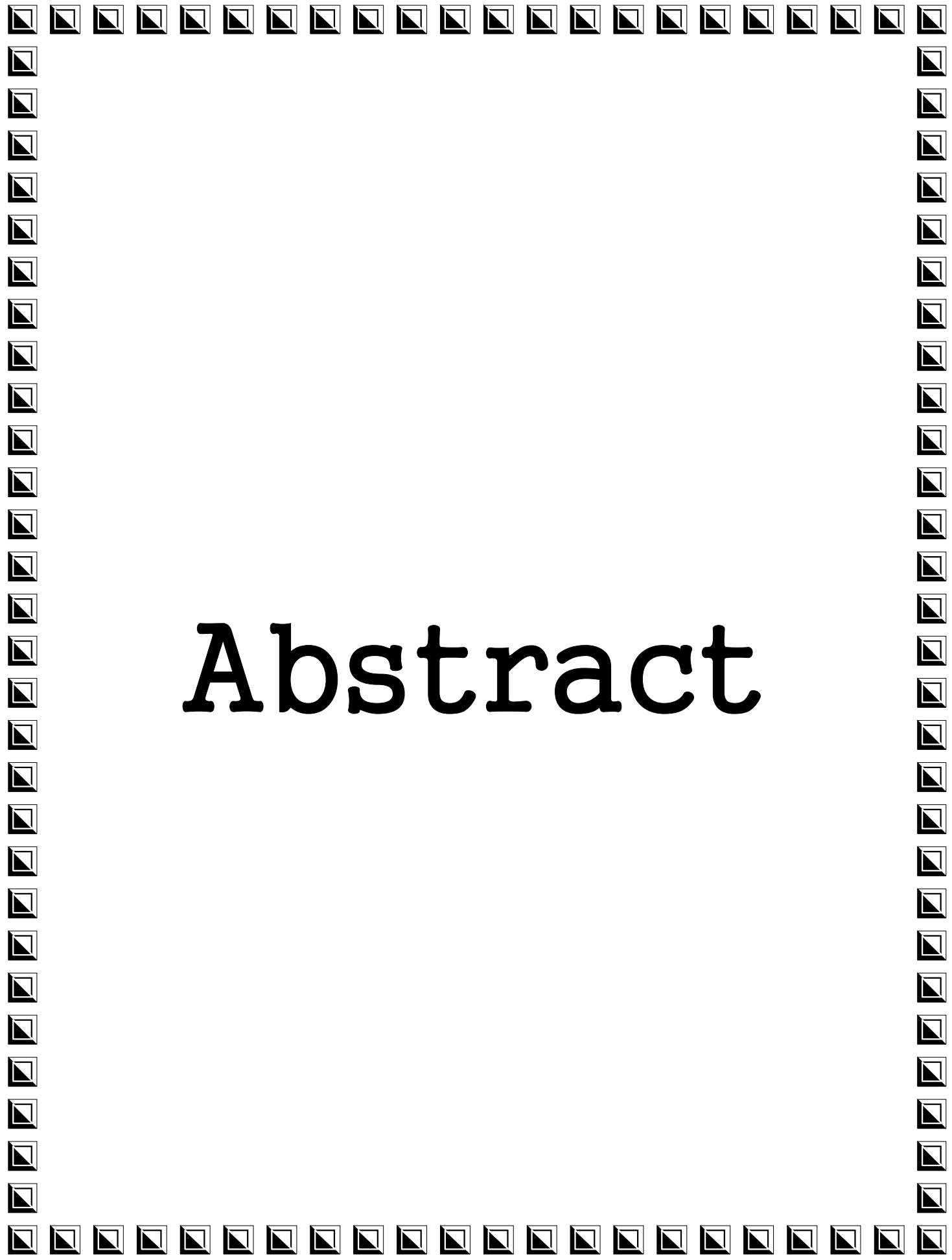
١. موقع أخبار الوطن: <http://www.alwatan-news.com/data/20040528/index.asp?content=economy>
٢. موقع مجلة المؤتمر، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر <http://www.almotamar.com/2002/19/16.html>
٣. موقع البيان: <http://www.albayan.co.ae/albayan/2002/04/13/eqt/24.htm>
٤. موقع إيلاف، ٢٩ نيسان ٢٠٠٩، <http://www.elaph.com/Web/WebForm/PrinterFriendlyVersion.aspx?isArchive=False&ArticleId=434876>
٥. IUCN - The World Conservation Union http://www.catsg.org/cheetah/04_country-information/Asia/iran.htm
٦. موقع (Syria steps)، انقطاع الكهرباء نتيجة العقوبات الأميركية، (٢٠٠٧/٠٧/٠٤): <http://syriasteps.com/index.php?p=137&id=9162>
٧. موقع صدى سورية للأنباء، الثلاثاء ١٥/١٠/٢٠٠٨، http://www.sadasoria.com/arabic/print_details.php?page=show_det&id=7510
٨. موقع كلنا شركاء في الوطن: <http://all4syria.info/content/view/7345/75>

٩. <http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=20601100&sid=aWDjSmDQA1D0&refer=germ#any>
١٠. <http://www.thedti.gov.za/econdb/raportt/Syrian%20Arab%20Republicwto.html>
١١. http://globalis.gvu.unu.edu/indicator_detail.cfm?country=SY&indicatorid=155
١٢. http://www.syrianfinance.org/PrintNews_ara_551.html
١٣. شبكة الأخبار العربية "محيط"، ١٦ - ٧ - ٢٠٠٨ : <http://www.moheet.com/newsPrint.aspx?nid=145992>
١٤. موقع خطوات سورية: <http://www.syriasteps.com/index.php?d=136&id=33516>
١٥. موقع صدى سورية: http://www.sadasoria.com/arabic/page-select-id-show_det-14-9256.htm
١٦. موقع وزارة النفط السورية: <http://www.syria-oil.com/?p=638>
١٧. تقرير وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) بعنوان: واشنطن تعاقب "دي اتش ال" بسبب تعاملها مع إيران وسورية والسودان، ٨/٨/٢٠٠٩.
١٨. موقع سوريا نيوز : http://www.syria-news.com/newstoprint.php?sy_seq=101
١٩. موقع وزارة الخارجية الأمريكية: <http://www.ameinfo.com/cgi-bin/arabic/page.cgi?page=print;link=100080>
٢٠. موقع الجزيرة نت : <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A73ED539-9248-4A16-869F-E145AA09C7D9.frameless.htm>
٢١. وكالة الأنباء الكويتية: <http://www.news.gov.kw/a/45510>
٢٢. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114903>
٢٣. موقع جريدة الثورة :
٢٤. موقع إيلاف: http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=26840037020060311142131
- <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2005/11/102859.htm?sectionarchive=Economics>

ثامناً: المراجع الأجنبية.

1. Hans Kelsen ,The Law of the United Nations , 1950, P(294).
2. David A.Baladwin , Economic Statecraft , PP.(12 -13-14), (Paperback - Oct 1, 1985).
3. Margaret P. Doxey, International Sanctions in Contemporary perspective (Second edition) Macmilan Press Ltd,1996,P8.
4. Jeffry J.schott,"US Economic sanctions: Good Intentions, Bad Execution" Testimony before the committee on international relations US House of Representatives, June 3,1998.
5. Sidney Weintraub, Economic Coercion &U.S Foreign Policy, Westview pres,1982,P.4.
6. Franklin L.Lavin, "Asphyxiation or Oxygen? The Sanctions Dilemma", Foreign Policy, Vol 104,1996,p.(40-4142).
7. Stefanie Ann Lenway , "Between War and Commerce: Economic Sanctions as a Tool of Statecraft", international organization, Spring 1988,P.409.
8. Kimbrerly Ann Elliott, Economic Sanctions as a Foreign Policy Tools, Institute for international Economic & center for Global Development, Washington, DC, April 2066.

9. Allan. Mendelowitz, Economic sanctions Effectiveness as Tools of Foreign Policy, United State, General Accounting Office, Washington, D.C 20548 ,February 19,1992. P30.
10. Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J.Scott, Economic sanctions in support of Foreign Policy. P31.
11. Robert P. O'Quinn , A User's Guide To Economic Sanctions, The Heritage Foundation, June 25, 1997.
12. Winkler (A),Just Sanctions, Human Rights Quarterly, 1999,P(148-149).
13. Fredric L.Kirgis, International organizations in their legal setting, American case look series, P(541),1977
14. Anthony H.Cordesman, Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes,CSIS, 30\8\2006,P(14).
15. Semoon Chang, University of South Alabama, Economic Impact of Lifting Sanctions on Individual U.S. States,June 10, 2005,P(10).
16. Carl A.Teglund , Economic sanctions as warfare-A study about economic sanctions on Iraq (1990-2003),P(47), Uppsala University ,Spring 2006.
17. Jeffrey J. Schott, Economic Sanctions, Oil, and Iran- P (5) - July 25, 2006.
18. Anthony H.Cordesman, Iranian Nuclear Weapons? Options for Sanctions and Military Strikes, CSIS, 30\8\2006 ,P(20).
19. HOSSEIN KAZEMPOUR ARDEBILI, EU-OPEC Roundtable on Energy Policies, The 10 Year National Development Plan, 30 May 2007.
20. Mohammad Hafezi •Ali Mostashari • Roham Alvandi, The Impact of U.S. Sanctions On Iran: Economic and Social Assessment, June 2004.
21. Djavad Salehi-Isfahani, Revolution and redistribution in Iran: poverty and inequality 25 years later,Department of Economics,Virginia Tech, August 2006.
22. Pedro J. de Lima, Europe Investment Bank, International Forum on Remittances, Washington D.C, October 2007.
23. Gary Clyde Hufbauer, Fred J. Hansen, Trade as a Weapon, Institute for International Economics, San Diego, California, April 12-18, 1999.
24. The Peterson Institute for International Economics, Case Studies Index, Summary of economic sanctions episodes, 1914–2006.

A decorative border composed of small squares, each containing a diagonal line from the top-left to the bottom-right corner, framing the central text.

Abstract

ABSTRACT

The aim of this study is to know the impact of economic sanctions and its efficiency as well as to explore the strategy of international economic sanctions. The objectives of this research were achieved through carrying out a comparative analytical approach among four samples represented by some important cases of international economic sanctions. The importance of such a research could be best seen in an increasingly integrated global economy. Thus, it is very important to have a clear understanding of the roles and impacts of international economic sanctions, particularly when economic sanctions are the best or even the only option to be taken by the sender countries. It should be noted, however, that economic sanctions are randomly imposed according to the circumstances of the target country and the interests of the senders. Senders usually have multiple goals in mind when they impose such sanctions where targets have many options in dealing with these sanctions. Therefore, it is important for both sides, i.e. Senders & Targets, to know what to do in the next steps. It is also important that senior leaders should consider, in advance, how they or their successors will discard or reformulate the designs and updated plans. All the aforementioned ideas will be explained in detail in chapter 3 of my research.

This study is comprised of an introduction and three chapters. The introduction includes a review of the importance of the research, objectives and problem of the research. In this research I adopted the historical methodology and the comparative analytical approach. The research dealt with five hypotheses: 1) the international economic sanctions become a basic tool in managing international relations; 2) international economic sanctions are related to geographical, economic and political factors; 3) international economic sanctions may not have any impact on the development process in some cases; 4) international economic sanctions increase corruption in the target country; 5) Syria was able to deal with economic sanctions on the political level not the economic one. **Chapter 1** introduces the definitions of international economic sanctions as well as a historical review. **Chapter 2** reviews case studies of international economic sanctions, including Cuba, Libya, Iraq and Iran. The focus of this chapter is on the difference between these cases, and the impact of economic sanctions on each one. **Chapter 3** rounds up my comparative study for the purpose of analysing the Syrian case and trying to know how economic sanctions affect Syrian economy. This chapter end up with some recommendations and concluding remarks. The results show that the hypotheses 1, 4 and 5 were correct, while number 2 was partially correct and number three was completely incorrect.

In 1919, Woodrow Wilson declared: " A nation boycotted is a nation in sight of surrender. Apply this economic, peaceful, silent, deadly remedy and there will be no need for force."

ABSTRACT

By the end of Cold War, the focus of international relations' policy has changed and so did the international economic sanctions. Economic sanctions were imposed so routinely in the early 1990s because of the increased cooperation within the UN framework and the decline of military options. Scholars and researchers in this field called such a period of time the "sanctions' decade". This phenomenon has led to an intense debate on the efficiency of sanctions as a tool in formulating international relations' policy and shifting international economic sanctions' policy into the centre of public discourse.

International Economic Sanctions are foreign policy tools used by governments (or others) to influence other governments and/or firms and citizens living in other nations. An economic sanction is a restriction on relations between citizens and firms of at least two countries, i.e. these in the sender (the nation imposing the sanction) and those in the target (the nation upon which the sanction is imposed). Moreover, economic sanctions may be imposed in a way that also restricts relations with a third party. When sanctions are imposed by a single sender country, they are 'unilateral sanctions'. Sending countries, however, may unite together in a coalition to impose 'multilateral sanctions'.

Generally speaking, international economic sanctions could be defined as ^[75]*"coercive economic measures taken against one or more targets to force a change in policies, or at least to demonstrate a target's opinion about the other's policies"*. In this context, economic sanctions typically include measures such as trade embargoes, withdrawal or threat of withdrawal of customary trade or financial relations, denying investment, foreign exchange or credit to the target country. These sanctions also include restrictions on particular exports, imports, denial of foreign assistance, loans, investments or control of foreign assets and economic transactions that involve citizens or businesses. These definitions of economic sanctions would include new sanctions or "Smart Sanctions" which start to use high technology to get and control information about governments, organizations, companies, banks and even persons. Moreover, it can be seen that new restrictions are used with economic sanctions like diplomatic demarches, reductions in embassy staff, ban on flights, mobilizing armed forces and using the "carrot and stick policy".

⁷⁵ - Carter, Barry E., *International Economic Sanctions: Improving the Haphazard U.S. Legal Regime*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988. P: 4.

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Damascus University
Faculty of Economy
Department of Economy & Planning



International Economic Sanctions & Their Impact on Development

A dissertation submitted in partial fulfillment of the Requirements of Damascus
University For the Master's degree.

Mahmoud Jamel Jdeed

Supervisor
Dr. Madian Jawad Ali

Damascus 2009